الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـة الحاج لخضـر – باتنـة –
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية

– أي سياسة زراعية للجزائر؟ –

أطروحـة مقدمة لنيل شهادة دكتـوراه الدولـة في العلوم الاقتصاديـة

تحت إشراف:
عبد العزيز شرابي

إعداد الطالب:
عز الدين بن تركي

لجنـة المناقشـة:

• أ.د. عبد الرزاق بن حبيب	جامعـة تلمسان	رئيسـا
• أ.د. عبد العزيز شرابي	جامعـة قسنطينـة	مقـررا
• أ.د. عبد القادر دربال	جامعـة وهـران	عضـوا
• أ.د. علي رحال	جامعـة باتنـة	عضـوا
• أ.د. محفوظ بن عصمان	جامعـة عنابـة	عضـوا
• أ.د. الطاهر هارون	جامعـة باتنـة	عضـوا

السنـــة الجامعيـــة: 2007/2006

المقدمـــة:

لعل أبرز المهام التنموية التي تلقى على عاتق الاقتصاد الجزائري، تقليص الفجوة الغذائية الناجمة عن الزيادة السكانية المتسارعة منذ الاستقلال والتراجع في الإنتاج الزراعي. وقد دفع تفاقم هذه الفجوة السلطات العمومية إلى اعتماد سياسة استيراد مكلفة قصد الوفاء بحاجيات السكان. ولقد تبوأت الواردات من السلع الغذائية والزراعية مكانة معتبرة ومتنامية في هيكل التجارة الخارجية للجزائر.

إن المسألة الزراعية وما يتمخض عنها من معضلة غذائية، لا تطرح بالنسبة للجزائر على أنها مشكلة التباين في مستويات العرض والطلب وحسب، بل أصبحت مع احتمالات انضمام الجزائـر للمنظمة العالمية للتجارة، تتبلور في ضوئها مقتضيات هذا الانضمام وانعكاساته على السياسات الحالية أو المستقبلية التي من الممكن للجزائر أن تعتمدها لدعم القطاع الزراعي. بمعنى آخر فقد أصبحت العوامل الخارجية ذات شأن فيما يمكن أن تضطلع به السلطة العمومية في الجزائر حاليا ومستقبلا بالنسبة للزراعة انطلاقا من القدرات الذاتية للبلاد.

وفي هذا الصدد يجدر التذكير بالهيمنة التي تفرضها البلدان المصنعة في هذا المجال عبر سيطرتها على سياق ومسارات التفاوض متعدد الأطراف وعن طريق الشركات متعددة الجنسيات التي تنتظم في صورة احتكارات على الأسواق الزراعية والغذائية. وهي احتكارات تبسط سيطرتها على مصادر الإنتاج، حتى داخل البلدان النامية (الموز، السكر، القهوة، المطاط ...)، كما تبسط سيطرتها على شبكات التسويق والتجارة العالمية. وهكذا نجد أن المسألة الزراعية تكتسي أهميتها الخاصة بالنسبة لمختلف البلدان على تباين مستويات تطورها.

إن هيمنة البلدان الصناعية على مجالات الإنتاج وتجارة السلع الزراعية والغذائية، يكاد يكون مطلقا بفعل التركيز الهائل للأرصدة الإنتاجية وتنظيم شبكات التجارة داخل هذه البلدان، فضلا عن إتباع حكومات هذه البلدان لسياسات دعم قوية

لصالح الزراعة باتجاه رفع معدلات إنتاجية الأصول وترقية سياسات تسويقية على نطاق عالمي.

ولعل المتفحص لقائمة الشركات الكبرى المهيمنة على عمليات تكييف المنتجات الغذائية وتسويق المنتجات الزراعية في العالم يدرك هذه الحقيقة، فأهم الشركات المسوقة للحبوب تكاد تكون أمريكية أو أوروبية بشكل حصري(*). كما أن أهم وأكبر الصناعات الغذائية تبقى متمركزة داخل هذه البلدان وهي مجال هيمنة كاملة بيد الشركات متعددة الجنسيات(**) وقد تعاظمت أهمية تجارة السلع الغذائية وتفرعت هياكل إنتاجها في العالم حتى صارت محط اهتمام الشركات ذات الأنشطة البعيدة عن هذا المجال كالشركات المتخصصة في البتروكيماويات.(***)

1- الإشكاليـة:

يمثل النشاط الزراعي موضوعا بالغ الحساسية بالنسبة للبلدان المتقدمة الصناعية، سواء تلك التي تحقق فوائض زراعية كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أو تلك البلدان التي تعتمد سياسات حمائية قوية للقطاع كاليابان وسويسرا مثلا أو بالنسبة لمجموعة من البلدان التي تتمتع بمزايا مطلقة في الإنتاج الزراعي، تعفيها من اتخاذ أي تدابير دعم وهي بلدان مصدرة للسلع الزراعية منها أستراليا، زلندا الجديدة وعموما بلدان مجموعة **CAIRNS**. أو بالنسبة للبلدان النامية سواء الصاعدة منها والتي تعتمد على القطاع الزراعي في تحقيق أمنها الغذائي أو سيادتها الغذائية "كالصين والهند والبرازيل" أو البلدان النامية المعتمدة على المحاصيل الزراعية كأهم مصدر للعملة

(*) وهي شركات في أغلبها ذات طابع قانوني عائلي وتعرف بـ TRADERS، أشهرها: CARGILL، ANDRE DREYFUS، CONTINENTAL GRAIN، TOEPFER، BUNGE&BORN.

(**) إن أهم الشركات والمجموعات في الصناعات الغذائية هي كذلك أمريكية أو أوروبية وأهمها: COCACOLA، DANONE، PHILIP MORRIS، UNILEVER، NESTLE، PEPSI، GUINNESS، HEINZ، GRAND METRO POLITAN .

(***) وتتمثل في الشركات متعددة الجنسيات ذات الباع في أنشطة استغلال النفط والصناعة البيتروكيماوية، ومنها: ELF، SHELL، ICI، NOVARTIS، DUPONTS.

الصعبة كالبلدان الإفريقية، وجنوب الساحل والمحيط الهادي والكاراييبي، أو البلدان النامية المستوردة الصافية للغذاء والمنتجات الزراعية كالجزائر.

ولأهميتها تظل "المسألة الزراعية"، كما أصبح يطلق عليها في الأدبيات الاقتصادية الراهنة، تثير الكثير من الجدل والنقاش. كما أنها تثير العديد من الإشكالات بالنسبة للبلدان على اختلاف مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية وكذا اختلاف طبيعة بنيتها الاقتصادية. وأهم هذه الإشكالات ما تعلق بموضوع الدعم الزراعي، مبرراته، حجمه ومآله في خضم المفاوضات متعددة الأطراف وتحرير المبادلات التجارية.

- هل أن اعتماد سياسة دعم لها ما يبررها من الناحية الاقتصادية؟ أم أنها مسألة تحقيق التكافؤ بين قطاعات النشاط الاقتصادي (الزراعة، الصناعة، الخدمات) بسبب اختلاف طبيعتها وآثارها على بنية الأسواق؟
- هل أن حجم الدعم الذي تقدمه البلدان المتقدمة مبرر من حيث الحاجة إليه؟ أم أنه يندرج في إطار استراتيجية تجارية تستهدف الهيمنة على الأسواق العالمية للغذاء والسلع الزراعية؟ وهل للبلدان النامية الحق في اعتماد نفس هذه السياسات الداعمة للنشاط الزراعي؟ وهل تتوفر كلها على القدرة في ذلك؟
- ما هو مستقبل سياسات الدعم؟ هل تتجه نحو التجانس على النطاق العالمي؟ أم أنها تبقى دالة لمتغيرات ذات صلة بمستوى التطور الاقتصادي ومعدلات النمو المحققة فيه؟

2- فرضيات البحث:

بسبب الارتباط الشديد بعامل الأرض، يظل القطاع الزراعي يواجه محدودية تحقيق اقتصاديات الحجم ويتطلب تحديثه تدخلا قويا للدولة ودور الدولة يتطلب الحد من التحويلات في مكاسب المردودية المحققة داخل القطاع، نحو القطاعات الأخرى بسبب التردي المزمن في أسعاره النسبية. ويتحقق دور الضبط للدولة من خلال سياسات زراعية داعمة، مع ملاحظة أن الضعف المسجل في زراعة البلدان النامية

عموما يحد من إمكانيات التدخل الحكومي، نتيجة العدد الكبير من المزارعين وضعف مدخلات مردودية الأصول.

أ- تتمثل الفرضية الرئيسية للأطروحة في أن تحقيق الأمن الغذائي من خلال تحقيق الإنتاج بالكفاية اللازمة وتأمين تموينا مستمرا للأسواق بالمواد الغذائية والزراعية، يستلزم ضمان دخول عادلة، مكافئة ومجزية لفئة المزارعين. أي أن حل المسألة الزراعية يبقى رهين بضمان دخول مجزية للمزارعين.

ب- على المدى القصير، لا يرتبط موضوع سوء التغذية أو المجاعات، كحالة قصوى من العجز في العرض الزراعي، بمحدودية الموارد المتاحة لإنتاج الغذاء، أي العوامل الطبيعية والفيزيائية، بل تتوقف بالأساس على ضعف قدرة السواد الأعظم من مزارعي البلدان النامية، على اقتناء حاجاتهم من وسائل الإنتاج والتي تمكنهم من الرفع في قدراتهم الإنتاجية وبالتالي مضاعفة مردوديتهم وكل ذلك يرتبط بشكل وثيق بوجود سياسة حكومية فاعلة في مجال الدعم الزراعي.

ج- على المدى الطويل، فإن حل المسألة الزراعية يتوقف على مدى استقرار بنية الاستغلال الزراعي وخاصة ما تعلق بحجم اليد العاملة الزراعية. فتراجع عدد المزارعين داخل البلدان الصناعية ترافق مع تزايد تركز في الأصول العقارية والرأسمالية، مما أتاح إمكانيات دعم قوية للعدد القليل من المزارعين. فالتفوق الزراعي الذي تحتفظ به البلدان الصناعية إلى غاية اليوم، يجد أسبابه في حجم الدعم الممنوح للزراعة ولعقود من الزمن وهو ما مكن هذا القطاع من اكتساب مزايا هيكلية، تتجاوز مجرد مزايا النسبية التجارية. وأهم هذه المزايا، التحسن في التربة، التقنية المتراكمة، نجاعة الأداء والأنظمة الفعالة لتأطير النشاط الزراعي.

3- أهـداف الدراسـة:

يكتسي موضوع الأطروحة أهمية بالغة لكونه احد أصعب الملفات في التفاوض الدولي متعدد الأطراف. فالمسألة الزراعية أصبحت تشكل عقبة حقيقية في وجه التوصل إلى إبرام الاتفاقيات التجارية بين مختلف الأطراف في المنظمة العالمية للتجارة. إلى جانب أهمية الموضوع بالنسبة للتفاوض متعدد الأطراف وانعكاساته على باقي مسارات التفاوض ذات الصلة بملفات السلع الصناعية، الخدمات، الاستثمار والتنافسية، فإن له أهميته بالنسبة لقضايا التنمية لقطاعات واسعة داخل البلدان النامية، منها التنمية الريفية، الصناعات الغذائية وقطاع التصدير وعلاقتها الوثيقة بالاستقرار الاجتماعي والسياسي لهذه البلدان. كما أصبحت لهذا الموضوع أهمية وخطورة، لصلته الوثيقة بمواضيع ذات أهمية متزايدة، كمسائل البيئة والمحافظة على الموارد.

أما بالنسبة للجزائر، فقد شكلت الزراعة منذ الاستقلال موضوعا له أهميته بالنسبة لعالم الريف والذي كان يشكل خلال العقدين الأولين من الاستقلال، السواد الأعظم من نشاط الجزائريين. وظلت الزراعة تحتل مكانتها النسبية في سياق الديناميكيات الجديدة التي أطلقتها السياسة الحكومية في مجال التصنيع والبناء القاعدي. فالزراعة الجزائرية أنيطت بها مهام إشباع الحاجات المحلية من الغذاء والدخول في تشابك قطاعي مع باقي الفروع. فالقطاع الزراعي كان عليه مواجهة تحدي تنامي الاعتماد على المصادر الخارجية لإشباع الحاجات الغذائية وإثقال ميزان المدفوعات بفعل ذلك.

فأهمية الموضوع تبرز أكثر من خلال تناوله من هذه الزاوية. فالعجز الهيكلي في الإنتاج الزراعي ظل هاجسا بالنسبة للسلطات العمومية. وقد حاولت الجزائر إصلاحات متلاحقة للتقليل من هذا العجز، بدءًا من التسيير الذاتي (1963) فالثورة الزراعية (1970 و1974) ثم إعادة هيكلة المستثمرات الاشتراكية (1983) وصولا إلى إعادة هيكلة المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية (1987) ثم إصلاحات سنة 1990 وتصفية قطاع الثورة الزراعية. أعقبتها مرحلة التردد التي طبعت عقد التسعينيات

خاصة حول معضلة المآل القانوني للعقار الفلاحي في الجزائر. وأخيرا تصميم وإنجاز المخطط الوطني للدعم الفلاحي (2000).

إن أمام الجزائر مقتضيات التفاوض متعدد الأطراف عند انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة. فأمام الجزائر كبلد مستورد صافي للغذاء، فرصة مواصلة جهود الدعم والتي تقرها قواعد المنظمة العالمية للتجارة، خاصة ما تعلق بالدعم الداخلي وحماية النشاط الزراعي من المنافسة الخارجية. فتصميم وإنقاذ سياسة دعم متكاملة للنشاط الزراعي لها ما يبررها اقتصاديا وما يجيزها من خلال لوائح وقواعد التفاوض الدولي. فالجزائر تتوفر على موارد مالية معتبرة بفضل إيرادات المحروقات، فحالها أفضل من الكثير من البلدان النامية والتي تواجه صعوبات في تعبئة الموارد المالية الضرورية لدعم النشاط الزراعي وهنا تكمن أهمية البحث بالنسبة للجزائر. فالمواضيع المطروقة تسمح بالإطلاع على التطورات الحاصلة في الأنشطة الزراعية عالميا والتطورات المسجلة في سياسات الدعم وموقع القوى الزراعية في المفاوضات متعددة الأطراف وبالتالي تحديد أهم المحاذير الواجب الاحتياط لها عند التفاوض الجاري أو بعد الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة. فكل ذلك سيسمح للزراعة الجزائرية من توفير أفضل شروط نجاعتها، إن على المستوى الداخلي بحل معضلة الفجوة الغذائية وإن على المستوى الدولي عبر انتهاز فرص الولوج إلى الأسواق الدولية وخاصة الأوروبية والمتوسطية.

4- منهجيـة الدراسـة:

اعتمدت الدراسة على منهج الوصف وإستعراض المؤشرات الإحصائية ذات الصلة بالموضوع والإشكاليات التي يعالجها. وقد استندت إلى العديد من الدراسات والوثائق المطبوعة (كتب، مقالات، دراسات) أو مرقمنة على شبكة المعارف والمعلومات Web.

5- هيكـل الدراسـة:

توزعت مواضيع البحث على خمسة فصول، احتوت بدورها على مباحث وعناصر فرعية أخرى. ويتمثل هيكل الدراسة فيما يلي:

الفصل الأول: الوضعية الزراعية العالمية – الواقع والآفاق –

يعرض هذا الفصل لأهم التطورات الحاصلة في مؤشرات الزراعة عبر العالم. يتناول المبحث الأول مسألة الأمن الغذائي وإشكالية الإنتاج الزراعي، أما المبحث الثاني فيعالج أثر التحديث الزراعي على البنية الاقتصادية والاجتماعية لساكنة الدول، بالنسبة للمبحث الثالث فيتطرق إلى مكانة وتطور الزراعة في الاقتصاد العالمي وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

الفصل الثاني: خصائص النشاط الزراعي و آثارها على الأسواق الزراعية.

خلال هذا الفصل سعى البحث إلى الاستقصاء عن الأسباب الكامنة وراء تدخل الدول في النشاط الزراعي وخاصة البلدان الصناعية والمعتمدة للنهج الليبرالي في تنظيم الاقتصاد. فالمبحث الأول يستعرض خصائص القطاع الزراعي وأثرها على تقلبات الأسواق عبر استعراض نموذج Cobweb. أما المبحث الثاني فيبرز أهمية قانون KING في تحليل العرض والطلب الزراعيين. فلهذا القانون أهمية قصوى في التحليل النظري للأسواق الزراعية، فيما تناول المبحث الثالث الأشكال والصيغ النظرية للتدخل الحكومي لدعم الزراعة. وهي أشكال وصيغ نموذجية من الناحية النظرية والتي تضمنتها من الناحية العملية السياسات الزراعية للقوى الاقتصادية الكبرى على وجه الخصوص (USA, UE).

الفصل الثالث: السياسات الزراعية للقوى الاقتصادية الكبرى – الوسائل والنتائج –

خلال هذا الفصل يتم استعراض أهم سياسات الدعم الزراعي داخل مجموعتين من البلدان على وجه التحديد وهما: بلدان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة

الأمريكية. وقد تم توزيع الفصل إلى أربعة مباحث. يتناول المبحث الأول السياسة الأوروبية المشتركة وهي سياسة الدعم الزراعي التي تبنتها أوروبا منذ إبرام معاهدة روما سنة 1957 وتكرست سنة 1960 وذلك لمواجهة العجز الكبير في العرض الزراعي والغذائي. أما المبحث الثاني فيتناول إصلاحات السياسة الأوروبية المشتركة وتوصيف الثابت والمتغير فيها. أما المبحث الثالث فيعالج تطور الدعم في السياسة الزراعية المشتركة من حيث أصنافه والفئات المعنية به. أما المبحث الرابع فيستعرض السياسة الزراعية للولايات المتحدة الأمريكية منذ نشأتها الأولى في سياق "العقيـدة" الكنزية التي تقوم على مبدأ تدخل الدولة للحفاظ على النشاط الزراعي، ثم التحول في الاستراتيجية التجارية كمقوم أساسي لخدمة الزراعة الأمريكية حيث يتموقع أهم مراكز القرار السياسي كالمزارعون وشركات التسويق في السلع الزراعية الأساسية والشركات الكبرى للصناعات الغذائية.

الفصل الرابع: الملف الزراعي في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

وهو فصل محوري في البحث لكونه يعالج المسألة الزراعية عبر آليات التفاوض التجاري والتي لها انعكاساتها الفعلية والمحتملة على مستقبل السياسات الزراعية، سواء داخل البلدان الصناعية أو داخل البلدان الناشئة أو النامية أو الأكثر تخلفًا. فالمبحث الأول يعالج نشأة وتطور التفاوض التجاري حول السلع الزراعية. وهو تقديم ضروري لمتابعة التطورات المتلاحقة والمتسارعة في هذا الشأن. أما المبحث الثاني فقد تناول السلع الزراعية ضمن التفاوض التجاري متعدد الأطراف للفترة الممتدة من 1947 إلى سنة 1993 أي منذ إبرام الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية **GATT** إلى تأسيس المنظمة العالمية للتجارة **OMC-WTO**. بالنسبة للمبحث الثالث فيتناول المفاوضات الزراعية في إطار المنظمة العالمية للتجارة إلى غاية الندوة الوزارية المنعقدة في مدينة **CANCUN** بالمكسيك في ديسمبر 2003.

الفصل الخامس: خيارات الزراعة الجزائرية

وهو فصل أراده الباحث محاولة لاستعراض الخيارات المتاحة والممكنة أمام الزراعة الجزائرية لكي تحقق أهدافها وتواجه التحديات التي ترفعها في وجهها آفاق

الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. يتوزع هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث. المبحث الأول عبارة عن استعراض مقتضب لمسار السياسات الزراعية للجزائر منذ الاستقلال إلى غاية فترة التسعينيات وما ترافق معها من تفاقم المعضلة الغذائية من خلال اتساع البون في الفجوة الغذائية، أما المبحث الثاني فيتناول إشكالات القطاع الزراعي في الجزائر والتي كانت ولا تزال تشكل عوائق جدية في مسار نموه. أما المبحث الثالث فيتناول مضامين المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (**PNDA**) من حيث الإجراءات ثم النتائج المحققة في النشاط الزراعي، وما هي حظوظ تنميته ليتكامل ضمن سياسة دعم زراعية أكثر نجاعة، خصوصا في ضوء انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة ومقتضيات منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية (2012).

الفصل الأول: الوضعية الزراعية للعالم – الواقع والتحديات.

المبحث الأول: إشكالية الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي.

المبحث الثاني: التحديث الزراعي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الثالث: مكانة وتطور الزراعة في الاقتصاد العالمي.

الفصل الأول: الوضعية الزراعية للعالم: الواقع والتحديات.

يظل الملف الزراعي من أصعب وأكثر الملفات خطورة ورثته المنظمة العالمية للتجارة (WTO) عن الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية (GATT)، بسبب إشكالية مدى ملائمة النموذج المقترح من قبل المنظمة العالمية للتجارة والقائم على أساس مبدأ تحرير المبادلات التجارية مع هياكل الإنتاج الزراعي للدول النامية، خصوصا تلك التي تعاني عجزا في عرضها الزراعي ومنها الجزائر. فهذا النموذج قوامه عبارة عن سياسات زراعية تتخذ من الضبط عن طريق الكميات المنتجة والمساعدات المباشرة أداتين رئيسيتين لممارستها في ظل التخفيضات المقررة على أشكال الدعم الأخرى كالدعم النسبي على الإنتاج والأسعار والصادرات. وكل هذه الأشكال للدعم كانت قوام النهضة الزراعية للدول المصنعة كالاتحاد الأوروبي من خلال السياسة الأوروبية المشتركة (PAC) والولايات المتحدة الأمريكية منذ الاستقلال عبر ما يعرف بالبرامج الزراعية (FARM BILLS).

إن هذا الفصل يسعى إلى إعطاء عرض عن الوضعية الزراعية العالمية وتطورها خلال العقود الأخيرة. كما يتم تناول أهم جوانب العلاقة بين النشاط الزراعي في تداخله بالمعضلة الغذائية والتحديات التي تواجهها حاليا ومستقبليا، ليكون تقديما لاستعراض الجوانب النظرية في الفصل الثاني والتي تمثل تأسيسا منهجيا لفهم الأهمية والضرورة التي اقتضت وضع آليات تأطير ودعم الزراعة والتي تضمنتها السياسات الزراعية للحكومات، خاصة داخل الدول الأكثر تقدما، وصولا إلى فهم أسباب التطور الحاصل في النشاط الزراعي لهذه الدول وقصوره داخل دول أخرى.

المبحث الأول: إشكالية الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي.

هل أن الدول تفتقر إلى الموارد الغذائية أم أنها تعاني من نقص بنيوي في مستويـات الطلب على الغذاء؟ هذا ما تحمله أطروحة الاقتصـادي الهنـدي **Armatya SEN** الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1998، من تساؤل مركزي في سعيه الحثيث لفهم العوامل المحددة لظاهرتي الفقر والمجاعة بشبه القارة الهندية. وقد مكنته الملاحظة من تسجيل أن تراجع القدرة الشرائية للمزارعين والتي قد تتصادف مع نمو اقتصادي شامل، هو عامل أساسي في تفسير حالة الفاقة والعوز بين فئة المزارعين. فمستويات الدخل تتراجع نسبيا داخل القطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الأخرى. ومنه استخلص أن الاكتفاء الذاتي قد لا يحقق في كل الأحوال الأمن الغذائي.[1] ومن ذلكم يصبح الإطار الذي تطرح فيه المسألة الزراعية في علاقتها بالمعضلة الغذائية، أمرا بالغ التعقيد، بل يجعل من طبيعة ومضمون ومستوى التدخل الحكومي أمرا في غاية الحيوية لجعل النشاط الزراعي ناجعا في الاستجابة لمتطلبات التغذيـة السكانيـة لأي دولـة، مهمـا كانـت مستـويـات النمـو والتطـور الاقتصاديـة التي تسجلها.

I- التطور المتباين للزراعة:

إن الزيادة المتواصلة لساكنة الأرض، تطرح التساؤل الدائم عن مدى قدرة الزراعة على تلبية الحاجات الغذائية المتزايدة، علما أن الأرصدة الإنتاجية وأساسا الأرض، لم ولن تعرف تطورا كافيا، بل تتراجع من الناحية النسبية كلما زاد عدد السكان. فالمساحات الصالحة للزراعة منسوبة لعدد السكان تتراجع سنويا بفعل التطور العمراني وحالات التلوث والاندثار المستمرة للتربة. فإمكانيات التوسع الزراعي تظل قليلة ومكلفة.

---

[1]- A. SEN, Poverty and famines, Oxford University Press 1981, p.p. 15-60.

وعلى الرغم من التطور الحاصل في النشاط الزراعي وتنامي الأداء البشري في تلبية حاجاته الغذائية خصوصا خلال العصر الحديث، فإن هذا التطور بدأ ثم تواصل متباينا. فمنذ الثورة الصناعية على وجه التحديد، أكدت المعطيات الموضوعية أن اتجاهات تطور الأنشطة الزراعية ستكون مختلفة بين الفضاءات الاقتصادية، خاصة بين أوروبا وباقي العالم. حيث حسم تدخل الآلة في الاستغلال الزراعي الأمر لصالح الدول الرأسمالية والتي شهدت منذ ذلك الحين تسارع وتيرة التحولات البنيوية في زراعتها، سواء من حيث أساليب الاستغلال أو من حيث دور اليد العاملة وتراجع أهميتها النسبية في تركيبة رأس المال الزراعي. وقد آل الأمر خلال القرن العشرين إلى بروز فوارق كبيرة في مستويات تطور الزراعة فيما بين الدول، حيث تنقسم أساسا إلى بلدان ذات الفائض الزراعي[1] وأخرى تعاني عجزا يكاد يكون مزمنا في إنتاج الغذاء.

وقد حققت دول الفائض هذا التفوق بفضل "الثورة الزراعية المعاصرة" فقد مكنت هذه "الثورة" مزارعي تلك الدول من مكننة النشاط الزراعي واستخدام الفصائل المنتقاة وراثيا من النباتات والأنعام واستخدام الأسمدة الطبيعية ثم الصناعية على نطاق واسع وكذا استعمال الأعلاف عالية التركيز كغذاء للمواشي..الخ. وتشير المعطيات المستقاة من المنظمة العالمية للتغذية والزراعة (FAO) أن معدلات الاستغلال للأرصدة الزراعية داخل البلدان الصناعية ذات الفائض وأغلب البلدان النامية تبقى شديدة التباين ويمكن أن نوردها في الجدول أدناه:

---

[1]- حاليا مجموعة قليلة من الدول تمكنت من تحقيق فائض في الإنتاج الزراعي وهي البلدان التي يعرف فيها الإنتاج الزراعي تزايدا بمعدل يفوق معدل الزيادة السكانية، كالولايات المتحدة الأمريكية، كندا، الاتحاد الأوروبي (15 دولة)، أستراليا وروسيا. كما ان هناك 5 دول تسيطر على إنتاج الحبوب في العالم: الولايات المتحدة الأمريكية، الهند، الصين، روسيا والاتحاد الأوروبي. حيث تتجاوز حصتها 65% من الإنتاج العالمي، حيث يتجاوز إنتاج كل واحد منها 100 مليون طن سنويا. كما أن هناك 5 دول تسيطر على الصادرات الزراعية عالميا وهي الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أستراليا، الاتحاد الأوروبي والأرجنتين، أنظر CNUCED،FAO .

جدول رقم 01
جدول مقارن للاستغلال الزراعي بين الدول الصناعية والدول النامية

البلـدان الصناعيـة		البلـدان الناميـة	
متوسط المساحة الزراعية المستغلة لكل عامل	200 هكتار	متوسط المساحة الزراعية المستغلة لكل عامل	5 هكتار
متوسط حجم الإنتاج لكل هكتار (مكافئ حبوب)	10 طن	متوسط حجم الإنتاج لكل هكتار (مكافئ حبوب)	2 طن
نسبة اليد العاملة الزراعية إلى المجموع	< 3% (*)	نسبة اليد العاملة الزراعية إلى المجموع	< 55%

المصـدر: جدول معد من طرف الباحث اعتمادا على إحصائيات **FAO**.

وكما سبقت الإشارة إليه، فإن التباين في مستويات التطور الزراعي، راجعة أساسا إلى عوامل التطور الحاصلة تاريخيا في فضاءات اقتصادية كانت في الأصل متقاربة، لكن عناصر التقنية والبحث والتطوير سرعت من وتيرة التباين. فحتى منتصف القرن التاسع عشر كانت أساليب الاستغلال المعروفة متشابهة ومتقاربة في أدائها، فأغلب وسائل الاستغلال الزراعي كانت يدوية وكانت تسمح في أحسن الأحوال بمنح قدرة استغلال لا تتعدى 5 هكتار لكل عامل زراعي وبمعدل مردود سنوي يتراوح ما بين 1 إلى 5 طن سنويا محصول مكافئ حبوب. لكن مع نهاية القرن التاسع عشر حصلت حركية التصنيع و معها ديناميكية في النشاط الزراعي عبر إنشاء تشكيلة جديدة من المعدات والأدوات تتميز بمستوى عالمي من النجاعة الاقتصادية، تمثلت في شكل أساسي في الآلات المؤتمتة الموجهة للعمل الزراعي والتي تشتغل على الطاقة البخارية فارتفعت في إثر ذلك المردودية الزراعية.

وخلال القرن العشرين، تكرس التطور الكبير في الاستغلال الزراعي وخاصة في النصف الثاني منه في أعقاب الحرب العالمية الثانية ليبلغ أوجه داخل الدول الصناعية المتطورة اقتصاديا بفضل المكنة الشاملة وعالية الأداء في الزراعة، من

(*) للإشارة فقد تجاوزت نسبة اليد العاملة الزراعية إلى المجموع سنة 1950 الـ 40%. وخلال الخمسين سنة التي لحقت خسرت دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان أكثر من 40 مليون مزارع. انظر:
Problèmes économiques, N°2570/98.

خلال الاستخدام المكثف للجرارات ذات القوة الكبيرة (> 120 ح) والتكثيف الزراعي القائم على تطور التقنية الموجهة لانتقاء المحاصيل عبر التطور الحاصل في مجال البحث العلمي و الهندسة الوراثية، إضافة إلى التطور الهائل في مجالات الري والاقتصاد فيه والاستخدام الجيد للتربة. والتحول في زراعة الدول الصناعية، لم يحصل طفرة واحدة، بل كان تعاقبا لمراحل موصولة من التحديث في بنية الاستغلال الزراعي، من حيث الأساليب المستخدمة والتحول في بنية اليد العاملة والمساحات الزراعية، التي اتجهت مع مرور الوقت إلى أن تصبح أكبر وأوسع.

وقد حققت الزراعة داخل هذه البلدان بفضل تصنيع اقتصادياتها، مكاسب كبيرة في إنتاجية العمل الزراعي. إذ أصبح 4% من المزارعين في العالم يحققون ما يناهز 47% من الإنتاج الزراعي العالمي.[1]

إلى جانب التحول الذي حصل في زراعة الدول الصناعية، شهدت بعض البلدان النامية ما يعرف "بالثورة الخضراء" والتي لم تكن سوى شكلا "متواضعا" للثورة الزراعية التي عرفتها البلدان المتقدمة. والثورة الخضراء اعتمدت بالأساس على طرق الدعم الحكومي من حيث تيسير الائتمان لأجل تحقيق الاستثمارات اللازمة ومدخلات الاستغلال والاستثمار في مجالات الري والنقل وكذا دعم الأسعار. وكان عامل التطور في الثورة الخضراء هو اعتماد أساليب التكثيف الزراعي عن طريق الاستخدام المكثف للأسمدة والبذور المنتقاة والفصائل الجيدة وعالية المدردود. مع ملاحظة أن إدخال المكننة كان أقل شأنا منه في البلدان الصناعية وذلك يرجع لاعتبارات مالية وأخرى ذات صلة بطبيعة البنية البشرية للاقتصاد عامة والنشاط الزراعي على وجه الخصوص، كون أن عنصر العمل يشكل نسبة عالية من حجم الاستغلاليات في القطاع الزراعي.[2]

---

[1]- D.B. RODIER, J. BLANCHET, la stratégie agro - Alimentaire mondiale, les enjeux du XXI Siècle, Armand colin/Masson, Paris 1997, p.p 34 – 42.

[2]- تشغل الزراعة حاليا 1.3 مليار شخص أي نصف المجتمع النشيط في العالم منهم أكثر من 90% داخل البلدان النامية.

Voir : Marcel MAZOYER, Mondes en développement, 2002, Tome 30-117, P. 25.

لقد أفضت الثورة الخضراء داخل مجموعة من البلدان النامية خاصة الآسيوية منها، إلى أوضاع غريبة، ليس أقلها حالة الفائض في الإنتاج في بعض المحاصيل كالأرز مثلا، مع وجود حالات فاقة شديدة في أرياف تلك الدول وكان ذلك بفعل التراجع الكبير في مستويات الأسعار الحقيقية لهذه المحاصيل[1]، الأمر الذي تسبب في إشاعة حالات الفقر الشديدة في ربوع واسعة من تلك البلاد. وهذه الحالة هي التي عبر عنها G. KING[*] في القرن الثامن عشر "بالمفارقة" والتي أصبحت تعرف بقانون KING. وهذا الجانب ما يتناوله الفصل الموالي عند تحليل العرض والطلب الزراعيين لفهم المبررات الأساسية التي تحكم السياسات الزراعية، خاصة داخل البلدان الأكثر تقوما والأكثر ليبرالية.

واستمرار الاتجاه التنازلي لأسعار المنتجات الزراعية، أدى إلى تعميق حالة التباين في مستويات النمو الاقتصادي للزراعة داخل البلدان النامية وخاصة تلك التي تعتمد على الصادرات الزراعية في تحقيق نسبة معتبرة من دخلها الوطني وبين البلدان الصناعية وخاصة منها تلك المجموعة التي تحقق فوائض زراعية والتي طورت أشكالا للتصدير أكثر تنافسية تعتمد بشكل رئيسي على الصناعات الغذائية كعامل تصدير أول وشبكات التوزيع العالمية التي ترعاها الشركات متعددة الجنسيات. وبفعل التراجع المستمر للأسعار الحقيقية للمنتجات الزراعية بالنسبة للبلدان النامية، تكرست حالة التردي التي تعرفها القدرة الشرائية للمزارعين وأحبطت محاولاتهم للاستثمار في تحديث أساليب الاستغلال الزراعي (المكننة، الأسمدة، البذور الجيدة ..الخ). وبلغ الحال في كثير من قطاعات النشاط الزراعي أن تعذرت حتى عملية إعادة تجديد وسائل الإنتاج، مما أسفر عن التخلي التدريجي عن الزراعة في مناطق واسعة من الريف وتوجه أعداد متزايدة من ساكنة هذه المناطق نحو الحواضر الكبرى ومدن النشاط

---

[1]- كثيرا من المنتجات الاستوائية مثلا، تمت منافستها بمنتوجات بديلة داخل الدول الصناعية ذات الفائض كالشمندر السكري بدلا عن قصب السكر، والأنسجة الصناعية بدلا عن القطن والصوف والبلاستيك بدلا عن المطاط. وقد تراجعت أسعار السكر بمرتين وأسعار المطاط بـ 10 مرات خلال القرن العشرين.

أنظر : Marcel MAYOZER, Mondes en développement, Op.cit p. 31.

[*] هو GREGORY KING، عاش بين القرنين 17 و18 بانجلترا، اختص في علم السلالات و انتقل اهتمامه إلى تحليل السلاسل الديموغرافية ومنها إلى تحليل سلاسل أسعار الحبوب.

الاقتصادي تلبية لحاجة اكتساب الرزق. أما قطاعات أخرى من المزارعين، فإنبرت إلى الأنشطة الزراعية الممنوعة، لكنها مجزية اقتصاديا والمتمثلة في زراعة المخذرات أو المحاصيل التي تدخل في إعدادها. هكذا، أدت التنافسية على الأسواق بين زراعات البلدان الصناعية والبلدان النامية إلى مزيد من الصعوبات لهذه الأخيرة، حيث ألقت بمزيد من الفئات الريفية إلى التهميش الاقتصادي والفقر. وساهمت هذه الوضعية في إبطاء النمو العالمي عموما بفعل تراجع مستوى الطلب على الغذاء في وقت تتسع فيه رقعة الفقر والمجاعة في مناطق عديدة من العالم نتيجة تراجع الطلب الفعال على المنتجات الزراعية.[1]

II- حـدود الأمـن الغذائـي:

إن إشكالية الأمن الغذائي تبقى مطروحة بحدة للسنوات القادمة في ظل المعطيات البنيوية والتي تحدد بشكل كبير أفق إمكانيات التوسع الزراعي من حيث الكميات المنتجة على الرغم من الوفرة النسبية للغذاء على النطاق العالمي، حيث تجاوز إنتاج الغذاء خلال الخمسين سنة الأخيرة من القرن العشرين نسبة النمو السكانية وكان ذلك بفضل المكاسب المحققة في إنتاجية عناصر الإنتاج.[2] وقد تحقق ذلك نتيجة التطور الهائل في أساليب الاستغلال داخل الدول المصنعة وما ترافق معها بما يعرف بالثورة الخضراء داخل البلدان النامية والتي كانت بداياتها الأولى في الهند سنة 1966.[3]

---

[1]- على سبيل الذكر يبقى 18 مليون شخص بمنطقة إفريقيا الشرقية يعتمدون بشكل كلي على المساعدات الغذائية بفعل الجفاف والنزاعات المسلحة.
أنظر: FAO, Situation mondiale de l'alimentation et de l'agriculture 2001

[2]- تقاريـر منظمـة FAO.

[3]- لقد انطلقت الثورة الخضراء بالهند سنة 1966 بمبادرة وبطلب من مؤسسة Rockefeller، حيث قام باحثون أمريكيون بتكييف بذور القمح لأمريكا الشمالية مع المناخ الاستوائي. وقد اتجهت جهود الباحثين إلى إنشاء فصائل من بذور القمح ذات مردودية عالية. وسمحت هذه الجهود لأحد الباحثين من نيل جائزة نوبل وهو Norman BORLANG في نفس الوقت تمكن أحد الباحثين الهنود وهو M.S. SWAMINA THAN من إنشاء فصيل محسن من الأرز يمتاز بمردود عالي.

لكن على الرغم من ذلك فإن كثير من البلدان النامية ومئات الملايين من الفقراء لا يشاركون في هذه الوفرة وذلك أساسا نتيجة ضعف قدرتهم الشرائية. ويعرف الأمن الغذائي، فيما يمثل إجماعا لدى الهيئات الدولية على أنه : "القدرة على الحصول في كل الأوقات على ما يكفي من الغذاء". فالوفرة في الغذاء والقدرة على الحصول عليه تمثلان العنصران الأساسيان في تحقيق الأمن الغذائي.[1]

وقد مكنت الوفرة النسبية للغذاء من تحسين الوضعية الغذائية لقرابة 4 ملايير من مجموع 6 ملايير من البشر يعمرون البسيطة. فيما يبقى 2 مليار نسمة يعانون من نقص خطير في الغذاء، منهم 800 مليون نسمة يعانون ما يشبه حالة من المجاعة المزمنة.[2] وهذا التعارض الصارخ بين، من جهة، الإمكانيات الغذائية التي يتيحها الاستغلال الزراعي الحديث ومن جهة أخرى، الفقر المستشري في ربوع واسعة من العالم. وهذه الوضعية تطرح السؤال عن الأسباب الكامنة وراءها وآفاق تفاقمها في ظل الظروف الاقتصادية والبيئية الحالية والمستقبلية.

عامل الأرض: لا شك انه العامل الرئيسي في الاستغلال الزراعي وإنتاج الغذاء. لكنه مورد محدود وقد تزداد محدوديته في السنوات القادمة بفعل الزيادة السكانية والتي تقلص مجال هذا المورد في ضوء محدودية التوسع الزراعي. فالمساحات الزراعية النافعة نسبة لعدد ساكنة الأرض، تظل تتقلص باستمرار.

جـدول رقم 02 :

المساحات الزراعية المفيدة لبعض البلدان في العالم وفق معامل (الأرض/الإنسان)

البـلـــدان	هكتـار / فـرد
روسيـا	1.80
الولايـات المتحـدة	1.75
فرنسـا	0.56
أوروبـا الشرقيـة	0.55
الاتحـاد الأوروبـي	0.40
الهنـد	0.19
الصيـن	0.08
اليابـان	0.04
الجزائـر	0.14

Source : EUROSTAT.

---

[1]- سوء التغذية يعني أقل من 2000 حريره للفرد يوميـا.

[2]- التقريـر السنـوي لـ FAO 2001.

و يقدر خبراء المنظمة العالمية للتغذية والزراعة أن فرص توسع المساحات الصالحة للزراعة تبقى ضئيلة ومنحصرة أساسا داخل البلدان النامية حيث لا تتجاوز للسنوات المقبلة نسبة 12%.

الماء: في صلته الوثيقة، يبقى عنصر الماء من حيث وفرته أو ندرته في كثير من الأحيان وطرق استخدامه، أهم العناصر البيئية على الإطلاق. فالماء عامل حاسم في النشاط الزراعي وتتوقف على مدى وفرته وطرق استخدامه نتائج دورة الإنتاج الزراعي.

جدول رقم 03
الكمية المتوسطة من الماء الضرورية للإنتاج الزراعي (لتر ماء/ كغ إنتاج)

المحاصيل	لتر ماء / كغ	المحاصيل	لتر ماء / كغ
القمح	1.100	لحم الخنزير	4.600
الأرز البعلي	1.400	الدجاج	4.100
الأرز المسقي	5.000	الحليب	3.000
الصويا	2.700	الجبن	5.000
القطن	5.200	البيض	2.700
لحم البقر	13.500		

Source : Bruno PARMENTIER, Nourrir L'humanité, Les grands problèmes de l'agriculture mondiale au XXI siècle, La découverte, Paris 2007, p. 65.

وهو عنصر نادر نسبيا. فالكمية القابلة للاستعمال لا تتعدى 3،0% مما هو متاح في الطبيعة. إذ يكمن في الوقت الحالي في البحار والمحيطات والكتل الجليدية الكبرى المتواجدة بالقطبين الشمالي والجنوبي. إضافة إلى ندرته، يبقى الماء متوزعا بصور وكميات غير متجانسة على بقاع مختلفة من الأرض. حيث تحضى البلدان المصنعة بأكبر الكميات المتاحة من الماء. كما أن الزراعة تبقى أول القطاعات الاقتصادية استخداما لعنصر الماء، حيث تتجاوز حصتها حاليا 70%. إلا أن قطاعات النشاط الحضري والصناعي أصبحت تنازع الزراعة استخدامها لهذا العنصر وتلحق به الضرر المتزايد من خلال حالات التلوث المتفاقمة في أنحاء كثيرة من المعمورة. بل صار عنصر الماء عاملا متزايد الخطورة على الحياة الإنسانية نتيجة التقلبات المأسوية

في المناخ وانعكاساتها الكارثية على الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، كظاهرة الفياضانات المتزايدة، والعواصف والأعاصير المدمرة. تظافرت كل هذه الأعراض وتعقدت بفعل ظاهرة أخرى لا تقل خطورة وتفاعلت معها وهي "الاحتباس الحراري" بفعل الإصدار الكبير و المفرط لثاني غاز الكربون (CO^2) على الرغم من أهميته للحياة على وجه الأرض. فلولا وجود ثاني غاز الكربون، يقدر الخبراء أن درجة حرارة الأرض كانت ستكون °18، بدلا عن °15 وهو المعدل المعروف حاليا.[1] كما تبقى العوامل الديموغرافية والأنشطة العمرانية، تلحق أضرارا فادحة بالأرصدة العقارية للأراضي الزراعية، تتمثل أهم مظاهرها في حالات الانجراف واستنزاف التربة والملوحة وتلوث المياه السطحية والباطنية بفعل الاستخدام المفرط للأسمدة والمبيدات. وتقدر المنظمة العالمية للتغذية والزراعة أن 30% من الأراضي تبقى مهددة بالتصحر.[2] إلا أن الإشارة إلى هذه الجوانب ذات الشأن بموضوع إنتاج الغذاء وقدرة الإنسانية على توفيره، لا تسمح لوحدها بفهم طبيعة المعظلة الغذائية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية المحددة لها. وهو ما أدى ببعض الفلاسفة والمفكرين للتأمل في الظاهرة ومحاولة فهم الأسباب والعوامل المغيرة لها. ويمكن استعراض وجهتي نظر، الأولى تعتبر الزيادة السكانية العامل الحاسم في الموضوع، أما الثانية فتقدم حالة الفقر كعامل تفسير للظاهرة.

أ- الزيادة السكانية أو أطروحة "الانفجار الديموغرافي":

لقد بلور **T.R. MALTHUS** في كتابة حول نمو السكان والذي أصدره سنة 1798، فكرة الزيادة السكانية كعامل أساسي في تفسير حالة البؤس والفقر الذي تعرفه البشرية. حيث اعتبر أن الزيادة لدى الجنس البشري تبقى منحنى فطري مثله مثل باقي الكائنات، التي تسعى مدفوعة بغريزة البقاء إلى التكاثر. وقد اعتبر أن الزيادة في موارد الغذاء

---

(1)- P. BERTRAND et autres, le pouvoir a l'inventaire mondiale en question, Ed ECONOMICA, 1997, p.p. 96 – 97.
(2)- FAO, Op.cit.

تتزايد وفق متوالية حسابية، غير أن الزيادة السكانية تظل تتواصل وفقا لمتوالية هندسية وهو ما يؤدي إلى أن تتجاوز حاجات الناس من الغذاء ما هو معروض منه.

ويعتقد **MALTHUS** أن المجاعات والحروب تبقى القانون الأقوى طبيعيا لحل معضلة الفارق بين الحاجات والمتاح من الغذاء. وبعد عقود من الزمن ظلت أطروحاته تغذي الكثير من التحاليل ليس أقلها ما ورد في تقرير نادي روما حول حدود النمو وحالة كوكب الأرض لمعهد **W**ould watch institut سنة 1972. وهي تقارير تضمنت وجهات نظر متشائمة حول مستقبل الموارد المتاحة أمام البشرية والأخطار التي تحدق بها. وهذه الموارد تتمثل في: التربة، الماء، الموارد الصيدية والأنواع الحياتية الحيوانية منها والنباتية ..الخ. وقد أجمعت التحاليل على أن التزايد المستمر للنشاط البشري سيفضي لا محالة إلى إستفاذ الموارد الطبيعية المتاحة وإلى حالات تلوث تكون لها عواقب كارثية على حاضر ومستقبل الحياة على كوكب الأرض.[1]

لقد سمحت الأطروحة المالتوسية بإلقاء الضوء على بعض جوانب المعضلة الغذائية، إلا أن كثير من الوقائع تفندها وخاصة المعطيات الاقتصادية للنصف الثاني من القرن العشرين. مما جعل بعض الاقتصاديين يتجهون إلى استقراء المعطيات والبيانات الإحصائية للموارد الغذائية في العالم والتي أكدت الملاحظة أنها أهم مما كانت تعتقده "النظرية السكانية" لفهم ظاهرة سوء التغذية أو المجاعات.

ب- الفقر أو القصور البنيوي للطلب على الغذاء:

عكس التيار الفكري السابق، فإن أصحاب هذا الاتجاه الجديد في تحليل المشكلة الغذائية، يعتقدون أن الفقر هو عامل مفسر بالأساس لظاهرة سوء التغذية والمجاعات وليس نتيجة لها وعلى رأس هؤلاء الاقتصادي الهندي **A. SEN**. فقد اعتبر أن أطروحة **MALTHUS** التي تجعل العلاقة جدلية بين سوء التغذية ونمو السكان غير كافية لفهم مشكلة سوء التغذية والمجاعات عموما. لقد لاحظ **SEN** مثلا، أنه سنة 1943 في خليج البنغال، فئات اجتماعية واسعة من الصيادين والمزارعين و الحرفيين، تراجعت قدرتهم في الحصول على حاجاتهم من الأرز، مورد الغذاء الأساسي لساكنة هذه المناطق من

---

[1]- Mondes en développement, Op.cit, p. 40.

الهند وكان ذلك نتيجة تراجع قدرتهم الشرائية بسبب ارتفاع أسعار محصول الأرز بفعل الارتفاع الذي حصل في مستويات الطلب عليه في مناطق أخرى من الهند كانت تعرف رواجا اقتصاديا كبيرا خاصة في مناطق النشاط الصناعي والحواضر الكبرى. وكان من نتيجة الزيادة المفرطة في أسعار الأرز ما اعتبره **SEN** ظهور مفارقة لحالة مجاعة في سياق رواج اقتصادي.[1] وقد كان الفضل للاقتصادي الهندي في تبني الهيئات الأممية اليوم لأطروحته التي تعتبر أن السبب الأساسي للجوع وسوء التغذية في العالم، هو عامل الفقر. إضافة إلى إدراج مؤشر جديد لقياس مستويات التنمية داخل البلدان و هو ما أصبح يعرف بـ " مؤشر التنمية البشرية " " **IDH** " أو " **HDI** "[2] .

---

[1]- Laurence ROUDART, l'alimentation dans le monde et les politiques publiques de lutte contre la faim, Monde en développement, Op-cit, p. 17.

[2]- Amartya SEN, un nouveau modèle économique, Développement, Justice, Liberté, Odile Jacob, 2000.

المبحث الثاني: التحديث الزراعي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية:

مارس الإنسان النشاط الزراعي منذ قرابة 10.000 سنة. وكان ذلك سمة بارزة ميزته عن باقي المخلوقات. فكان سعيه الدائب إلى تطوير مصادر رزقه والسيطرة عليها. ولقد عمل الإنسان عبر العصور على تطوير وسائل إنتاجه عبر تنمية أدوات عمله والرفع من كفاءة استخدامها. وفي هذا الصدد أنجزت الاختراعات العلمية والتقنية عقب الثورة الصناعية ما يشبه الانقلاب في عالم الريف بعد إدخال الآلة على النشاط الزراعي. إذ لم تقتصر أهمية ذلك على إعطاء الإمكانية للمزارع لخدمة مساحات واسعة وحسب، بل مكنته أيضا من الرفع من إنتاجية عمله ووفرت عليه الجهد والوقت وسمحت له بتحقيق ريوع في حالة تجانس تكاليف الإنتاج وأسعار البيع مقارنة بنضراءه الذين لم يدخلوا الآلة على نشاطهم.

I- الثـورة الزراعيـة الحديثـة:

لقد كانت المكننة الميزة البارزة في جانب الأثر الذي خلفته الثورة الصناعية على النشاط الزراعي. فمنذ ذلك الوقت عرفت المكننة تطورا متصاعدا وخاصة في أعقاب الحرب العالمية الثانية داخل جل البلدان الصناعية حيث سمحت بمزايا عديدة أثناء استغلال الأرض، منها:

- الاقتصاد في الوقت وبالتالي احترام تعاقب المواسم ومواعيد الزرع؛
- خدمة أفضل للأرض، كعملية الحرث العميق التي لا يوفرها الجهد العضلي الحيواني أو الإنساني، كما أن عمليات زرع البذور تتخذ لها شكلا منتظما عبر أخاديد الحرث بعكس الطريقة اليدوية؛
- استخدام أقل ما يمكن لليد العاملة وبالتالي رفع معدلات إنتاجية الأصول إلى مستويات لم تعرفها من قبل. فاستخدام جرار ذو محراث ثلاثي الأسنان مثلا

يتطلب نفس المساحة المحروثة جهدا إنسانيا أقل بـ 15 مرة مقارنة بما يبذل خلال الطريقة التقليدية للحرث.[1]

كما مكنت ثورة التقنية في مجال الكيمياء وهندسة الجينات من تعزيز الاتجاه المتصاعد لمعدلات إنتاجية الأصول الزراعية وكانت مقوما أساسيا للثورة الخضراء التي عرفتها بعض البلدان التي تبنت تجربة الإصلاح الزراعي.

ومنذ اكتشاف الزراعة وممارستها، دشنت البشرية مرحلة جديدة من تاريخها، فانتقل الإنسان من حالة النفع الغذائي والمتمثل في جني الثمار وصيد الفرائس، إلى عنصر فاعل منتج للغذاء يسعى لإخضاع الطبيعة وتطويعها لإشباع حاجته وتواصل نشاطه الإنتاجي الزراعي وازدادت فاعليته مع توالي الاكتشافات ونمو التقنية.

وقد كان استخدام الطاقة الحيوانية في الأعمال الزراعية وتطوير الأدوات المستعملة وتطبيق النظام الزراعي الذي يجمع بين إنتاج النبات ورعاية الحيوان ثم استبدال نظام تبوير الأرض بنظام تداول الزراعات على نفس الرقعة الزراعية، أهميته في زيادة إنتاجية المزارعين.

ولعبت الزراعة خلال الفترة التي سبقت الثورة الصناعية، دورا هاما في التمهيد لها. وعند بدأ إرهاصات الانقلاب الصناعي، ظهرت المصانع الآلية والقوة البخارية والميكانيك وأمكن الانتفاع بتلك القوة وحلت الآلات محل بعض العمليات اليدوية في الصناعات الخفيفة، كالغزل والنسيج، ثم استخدمت القوة البخارية في صناعات التعدين والتحويل الثقيل، فتكاثر الإنتاج وتنوع وازدادت الدخول ومكنت مستويات الطلب من استحثاث الإنتاج الصناعي والزراعي على حد سواء فتواصلت النهضة الصناعية والتي استدعت نهضة مماثلة في طرق المواصلات.[2]

وقد شجعت النهضة الصناعية على استمرار التخصص في الزراعة، فأدى ذلك إلي وجود بلدان تخصصت في نوع معين من المحاصيل تتوفر في إنتاجها على مزايا نسبية.

---

[1]- Stratégie agro-alimentaire, Op.cit. p. 32.

[2]- M. MAZOYER et L. ROUDART, histoire des agricultures du monde. Edition seuil, Paris 1998, P. 101.

وقد سجلت البلدان الصناعية تحولا أساسيا في هذا الصدد باستبدال القوة الحيوانية بالطاقة الآلية مع مطلع القرن العشرين. وابتكرت الجرارات التي تستخدم لجر المحاريث والباذرات والحاصدات. وقد تم استخدام الآلات الزراعية على تنوع تشكيلاتها خاصة في أعقاب الحرب العالمية الثانية وبالخصوص داخل البلدان الأكثر تطورا. وكان من الآثار الاجتماعية لاستخدام الآلة بشكل مكثف في الأنشطة الزراعية، تحرير الملايين من المزارعين وتوجههم لباقي قطاعات النشاط الاقتصادي كالصناعات والخدمات. كما سمحت مكننة النشاط الزراعي من القضاء تدريجيا على ظاهرة التبوير للحفاظ على التربة، إذ أصبح استغلال الأرض بصورة دائمة ومستمرة دون إضعاف للتربة ممكنا بفضل طريقة مداولة المحاصيل المختلفة على نفس الرقعة الزراعية، حيث تعطي غلالا متنوعة لنفس الموسم الزراعي ومكنت في ذات الوقت التربة من تجديد إمكانياتها العضوية والفيزيائية.

ففي بريطانيا مثلا سمح إلغاء التبوير من زيادة مردودية الفرد الواحد بما نسبته 25% ما بين سنوات 1750 و1770 وارتفعت إنتاجية العمل ما بين سنوات 1700 و1800 إلى ما يناضر 80% وتمكنت بريطانيا من تصدير 20 ألف طن من الحبوب سنة 1750 أي 15% من الاستهلاك الداخلي آنذاك فضلا عن الاكتفاء الذاتي من هذا المنتوج.[1]

وفيما تواصل تراجع اليد العاملة الزراعية بمعدل 1% سنويا ابتداءا من 1850، ظل نمو إنتاجية العمل وزيادة المساحة الزراعية وعنصر رأس المال لكل عامل في التزايد بمعدل 1.2% سنويا، ليصل ابتداءا من سنة 1950 إلى 5%، بفضل التحسن المستمر في أساليب العمل الزراعي في أوروبا والإمكانيات التي أتاحتها المكننة والتقنية في النشاط الزراعي.[2]

---

[1]- P. BAÎROCH, le tiers monde dans l'impasse, idées Gallimard.saint Amand, 1971, pp. 34-46.

[2]- H.A. AMARA, l'agriculture méditerranéenne dans les rapports Nord-Sud, Ed l'harmattan 1992, p. 128.

وخلال القرن العشرين طرأت تطورات ذات أهمية بالغة في مجالات كيمياء العناصر الغذائية الضرورية لتنمية النباتات وتربية الحيوانات وتحليل التربة لمعرفة تركيبها الكيميائي ومن ثمة صنع واستعمال الأسمدة الكيميائية. وكان أهم أوجه التطور هو اكتشاف المبيدات الحشرية والفطريات والأعشاب التي كانت تهدد أنواع المحاصيل الزراعية. كما كان اكتشاف هرمونات النبات لأهميتها في تنشيط نمو النبات. كما أجريت تحسينات واسعة على سلالات النباتات والحيوانات وجعلها أقوى على مقاومة الآفات.

و قد أنجز التحديث الزراعي آثاره الرئيسية في أعقاب الحرب العالمية الثانية. فمنذ سنة 1950 يقدر الخبراء أن حجم الغذاء الذي أنتجته الإنسانية إلى غاية نهاية القرن العشرين يفوق بـ 1.6 مرة كل ما أنتجته قبل هذا التاريخ منذ 10 آلاف سنة. ومنذ سنة 1950 انتقلت المساحة الزراعية الكلية من 1330 مليون هكتار إلى أكثر من 1500 مليون هكتار، أما المساحات المسقية فانتقلت من 80 مليون هكتار سنة 1950 إلى أكثر من 270 مليون هكتار حاليًا.[1]

وكان التحول الكبير في النشاط الزراعي وخاصة داخل البلدان الصناعية، تحقق خلال النصف الثاني من القرن العشرين بفضل التقدم الحاصل في وسائل الإنتاج والتبادل التجاري، وهو التقدم القائم أساسا على آثار الثورة الصناعية، البيوتقنية، النقل والاتصالات.

وبالرغم من النجاح المحقق في مستويات الإنتاجية، إلا أن ذلك ظل غير كاف لضمان مستويات عادلة لدخول المزارعين نتيجة للاتجاه المتناقض لمستويات أسعار المنتجات الزراعية أو بفعل التغيرات التي تطرأ على أسعار المدخلات المستخدمة في النشاط الزراعي. وهذه الحالة تجعل المستثمرات الزراعية تقع تحت عتبة القدرة على تجديد رأس مالها. وقد تسبب ذلك في إحداث ديناميكيات كبيرة وأحيانا متسارعة في مجموع البلدان المصنعة خلال الخمسين سنة الأخيرة من القرن العشرين أعادت تشكيل

---

[1]- FAO, rapports annuels.

بنية النشاط الزراعي من خلال إقصاء الزراعات الأقل مردودية وانتقاء واختيار تلك التي تمنح أكثر المزايا الاقتصادية الممكنة.

أما داخل البلدان النامية، أين تسود أنظمة استغلال أقل استخداما للتقنية ورأس المال التكنولوجي، فقد تسبب ضعف وتراجع الإنتاجية الزراعية للعناصر النشطة في تآكل الاستغلاليات الزراعية الصغيرة والتخلي عنها من طرف أعداد كبيرة من المزارعين، الذين توجهوا صوب الحواضر الكبرى داخل بلدانهم، بحثا عن مصادر الرزق في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

II- الآثار المتباينة للتحديث الزراعي:

لقد وفر التصنيع إمكانيات هائلة للقطاع الزراعي وخاصة للعقود الأخيرة. فبينما لم يتجاوز عدد الجرارات سنة 1950 سبعة ملايين لـ 700 مليون مزارع، منها 4 ملايين بالولايات المتحدة الأمريكية و180 ألف بألمانيا و150 ألف بفرنسا، إلا أن هذا العدد سنة 2000 تجاوز 28 مليون لمليار و300 مليون مزارع، جلها داخل البلدان المصنعة. أما كمية الأسمدة المستخدمة فلم تتجاوز 17 مليون طن سنة 1950 أي أربع مرات الكمية المستخدمة سنة 1900، فيما بلغت سنة 2000، 150 مليون طن.[(1)]

إلا أن التطورات التي عرفتها الزراعة خلال النصف الثاني من القرن العشرين عموما، وسعت الفوارق في الإنتاجيات بين المناطق والبلدان بحسب الأنظمة الزراعية المتبعة. فالأرقام والمعطيات اللاحقة والمتعلقة بمختلف أنظمة الاستغلال الزراعي تعكس مقدار البون الموجود بين مستويات الإنتاجية بين الدول والمناطق في العالم:[(2)]

1- نظام الزراعة اليدوية والذي يحقق 1000 كلغ مكافئ حبوب لكل عامل؛

2- النظام المستعمل للآلات التقليدية لخدمة الأرض والتبوير يحقق إنتاجية قصوى تقدر بـ 2000 كلغ مكافئ حبوب لكل عامل؛

---

(1)- FAO, rapports annuels, 2000 – 2001.

(2)- M. MAZOYER, et L. ROUDART, Op.cit, p. 125.

3- النظام المستعمل للآلات الثقيلة المجرورة والتبوير والذي يحقق إنتاجية قصوى تقدر بـ 3500 كلغ مكافئ حبوب لكل عامل؛

4- نظام الزراعة المسقية باستخدام قوة الجر الحيوانية والذي يحقق 3500 كلغ مكافئ حبوب لكل عامل؛

5- نظام لا يعتمد التبوير ويستعمل آلات، يحقق إنتاجية قصوى تصل 5000 كلغ مكافئ حبوب لكل عامل؛

6- نظام دون تبوير وبمكننة جر تصل إنتاجيته 10.000 كلغ مكافئ حبوب لكل عامل؛

7- الأنظمة الميكانيكية المؤهلة، فالإنتاجية القصوى تتجاوز 30.000 كلغ مكافئ حبوب لكل عامل.

في سنة 1950 كان الفارق بين النظام الأول والأخير قد بلغ 1 إلى 30. ومع مرور الوقت تواصل تباعد المستويات بين الأنظمة الزراعية. ففيما تقدمت داخل البلدان المصنعة ظلت، إن لم تتراجع في باقي مناطق العالم، فيما عدا بعض الإستثناءات. فمع نهاية القرن العشرين تراوح الفارق بين الإنتاجية الدنيا والقصوى من 1000 كلغ لكل عامل في أغلب البلدان النامية، إلى 500.000 كلغ لكل عامل داخل البلدان المتقدمة التي اعتمدت أنظمة إنتاج عالية المكننة. فانتقلت بذلك العلاقة النسبية بين الإنتاجيات الدنيا والقصوى من 1 إلى 500، اذ تضاعفت الإنتاجية القصوى خلال الخمسين سنة الأخيرة بـ 20 مرة.[1]

إذن أسهم عامل التقدم التقني والتكنولوجي بشكل حاسم في تعميق الفارق في مستويات الإنتاجية بين زراعات البلدان النامية ومثيلاتها في البلدان المصنعة. ويظل هذا الفارق متواصلا لأسباب بنيوية ذات صلة بطبيعة الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية للزراعة بالبلدان النامية، حيث تظل الزراعة النشاط الرئيسي الذي يشغل نسبة عالية

[1]- FAO, rapport annuels, Op.cit.

من المجتمع النشيط وهي نشاط يعتمد في الأساس و لهذا السبب، على عنصر العمل وهو عنصر يتسم في ظل غياب التطور التقني بتدني إنتاجيته.

لقد إنجر عن سيرورة التحديث الزراعي فيما عرف بـ "الثورة الزراعية"، نتائج هامة شملت بآثارها مجمل الأنشطة الإنسانية والمجالات المرتبطة بها. فقد أدى التحديث الزراعي إلى إيجاد زراعات متخصصة، تتوزع على نطاقات استغلال متجانسة وواسعة، خلافا لما كان سائدا قبل عقود، حيث تعايشت أشكال عديدة ومتنوعة من الاستغلال الزراعي على رقع زراعية محدودة. وكان هذا التحول في بنية الاستغلاليات الزراعية بفعل الاتجاه الحاد والمستمر لعملية ترشيد استخدام الموارد، بحيث يحقق التخصص في مجال ما أفضل المكاسب الاقتصادية والإنتاجية. وكان لهذا التحول، من جانب آخر، آثاره على البيئة، حيث تراجعت الأغطية النباتية المتنوعة لتحل محلها مساحات استغلال زراعية متجانسة وأنشطة تربية الأغنام متماثلة وغير متعددة. لقد سبب التكثيف والتخصص الزراعيين حالات تلوث كبيرة على المنظومات البيئية، كان ذلك بفعل الاستخدام الكثيف للأسمدة ومواد المعالجة تجاوز حدود الاحتمال وانعكس سلبا على جودة وسلامة المنتوجات الغذائية. فقد أقصى السباق المحموم للحصول على أعلى مستويات الإنتاجية كل إمكانية للتوفيق بين وفرة المنتوجات الزراعية واحترام مقاييس الصحة والسلامة الجسمانية للمستهلكين.[1] من جهة أخرى مكنت الثورة الزراعية من تحرير قسم كبير من اليد العاملة الزراعية لصالح القطاعات الأخرى، وقد كان لهذا التحول أهمية بالغة في تلبية حاجات سوق العمل داخل البلدان المصنعة، حيث ازدادت الحاجة لليد العاملة الرخيصة في مراحل الانتعاش والرواج الاقتصادي، خاصة خلال الثلاثين سنة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. وتراجعت نسبة اليد العاملة الزراعية بهذه البلدان إلى أقل من 5% كمعدل عام. وتمكنت الزراعة بفضل التحديث وعلى الرغم من محاذيره، أن تحقق إشباعا للحاجات الغذائية لعموم ساكنة هذه البلدان، بل وحققت فوائض في الإنتاج أصبحت متزايدة الأهمية في بناء

---

[1]- FAO, Op.cit.

استراتيجيات تصدير قوية تبسط سيطرتها على مجمل الأسواق العالمية للغذاء والمنتجات الزراعية الخام.

إلى جانب التراجع الذي سجلته نسبة اليد العاملة الزراعية إلى مجموع اليد العاملة، شهدت هياكل الزراعة في البلدان المصنعة تطورًا آخر لا يقل أهمية والمتمثل في تراجع أعداد المزارع لصالح زيادة المساحة المتوسطة لها. إذا اتجهت الزراعة الحديثة نحو مزيد من تركيز الأراضي بين أيدي عدد أقل من الملاك، كان ذلك بهدف تحقيق "اقتصاديات السعة" والذي يتطلبه الاستثمار الكبير في بعض المحاصيل كالحبوب مثلا. فالتحولات الاجتماعية في تركيبة اليد العاملة والتقنيات الحديثة التي يتيحها التحديث الزراعي جعل عددا أقل من السكان ينتج مزيدا من الغذاء[1].

لقد أنجزت المكاسب في الإنتاجية بفضل التحديث، تحولات عميقة على بنية الأنشطة الزراعية، سواء من حيث بنية اليد العاملة ونسبتها إلى المجموع العام لليد العاملة، أو في بنية الاستغلاليات الزراعية التي اتجهت نحو الاتساع والتخصص. هذا الأمر لم يحدث في باقي البلدان النامية، حيث لم تتمكن "الثورة الخضراء" من التأثير بشكل كبير على هياكل الاستغلال الزراعي في جوانبه البشرية والعقارية، واقتصر الأثر على الرفع النسبي في معدلات مردودية عناصر الإنتاج.

ورغم التطور النسبي الحاصل في بعض زراعات البلدان النامية وكان ذلك بفضل نتائج الثورة الخضراء، إلا أن جل هذه الزراعات تظل معرضة لأخطار منافسة الصادرات الزراعية للبلدان المصنعة ذات الفائض كالولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أستراليا، الاتحاد الأوروبي وخاصة فرنسا ..الخ، خاصة عبر ما يعرف بممارسات الإغراق أي تسويق المنتجات الزراعية داخل البلدان النامية بأسعار أقل من الأسعار السائدة داخل أسواقها الأصلية. ومن شأن هذه الممارسات تشويه الأسواق العالمية للغذاء والدفع بأعداد كبيرة من المزارعين الصغار في البلدان النامية إلى التخلي عن أنشطتهم الزراعية إذ أنها لم تصبح مجزية وصارت مداخيلهم غير قادرة على تجديد

---

[1]- Bruno PARMENTIER, Nourrir l'humanité, les grands problèmes de l'agriculture mondiale au XXI siècle, la découverte, Paris 2007, pp. 152-160.

رأسمالهم الإنتاجي. فهم في مواجهة دائمة للآثار المدمرة لظاهرة "المقص" في الأسعار والتي تعني أن المزارع يواجه اتجاهين متعارضين في أسعار مستلزمات إنتاجه من جهة، أي المدخلات الزراعية ومن جهة أخرى أسعار بيع منتوجاته أي أسعار مخرجاته الزراعية. فالاتجاه الأول في تزايد مستمر والثاني غالبا ما يكون متنازلا في شكله المطلق أو النسبي.[1]

فالضغط الذي تمارسه الأسعار المتدنية للمنتوجات الزراعية للبلدان المصنعة يظل يدفع بالمزيد من مزارع البلدان النامية إلى التهميش. فالفارق في مستويات الإنتاجية، يجعل من غير المجدي اقتصاديا، الإبقاء على كثير من الاستغلاليات الزراعية الصغيرة والتي هي عموما ذات طابع عائلي ضمن دائرة النشاط الاقتصادي. والجدير بالملاحظة أن الدعم الذي تحضى به صادرات المنتجات الزراعية داخل البلدان المصنعة ذات الفائض، تلغى آثاره بفعل المنافسة بين هذه البلدان نتيجة للأهمية الممنوحة له داخل كل منها، فيما تبقى انعكاساته السيئة على مستوى الأسعار في الأسواق الدولية. وفي ظل ضعف مرونة الطلب، يؤدي ذلك، في ظل عرض الفوائض، إلى تراجع الأسعار عالميا، فتتقلص في إثر ذلك إمكانية تطوير الزراعات المحلية داخل البلدان النامية، حتى أصبحت الأسعار المتدنية للمنتجات الزراعية المطروحة في الأسواق الدولية أكبر عائقا في وجه تنمية زراعية يتطلع إليها الملايين من مزارعي البلدان النامية.

وبالرغم من الفروق الكبيرة في مستويات التطور الزراعي، يبقى الإنتاج الزراعي الكلي في العالم، يغطي على الأقل نظريا، الحاجات الغذائية للبشرية. فإنتاج الحبوب بلغ نهاية القرن العشرين 2 مليار طن، أي 330 كلغ لكل فرد سنويا وهو ما يكافئ 3600 حريرة لكل فرد يوميا، أي معدل يفوق الحد الضروري اللازم يوميا لكل فرد والذي يتراوح بين 2150 و2400 حريرة يوميا.[2]

---

[1]- A. NEVEU, la petite agriculture paysanne peut-elle survivre à la mondialisation, problèmes économiques, N° 2767/2002.
[2]- FAO, Op-cit.

إن مسألة الأمن الغذائي تبقى في المدى المنظور وبحسب المعطيات الاقتصادية وتوقعات النمو السكانية، لا تتوقف على الجوانب الفنية، البيئية والديموغرافية وحسب، بل تتوقف أساسا على مدى قدرة الملايين من الاستغلاليات الزراعية للبلدان النامية على مواجهة مستلزمات الأنشطة الزراعية والحاجات الغذائية المتزايدة لساكنة تلك الدول. إضافة إلى ذلك التحدي الذي تفرضه المجابهة مع منتجات زراعات البلدان المصنعة ذات الفائض والتي تغرق الأسواق العالمية للغذاء.

من ناحية أخرى، لقد بلغت الأنظمة الحديثة والمؤهلة بشكل ثقيل، بزراعات البلدان المصنعة حالة الاستغلال الأقصى للموارد وبالتالي أصبحت احتمالات التوسع فيها، في ظل المعطيات العلمية الحالية، قليلة. وهذا خلافا لما يمكن القيام به في عديد من البلدان النامية، حيث تبقى إمكانيات التوسع الزراعي كبيرة بسبب الأنظمة التقليدية المعتمدة داخلها والتي تظل بعيدة عن تحقيق حدود الاستخدام الكامل للموارد من تربة، مياه وعتاد..الخ[1]. فلسنة 1960 كان 0.43 هـ يكفي لإعالة فرد من ساكنة الأرض، أما بداية القرن 21 لم يعد يتوفر الفرد إلا على 0.25 هـ. مع الإشارة إلى أن الفرد الصيني لا يتوفر إلا على 0.12 هـ. فخلال الأربعين سنة الأخيرة من القرن العشرين لم تضف إلى المساحة الزراعية المفيدة سوى ما نسبته 9 % فيما نمت ساكنة المعمورة بما نسبته 50 % . فقد سجلت الإحصائيات أن هكتار من الأرض بإمكانه إعالة فردين، فيما تراجعت الحصة سنة 1980 إلى ثلاثة أفراد أما سنة 2005 فأربعة و من المتوقع لها أن تصير ستة أفراد سنة 2050[2].

---

(1)- FAO, Op.cit.

(2)- Bruno PARMENTIER, Op. cit, pp. 43-44.

المبحث الثالث: مكانة وتطور الزراعة في الاقتصاد العالمي:

لعل من المفارقات التي تسجل على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية للعقود الأخيرة، هو الاتجاه نحو تعميم أنماط الاستهلاك والإنتاج والسيرورات المرافقة لها من حيث النمطية التي تطبع آلياتها وخصائصها واندفاع النموذج الصناعي لأن يحل على نطاق عالمي لاستخلاص أفضل الفرص التجارية واستخدام أرخص الموارد المتاحة واستقطاب المزايا النسبية التي تتيحها الفضاءات الاقتصادية القائمة. فيما تتراجع في نطاق المبادلات المتزايدة، الحصة النسبية للبنود الزراعية والغذائية في هيكل التجارة الدولية وكان ذلك حتما على حساب البلدان النامية التي اعتقدت لسنوات عديدة والتي أعقبت الحرب العالمية الثانية، أن اقتصادياتها ستتطور اعتمادا على صادراتها من السلع الأولية ومن ضمنها المواد الزراعية. ومع مرور الوقت تضاءلت حظوظ التنمية لهذه الدول، التي اعتمدت على هذا النمط في تنميتها الاقتصادية نتيجة انحصار دورها في العلاقات الاقتصادية الدولية، على إنتاج وتصدير المواد الخام.

جدول رقم 04
تطور الأهمية النسبية للسلع الزراعية في المبادلات التجارية

البنود التجارية	1950	1980	1995	2000
السلـع المحولة	38	54	74	80
المنتجـات الزراعيـة	48	15	12	08
المعـادن	17	28	11	10
أخـرى	-	03	03	02

Source : FAO.

فمن خلال تفحص بنية المبادلات الزراعية، نلاحظ تحولات هامة في بنية عناصرها، حيث كان الاتجاه خلال الفترة لصالح المنتجات المحولة على حساب المنتجات الخام. وطبيعي أن يكون هذا التحول على حساب البلدان النامية وخاصة الأكثر فقرا والمعتمدة في نشاطها الاقتصادي على تصدير المواد الزراعية الخام.

جدول رقم 05
تطـور هيكـل التجـارة الدوليـة للسلـع الزراعيـة

البنود التجارية	1983	1993	2003
منتجـات خـام	45	29	20
منتجـات محولـة	22	25	30
منتجـات محتوها قيمة مضافة عالية	33	46	50

Source : OMC، FAO.

إن تراجع حصة الزراعة في المبادلات التجارية الدولية ما هو إلا انعكاسا للتطور الحاصل في بنية الأنشطة الاقتصادية والأهمية التي تحضى بها القطاعات، خاصة داخل البلدان المصنعة كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، حيث لا تتجاوز حصة الزراعة في الناتج المحلي الخام 3%.

وعلى الرغم من هذا التراجع في بنود التجارة الدولية، تبقى المنتجات الزراعية تطغى على النقاش والجدل الدائر في سياق المفاوضات التجارية متعددة الأطراف خصوصا منذ التوقيع على "الاتفاقية الزراعية" سنة 1994 والتي كانت تتويجا لمفاوضات دامت أكثر من 8 سنوات، بموجبها حلت المنظمة العالمية للتجارة محل الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية بمراكش سنة 1995.

وتتكرس أهمية موضوع المنتجات الزراعية في المبادلات الدولية لما لها من أهمية بالنسبة لكل مجموعة من البلدان. فالبلدان المصنعة تبقى حريصة على دعم هذا القطاع وموقعه في الاستراتيجية التجارية الدولية من خلال استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات والتي تعمل على احتكار تجارة الصناعات الغذائية والصناعات ذات الصلة بالنشاط الزراعي عالميا في مجالات هندسة المورثات والصحة النباتية والأسمدة..الخ.

أما البلدان النامية فهي تتوزع بين فريقين أساسيين، أولهما[1] يضم البلدان التي تعتمد بشكل رئيسي في مواردها الخارجية من العملة على تصدير المنتجات الزراعية الخام وهي بلدان تواجه صعوبات حقيقية بفعل التراجع النسبي المستمر منذ عقود في أسعارها. أما المجموعة الثانية[2] فهي تلك البلدان التي تعتمد بشكل كبير في تغذيتها على المصادر الأجنبية وتخصص لذلك نسبة معتبرة من مواردها لتمويل وارداتها من الغذاء والمنتجات الزراعية.

لقد خلفت الحرب العالمية الثانية آثارا متباينة على الزراعة في العالم. ففي أوروبا وروسيا كانت آثارها مأسوية[3] ، حيث أصبحت هذه المناطق تابعة في تمويناتها الغذائية لمناطق أخرى من العالم والتي ظلت بعيدة عن ساحات المعارك، كالولايات المتحدة الأمريكية وهي الطرف الذي استفاد بصورة أساسية من ارتفاع الطلب، إلى جانب استراليا والأرجنتين.

ولقد كان تقدير الدراسات والتقارير الأولى بعد الحرب العالمية الثانية والتي تناولت الوضعية الزراعية والغذائية العالمية، يميل إلى الاعتقاد أن الأوضاع الأكثر خطورة ومأسوية تتواجد بمنطقة آسيا، خاصة الصين الهند والهند الصينية. أما إفريقيا فكانت قد استفادت من الحرب بفضل زيادة الطلب على كثير من المنتجات التي كانت توفرها سواء الزراعية أو المعدنية.

ويمكن اعتبار أن الحرب العالمية الثانية، مثلت نقطة تحول كبيرة في تاريخ الأنشطة الاقتصادية والزراعية على وجه الخصوص، نتيجة للتحولات التي تلاحقت فيما بعد خلال العقود الأخيرة والتي قطعت مراحل عدة، قد يمكن لاعتبارات منهجية،

---

[1]- تضم هذه المجموعة 53 دولة، حيث تمثل صادراتها أكثر من 20% من مجموع صادراتها مما تتجاوز وارداتها من المواد الغذائية 20% من مجموع الواردات وتتوزع هذه الدول كما يلي: 27 بإفريقيا، 5 بآسيا والهادي، و50 بأمريكا الجنوبية وإفريقيا الشمالية والشرق الأوسط.

[2]- هذه المجموعة تضم 27 دولة تستهلك وارداتها من الغذاء 25% من مجموع موارد صادراتها وبالتالي تشمل عبئا حقيقيا على موازين مدفوعاتها، وتتوزع هذه المجموعة كما يلي: 19 بإفريقيا و5 بأمريكا الجنوبية والهادي والكاريبي و7 من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنها الجزائر.

[3]- لقد تراجع متوسط الإنتاج العالمي عند نهاية الحرب العالمية الثانية من 5 إلى 15 مرة، مستواه قبل بداية الحرب، أنظر: FAO, Rapport 2001.

إدراجها وفقا لتسلسل زمني متجانس بحسب كل عقد من العقود التي لحقت والتي تميز كل منها بمجموعة من السمات يمكن أن نستعرضها فيما يلي:

1- أهمية التحولات في الأنشطة الزراعية – مرحلة الخمسينات –

شكل الاستقطاب الحاد بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، أبرز سمات هذه المرحلة، حيث جعل التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية أكثر إشكالية على المجموعات والدول. ففي حين أسعف مخطط **G. MARSHALL** وزير الخارجية الأمريكي آنذاك، إعادة إعمار ونهضة أوروبا الغربية، ظل العالم الثالث (كما كان يعرف) يتخبط في معضلات اقتصادية وسياسية رافقت حركة التحرير والاستقلال. وقد علقت دول هذه المجموعة أمالا كبيرة على فرص تنمية اقتصادية تستوعب حجم المشاكل والزيادة السكانية التي كانت تشهدها غالبية هذه البلدان.

وأنيط بالتصنيع خلال هذه المرحلة مهام تحديث البنية العامة للاقتصاد ورفع معدلات نموه. وكانت النماذج المقترحة وأبرزها نموذج إحلال الواردات، السمة الغالبة لهذه السيرورة. ووفقا لهذا المنظور كان يتعين على القطاع الزراعي لعب دور الممون المنتظم للسوق بالسلع الغذائية وبأسعار في متناول اليد العاملة الصناعية وتلك الآهلة للمدن والحواضر الكبرى. وفي ظل المغالاة التي عرفتها معدلات الصرف والحمائية التي حظيت بها الصناعات الناشئة، كان على الزراعة تحمل العبء الأكبر من الخسائر نتيجة التراجع في مستويات الدخل الفعلية للفئات الريفية وعلى رأسها المزارعين الصغار الذين لم تمنع السياسات الحكومية الداعمة لبعض مدخلات نشاطهم من تجنيبهم الإحباط والتخلي عن الأرض والنزوح بكثافة نحو المدن. فكان أن دفع المزارعون الثمن الباهض لتوفير غذاء رخيص لساكنة تلك البلدان.

لقد شكلت حالة القطاع الزراعي داخل بلدان العالم الثالث حالة تنافر على دوافع وأهداف استراتيجية التنمية المعتمدة على التصنيع. فكان على الزراعة أن تحقق هدفها الرئيسي والمتمثل في الاكتفاء الذاتي الكلي أو الجزئي وبأوطأ الأسعار الممكنة. فكان هذا الالتزام من الزراعة عاملا قوّض جهود النهوض بها كقطاع أساسي يشغل غالبية السكان. فكان أن ظلت كثير من البلدان النامية في حالة عجز غذائي مزمن.

في هذه الفترة حققت الزراعة مكاسب معتبرة في أكبر البلدان المصنعة الليبرالية وكان من نتيجة ذلك ظهور ما يعرف "بالفوائض الزراعية". وكان لا بد من مواجهة المضاعفات التي قد تخلقها هذه الفوائض على استقرار الأسواق الزراعية، حينها أدرجت هذه البلدان خلال ندوة المنظمة العالمية للتغذية والزراعة المنعقدة سنة 1953 مفهوم "المساعدات الغذائية" كآلية تحل التعارض القائم بين الفوائض المحققة وضبط الأسعار في الأسواق. إلا أنها آلية جلبت كثيرا من المصاعب كما تبين فيما بعد على تطور ومصير الزراعات المحلية للبلدان التي كانت تتلقى هذه المساعدات، ناهيك عن الشروط السياسية المصاحبة لها[1]. في هذه الفترة أيضا، تمت إعادة النظر في تقييم الوضعية الغذائية لإفريقيا، حيث بدأت تبرز سمات تعارض بنيوية بين، من جهة، مستويات نمو الإنتاج الزراعي والذي كان في عمومه موجها لتصدير المنتجات الأولية والتي ما فتئت تتراجع أسعارها في الأسواق الدولية[2] كالقطن الكاكاو، المطاط، البن، الخشب..الخ ومن جهة أخرى، ضغط النمو السكاني المتسارع. وهو التعارض الذي تفاقم مع مرور الوقت بفعل تفكك البنى الاجتماعية والاقتصادية لهذه البلدان.

2- دور التقنية في التنمية الزراعية أو "الثورة الخضراء" – مرحلة الستينات:

مثلت هذه الفترة مرحلة الانطلاق الفعلية لبعث وترقية التكنولوجيا في المجال الزراعي بهدف تحسين الأداء ورفع معدلات إنتاجية الأصول. وقد سمح الاستخدام الكثيف للتقنية بتطوير أساليب الاستغلال الزراعي سواء في مجال الاستخدام المكثف

---

[1]- تجدر الملاحظة أن هناك فروقا أساسية بين السياسات الغذائية للبلدان المصنعة ذات الفائض وبعض البلدان النامية التي تعاني عجزا في عرض الغذاء. فمثلا سياسة الدعم الغذائي في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تمس حوالي 30 مليون أمريكي أي 1 من 10 من ساكنة البلد، تقوم على أساس تقوية القدرة الشرائية للعائلات المعوزة. وبالنتيجة تعزز مصارف الزراعة الأمريكية ذاتها والتي تحضى بدعم قوي. أما الشكل الآخر للدعم والذي نقدم فيه نموذج سياسات الدعم العام في مصر، فهي سياسة تنزل بأسعار بعض السلع الأساسية كالقمح والخبز والقمح اللين وبشكل نسبي الزيت والأرز والسكر والشاي، إلى أدنى مستوى ودون الأسعار الدولية وهو ما يتسبب بالمحصلة في إعاقة الإنتاج المحلي مما فتح الباب أمام المنتوج الأجنبي وخاصة الأمريكي والذي يقوم في جزء منه في صورة "مساعدات غذائية"، أنظر:

L. ROUDART, l'alimentation dans le monde et les politiques de lutte contre la faim, monde en développement, Op-cit, pp. 9-23.

[2]- أنظر لمزيد من الفهم مقال :

A .RAHAL et A .BENTERKI, les subventions agricoles : entre Théorie et pratique, revue des sciences économique et de gestion, N° 04/2005, Sétif, pp. 62-76.

للأسمدة الصناعية أو طرق الري الفعالة والبذور المنتقاة. وقد تركز الاهتمام في هذا الصدد على الربط بين جوانب أساسية وذات صلة فيما بينها وهي العلم، التكنولوجيا وتأهيل وتعميم المعرفة الجديدة. كما انصب الاهتمام على العناية بالطرق المحلية للاستغلال الزراعي وكيفية إدراجها ودمجها في الأساليب الجديدة للاستغلال الزراعي.

وخلال الستينات كانت البداية الفعلية لما عرف فيما بعد "بالثورة الخضراء"، إذ ترافق التحديث وإدراج التقنيات الجديدة في الاستغلال الزراعي مع إصلاحات في القطاع الزراعي والتي مثلت شروطا ضرورية لإنجاح التنمية الزراعية داخل البلدان التي تبنت هذا المشروع. ولقد شكلت الإصلاحات العقارية الموضوع الأكثر إلحاحا وفي ذات الوقت الأمر الأكثر إشكالا على البلدان التي تبنته. في هذا الوقت تأكد دور المؤسسات الدولية في تأطير المسألة الغذائية في العالم من خلال نشأة برنامج التغذية العالمي سنة 1961 تحت الإشراف المشترك للأمم المتحدة والمنظمة العالمية للتغذية والزراعة. وكان الهدف من إقامة هذا البرنامج هو البحث عن كيفيات استخدام الفوائض الزراعية المحققة داخل البلدان الأكثر تقدما، لمواجهة المجاعة وسوء التغذية.

وقد تكرس دور المؤسسات الدولية في مواجهة المعضلة الغذائية فيما بعد خلال المؤتمر العالمي للتغذية بواشنطن سنة 1963 ليؤكد الأولوية التي تقتضيها حل هذه المسألة بالنسبة للإنسانية. وقد تمخضت عن هذا المؤتمر مجموعة توصيات الهدف منها تجاوز القيود والعوائق ذات الطابع الفني، البشري والاقتصادي التي تكبح التنمية في المجال الزراعي. ولقد ظلت توصيات هذا المؤتمر عناصر أساسية في وثائق أشغال العديد من المنتديات الدولية التي تناولت هذا الموضوع كان أهمها الندوة العالمية للتغذية نسبة 1974 والقمة العالمية للتغذية سنة 1996.[1]

وقد كان موضوع المجاعة وسوء التغذية انشغالا مبررا لمرحلة الستينات صدَقته حالات النقص المأسوية في الغذاء، خاصة تلك التي عرفتها الصين بين سنتي 1950 و1961 و التي لم تُعرف أبعادها الحقيقية إلا سنوات فيما بعد. ففي سنة 1993 قدر

[1]- FAO.

الاقتصادي الهندي **A-SEN** أنه خلال الفترة المذكورة تراوحت حصيلة الضحايا للمجاعة بالصين ما بين 23 و30 مليون شخصا.[1]

وبسبب الإشكالية التي أصبحت تطرحها التغذية، كان من الضروري أن يشتد الاهتمام بموضوع التنمية والدور الاقتصادي للزراعة ومن ثمة بدأ السجال النظري يطّرد فيما بين المدارس الاقتصادية. وبدأت تطرح سياسة "الحاجات الأساسية" التي تعطي الأولوية للنهوض بالريف والتقليل من الفقر والبؤس كهدف أسمى للتنمية الاقتصادية. واتسع النقاش ليشمل الأوجه المتعددة للتنمية الزراعية. ففي الوقت الذي أكدت فيه المدرسة النيوكلاسيكية على تحرير الأسواق والأنظمة التجارية، جهدت المدرسة البنيوية في تفنيذ الطرح الليبرالي للتنمية عموما والتنمية الزراعية على وجه الخصوص، معتبرة أن التصنيع يبقى عامل التنمية بامتياز للخروج من دائرة التخلف و منتقدة في آن نظرية "المزايا المقارنة" كأساس للمعاملات الاقتصادية والتجارية الدولية ومعتبرة أن استراتيجية إحلال بدائل الواردات هي الأسلوب الأنجع للتنمية ومؤكدة أنه في غير صالح البلدان النامية التخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية في الوقت الذي تبقى فيه البلدان المصنعة تهيمن على تجارة السلع المحولة ذات القيمة المضافة الكبيرة. وتوصلت المدرسة البنيوية إلى وضع أطروحة التدهور المطرد لمعدلات التبادل على حساب البلدان النامية.[2]

أما في مجال ضبط المعاملات التجارية، فقد تمخضت هذه المرحلة عن تتويج دورة **KENNEDY Round** (1963-1967) حول المفاوضات التجارية والتي أفضت إلى تخفيض جمركي أمام صادرات البلدان النامية باتجاه أسواق البلدان المصنعة بلغت نسبتها 35%. غير أن هذه الدورة أقصت السلع الزراعية من موضوع المفاوضات،

---

(1)- Lavrence ROUDART, Op-cit, pp. 9-23.
- FAO, Rapport 2001, Op-cit, pp. 114-116.

(2)- أنظر العرض الكبير للمدارس الفكرية الذي قدمه الاقتصادي الجزائري عبد القادر سيد أحمد في كتابه:
A. SID AHMED, croissance et développement théories et politiques TOME 1, OPU, Alger 1979.

فيما أقرت مبدأ المساعدات الغذائية حيث خصصت لذلك ما يربو عن 4.5 مليون طن من الحبوب.

3- حدود الخيارات الاقتصادية في النشاط الزراعي – مرحلة السبعينيات –

عكس الفترة السابقة، أسفرت هذه الفترة عن إخفاقات كبيرة في المجال الزراعي. فكان تراجع الإنتاج عالميا ولفترات زمنية متلاحقة (سنة 1972 و1974)[1] نتيجة الظروف المناخية السيئة خاصة في المناطق من العالم التي تمارس الزراعات المعاشية. وقد زادت أزمة الطاقة وعدم الاستقرار النقدي بفعل تعويم الدولار الأمريكي من تفاقم الوضع الزراعي العالمي وتجلى ذلك في الارتفاع المعتبر في أسعار السلع الزراعية الأساسية وبلغت أزمة التغذية حدا مأسويا بحلول سنة 1973 وخاصة داخل مجموعة بلدان الساحل الإفريقي، حيث تراجعت حصة الإنتاج في المحاصيل المعيشة للفرد إلى دون مستواها للسنوات الممتدة من 1961 إلى غاية 1965. وتسببت المجاعة آنذاك فيما يتجاوز 100 ألف ضحية ثم أعقبتها حالة جفاف خطيرة بمنطقة القرن الإفريقي وبالتحديد إثيوبيا من سنة 1972 إلى سنة 1974 حيث تجاوز عدد الضحايا 200 ألف شخص.

من جهة أخرى تكشّفت هذه الفترة على ملامح تراجع الموارد الطبيعية أو تلوثها، كالتربة، المياه، المراعي، الغابات، التراث الحي والموارد الجينية. وسعت ندوة ستوكهولم في جوان 1972 تحت إشراف الأمم المتحدة إلى وضع الآليات اللازمة لمجابهة تراجع الموارد وتدهورها والوسيلة لذلك.

وقد تمخضت هذه الندوة عن 109 توصية أغلبها وجهت إلى منظمة التغذية والزراعة (**FAO**) تشمل ميادين التنمية الريفية، تخطيط المحيط، إدارة وخصوبة التربة، مكافحة الآفات، إعادة رسكلة النفايات الزراعية، الأرصدة السمكية والموارد الجينية عموما. وشكلت هذه الندوة الإرهاص الأول لتأسيس البرنامج الأممي للبيئة سنة 1973

---

[1]- مثلا تراجع إنتاج الحبوب لسنة 1972 بما يناظر 41 مليين طن، نصف هذه الكمية مسجلة داخل البلدان النامية والنصف الآخر داخل البلدان المتطورة. ثم تكرر الانخفاض مرة ثانية سنة 1974 بما يصل إلى 30 مليون طن فيما تراجعت المخزونات لدى البلدان المتطورة من 50 مليون طن سنة 1971 إلى أقل من 27 مليون طن سنة 1973، أنظر: FAO.

بنيروبي والذي يشكل إلى حد اليوم المرجع الرئيسي في الندوات الدولية حول البيئة والاتفاقيات المتمخضة عنها وكان أبرزها بروتوكول **Kyoto** (اليابان) سنة 1997 حول آثار الاحتباس الحراري.[1]

وقد تباين الوصف والتشخيص لتأثير النشاط الزراعي على البيئة داخل الدول المتطورة الصناعية والنامية. فبالنسبة للمجموعة الأولى فالأسباب الرئيسية لتدهور الموارد الطبيعية وتلوث البيئة كان ولا يزال التصنيع والاستخدام الكثيف للطاقة وأنظمة الاستغلال الزراعي. وخلافا لذلك فإن تدهور البيئة والمحيط في البلدان النامية كان ويظل الاستنزاف الشديد للموارد الطبيعية كالمياه، التربة، الغابات، حيازات الصيد..الخ. فخلال هذه المرحلة تأكد اتجاه تراجع معدلات التبادل في صادرات البلدان النامية في مقابل زيادة أسعار السلع الصناعية المستوردة ومختلف مدخلات الأنشطة الاقتصادية بما فيها النشاط الزراعي.

كما سجلت هذه الفترة فشل دورة Tokyo للاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية (**GATT**) في محاولتها وضع اتفاقيات دولية لضبط الأسواق الزراعية على شاكلة ما يتم داخل الأسواق المحلية.

4- برامج التعديل الهيكلي وانعكاساتها على الزراعة – مرحلة الثمانينيات –

اتسمت هذه الفترة بتطورات هامة على صعيد الأنشطة والتبادلات الاقتصادية تحت وطأة الأزمة الاقتصادية العالمية وتراجع النمو وانكماش الطلب على المواد الأساسية والزراعية. كما تفاقم عبء المديونية على عاتق البلدان النامية. وكان على هذه البلدان المواجهة للإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية والباحثة عن حلول لمسائل النمو والاستقرار الاقتصادي، أن تمتثل لمقتضيات برامج التصحيح الهيكلي، من خلال التقليص في الإنفاق العام والحد من الواردات وتخفيض في قيمة العملة المحلية. وفي خضم هذه الظروف الصعبة، واجه القطاع الزراعي تراجعا في أشكال الدعم، على قلتها والتي كان يحظى بها من قبل الحكومات. ولم يكن أمام مزارعي هذه البلدان وهم

---

[1]- FAO.

من يشكل السواء الأعظم في الأنشطة الاقتصادية، إلا أن يقلصوا من اعتمادهم على المدخلات المختلفة وخصوصا الأسمدة، لقلة إمكانياتهم المالية. وهذه الوضعية انعكست سلبا على مستويات إنتاجية الأنشطة الزراعية. فقد تراجع متوسط معدل النمو لسنوات الثمانينيات في جل بلدان أمريكا الجنوبية مثلا إلى أقل من 2%، فيما تجاوز هذا الرقم لفترة السبعينيات 3.5%. فيما ظلت إفريقيا تعاني صعوبات جمة، حيث ظل معدل نمو الزراعة المعيشية أقل من معدل نمو السكان. خلال هذه الفترة كذلك تراجعت نسبة نمو الصادرات الزراعية للبلدان النامية إلى ما دون 3% بينما تجاوزت نسبتها خلال العشرية السابقة 15%. وقد كان التدهور العام للمبادلات الزراعية فيما بين البلدان النامية والمصنعة نتيجة للسياسات الحمائية المتبعة داخل البلدان المتقدمة بفعل المنافسة القوية التي تفرضها هذه الأخيرة على زراعات البلدان النامية من خلال سياسات الدعم للصادرات والمساعدات الداخلية. وقد أعاق ذلك إمكانية إبرام اتفاقيات دولية تتناول موضوع تجارة السلع الزراعية والأمن الغذائي ومساعدات التنمية.

خلال هذه الفترة اتجهت المنظمة العالمية للتغذية والزراعة نحو معالجة جديدة لمسألة الأمن الغذائي من خلال الاعتناء بجانب الطلب على الغذاء. أي تجاوز أطروحة حل المشكلة من خلال العرض، بل الاهتمام بالقدرة الشرائية لتمكين ذوي الحاجات من اقتناء ما يلزمهم من غذاء.

وقد شهدت هذه الفترة أخطر حالات الجفاف خلال القرن العشرين. ففي سنة 1984 تسببت الظاهرة والتي ضربت القارة الإفريقية في مناطق الساحل والقرن الإفريقي في إبادة مئات الآلاف من ساكنة هذه المناطق. حينها تبين للهيئات الدولية سواء الرسمية أو غير الحكومية، أهمية وضع مواثيق تقي البلدان والشعوب مخاطر هذه الكوارث.

وفي خضم هذه الأجواء المأسوية، انطلقت المفاوضات متعددة الأطراف في سبتمبر 1986 فيما عرف آنذاك بجولة الأرجواي حيث كان الملف الزراعي الموضوع الأبرز في جدول أعمالها. ومما جاء في التصريح الافتتاحي لها : "لقد بات من المستعجل إخضاع التجارة الزراعية العالمية لمزيد من الانضباط وجعلها أكثر قابلية

للتوقع بمسارات تطورها لمواجهة التقييدات التي تعتريها أو التشوهات التي تشوب المعاملة في أسواقها بما فيها تلك ذات الصلة بالفوائض الهيكلية، حتى يتسنى التقليل من عنصر عدم التأكد من الإختلالات المحتملة وعدم استقرار الأسواق الزراعية في العالم".[1]

ومع نهاية فترة الثمانينيات عرفت أسواق المنتجات الزراعية بعض الانتعاش في أسعارها، غير أنها ظلت في عمومها أقل من مستواها الحقيقي لسنة 1980.[2]

5- التحديات الكبرى للزراعة، البيئة وتحرير المبادلات – مرحلة التسعينيات –

تميزت هذه الفترة بتطورات سياسية عالمية غاية في الخطورة، ليس أقلها الحرب في منطقة البلقان والحرب في الخليج وانفجار الصراعات الداخلية في عديد من البلدان النامية كان أكثرها مأسوية ما جرى في منطقة البحيرات الكبرى بإفريقيا.

على الصعيد الاقتصادي تأكدت الأزمة الاقتصادية لكثير من الدول المصنعة وخاصة بأوروبا فيما شهد الاقتصاد الأمريكي شيئا من الانتعاش، في ذات الوقت الذي عرفت فيه منطقة جنوب شرق آسيا انهيارات مالية متلاحقة شملت مجموعة من البلدان التي كانت تبدو بعيدة عن آثار الأزمة الاقتصادية العالمية. كذلك تعززت خلال هذه الفترة مسارات التجمعات الاقتصادية الإقليمية كالاتحاد الأوروبي وتجمع السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية **MERCOSUR** ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية **ALENA**..الخ.

في هذه الفترة انعقدت الندوة الدولية حول التغذية بإشراف المنظمة العالمية للتغذية والزراعة والمنظمة العالمية للصحة بروما في ديسمبر 1993. وقد كشفت أشغالها عن حقيقة وحجم المشكلة الغذائية في العالم، حيث يبقى أكثر من 800 مليون شخص يعانون المجاعة وسوء التغذية. وقد اعقبت هذه الندوة القمة العالمية للغذاء سنة

---

(1)- WTO, og.com
(2)- FAO.

1996. وقد شارك في هذه القمة أكثر من 185 دولة وحوالي 1000 منظمة غير حكومية وأكثر من 10 آلاف مشارك.[1]

وأكدت هذه القمة على أن المجاعة وسوء التغذية تبقى مرتبطة أكثر بمسألة الفقر وتتفاقم بفعل عدم الاستقرار السياسي والصراعات. وقد تزامن مسار الوعي الذي تناول موضوع الغذاء في نطاقه الكلي العالمي مع مسار آخر للوعي حول الانعكاسات المحتملة للنشاط البشري على الأوضاع البيئية وعلاقتها الوثيقة بمواضيع النشاط الزراعي، التغذية والتنمية الاجتماعية. كما تم في هذه الفترة انعقاد الندوة الأممية للتنمية والبيئة بريو دي جانيرو بالبرازيل سنة 1992 والمصادقة على معاهدة التنوع البيولوجي بالباهاماس سنة 1994 والدورة الأولى للمعاهدة الأممية لمكافحة التصحر بروما سنة 1997، وصولا إلى تتويج كل هذه الخطوات بمعاهدة **KYOTO** حول التقلبات المناخية.[2]

أما على مستوى التطورات الاقتصادية، فقد توجت دورة الأرجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف بالتوقيع على النص النهائي لمعاهدة مراكش في أفريل 1994 وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة (**WTO**). وقد تناولت الجولة الملف الزراعي في الجوانب التالية: الولوج إلى الأسواق، التقليل من أشكال المساعدات الداخلية ودعم الصادرات الزراعية. لكن نتائج المفاوضات حول هذه المواضيع لم تكن في مستوى الطموحات التي علقها الأعضاء وخاصة البلدان النامية. فقد ظلت الأنشطة الزراعية تتمتع بوضعية حمائية شديدة.

فمن شأن الاتفاقيات الحاصلة في جولة الأرجواي والتي دامت 8 سنوات، أن تشمل بالتحرير المنتجات الزراعية، أي تخفيض الرسوم الجمركية وتحويل الحواجز الكمية إلى مثيلاتها الجمركية وكذا التخفيض التدريجي، وصولا إلى الإلغاء النهائي

---

(1)- FAO.

(2)- Christian DEBOISSIEU, Perspectives internationales pour les politiques agricoles, La documentation Française, Paris 2007, pp 93-97.

لدعم الصادرات. ومن شأن هذه التطورات أن تنعكس في صورة تراجع في الإنتاج الزراعي وبالتالي ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية في الأسواق العالمية.

إن الاتجاه منذ جولة الأرجواي يؤكد المضي نحو توحيد القواعد النافذة في مجال الأنشطة والسياسات الزراعية. خاصة ما تعلق منها بالدعم وأشكال الحماية ومسائل فتح الأسواق وإزالة الحواجز. لكن الطريق ما يزال طويلا أمام إنفاذ هذه القواعد وإزالة أساليب الدعم التي تعتبر مشوهة لكفاءة الأسواق ومنافية لمبدأ المنافسة ويرجع ذلك لتنافر مواقف مختلف الأطراف ومصالحها المتعارضة في هذا الشأن بشكل يكاد يكون جذريًا. فالبلدان الصناعية ذات الفوائض وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، مازالت مواقفها بعيدة عن أي اتفاق أو تقارب خلال مختلف حلقات التفاوض متعدد الأطراف.

أما البلدان النامية والتي تبقى بعيدة التأثير عن مراكز القرار داخل المنتديات الدولية للتفاوض التجاري، فهي معرضة لمزيد من التهميش من مجالات التبادل وبرامج التطوير. كما أنها تواجه تحديا جديا يضاف إلى جملة المعضلات التي تعاني منها والمتمثل في التعارض بين حاجتها للنهوض بالقطاع الزراعي وضرورة ترقيته عبر أشكال متنوعة من الدعم والحماية، لأهميته النسبية في بنيتها الاقتصادية والاجتماعية. ومن جهة ثانية حتمية الامتثال لمقتضيات التصحيح الهيكلي التي تخضع له اقتصادياتها والتي تنعكس في منح أشكال من الدعم والمساعدات للقطاع الزراعي أصبحت تضمنها الاتفاقيات التجارية الدولية داخل المنظمة العالمية للتجارة. [1]

إن سيرورة عولمة الاقتصاد والمبادلات التجارية ستؤثر على الأنشطة الزراعية ومستقبلها، سواء داخل البلدان أو المجموعات الاقتصادية. فظاهرة العولمة تبقى بعيدة عن تحقيق التجانس بين الفضاءات الاقتصادية، بل تعمق حالة التباين من خلال تعزيز التجمعات الإقليمية الأقوى، بينما تزيد من تهميش كثير من البلدان النامية وخاصة الفضاءات الاقتصادية الأضعف داخلها كالأقاليم الريفية والأنشطة الزراعة الصغيرة،

---

[1]- N. CHAHERLI, M. El-SAID، the WTO and MENA agriculture economic research forum, Cairo, Egypt, MARCH 5-8, 2000, pp. 5-11.

بفعل الإخضاع المتواصل للأنشطة الإنتاجية لمعايير النجاعة الاقتصادية وتحرير المبادلات ورفع القيود وأشكال الدعم الحكومي المختلفة.

وعلى الرغم من التراجع النسبي لحصة الزراعة في بنية المبادلات التجارية الدولية خلال العقود الأخيرة، إلا أنها تبقى موضوعا حساسا يثير الكثير من الجدل والخلاف داخل المنتديات الدولية للتفاوض التجاري، كان ذلك خلال جولة الأرجواي، كما كان أهم عقبة تخللت ندوة **SEATLE (USA)** في نوفمبر 1999 وكذا خلال ندوة الدوحة (قطر) في نوفمبر 2001 وكانكون (المكسيك) ديسمبر 2003 وأخيرا ندوة هونغ كونغ (الصين) ديسمبر 2005.

خلاصـة الفصل الأول:

لقد كان للتحديث الزراعي آثاره المتباينة على مستويات التطور ونمو الأنشطة الزراعية. وقد أفرز في سياقه التاريخي إشكالات بنيوية كان أبرزها مسألة الأمن الغذائي والتفاوت في كفاءة الأنشطة الإنتاجية من إقليم لآخر ومن بلد لآخر.

وقد استأثرت البلدان الصناعية والتي كانت سبّاقة إلى الأخذ بأسباب التحديث والتطوير في المجالات الزراعية المختلفة، بأهم مكاسب إنتاجية هذا القطاع. فيما ظلت غالبية البلدان النامية وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، تتفاقم أوضاعها الغذائية ويتعمق ترهل هياكلها الزراعية. وتدريجيا تحولت المسألة الزراعية لديها إلى معضلة غذائية عالمية، معنية بها كل البلدان وشكلت أبرز المواضيع المطروقة في المنتديات الدولية حول قضايا الإنسانية والمعمورة.

وقد تداخلت مسائل عدة لتلتقي عند الموضوع الزراعي وصنوه الموضوع الغذائي كقضايا التلوث وتردي الموارد الطبيعية. وعلى الرغم من كل المكاسب المحققة في القطاع الزراعي إلا أن آثارها ظلت مقصورة على مناطق وأقاليم محدودة من العالم. وقد كان لإدراج السلع الزراعية في مسارات التفاوض متعدد الأطراف أثره البالغ على البلدان بأشكال مختلفة، حيث عززت البلدان الصناعية ولا تزال مواقعها التجارية فيما تكابد البلدان النامية وتلك الأكثر تخلفا مصاعب جمة إنتاجية كانت أو تجارية والتي ظلت تحول دون إحداث التحول في بنية الاستغلال الزراعي لديها.

الفصل الثاني: خصائص النشاط الزراعي وآثارها على الأسواق الزراعية.

المبحث الأول: خصائص النشاط الزراعي ومميزاته.

المبحث الثاني: أهمية قانون KING في تحليل العرض والطلب الزراعيين.

المبحث الثالث: الدعم الزراعي وفق المقاربة النظرية.

الفصل الثاني: خصائص النشاط الزراعي وآثارها على الأسواق الزراعية.

لقد شكلت الزراعة مقوما رئيسيا للحياة البشرية ولا تزال، كونها تبقى الضامن لصيانة الحياة والحافظ لديمومة النشاط الاقتصادي والاجتماعي على مستوى البلدان. ولهذه الاعتبارات، تبقى الزراعة موضوعا حساسا ومثيرا للجدل، تتنازع حوله البلدان القوية داخل منتديات التفاوض متعدد الأطراف في إطار المنظمة العالمية للتجارة وتبقى البلدان النامية تحاول كل مرة افتكاك ما يلزمها من تنازلات ضمن هذا الإطار التفاوضي، سعيا للحصول على مكاسب تتيح لها الحفاظ على زراعاتها ومنحها ما يمكن من الحماية والدعم. وهي إجراءات لم تعد تحظى بالقبول في لوائح ومقررات المنظمة العالمية للتجارة.

لقد حظيت الزراعة ولا تزال بعناية فائقة داخل البلدان المصنعة والتي تبقى الجهة الأقوى على الصعيد العالمي في مجال الإنتاج الزراعي. ولم تكن هذه العناية إلا نتيجة موضوعية لمكانة هذا النشاط في البنية الاقتصادية وكذلك لطبيعة سوقها وخصائص العرض والطلب الزراعيين، إلى جانب أهميتها في تأمين الغذاء. ويسعى هذا الفصل إلى تحديد أهم دوافع تدخل الدولة في الأسواق الزراعية من وجهة نظر التحليل الاقتصادي والنظرية الاقتصادية. فقد مهدت الملاحظة الإحصائية، مبكرا، لعالم السلالات الإنجليزي **GREGORY KING** خلال القرن الثامن عشر، بتقرير أن النشاط الزراعي تكتنفه مفارقة أساسية، تتمثل في التعارض الذي يعتور دخول المزارعين التي تتغير عكسا مع مستوى تغير المحاصيل. وهي المفارقة التي أصبحت تستعرضها النظرية الاقتصادية فيما يعرف بقانون **KING**.

المبحث الأول: خصائص النشاط الزراعي ومميزاته:

عادة ما يتم تعديل العرض والطلب في الأسواق عن طريق السعر. والأمر بالنسبة للطلب والعرض الزراعيين يتم عبر نفس الآلية لتحقيق التوازن في حالة وجود فائض زراعي أو عجز العرض نسبة للطلب السائد. غير أن الأسواق الزراعية تتميز بخصائص تجعلها عرضة لتقلبات، تكون في بعض الأحيان جد حادة وذلك يرجع لطبيعة هذا النشاط ومميزات سوقه.

I- الطبيعة البيولوجية والطابع الموسمي للإنتاج:

لعل أبرز خصائص النشاط الزراعي، يتمثل في الطبيعة البيولوجية للإنتاج. فهو نشاط إنتاجي يتميز بالموسمية التي تجعله غير مستقر في المدى الزمني على مستوى الأسواق. حيث يتوقف الإنتاج على أطوار النمو البيولوجي، إذ تتدخل العوامل الطبيعية بشكل كبير في تحديد نتائجه. وهو بهذه الصورة يظل نشاطا اقتصاديا، تصدر أسواقه إشارات متباينة زمنيا بالنسبة لقرارات المنتجين. وهو مصدر عدم الاستقرار الذي يعتور الزراعة عموما ودخول المزارعين والأسعار بشكل خاص. إذ أن الفارق الزمني بين العرض في الإنتاج والأسعار التي تسود الأسواق فيما بعد، يبقى الموضوع الأساسي الذي ترتبط به سياسات الضبط الحكومية والتي تسعى إلى التقليل و إن أمكن، القضاء على دورات الإنتاج التي تتداول عليها حالات العرض المفرط أو النقص في العرض وما يقابل ذلك من تراجع وارتفاع في الأسعار السائدة، هذه الأخيرة التي يتعارض اتجاه تغيرها مع تغير الكميات المنتجة.

فبسبب الوتيرة البيولوجية للإنتاج الزراعي، يبقى العرض في المنتجات الزراعية يعرف تغيرات لا تخضع للتأثيرات العادية لقانون العرض. فاستجابة الإنتاج لتغير السعر لا تكون وفقا للحالة العامة للأسواق. أي في حالة ارتفاع الأسعار، فإن العرض من المنتوج لا يتزايد بالضرورة، بل أن تراجع السعر لا يؤدي آليا إلى انخفاض في مستوى العرض، بل على العكس، ففي كثير من الأحيان يتوجه المزارعون إلى زيادة الإنتاج بغرض الحفاظ على مستويات دخولهم. وهو ما جعل

النظرية الاقتصادية تعتبر أن العرض الزراعي يتميز بعدم المرونة على المدى القصير وبمرونة نسبية على المدى الزمني المتوسط. ذلك أن الطبيعة الموسمية للإنتاج تجعل من غير الممكن التدخل للتأثير على مستويات العرض استجابة لتغير طارئ في مستويات الطلب أو الأسعار. ولذلك يبقى قانون العرض يعمل في حالة الأسواق الزراعية بفارق في الزمن سواء بالنسبة للاستجابة المتأخرة للإشارات الصادرة عن الأسواق وبالذات تلك العاكسة للتغير في السعر، أو تلك المتعلقة بأخذ قرارات الإنتاج بشكل استباقي للتغيرات المتوقع حصولها في الفترات اللاحقة بالنسبة للأسعار.[1]

بالإضافة إلى العامل البيولوجي والذي يبقى حاسما في موضوع اقتصاديات الزراعة، يمثل قانون الغلة المتناقصة جانبا هاما لفهم مشكلة الأسواق الزراعية. فقوانين الغلة في عمومها تصف تغير العلاقة بين عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية وهي بذلك تصف مميزات دوال الإنتاج. فالإنتاجية المتناقصة والتي تعكس فعل وأثر قانون الغلة المتناقصة، تعني أنه بإضافة وحدات متتابعة من العامل المتغير فإن كل وحدة مضافة تضيف إلى الإنتاج الكلي أقل مما تضيفه الوحدة التي سبقتها، بحيث لا يمكن الاستمرار في إضافة بذور وأسمدة وعنصر عمل إلى مساحة محدودة من الأرض لكي يتحقق بعد هذا دخلا مناسبا يسمح من تحقيق تغطية للتكاليف وإنشاء لهامش خام.

إن إضافة وحدات متتالية ومتساوية من عامل متغير واحد، فيما تبقى كميات العوامل الأخرى ثابتة، يجعل مقدار الإضافة إلى الغلة الكلية قد يتزايد في مرحلة أولى، ثم يتواصل التزايد على منحنى الإنتاج الكلي ولكن بمعدل متناقص ابتداءا من نقطة الانعطاف والتي تقابل النقطة القصوى على منحنى الإنتاج الحدي. وهي النقطة التي تكون مساوية لنقطة تغير الانحناء على منحنى الغلة الكلية. وإذا استمر المزارع في إضافة وحدات متتالية من العامل المتغير، فإن مقدار الإضافة إلى الإنتاج الكلي تقل

---

[1]- C. CLERGEAU, Micro économie, théorie du producteur et de l'offre, SEUIL 1998, TOME 2.

شيئا فشيئا، حيث أن الإنتاجية الحدية لوحدات العامل المتغير المضافة تبدأ في التزايد حتى تصل إلى نقطة تبدأ بعدها بالتناقص.

إن إضافة كميات متساوية من عامل إنتاج متغير تعطي بعد حد معين كميات متناقصة من الإنتاج. ولما كانت كميات عامل الإنتاج المتغير لا تعدو أن تكون تكاليف إنتاج، أمكن القول بأن الكميات المتساوية من تكاليف الإنتاج تعطي كميات متناقصة من الإنتاج وهذا يعني أن تكاليف الوحدة الواحدة من السلعة المنتجة تتجه بعد حد معين إلى التزايد مع تزايد الإنتاج وبذلك يكون تعبير تناقص الغلة مرادفا لتعبير تزايد التكاليف.[1]

II- التراجع التاريخي للأسعار الزراعية:

خلال متابعته لتطور الزراعة الأمريكية، أكد الاقتصادي الكبير P.A. Samuelson[2] أن المكاسب التي حققتها الإنتاجية الزراعية وتراجع الإنفاق على التغذية تحت فعل قانون Angel والذي يقضي بانخفاض أثر الدخل على الطلب على السلع الغذائية، أي الزيادة في الإنفاق على الغذاء قد يتواصل ولكن بمعدلات متناقصة نسبة لمعدلات الزيادة في الدخل، يؤدي إلى تباطؤ نمو الطلب الفعال على السلع الزراعية في المدى المتوسط والبعيد، في مقابل نمو أكبر في مستويات العرض الزراعي وهو ما يفضي إلى تراجع بنيوي في الأسعار الزراعية إن على المستوى النسبي أو المطلق.

---

(1)- IDEM.

(2)- P.A. SAMUELSON, economics, Tome II, collection U. Armand Colin, 1972, pp.46-51.

شكل رقم 01: التراجع التاريخي للأسعار

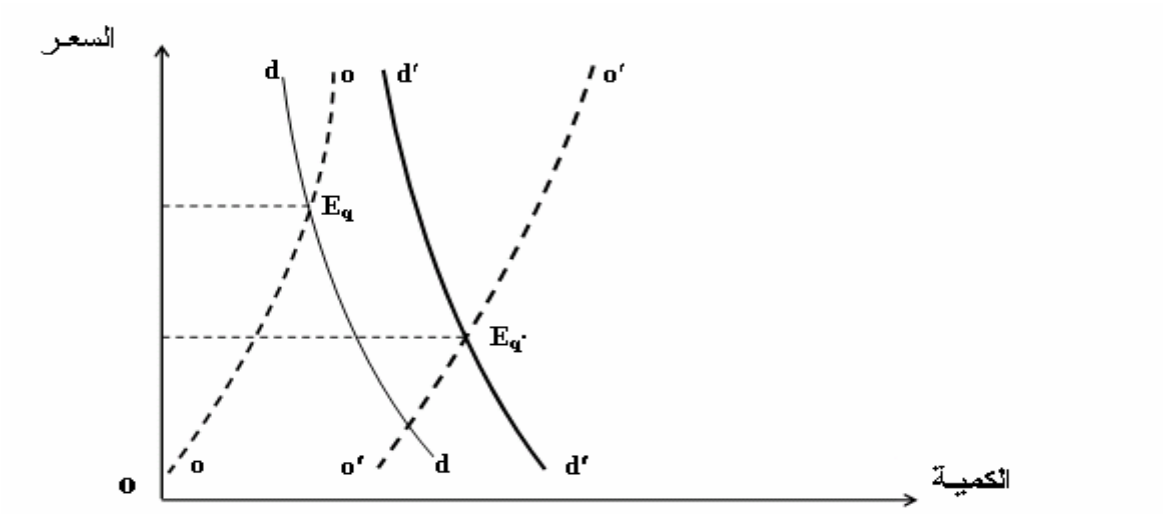

ويظهر من البيان أعلاه أن منحنى الطلب يتحرك باتجاه اليمين بفارق هو أصغر من الفارق في تغير منحنى العرض والذي تحقق بفعل التطور والتحديث الذي عرفته الإنتاجية الزراعية وخاصة خلال القرن العشرين. ففي غياب التدخل الحكومي، فإن الأسعار تتجه لا محالة نحو الانخفاض. وهذه الوضعية تتكرر كل مرة يغيب فيها التأطير الحكومي من خلال أشكال الدعم المختلفة. وهذا الوضع في الأسواق الزراعية ما يتسبب في المتاعب المالية للمزارعين. وهو وضع يتجه إلى جعل هؤلاء المزارعين أمام خيارين، إما التخلي عن الزراعة أو الاستدانة أكثر ومن ثمة الزيادة في الإنتاج سعيا لتغطية الخسائر جراء تدني الأسعار. وقد سجل **P.A.** Samuelson أن الحالات الاستثنائية التي تعرف فيها الأسعار ارتفاعا يعزز مستويات الدخل لدى المزارعين، هي الحروب والفاقة والعوز في الغذاء. وهي فترات زمنية غير كافية لتحقيق التعادل في قيمة دخول فئة المزارعين مع باقي الفئات الاقتصادية الأخرى.

جدول رقم 06
أسعار المنتجات الزراعية بالمعدلات الحقيقية (1961-2002)

البيانات	1961 1963	1971 1973	1981 1983	1991 1993	2001 2002	2000	2001	2002
القمح	8.4	7.3	7.3	3.3	2.9	2.8	2.9	2.8
لحم البقر	87	195	115	271	143	180	142	-
القهوة	-	188	196	66	40	57	39	40
الذرى	-	5.5	4.4	2.5	1.7	1.6	1.6	1.7
القطن	146	158	128	70	40	52	41	38
الأرز	726	685	565	290	155	180	148	160
السكر	-	25	18	10	6.5	7	7.5	5.6

Source: FAO.

- **ملاحظة**:
الأسعار المستخدمة معتمدة نسبة لجملة من الأسواق المنتشرة عبر عدة بلدان و بإستخدام قياسات مختلفة.

كما يلاحظ على البيان أعلاه أن منحنيات العرض والطلب كليهما يبقيان بالنسبة للسلع الزراعية يتميزان بقلة المرونة في المدى الزمني القصير بالنسبة للعرض ولمجموع السلع الزراعية بالنسبة للطلب. ولما كان العرض الزراعي المفرط يؤدي إلى تراجع كبير في مستويات السعر نتيجة تدني مرونة الطلب السعرية، كان لزامًا على الدولة أن تتدخل لتحقيق التوازن في الأسواق الزراعية وبالتالي تحقيق الاستقرار الذي يجنب البلدان الوقوع في حالات الفاقة والتبعية الغذائية. وهو ما ذهب إليه مستشار الشؤون الزراعية للرئيس الأمريكي **F.D. R**oosevelt، حيث اعتبر أن أصل الاضطراب في الأسواق الزراعية يرجع إلى ضعف مرونة الطلب السعرية بالنسبة للسلع الزراعية وهو ما قد يعرض البلد إلى التبعية الزراعية وكان ذلك استنادًا إلى آثار قانون **KING** على الأسواق الزراعية. وقد سعت النظرية النيوكلاسيكية إلى استيعاب مبدأ التدخل الحكومي لتصحيح الأسواق الزراعية عبر السياسة الزراعية، معتبرة أن السياسة

الزراعية ليست بديلا عن آلية السوق، بل مصوبا لعملها، خاصة إذا تعلق الأمر بحالات عدم الاستقرار.[1]

و بسبب خصوصية العرض والطلب الزراعيين، ظلت الأسواق الزراعية تشهد عدم الاستقرار، مما برر تدخل السلطات العمومية وخاصة في البلدان المصنعة والتي اعتمدت سياسات قوية في مجال الدعم الزراعي.

ويمكن تلخيص عوامل عدم الاستقرار في الأسواق الزراعية فيما يلي:

- عدم مرونة الطلب على السلع الزراعية، أي أن الكميات المطلوبة لا تستجيب للتغيرات الحاصلة في مستويات السعر أو أنها تتغير بتناسب أقل؛
- العرض غير مرن في المدى القصير بسبب الأطوار البيولوجية لنمو المحاصيل وبالتالي عدم إمكانية تعديله نسبة للتغير الحاصل في مستويات السعر، فالكميات المعروضة في زمن معين هي نتيجة لقرارات اتخذت في فترات زمنية سابقة؛
- يبقى العرض في المدى المتوسط يتميز بمرونة كافية، أي أن قرارات الإنتاج لدورة إنتاج معينة تتم وفقا لتوقعات يعتمدها المزارعون بناءً على التغيرات الحاصلة في أسعار دورة إنتاج سابقة.

وهكذا تتسبب الخاصيتان الأولى والثانية في تأثير قانون KING. وبالتالي تجعل إيرادات المزارعين تتناسب عكسيا مع حجم المحاصيل. فالعرض غير المرن في المدى القصير، يجعل الطلب محددا للسعر في الأسواق. ولما كان هذا الأخير غير مرن كذلك، فكميات وفيرة من المحاصيل تؤدي إلى تراجع شديد في الأسعار. وعلى العكس من ذلك فإن كمية قليلة من العرض تفضي إلى ارتفاع شديد في الأسعار. وهكذا يظل المزارعون يواجهون حالة عدم التأكد المزدوجة والمتعلقة بموضوع الأسعار التي يبيعون بها في المستقبل و الكميات التي سيحصلون عليها كمحاصيل فعلية بعد الدورة البيولوجية. وحالة عدم التأكد هذه تجعل تصرفاتهم تميل إلى الحذر أكثر، بحيث تجعل

---

[1]- T. Pouch, Problèmes économiques, Agriculture entre théorie et histoire, qu'est ce qu'une politique agricole ? n°2767, Juin 2002.

قرارات الإنتاج تستهدف أحجاما تكون عادة أدنى من الحجم الذي كانت ستستهدفه في حالة التأكد لو تحقق.

أما الإضطرابات التي تشهدها الأسواق الزراعية، فلنا أن نستعرضها من خلال نموذج CobWeb أو ما يعرف بالنظرية العنكبوتية للأسواق الزراعية.

III- نموذج CobWeb **:**(*)

كما سبقت الإشارة إليه، فإن الإنتاج الزراعي يتصف بخاصيتين أساسيتين تتمثل أولاهما في الطابع الموسمي للإنتاج، أما الثانية فهي طول الفترات التي تتخلل الدورة البيولوجية للنمو الزراعي. فالخاصية الأولى تعتبر نتاجًا أساسيا لارتباط الإنتاج الزراعي بالظروف المناخية، تلك التي تحدد في معظم الأحوال مواعيد زراعة وجني الكثير من المحاصيل. فيما تعتبر الخاصية الثانية والمتعلقة بطول الفترات الإنتاجية، مآلا طبيعيا باعتبار أن المنتجات الزراعية تمر بمراحل نمو بيولوجية تتطلب فترات زمنية تتفاوت من منتوج لآخر. فمنها ما يتطلب سنة أو أقل، مثل محاصيل الحبوب والخضر، فيما يتطلب البعض الآخر فترات تزيد عن السنة، مثل إنتاج اللحوم والفواكه.

وكنتيجة للخاصيتين السابقتين فإن استجابة المنتجين الزراعيين للتغيرات السعرية تتصف بالتأخر نسبيا. فإذا افترضنا أن سعر محصول معين كان مرتفعا لهذه السنة فإن المنتجين الزراعيين لا يستطيعون زيادة إنتاجهم لنفس السنة الحالية انتهازا للسعر المرتفع. لكنهم في المقابل يستجيبون لهذا الارتفاع بزيادة طاقتهم الإنتاجية في السنة الموالية. ويترتب على الاستجابة المتأخرة للتغيرات السعرية، حدوث تغيرات دورية في كل من الإنتاج والأسعار، خاصة وأن معظم المنتجات الزراعية غير قابلة للتخزين لفترات زمنية طويلة دون أن يقلل ذلك من جودتها وقيمتها الغذائية. وهذه التغيرات الدورية هي ما يطلق عليها بالنظرية العنكبوتية. ويمكن تلخيص فروض هذه النظرية فيما يلي:

(*) تم وضع هذا النموذج من طرف اقتصاد أمريكي متخصص في الاقتصاد الزراعي سنة 1930 ويدعى EZEKIEL.

1- يتحدد الإنتاج من خلال إستجابة المنتجين للأسعار فقط وذلك بافتراض أن المستويات السعرية هذه سوف تسود المستقبل؛

2- يحتاج الإنتاج لفترة إنتاجية طويلة نسبيا ولا يمكن تغييره بعد البدء فيه؛

3- يتحدد السعر وفقا للطلب السائد في السوق.

أما التقلبات التي تعرفها الأسواق الزراعية فهي تتحدد في ثلاث حالات لتصنيف التقلبات العنكبوتية لكل من الأسعار والكميات وهو تصنيف يرتكز بصفة أساسية على العلاقة بين مرونات العرض والطلب.

التقلبات المستمرة في الإنتاج والأسعار:

وتتحقق هذه الحالة عند تعادل مرونة كل من دالتي العرض والطلب. والشكل النموذجي أدناه يمثل هذه الحالة.

شكل رقم 02: التقلبات المستمرة في الإنتاج والأسعار

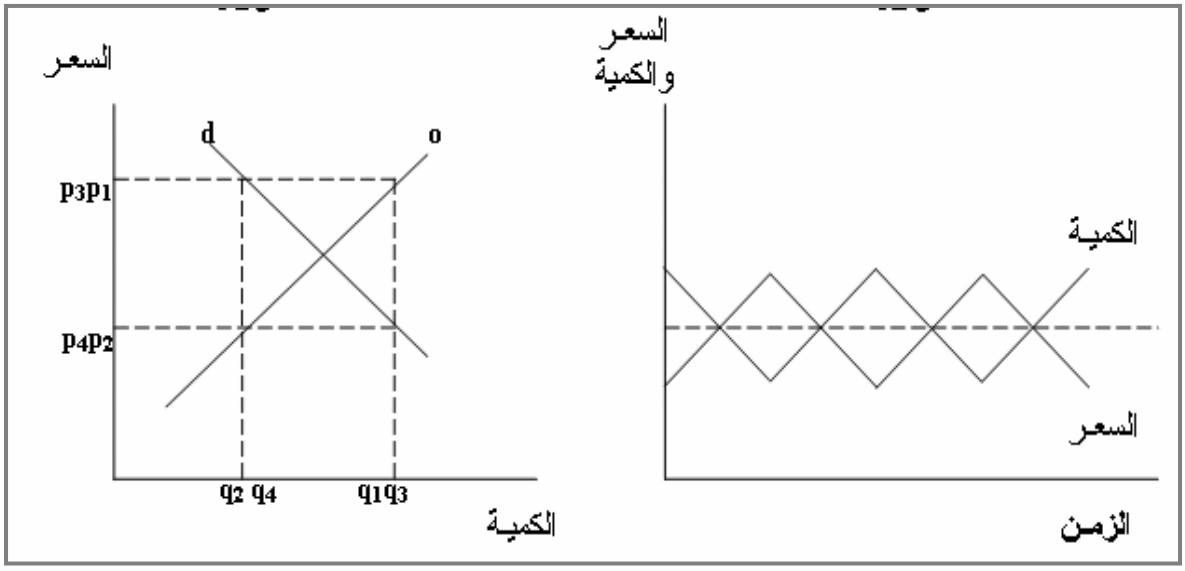

فمن خلال الشكل (02) يتبين أنه إذا افترضنا أن الكمية المعروضة في الفترة الإنتاجية الأولى هي q_1 وتكون هذه الكمية المعروضة أكبر من تلك المطلوبة لنفس الفترة، فإن السعر سيصير دون مستواه التوازني، أي p_2. وفي هذه الحالة وكنتيجة لانخفاض السعر يستجيب المنتج استجابة متأخرة في الفترة الإنتاجية الثانية حيث يتم

خفض الإنتاج إلى مستوى q_2 وفي هذه الحالة تكون الكمية المعروضة أقل من تلك المطلوبة وبالتالي يتجه السعر إلى الارتفاع مرة أخرى عند مستوى p_3. وفي هذه الفترة الإنتاجية يستجيب المزارعون مرة أخرى للسعر المرتفع بزيادة كمية إنتاجهم إلى مستوى q_3، فتتجاوز الكمية المعروضة الكمية المطلوبة فيتجه السعر مرة أخرى نحو الانخفاض.

ويتضح من الشكل (02) أن كل التغيرات الكمية والسعرية على امتداد الفترات الزمنية تتم وفقا لمعدلات ثابتة. أي أن معدلات الزيادة والنقصان تتم بصورة ثابتة من فترة إلى أخرى، أي حسب تقلبات ثابتة وهو ما يعرف بالتقلبات العنكبوتية الثابتة المستمرة. وهذا الثبات هو نتيجة لثبات تعادل معدلات المرونة لكل من العرض والطلب الزراعيين.

التقلبات العنكبوتية المتباعدة:

تتحقق التقلبات العنكبوتية المتباعدة في كل من الكميات والأسعار عندما تكون مرونة العرض أكبر من مرونة الطلب. ويعني ذلك أن الفروق بين الأسعار للفترات الإنتاجية المختلفة تأخذ اتجاها متزايدًا بمرور الوقت، أي أن الأسعار تبتعد عن سعر التوازن.

شكل رقم 03: التقلبات العنكبوتية المتباعدة

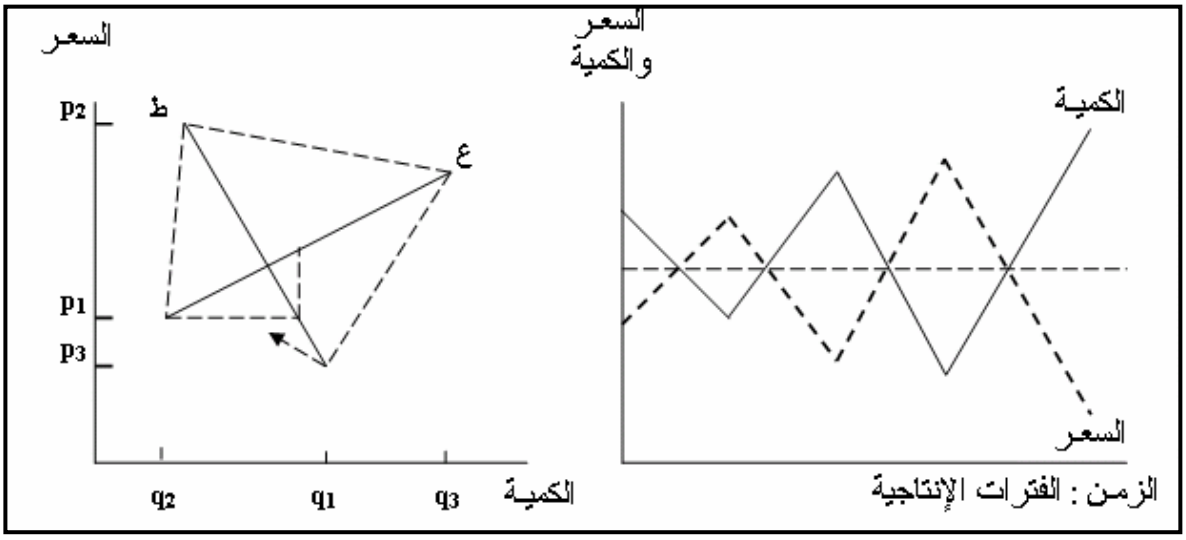

يوضح الشكل (03) أن التقلبات العنكبوتية المتباعدة حيث الكمية q_1 تعبر عن الكمية المعروضة في الفترة الإنتاجية الأولى وهي كمية تفوق الكمية المطلوبة في نفس الفترة الإنتاجية. الأمر الذي ينعكس في مستوى السعر ويكون قد انخفض بالنسبة لسعر التوازن. ويؤدي هذا السعر المنخفض p_1 السائد في هذه الفترة الأولى إلى تراجع الكمية المنتجة للفترة الثانية إلى مستوى q_2 وبالتالي تصبح الكمية المعروضة أقل من الكمية المطلوبة، الأمر الذي يترتب عليه سيادة سعر مرتفع وهو p_2 . وهذا السعر المرتفع يؤدي إلى استجابة المزارعين لزيادة حجم الإنتاج وبالتالي الكمية المعروضة إلى مستوى q_3 وهي كمية أكبر من الكمية المطلوبة. وينجر عن ذلك تراجعا سعريا أشد. وهكذا تزداد حدة التقلبات السعرية وكذا الكمية. وتصبح بعيدة أكثر فأكثر عن سعر وكمية التوازن مع مرور الوقت حيث يصبح:

p_3 أشد انخفاضا من p_1 وq_3 أكثر ارتفاعا من q_1

كما أنه يمكن أن يكون p_4 أكثر ارتفاعا من p_2 وq_4 أشد انخفاضا من q_2

التقلبات العنكبوتية المتقاربة:

وهي التقلبات التي تتجه عكس التقلبات العنكبوتية المتباعدة، حيث يتحقق هذا النوع من التقلبات عندما تكون مرونة دالة العرض أقل من مرونة دالة الطلب. وتعني هذه التقلبات أن الفروق السعرية والكمية تأخذ اتجاها متناقصًا مع مرور الوقت، أي أنها تقترب تدريجيا من السعر التوازني.

شكل رقم 04: التقلبات العنكبوتية المتقاربة

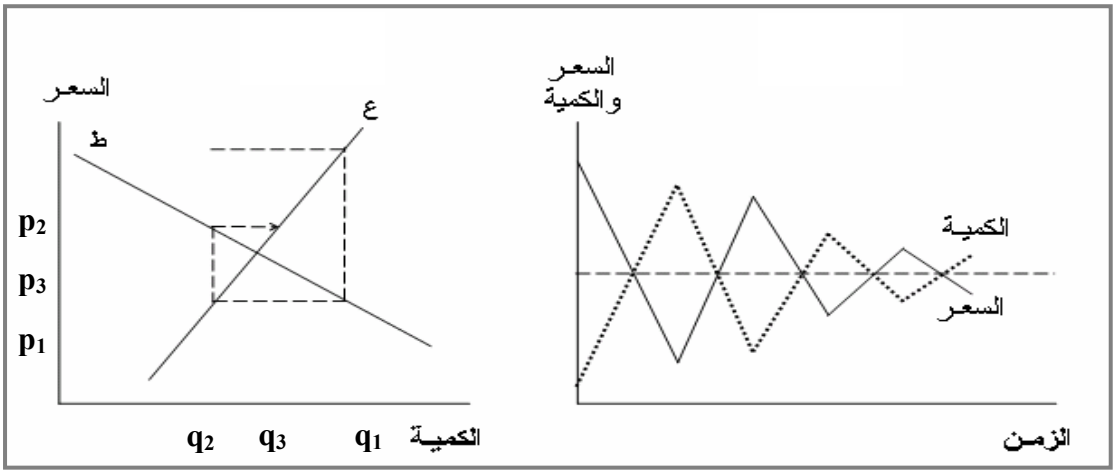

يتبين من الشكل (04) أنه بافتراض أن الكمية المعروضة في الفترة الإنتاجية الأولى تتمثل في الكمية q_1 وهي كمية تفوق الكمية المطلوبة من السلعة فإنه يترتب عليه أن يصبح المستوى السعري منخفضا عند السعر p_1. إذ يؤدي هذا السعر المنخفض إلى استجابة المزارعين في الفترة الإنتاجية الثانية، بتقليص الكمية المنتجة من q_1 إلى q_2. وهي كمية أقل من الكمية المطلوبة مما يؤدي إلى ارتفاع السعر في الفترة الإنتاجية الثانية من p_1 إلى p_2. وهذا الارتفاع في السعر يؤدي إلى استجابة المزارعين من خلال زيادة الكمية المنتجة في الفترة الإنتاجية الثالثة من p_2 إلى p_3. وبسبب تجاوز المعروض من السلعة المطلوبة خلال هذه الفترة، يؤدي إلى تراجع الأسعار عند مستوى p_3.

وهكذا تتوالى التقلبات في الأسعار والكميات. ولما كانت مرونة الطلب أكبر من مرونة العرض، فإن المحصلة تتجه بالأسعار نحو سعر التوازن في السوق، حيث تتراجع حدة التقلبات في الكميات والأسعار على امتداد الفترات الإنتاجية.[1]

وهكذا، بعد استعراض الحالات الممكنة لتقلبات الأسواق الزراعية، يتبين أن تحقيق التوازن فيها يبقى بعيد المنال في غياب تدخل سلطة الضبط عبر أدوات السياسة الزراعية. فشروط تحقيق هذا التوازن تتوفر فقط في حالة التقلبات المتقاربة، أي لما يكون الطلب مرنا نسبيا بينما يكون العرض منخفض المرونة. وهذا ما هو نادر الحدوث بالنسبة للأسواق الزراعية حيث تظل جل السلع الزراعية وخاصة الأساسية منها بعيدة عن تحقيق هذه الحالة. فالدراسات الإحصائية أثبتت أن حالة التقلبات المتباعدة هي الأكثر ملاحظة في الأسواق الزراعية، حيث تقل مرونة الطلب، ويتميز العرض بمرونة نسبية في المدى الزمني المتوسط والبعيد.[2]

إن المزارعين يواجهون في العموم مشكلتان رئيسيتان، الأولى تتعلق بحالة عدم التأكد التي تكتنف الأسعار والتي يبيعون بها منتجاتهم. والثانية تخص الكميات التي سيتمكنون من بيعها. فالحذر الشديد الذي يميز السلوك الإنتاجي للمزارعين، يجعلهم في

---

[1]- C. CLARGEAU, micro économie théorie des marchés, E.Seuil, Tome3, 1998, pp11-16.
[2]- J.P. BUTAULT, les soutiens à l'agriculture, théorie, histoire, INRA 2004, pp. 11-54.

العموم يتخذون قرارات إنتاج حول كميات تكون أقل من مستواها المفترض في ظروف التأكد والاطمئنان. أي أنهم وفي غياب ضابط عمومي للأسواق الزراعية، ستتميز هذه الأخيرة بحالات التقلب الشديد من فترة إنتاجية إلى أخرى. إذ أن حالات النقص المتكررة وفي أحيان أخرى المزمنة، تعتبر نتاجا طبيعيا لذلك. وهي الوضعية التي من شأنها أن تضعف حالات الرفاه العام، سواء بالنسبة للمنتج أو للمستهلك.

المبحث الثاني: أهمية قانون KING في تحليل العرض والطلب الزراعيين:

يظل قانون KING يكتسي أهمية قصوى لفهم آلية تشكيل الدخول الزراعية وتفسير التدهور المزمن لها. إذ أن عدم قابلية تحويل عوامل الإنتاج الزراعية وعلى رأسها الأرض، نحو أنشطة اقتصادية أخرى، هو ما يجعل العرض الزراعي يتسم بقلة المرونة. فيما يبقى الطلب على المنتجات الزراعية نسبة إلى الدخول الضعيفة يتميز بمرونة متوسطة، وهو ما يعرف بقانون Angel[*]. حيث يجعل نمو الطلب على المنتجات الزراعية يتراجع كلما ارتفعت الدخول. إذ أن الزيادات في مستويات الدخل تجعل نسبة الإنفاق المخصصة على الغذاء، تتراجع لصالح السلع ذات مرونات طلب مرتفعة، كالسلع الكمالية أو الدائمة.

كما أن التطور التقني الذي يعرفه النشاط الزراعي، من خلال الإحلال الكثيف والمتزايد للمكننة، يدفع باتجاه الاقتصاد في عنصر العمل في الاستغلال الزراعي مقارنة بالعوامل الأخرى. وهو ما يجعل العرض الزراعي في عمومه يفوق الطلب الزراعي. فهذا الفائض البنيوي في العرض الزراعي يترتب عليه تراجعا مستمرا ويكاد يكون مزمنا في الأسعار الزراعية الحقيقية أو النسبية. وبالمحصلة تراجعا دائما في مستويات دخول المزارعين.[1]

فإذا أخذنا مثلا المؤشر المتعلق بمقارنة الأهمية النسبية لحصة القطاع الزراعي في الحصة الكلية للقيمة المضافة المحققة في الناتج المحلي الخام، نجده في العموم أقل من حصة القطاع في العمالة الكلية لكل القطاعات الاقتصادية بما مقداره النصف.[2]

وفي هذه الحالة، تأخذ السلطات العمومية على عاتقها مهمة مجابهة "المشكلة الزراعية" سعيا إلى تحقيق التعادل في مستويات الدخل الزراعية نسبة إلى باقي الدخول

---

[*] فإذا افترضنا مثلا أن مرونة الطلب الدخلية على أغلب السلع الغذائية لا تتجاوز 0.3، هذا يعني أن زيادة في الدخل بنسبة 10%، تنجر عنها زيادة في الإنفاق الغذائي لا تتعدى 3% وهو ما يعرف بأثر قانون ANGEL.

[1]- P.A. SAMUELSON, the economics, Op.cit، pp. 46-51.

[2]- Les soutiens à l'agriculture, Op.cit, pp. 19-20.

في القطاعات الأخرى وهو جوهر السياسات الزراعية التي تتبناها الحكومات عبر مجموعة من أشكال الدعم والمساعدات التي تمنحها للمزارعين.

ويمكن أن نطرح السؤال التالي: لماذا لا تعرف دخول المزارعين نموا مطابقا لمستوى النمو في الإنتاج الزراعي؟ والجواب عن ذلك قدمه منذ نهاية القرن السابع عشر عالم السلالات الإنجليزي **GREGORY KING** في مؤلفه:

''Natural and political observation and conclusion upon the state and condition of England in 1696''

فدراساته وملاحظاته حول السلالات، دفعته للاهتمام بالسلاسل الديموغرافية ثم الانتقال للاهتمام بسلاسل أسعار الحبوب وبالذات محصول القمح.

وانطلاقا من معاينته للإحصائيات والوضعيات المسجلة، لاحظ أنه في حالة تراجع ولو معتدل في إنتاج القمح، يترتب عليه زيادة معتبرة في الأسعار وبالتالي زيادة أكبر في إيرادات المزارعين. والجدول الموالي يضم معطيات ونسب التغير كما هي مسجلة آنذاك.

جدول رقم 07

عرض مبسط لملاحظات G. KING

الكميات المنتجة والمعروضة للبيع	سعر الوحدة	الإيرادات الكلية
1000	1	1000
900	1.15	1035
800	1.80	1440
700	2.60	1820
600	3.80	2280
500	5.50	2750

Source : J.P. Charvet، le désordre alimentaire mondiale، HATIER، 1987، p. 39.

فالحالة العادية أي التوازنية للسوق، هي عند مستوى إنتاج مساوي لـ 1000 وسعر 1 ووضعية التوازن هذه مناسبة لكل من العارضين والطالبين. أما الحالات الأخرى والأكثر حدوثا خلال القرن 17 ولأسباب مناخية، فهي تلك التي يسجل فيها الإنتاج تراجعا عن مستواه الطبيعي، حيث أكدت المشاهدة الإحصائية لـ G. KING أنه

كلما تراجع حجم الإنتاج كلما أدى ذلك إلى زيادة أكبر من متناسبة في الأسعار، فتراجع الكمية المنتجة بما نسبته 10% أدى إلى ارتفاع السعر بما نسبته 15% ولما تراجع الإنتاج بـ 20% ارتفع السعر بـ 80% ولما تقلص الإنتاج بنسبة 50% وهو ما يظهره السطر الأخير من الجدول، أدى ذلك إلى زيادة في الأسعار بلغت 550%. وهكذا لاحظ **KING** أن هذه الأوضاع أدت إلى زيادة متواصلة في الإيرادات الكلية للمزارعين. فتراجع الإنتاج بـ 10% أدى إلى زيادة الإيرادات بـ 3.5%، لما تراجع الإنتاج بـ 20% فإن الإيرادات تزايدت بنسبة 44% ولما بلغ النقص في الإنتاج 50%، ارتفعت الإيرادات بـ 175%. وهكذا كلما تراجعت الكميات المعروضة من القمح في لنجلترا خلال هذه السنوات من القرن 17 كلما أكسب ذلك المزارعين إيرادات أكبر وهو ما أصبح يعرف في التحليل الاقتصادي بمفارقة **KING** أو أثر **KING** أو قانون **KING**.

إلا أن أثر **KING** لا يتوقف فعله عند حالة النقص في مستوى العرض الذي أشرنا إليه آنفا، بل يمتد أثره ليشمل حالات الفائض، أي عندما يتجاوز الإنتاج وبالتالي العرض، مستوى التوازن العادي في السوق. فاهتمام **G. KING** آنذاك تعلق بحالات النقص في الإنتاج، لأنها الحالات التي عكست الأوضاع الاقتصادية لتلك الفترة، حيث كان العجز في الإنتاج الزراعي هو المشكلة الأكثر إلحاحا، غير أن الأمر بالنسبة للعقود الأخيرة اختلف. حيث أصبحت المشكلة الزراعية تجد أصولها في مسألة الفوائض الزراعية، إلا أن قانون **KING** يبقى صالحا من حيث أثره على النشاط الزراعي عموما والدخول الزراعية والأسعار على وجه أخص. وفيما يلي جدولا يظهر التغير في إيرادات بيع محصول يتميز بمرونة طلب ضعيفة (معامل المرونة = 0.5) إضافة إلى مخطط بياني مناسب لهذه الحالة:

جدول رقم 08 (مرونة طلب ضعيفة)

البيـانـات	المحصـول	السعـر	الإيرادات الكلية
حالة التوازن	1000	10	10.000
تراجع في العرض	900 800	12 14	10.800 11.200
زيادة في العرض	1100 1200 1300	8 6 4	8800 7200 5200

شكل رقم 05: مرونة طلب ضعيفة

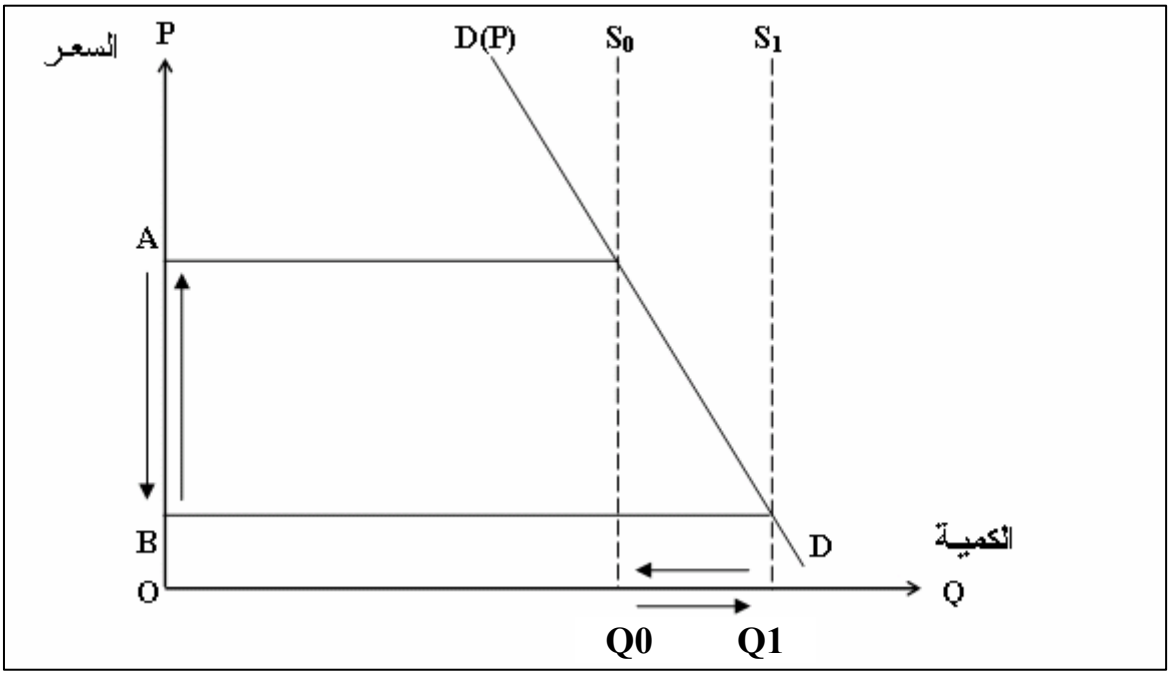

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

C. CLERGEAU, Microéconomie, théorie des marchés, Seuil 1998, TOME 3, pp. 26-27.

فإذا ارتفع الإنتاج، يؤدي ذلك إلى تراجع أكثر من متناسب في الأسعار وبالتالي تراجع في الإيرادات الكلية للمزارعين أي أن **R1 < R0** حيث: **R0 = OAC Q0**

و **R1 = OBDQ1**

ففي الجدول أعلاه والبيان المرافق له، يتضح أنه في حالة سلعة زراعية تساوي مرونة الطلب السعرية لـ 0.5، فإن تراجع الكمية المنتجة يؤدي ارتفاع السعر بنسبة أكبر من نسبة تراجع العرض. ففي حالة تراجع الكمية المنتجة مثلا بـ 10% فإن المستهلك مستعد لإنفاق ما نسبته 20% أكثر كسعر لاقتناء السلعة، أي $\frac{10}{0.5} = 20$. أما إذا إنخفض العرض بنسبة 20% فإن المستهلك سيدفع سعرا أعلى بما نسبته 40% أي $\frac{20}{0.5} = 40$.

أما في الحالات الأخرى والتي هي ما نتصدى له الآن بالتحليل، فعندما يتجاوز العرض حد الطلب على المنتجات الزراعية، فإن السعر ينخفض بنسبة أكبر من نسبة

الزيادة في الكميات المعروضة. فحتى يتم صرف الإنتاج الزائد بنسبة 10% في السوق، يستلزم الأمر أن تتراجع الأسعار بما نسبته 20%، ولما بلغ الفائض في العرض 20%، تكون الأسعار قد تراجعت بما نسبته 40%. وفي المقابل تتراجع الإيرادات الكلية للمزارعين بمعدلات متزايدة. ففي حالات السوق الحرة، أي تلك التي تعمل وفقا لآلياتها الذاتية دونما تدخل من سلطة الضبط، فإن المزارعين يجدون أنفسهم ضحايا تحسن مستويات إنتاجيتهم وهو ما يعرف بمفارقة KING . ولحسن حظ المستهلك فإن المزارع في الحالات العامة يكون منشغلا أكثر بزيادة إنتاجه آملا في زيادة إيراداته الكلية، بدلا من محاولته الحد من حجم إنتاجه عند مستويات تمنحه أعلى المكاسب الاقتصادية. ويرجع ذلك بالأساس لطبيعة بنية الاستغلال الزراعي التي تتميز بتشتت العرض وتعدد المنتجين. فهم في سباق دائم لتحقيق أكبر إنتاج بهدف تحقيق أكبر إيراد ممكن. إضافة إلى ذلك فإن الوسطاء(*) أصبحوا يلعبون دورا متعارضا في الصلة بين العارضين التقليديين والمستهلكين وهو ما أضعف أكثر موقف المزارعين اليوم. إلا أن الحالات المشار إليها ليست هي القاعدة العامة، بل تتعدد الحالات بحسب طبيعة السلع الزراعية ودرجة مرونة الطلب عليها. فبعض السلع الزراعية سريعة التلف كالفرولة مثلا، تتميز مرونة الطلب عليها بكونها مرتفعة، أي أنها أكبر من الواحد الصحيح. وهذا ما جعل وضعيتها في السوق تختلف من حيث آثارها على دخول المزارعين. فعند تخلي المزارع عن 5% من سعر البيع وافترضنا أن معامل المرونة كان مساويا لـ 2، فإن إقبال المستهلكين على شراء الفرولة سيبلغ زيادة نسبتها 10%. مع ملاحظة أن عموم السلع الزراعية وخاصة داخل البلدان الغنية نجد أن معامل مرونة الطلب هو أقل من الواحد الصحيح. وفيما يلي جدولا يبين حالة سلعة زراعية مرونة الطلب عليها مساوية لـ 2.

(*)- ونقصد بهم، الصناعات الغذائية، التعاونيات المهنية، مراكز الشراء، الشبكات الكبرى للتسويق، الوكلاء، السماسرة... الخ.

جدول رقم 09 (مرونة الطلب مرتفعة)

الكميات المعروضة والمباعة	سعر الوحدة الواحدة	الإيرادات الكلية
1000	10	10.000
(+20%) 1200	(-10%) 9	10.800
(+40%) 1400	(-20%) 8	11.200

شكل رقم 06: مرونة طلب مرتفعة

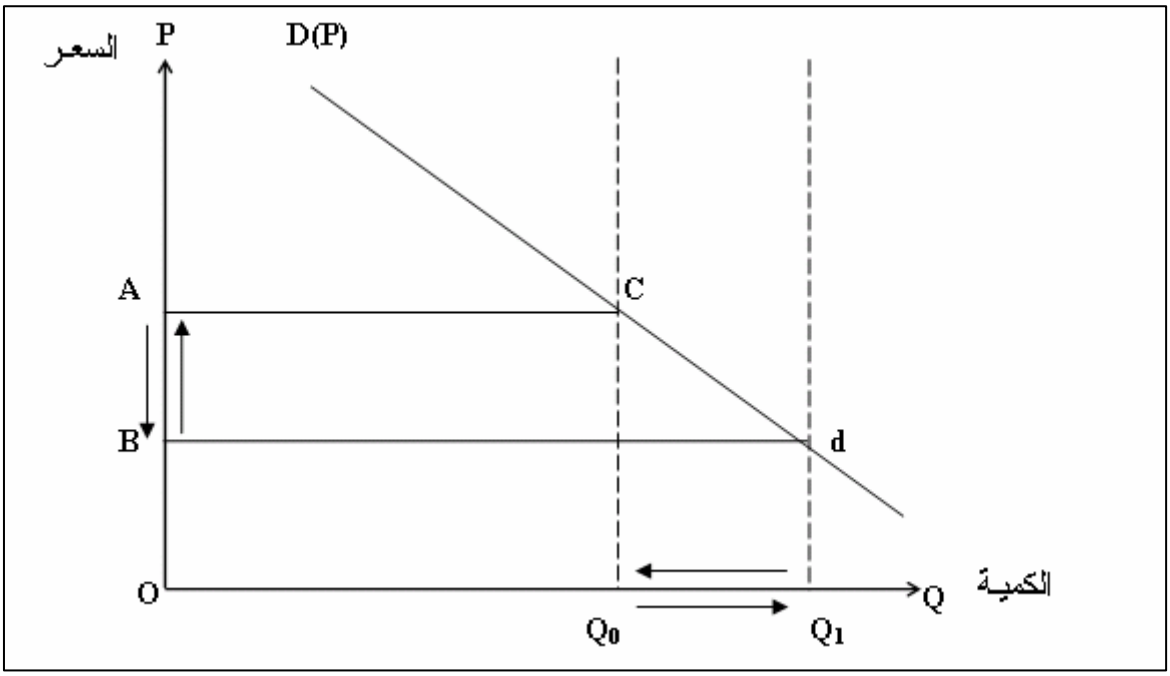

Source : IDEM.

حيث:

قيمة موجبة = dR / dq،ep < -1

إذ يؤدي ارتفاع العرض في الإنتاج إلى تراجع أقل من متناسب في مستوى الأسعار وبالتالي فإن الإيرادات الكلية ستزداد أي أن **R1 > R0**

حيث: **R0 = OACQO**

و: **R1 = OBDQ1**

يتضح أن تنازل المزارعين على نسبة من أسعار البيع، يحافظ لهم على إمكانية تحقيق مزيد من المبيعات وبالنتيجة مزيدا من الإيرادات الكلية. وتبقى هذه الملاحظة

صحيحة ضمن مجال محدد. فالزيادة في عرض المنتوج وتخفيض الأسعار إلى غاية حد معين، قد لا يحقق الغاية في زيادة عملية الشراء والعكس صحيح، إذ أن تراجع عرض منتوج وارتفاع أسعاره قد يقطع عملية الشراء على هذا المنتوج. ولذلك نلاحظ انقطاع منحنيات الطلب وعدم ملامستها لمحوري الكميات والأسعار في البيانات التحليلية للأسواق الزراعية المختلفة.

أهمية قانون KING بالنسبة للمستهلك والمنتج:

إن عرض إنتاج وفير دائما من السلع الزراعية والتي تتميز في أغلبها بمرونة عرض ضعيفة، لن يكون مناسبا ولا في صالح المزارعين. غير أنه يمثل الوضعية المثلى في السوق بالنسبة للمستهلكين. حيث يحقق هؤلاء حاجاتهم الغذائية بأدنى الأسعار. فهذا التناقض البنيوي في الأسواق الزراعية، هو ما يعبر عنه بعدم الاستقرار والاضطراب المزمن الذين يعتورانها. ومن هذا كان لزاما على السلطة العمومية الاضطلاع بمهام الضبط قصد تحقيق أفضل الدخول للمزارعين حتى يتمكنوا من مواصلة نشاطهم الإنتاجي وتحقيق الوفرة الغذائية وبأدنى الأسعار الممكنة. وبناءً على هذا الاعتبار، تقوم كل السياسات الزراعية التي تبنتها وتتبناها إلى غاية الآن أكبر البلدان الصناعية وأكثرها ليبرالية في توجهها الاقتصادي العام.

إلا أن تحقيق أهداف هذه السياسات لم يكن بالأمر السهل. فمضمون هذه السياسات يبقى إلى حد الآن مثار جدل حاد في الأوساط الاقتصادية والسياسية لهذه البلدان وداخل المنتديات الدولية للتفاوض حول مواضيع التجارة والتبادل الحر. وهو شأن الإتفاق الزراعي داخل المنظمة العالمية للتجارة.[1] فعمليات الضبط من شأنها وهو ما سنفصل فيه في الفصلين الثالث والرابع، أن تُرحل حالات الاضطراب الناشئة داخل أسواق البلدان المتطورة، إلى الأسواق الدولية ومنها إلى داخل البلدان النامية وخاصة تلك التي تعاني عجزا في الإنتاج الزراعي أو تلك التي تعتمد في صادراتها على السلع

---

[1]- أنظر بمزيد من التفصيل، التقرير المقدم من طرف مجموعة خبراء حول جولة الألفية:
Conseil d'analyse économique, le cycle du millénaire, la documentation française 1999.

الزراعية الخام. ولما كانت عمليات الضبط للعرض عن طريق المخزونات تواجه مصاعب تقنية ومادية، نجد أن أغلب البلدان التي تحقق فوائض زراعية، تلجأ في سياساتها الزراعية لدعم عمليات الحد أو إتلاف المحاصيل كأسلوب للتقليل من النفقات العامة. ولقد أفضت كل هذه الإجراءات إلى حالات غريبة على نطاق عالمي، حيث تبقى جهات واسعة من العالم، كإفريقيا مثلا، تعاني من حالات مجاعة مزمنة، في الوقت الذي تم فيه تخريب ملايين الأطنان من المحاصيل الزراعية أو تم الحد من إنتاجها.[1]

ولقد أكدت الملاحظة الإحصائية أن أغلب السلع الزراعية الضرورية تتميز مرونة الطلب عليها بالضعف،[*] وتزداد هذه المرونة اقترابا من الصفر، كلما كانت إمكانية الإحلال بين السلع أقل. كما أن الإضطرابات في الأسواق الزراعية تختلف شدتها من سلعة إلى أخرى وما يزيد من تعقيد الأوضاع فيها في أحيان أخرى هو، من جهة تشتت العرض، أي أن إمكانيات الحد من الإنتاج تبقى قليلة على نطاق عالمي، بفعل العدد الكبير للمنتجين وخاصة داخل البلدان النامية المصدرة للسلع الأساسية، كالقهوة، الكاكاو، السكر،..الخ، ومن جهة أخرى عمليات المضاربة الكبيرة التي تشهدها الأسواق الزراعية وخاصة ما يعرف بالأسواق الآجلة.[2]

إن أثر KING يفعل فعله في كلا الاتجاهين، أي في حالة الفائض أو العجز في عرض السلع الزراعية، حيث أن عجزا أو قلة في الإنتاج يؤدي إلى ارتفاع شديد في

---

[1]- L. ROUDART, Op.cit, pp. 11-15.

[*] لقد كان لابن خلدون الفضل في التمييز بين السلع الضرورية والكمالية وأثر ذلك على مستويات الأسعار حيث يقول: "أعلم أن الأسواق كلها تشتمل على حاجات الناس فمنها الضروري وهي الأقوات من الحنطة والشعير .. ومنها الحاجّي والكمالي مثل الأدم والفواكه .. فإذا استبحر المصر وكثر ساكنه رخصت أسعار الضروري من القوت وغلت أسعار الكمالي .. وإذا قل ساكن المصر وضعف عمرانه كان الامر بالعكس .. والسبب في ذلك ان الحبوب من ضرورات القوت فتتوفر الدواعي على اتخاذها إذ كل أحد لا يهمل قوت نفسه .. فيعم اتخاذها أهل المصر أجمع أو الأكثر منهم في ذلك المصر أو فيما قرب منه .. وكل متخذ لقوته تفضل عنه وعن أهل بيته فضلة كثيرة تسد خلة كثيرين من أهل ذلك المصر .. فترخص أسعارها في الغالب إلا ما يصيبها في بعض السنين من الآفات السماوية. ولو لا احتكار الناس لها لما يُتوقع من تلك الآفات لبذلت دون ثمن ولعوض لكثرتها بكثرة العمران. وأما سائر المرافق من الأدم والفواكه وما إليها فلا تعم بها البلوة ولا يستغرق اتخاذها أعمال أهل المصر أجمعين ولا الكثير منهم. ثم إن المصر إذا كان مستبحرا موفور العمران كثير حاجات الترف توفرت حينئذ الدواعي على طلب تلك المرافق والاستكثار منها كل بحسب حاله فيقصر الموجود منها عن الحاجات قصورا بالغا ويكثر المستامون لها وهي قليلة في نفسها فتزدحم أهل الأغراض ويبذل أهل الرفه والترف أثمانها بإسراف في الغلاء لحاجتهم إليها أكثر من غيرهم فيقع فيها الغلاء ..".

[2]- J.P. BERTRAND et autres, le pouvoir alimentaire mondiale en question édition Economica 1997 pp. 81-85.

الأسعار. كما أن وجود فائض في الإنتاج ولو كان بسيطا، يؤدي إلى تراجع حاد في الأسعار. ولعل التطورات الحاصلة في أسعار أهم المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية للعقود الأخيرة، خير مثال على هذه الحالات، سواء تعلق الأمر بالحبوب، القهوة، الكاكاو، السكر أو الزيوت النباتية.

إن الحالات الأكثر ترددا خلال العقود الأخيرة في الأسواق الزراعية، أن يكون العرض الزراعي أكبر من الطلب "المجزي" عليه. وهو ما يجعل الأسعار تتجه في عمومها نحو الانخفاض. وهو انخفاض إما يكون بصورة مطلقة أو بصورة نسبية. وهذه الحالة الأخيرة هي ما يعكس التدهور الحاصل في معدلات التبادل للمنتجات الزراعية في مقابل السلع الصناعية والخدمات. وهي ذاتها العوامل التي تقف وراء التدهور المزمن لدخول الزارعين وتجعلهم يواجهون ثلاثة أنواع من المشاكل الأساسية:[1]

- الاستدانة المتواصلة وفي أحيان كثيرة تكون متفاقمة بفعل أثر "المقص" على الأسعار. فمن جهة أسعار متزايدة في المدخلات (الآلات، الأسمدة، مواد المعالجة...) ومن جهة أخرى تراجع أسعار المحاصيل تحت وقع السعي الدائب للمزارعين لتحقيق أكبر إنتاج لمواجهة الديون.
- يواجه المزارعون من جهة أخرى معضلة معادلة دخولهم مقارنة مع الفئات الاقتصادية الأخرى. حيث تبقى هذه الدخول في المتوسط العام، أقل من نظيراتها للأنشطة الاقتصادية الأخرى. ولذلك لزم الأمر داخل البلدان الصناعية، حيث يتواجد نشاط نقابي مهني قوي للمزارعين، أن تتحقق معادلة دخول المزارعين من خلال تدخل الدولة عبر سياسات الدعم المعتمدة لصالحهم.
- أما النوع الثالث من المشاكل، فيتعلق بالتدهور في معدلات تبادل المنتجات الزراعية نسبة لباقي المنتجات. وهي مشكلة تثقل أكثر كاهل البلدان النامية والمعتمدة في إيراداتها على تصدير المنتجات الأولية الزراعية.

---

[1]- J.P. BUTAULT, les soutiens à l'agriculture, Op.cit, pp. 19-22.

المبحث الثالث: الدعم الزراعي وفق المقاربة النظرية:

نستعرض في هذا المبحث، الأشكال الأكثر استخداما داخل البلدان المتقدمة اقتصاديا والتي تمنح أكبر مبالغ الدعم عبر أشكاله المختلفة. وتقدم العروض النظرية لأشكال الدعم في صورة مبسطة، تستبعد الخوض في التفاصيل العملية، تسهيلا لمتابعة الحالات العامة.

1- مراقبة الإنتاج أو نظام الحصص:[1]

لعل من أهم دواعي تدخل السلطات العمومية في الأسواق الزراعية، هو الاتجاه العام والغالب لأن يكون العرض الزراعي أكبر من الطلب عليه. إذ أصبح من أهم وسائل مجابهة تردي دخول المزارعين، نتيجة التراجع في الأسعار الزراعية ومن ثمة الحفاظ عليها عند مستوياتها المجزية. وبالتالي الحفاظ على مستويات دخول المزارعين. ويتمثل أحد أشكال التدخل الحكومي في مراقبة الإنتاج، وقد يكون هذا الشكل إما مراقبة "صرفة" أو ما يعرف بالحد القبلي للكميات المنتجة (**EXANTE**) أو الحد البعدي لها (**EXPOST**)، من خلال إتلاف جزءٍ من المحاصيل، أو تحويلها كما هو الشأن بالنسبة للتمور التي تحول إلى كحول.

ولن يكون هذا الشكل من التدخل فعالا إلا بالنسبة لبلد حقق الاكتفاء الذاتي وكان هدف السلطة العمومية الحفاظ على مستويات دخول فئة المزارعين دون الاعتماد على الخزينة العمومية، أي دون منح مساعدات أو إعانات، علمًا أن الأسعار الداخلية مساوية للأسعار العالمية والبلد يمتنع عن الاستيراد من الخارج أو التصدير نحوه. وفي ضوء تحقق هذه الفرضيات، يمكن للسلطة العمومية من خلال تحجيم الإنتاج، أن تدفع بالأسعار نحو الارتفاع بمعدلات أكبر من معدلات تراجع الكميات المنتجة، علمًا أن عموم السلع الزراعية تتميز بقلة مرونة الطلب السعرية عليها.

---

[1]-P.A.SAMUELSON, l'offre et la demande agricoles, economics, A.Colin, Tome2.1972, p.45.

شكل رقم 07: مراقبة الإنتاج أو نظام الحصص

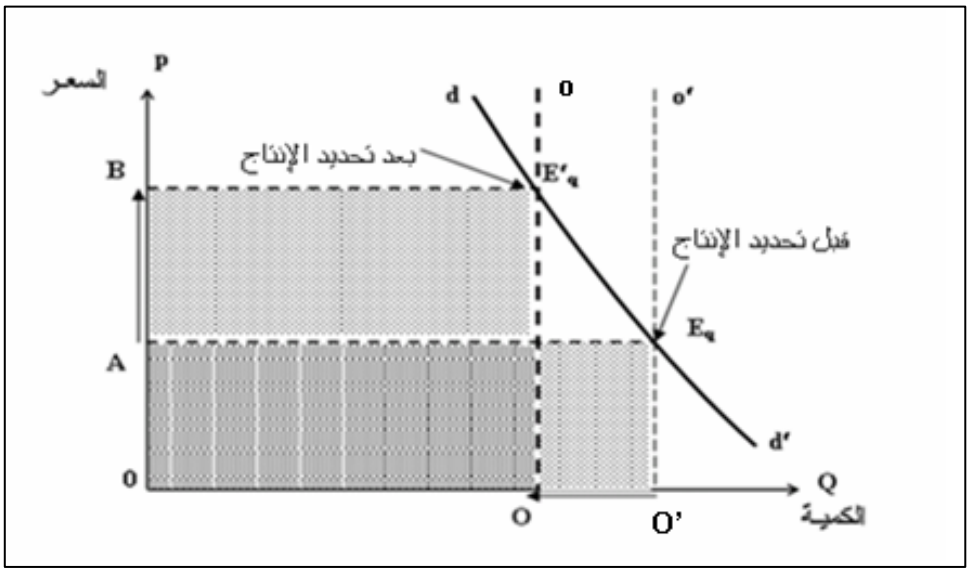

كما يبين البيان أعلاه، فإن **Eq** تمثل حالة التوازن في السوق قبل تدخل السلطة العمومية بتحجيم الإنتاج عبر توزيع الحصص الإنتاجية على مختلف المزارعين. وهي نقطة توازن مناسبة للسعر **A** عند الكمية المنتجة **o'**. أما بعد تقليص الإنتاج فنلاحظ تحرك نقطة التوازن على منحنى الطلب **dd'** واستقرارها عند النقطة **E'q** والتي تقابل على محور الأسعار، السعر **B** وهو سعر أكبر من سعر **A**. ولما كانت مرونة الطلب السعرية غير مرنة، وهو ما يعكسه الميل الحاد لمنحنى الطلب، كانت الزيادة في الأسعار أكبر من التراجع في الكميات. وقد نجم عنه أن تحققت العبارة الهندسية:

$$OBE'qO > OAEqO'$$

ومقارنة بالأشكال الأخرى في الدعم ومنح المساعدات، يتميز نظام الحصص أو تحجيم الإنتاج، بكونه يقلل من مخاطر اضطرابات الأسواق بفعل عدم التحكم في المعروض من الإنتاج. فالمزارعون عادة ما يندفعون إلى تحقيق أكبر الكميات من الإنتاج وصرفها. كما أنه نظام لا يحمل الخزينة العمومية أي عبء مالي، كون أن آثاره يتحملها المستهلك وحده دون الممولين، أي أن آثاره الجبائية منعدمة. وقد استخدم هذا النظام ولا يزال داخل البلدان الأوروبية، خاصة بالنسبة لبعض المنتجات الهامة كالحليب والزبدة.

إن التقليل من عرض الإنتاج لكي لا يتجاوز العرض الزراعي حد الطلب عليه، مادام الطلب يتميز بقلة المرونة ولما كان الإنتاج يحقق الاكتفاء الذاتي والسوق المحلي محمي، فإن أي تقليل من الإنتاج من شأنه الزيادة في المداخيل الكلية للمزارعين. كما تزداد هذه المداخيل أكثر نتيجة تقليص هؤلاء لاستخداماتهم من الموارد، أي التقليل من نفقات التكاليف لديهم.[1]

إلا انه يسجل على هذا النظام بعض المآخذ يمكن أن نجملها في:

أ- أما المأخذ الأول فيتمثل في عزل الأسعار الداخلية عن الأسعار العالمية. فإذا تعلق الأمر ببلد حقق اكتفاءًا ذاتيا، فإن تحديد الإنتاج عند مستوى معين قد لا يحد بشكل فعّال من الواردات وبالتالي فان الفارق بين السعرين المحلي والعالمي لن يكون كبيرا. أما إذا انخفض السعر العالمي فيما بعد، فإن هذا الفارق سيتسع. وبالنتيجة فإن تقييد الإنتاج لن يمكن من مواجهة الواردات المتزايدة. وعليه في حالة اقتصاد محمي، فإن نظام تقييد الإنتاج سيحرم المستهلك المحلي من التزود من السوق العالمي.

ب- أما المأخذ الثاني فهو مرتبط بإنتاجية العوامل. فنظام الحصص من شانه تحجيم الإنتاج ولما كانت الأسعار العالمية دائمة التغير، فإن الأمر نفسه يمس إنتاجية العوامل. فهناك مكاسب في الإنتاجية قد تتحقق باستخدام حجم معين من الموارد. غير أن نظام الحصص يحد من الإنتاج. وبهذا الشكل فإنه يحدث أثرين: أولهما، أنه لا يمكن تحقيق المكاسب في إنتاجية العوامل بسبب القيد المفروض على حجم الإنتاج. أما الأثر الثاني وفي حالة ما إذا تحققت بعض المكاسب في إنتاجية العوامل فإنها قد تضيع على المستوى العالمي بسبب الحد من الإنتاج.[2]

2- التدخل المباشر أو نظام ضمان الأسعار:

تلجأ السلطات العمومية إلى جانب نظام الحصص إلى أشكال أخرى من الدعم والمساعدات الممنوحة للمزارعين. والغاية من ذلك طبعا هو الحفاظ على مستوى معين من الأسعار. حيث يتعين على سلطة الضبط تحديد أسعار البيع بشكل مسبق لكل موسم

---

(1)- J.P. BUTAULT, les soutiens à l'agriculture, les soutiens à l'agriculture, théorie, histoire, INRA 2004. p. 38.

(2)- IDEM, p. 40.

زراعي. إذ يتسنى للمزارعين اتخاذ قرارات الإنتاج التي تخصهم وفقا للأسعار الإدارية المضمونة من طرف السلطات أثناء بيع منتجاتهم. ويتم ضمان هذه الأسعار عبر أشكال عدة، أهمها الشكلين اللذين نتناولهما في هذا العنصر والعنصر الموالي. ويتمثلان في التدخل المباشر في السوق المحلي. أما الثاني عبر منح مساعدات عن كل وحدة منتجة. وتمكن هذه الأشكال من المساعدات من تغطية الفارق بين السعر الإداري والأسعار الفعلية المسجلة في السوق المحلي والتي تكون مساوية للأسعار العالمية في غياب أي شكل من التدخل الحكومي.

ويتم العمل بنظام ضمان الأسعار أو التدخل المباشر في الحالة التي تقوم فيها هيئة عمومية للتخزين بضبط السوق المحلي من خلال إنشاء طلب إضافي على المنتجات الزراعية المعروضة. حيث يؤدي ذلك إلى استقرار الأسعار عند مستواها الإداري، أي تلك التي حددت سلفا. وهذا النظام هو ما تم اعتماده داخل مجموعة بلدان الإتحاد الأوروبي ضمن إجراءات السياسة الأوروبية المشتركة (**PAC**). وقد شمل هذا النظام المنتجات الزراعية الأساسية، كالحبوب، لحوم البقر والحليب ومشتقاته خاصة الزبدة.

والشكل البياني العام أدناه، يعكس حالة ضبط سوق المنتجات الزراعية من خلال نظام التدخل المباشر أو ما يعرف بنظام ضمان الأسعار:

شكل رقم 08: نظام ضمان الأسعار

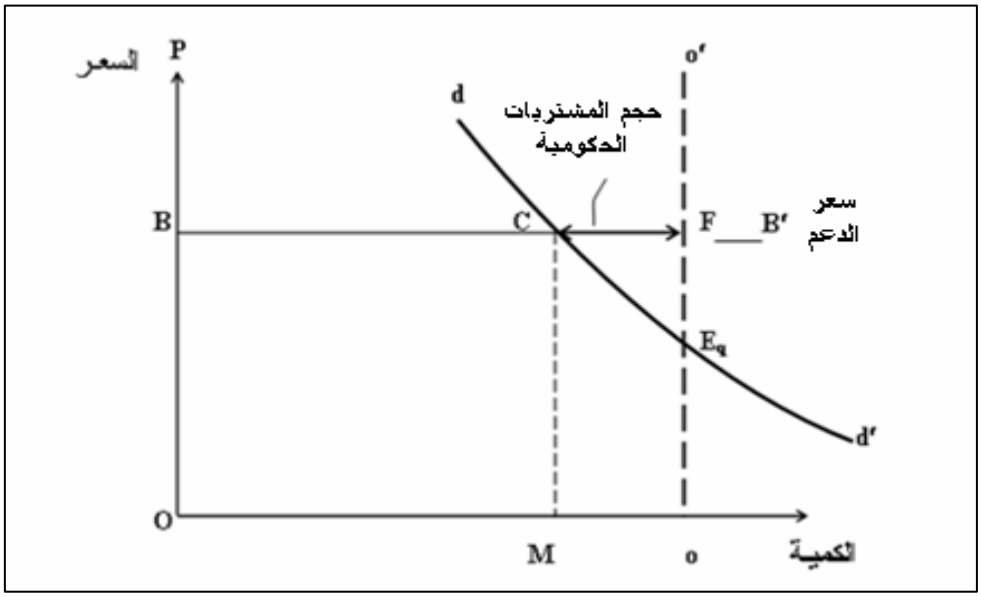

حيث تعمل سلطة الضبط على تحديد الأسعار عند المستوى **BF** وهو سعر الدعم أو السعر الأدنى. وهو ما يمكن اعتباره السعر المكافئ أو السعر المجزي بالنسبة للمزارعين، من خلال شراء كمية من المنتوج قصد تخزينها والمتمثلة بالعبارة الهندسية (**CFMO**). وهي عبارة تمثل ما تكلفه النفقة المالية لتدخل السلطة العمومية والتي يدفعها الممول، أي أن هذا النظام له أثر جبائي مباشر على المجموعة الوطنية. إذ أن السعر الإداري والمحدد من طرف السلطة العمومية لا يسمح للطلب إلا بامتصاص جزء من العرض والذي تمثله النقطة (**C**) وما يمثلها على محور الكميات بالحرف (**M**). فتدخل سلطة الضبط من شأنه امتصاص الفائض الذي لم تتمكن آلية السوق لوحدها من استيعابه. وفي وقت لاحق قد ينتقل منحنى الطلب إلى جهة اليمين، بحيث يقطع منحنى العرض الذي نفترض ثباته، عند النقطة (**F**). عندها لن تضطر سلطة الضبط للتدخل ويصبح في مقدور آلية السوق لوحدها ضمان أسعار مجزية للمزارعين مكافئة للسعر الإداري. إلا أن هذا الاحتمال يبقى قليل الحدوث بفعل نزوع العرض الزراعي إلى أن يكون في المدى المتوسط والطويل،[1] أهم من الطلب الزراعي كما سبقت الإشارة إلى ذلك.[2]

ولنا الآن أن نستعرض أثر هذا النظام بالنسبة لبلدين، أحدهما مستورد وآخر مصدر للمنتجات الزراعية:[3]

أ- حالة بلد مستورد للمنتوجات الزراعية:

يعتبر أثر السعر المضمون من خلال التدخل المباشر في السوق الداخلي، مشابها في حالة بلد مستورد، لأثر الرسم الجمركي. ففي حالة تحديد سعر إداري أعلى من السعر السائد في السوق العالمي، يؤدي ذلك إلى ظهور فارق بين السعرين يستلزم من السلطة العمومية، إلى جانب ضبطها للسوق الداخلي عبر هيئات تخزين المنتوجات الزراعية، العمل على إنشاء رسم على الواردات من المنتوجات الزراعية المشابهة، حيث تلغي

---

(1)- P.A. SAMUELSON, Op.cit, p. 49.
(2)- C. CLERGEAU, Micro-économie la théorie des marchés, édition SEUIL, Tome 3 1998, p. 30.
(3)- J.P. BUTAULT, les soutiens à l'agriculture, Op.cit, pp. 26-30.

الفرق بين السعرين عند حدود البلد المستورد. ويعتبر هذا الرسم "اقتطاعا" أكثر منه رسمًا جمركيًا. وخلافًا لهذا الأخير، فعند التغير في الأسعار الدولية باتجاه الانخفاض مثلا، فإن معدلات الاقتطاع تتم مراجعتها من طرف السلطة العمومية باتجاه الزيادة والعكس صحيح. أي أنه في حالة ارتفاع الأسعار في السوق العالمي، فإن الاقتطاعات يتم تخفيضها إلى الحد الذي قد تنقلص فيه نهائيا، ولذلك تعتبر هذه الاقتطاعات متغيرة وهي تختلف في ذلك عن الرسم الجمركي والذي يظل ينقل آثار التغيرات الحاصلة في الأسواق الدولية.

ب- حالة بلد مصدر للمنتجات الزراعية:

نتيجة لفعل نظام ضمان الأسعار، قد يتحول البلد المستورد للمنتوجات الزراعية، إلى بلد مصدر لها. وهو ما تمت ملاحظته فعليا في المرحلة الثانية من تطبيق السياسة الزراعية المشتركة داخل مجموعة من البلدان الأوروبية، خاصة خلال الثمانينيات من القرن العشرين، فبعد فترة زمنية طويلة نسبيًا من تطبيق متواصل لهذا النظام، يتجه شيئا فشيئا العرض المحلي من الإنتاج لأن يتجاوز الطلب المحلي على المنتوجات الزراعية المدعومة. فضمان الأسعار يحفز المزارعين على العمل دائما على تحقيق أكبر قدر من الإنتاج، مقارنة بحالة سريان آلية السوق التلقائية، أي في غياب تدخل سلطة الضبط العمومية. كما يتقلص الطلب في أحيانٍ كثيرة على هذه المنتوجات بسبب ارتفاع أسعارها النسبية مقارنة بأسعار منتوجات بديلة غير مدعومة. لهذا كان نظام ضمان الأسعار محفزًا قويًا لقرار المزارعين تحقيق مستويات إنتاج أعلى مما لو كان الأمر يتعلق بسوق حر. ولما كان الفائض من الإنتاج يستوجب صرفه خارج السوق المحلي، أي نحو السوق العالمي، فإن من نتيجة ذلك أن يتم ضبط سعر البيع عند مستوى السعر الدولي. فالسلطة العمومية تصبح مضطرة إلى الإنفاق على تخزين ثم دعم الصادرات. فالمكلفون بدفع الضرائب هم من يتحمل آثار هذا الدعم، فالأثر الجبائي قائم بالنسبة لهذه الحالة. وهذه الحالة تمثل الوضعية المحققة بالنسبة للسياسات الأوروبية المشتركة. فالدعم الممنوح للصادرات يخلف آثارا مالية كبيرة على مواطني

هذه البلدان. وتمثل هذه الوضعية مثار جدل كبير داخل اللجنة الأوروبية وهي حالة مفارقة شديدة لا تزال تتخبط فيها الزراعة الأوروبية إلى غاية الآن.[1]

3- نظام الدعم المتغير للإنتاج:

لضمان دخل مجزي للمزارعين، قد تلجأ السلطة العمومية إلى شكل آخر من الدعم، فتمنح وفقا له مساعدات للمزارعين ليس في صورة تدخل مباشر كما هو الحال في النظام السابق، لكنها تترك آلية السوق الحرة تعمل بشكل تلقائي، بحيث يتحدد السعر عند مستواه التوازني عند نقطة التقاء منحني العرض والطلب، ثم تقوم بإكمال السعر المحصل عليه في السوق بصرف مساعدات للمزارعين على كل وحدة منتجة. وهذه المساعدات تمثل الفرق بين السعر السائد في السوق والذي قد تعتبره مساويا للسعر السائد في السوق العالمي في حالة تحقق شروط التبادل الحر والسعر الإداري المعتمد من قبل السلطة العمومية. وقد ساد هذا الشكل من الدعم الزراعي الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بالنسبة للمحاصيل الكبرى كالقمح والذرى وبعض المحاصيل سهلة التلف كالزبدة ومشتقات الحليب إلى غاية سنة 1996. وقد اقترح هذا الشكل من طرف الوزير **B. RANNAN** مستشار الرئيس **TRUMAN** ثم بعدها من طرف الوزير **BENSON** مستشار الرئيس **EISENHOWER**. وتم تبني هذا النظام من طرف الكونغرس بشكل نهائي وخاصة بالنسبة لمحصول الصوف سنة 1954.

شكل رقم 09: نظام الدعم المتغير للإنتاج

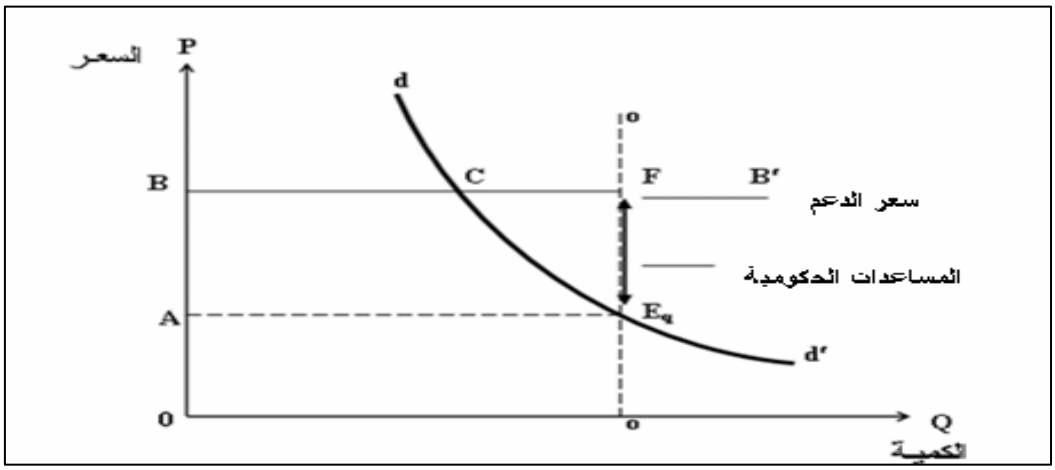

[1]- Problèmes économiques, n°2841 – 2839, la documentation française 2004.

من خلال البيان يظهر أن السلطة العمومية تترك السعر يتجه نحو مستوى التـوازن Eq بحيث يتم صرف كل المنتوج المعروض في السوق، ثم تقوم بتقديم المساعـدات الماليـة للمزارعين والمتمثلة بالعبارة الهندسية ABFEq عند السعـر الإداري B.[1]

وتجدر الملاحظة أن درجة مرونة منحنى الطلب تحدد بشكل مباشر حجم المساعدات التي تمنحها الحكومة للمزارعين. حيث تزداد هذه المساعدات كلما قل منحنى الطلب، أي كلما كانت مرونة الطلب السعرية ضعيفة أي كلما آلت إلى الصفر والعكس صحيح. فكلما ارتفعت مرونة منحنى الطلب أي ازداد ميله، كلما تقلصت هذه المساعدات. وقد تنقطع تماما في حالة موازاة منحنى الطلب لمحور الكميات، أي في حالة تحقق المرونة المطلقة. وهي طبعا فرضية نظرية قد لا تتحقق أبدًا، لكنها فرضية تتيح لنا صورة منهجية لفهم كيفية اتخاذ قرارات السلطات العمومية فيما يخص منح الدعم عبر استخدام هذا الشكل من أشكال الدعم والمتمثل في نظام دعم الإنتاج.

وهكذا يكون لدرجة مرونة الطلب الأهمية الحاسمة في تحديد شكل السياسة الزراعية والتي تتبناها الحكومات والتي تسعى إلى اعتماد تلك الأشكال من الدعم الأكثر نجاعة من وجهة نظر الإنفاق العمومي وذلك قصد الحفاظ على مستويات دخول المزارعين. ويتضح من التحليل أعلاه، أنه كلما كانت مرونة الطلب السعرية منخفضة، كلما كان على السلطات العمومية. وبهدف التقليل من الإنفاق العمومي، اعتماد سياسة دعم تقوم على نظام التدخل المباشر أو ضمان الأسعار. أما إذا كانت درجة المرونة مرتفعة، أي أكبر من الواحد الصحيح، فيكون من الأنجع لها أن تعتمد نظام دعم الإنتاج عبر صرف مساعدات على كل وحدة منتجة، حيث أن اعتمادها للنظام الأول في هذه الحال، يكلفها أكثر.

والفارق، مقارنة بنظام ضمان الأسعار، يكمن في أنه مادام مستهلكو السوق الداخلي يشترون المنتوج بالسعر العالمي، فإن الأمر لا يتطلب لا رسمًا جمركيا في حالة الاستيراد ولا منح مساعدات للمزارعين عند حدود البلد في حالة التصدير. إلا أن

[1]- P.A. SAMUELSON, Op.cit, p. 48.

استمرار الحكومات في دفع هذه المساعدات عن كل وحدة منتجة، يدفع المزارعين إلى مواصلة الزيادة في إنتاجهم وبالتالي زيادة صادرات البلد نحو الأسواق الدولية، مما يساهم في تردي معدلات تبادل هذا البلد نتيجة تراجع الأسعار وبالتالي فهذا الشكل من الدعم من شأنه إنشاء حالات تشوه شديدة تنعكس على النطاق الداخلي بصرف مزيد من النفقات العمومية على دعم الإنتاج وكذا على نطاق السوق العالمي.[1]

الفارق بين نظامي ضمان الأسعار والدعم المغير للإنتاج:

يمكن لنا أن نوجز أهم الفروق بين أهم نظامين للدعم الزراعي والمتمثلان في ضمان الأسعار (التدخل المباشر) والدعم المتغير للإنتاج عبر منح مساعدات عن كل وحدة منتجة في العناصر أدناه. وابتداء يمكن أن نشير إلى أن الفارق الأساسي بينهما يتمثل في كونهما ينشئان سعرين مختلفين بالنسبة للمستهلكين المحليين. فالأول يعطي سعرًا إداريا والثاني سعرا عالميا. وهذا الفارق الأساسي تترتب عليه النتائج التالية:

1- مهما كانت الحالة قيد الملاحظة، فإن السعر المنشأ عن طريق دعم متغير للإنتاج يؤدي دائما إلى استهلاك داخلي أكبر مما يتيحه السعر المضمون؛

2- أما الفارق الأساسي الثاني، فيتمثل في كون أن الدعم المقدم للمزارعين يكون أكثر شفافية في حالة ما اعتمدت السلطة العمومية النظام الثاني، أي نظام الدعم المتغير للإنتاج كما هو الحال بالنسبة لنظام التدخل المباشر عن طريق ضمان الأسعار. حيث أن الدعم المتغير للإنتاج لا يعزل نهائيا السوق المحلي عن آثار السوق العالمي. كما أن حجم المساعدات التي تقيمها السلطة العمومية تبقى محددة في بنود الميزانية العامة، خلافا لنظام التدخل المباشر أي ضمان الأسعار، فإن التحويلات التي تتم من المستهلكين إلى المزارعين عن طريق السوق، لا يمكن تسجيلها وبالتالي لا تتيح الشفافية اللازمة للمتابعة.

3- أما الفارق الثالث والذي له صلة بما سبقه في العنصر السابق، فيتمثل في نظام الدعم المتغير للإنتاج والذي يقع عبئه المالي الكامل على عاتق دافعي الضرائب

---

[1]- Les soutiens à l'agriculture, Op.cit, p. 31.

(الممولين) عبر بنود الخزينة العمومية وهو بهذه الصورة يحتمل تكلفة الفرصة البديلة. فمن وجهة نظر اقتصادية، فإن العمل بنظام ضمان الأسعار يكون أنسب لاقتصاد النفقة بالنسبة للسلطة العمومية. فالاعتماد على الخزينة لتمويل الدعم المتغير للإنتاج من شأنه إحداث تشوهات حادة على مستوى تخصيص الموارد العمومية وبالتالي إنتاج تكاليف الفرصة البديلة على نطاق الاقتصاد الكلي.[1]

4- أما الفارق الرابع بين النظامين فيخص مسألة "العدالة الاجتماعية" فمن وجهة النظر هذه، فضمان الأسعار يكون أقل عدالة من الدعم المتغير للإنتاج. إذ أن النظام الأول يفترض أن يتحمل المستهلك قسما هاما من الدعم. ولما كان ما تخصصه العائلات ضعيفة الدخل على الإنفاق الاستهلاكي للغذاء، هو أكبر نسبيا من ذلك التي تخصصه العائلات مرتفعة الدخل، تبين أن المستهلك ضعيف الدخل هو من يتحمل القسط الأوفر من العبء من الناحية النسبية على الأقل. بينما يبقى النظام الثاني هو الدعم المتغير للإنتاج والذي يقع عبئه بالكامل على عاتق الممولين، طبقا للقاعدة الجبائية العامة، فيتحمل الممولون الفقراء أقل قسط من العبء الجبائي الموجه لتمويل هذا الشكل من الدعم.[*]

---

[1]- IDEM, pp. 26.36.

[*] لتوضيح الفارق بين شكلي الدعم، ارتأينا أن نسوق المثال النموذجي التالي والذي يبرز تكلفة النفقة العمومية لتمويل شكلي الدعم المشار إليهما آنفا.

فإن افترضنا أن محصولا جيدا من الإنتاج الزراعي بالنسبة لبلد ما كان Q=400 ولما كانت دالة الطلب هي D(P)=450-25P ودالة العرض هيS(P)=300+100P فـأي سياسة ناجعة بالنسبة للسلطة العمومية ؟. يتحقق التوازن لما: D(P)=S(P) أي 450-25P=300+100P ⇒ P*=6 وهو سعر التوازن أما كمية التوازن فهي : Q*=300 أما الإيراد الكلي فهو : وحدة نقدية CA*=Q*P*=1800.

أما في حالة ترك آلية السوق تعمل دون تدخل السلطة العمومية فإن المحصول الجيد للسنة الحالية " أي 400" سيؤدي إلى انهيار الأسعار: D(P)=450-25P⇒P=18-1/25Q وبالتعويض عن الكمية المنتجة نحصل على : P′=18-1/25(400)=2 إذا فإن الإيراد الكلي يصبح : C′A=P′Q=2.400=800<1800 فالخسارة بالنسبة للمزارعين بلغت 1000 وحدة نقدية. حيث أدت زيادة في الإنتاج بمقدار 33 % أدت إلى تراجع الأسعار بـ 66 % حيث كانت المرونة تساوي 0.5 . ولتفادي هذا الانهيار كان على السلطة العمومية التدخل من خلال إما:

1- ضمان السعر من خلال : CA*=1800=PQ⇒P=1800/400=4.5. لكن عند هذا السعر لن يتم إستعاب كل هذه الكمية:أي Q=D(P)=450-25(4.5)=337.5 وتكون قيمة الدعم تساوي : 4.5=281.25 . 65.5 أو بكل بساطة تقوم سلطة الضبط بتخزين 100 وحدة وهي الكمية الزائدة بالنسبة لمحصول السنة السابقة و ذلك للإبقاء على سعر 6 وحدات نقدية.

2- أما في حالة دعم السلطة العمومية عن طريق نظام الدعم المتغير للإنتاج فإن حجم الإنفاق العمومي:

CA*-CA′=1800-800=1000 أي أن 1000/400=2.5 . أي أن الحكومة ستضطر لدفع مساعدات بقيمة 2.5 وحدة نقدية عن كل وحدة منتجة. و يتضح الفارق في النفقة بين النظامين في حالة انخفاض مرونة الطلب السعرية حيث تبلغ النفقة بالنسبة للسلطة العمومية : 1000-281.25=718.75

مثال مأخوذ بتصرف عن : C.CLERGEAU. Micro-économie théorie des marchés

4- نظام دعم المدخلات وعوامل الإنتاج:

ابتداءً نشير إلى أن هذا الشكل يشمل مضمون السياسة الزراعية للجزائر منذ سنة 2000 فيما يعرف بالمخطط الوطني للتنمية الزراعية، ويهدف هذا الشكل من الدعم، التقليل من تكاليف الإنتاج عبر دعم لمختلف المدخلات أو عوامل الإنتاج، بحيث يتمكن المزارعون من تشكيل توليفاتهم الإنتاجية لتحقيق كميات مختلفة من الإنتاج. ويشمل هذا الشكل من الدعم إما مدخلات متغيرة، كالطاقة أو الأسمدة أو البذور وإما عوامل ثابتة وعلى رأسها الأرض.

أ- حالة مدخلات متغيرة:

يبقى هذا الشكل اليوم من أهم أشكال الدعم المعتمدة داخل البلدان النامية، بعد أن كان من أهمها بالنسبة للبلدان المتطورة خلال العقود الأخيرة التي سبقت التسعينات. ومن شأن هذا النوع من الدعم أن يقلل من تكلفة الإنتاج لدى المزارع. ونأخذ كمثال على ذلك الأسمدة. حيث يترتب على دعم الأسمدة بالنسبة للمزارع أثرين رئيسيين: أولهما أثر للإحلال وثانيهما أثر للتوسع في الإنتاج. فانخفاض تكلفة أحد المدخلات، يدفع المزارع إلى إعادة توليفته الإنتاجية، إذ أن انخفاض سعره يؤدي بالمزارع إلى الزيادة في استخدامه بنفس الكمية من الإنتاج المستهدف وهو أثر الإحلال. من جهة أخرى، فإن انخفاض التكلفة على كل وحدة منتجة، من شأنه أن يشجع المزارع على الزيادة في حجم إنتاجه وهو أثر التوسع.

لذلك فإن دعم أحد أو بعض أو كل المدخلات يؤدي دائما وعلى الأقل في المدى القصير والمتوسط إلى الزيادة في العرض الكلي للمنتوج. وإذا كنا بصدد اقتصاد مغلق أو محمي، فإن هذه الزيادة في العرض تؤدي، وفقا لأثر قانون KING، إلى تراجع في الأسعار. وتتفاقم حدة هذا التراجع كلما قلت مرونة الطلب السعرية للمنتوج موضوع الملاحظة. وهذا ما قد يدفع إلى التشكك في جدوى اعتماد البلدان النامية على هذا الشكل من الدعم، إن لم يصاحب بأشكال أخرى من الدعم وخاصة تلك المتعلقة بضمان الأسعار أو ما يعرف بالتدخل المباشر.أما إذا تعلق الأمر ببلد مصدر كبير للمنتوج

الزراعي، فإن من شأن دعم أحد المدخلات المتغيرة أن يحدث تشوهات في التجارة الدولية. فهو يؤدي إلى تراجع في الأسعار العالمية للمنتوج وبالتالي انعكاسات على مستويات الاستهلاك الداخلي والخارجي وكذا على قرارات الإنتاج داخل البلدان المستوردة وخصوصا تلك ذات مستويات الإنتاجية الضعيفة والتي ستواجه حالات إغراق موصوفة تضغط على فرص الإنتاج المحلية.[1]

ب- حالة عامل إنتاج ثابت (الأرض):

منح المساعدات في حالة عامل إنتاج ثابت وهو الأرض مثلا، لن يكون له نفس الآثار مقارنة بالحالة السابقة. ففي حالة اختصاص مزارع ما في إنتاج محصول وحيد، فلن يكون بالنسبة له من المجدي اقتصاديا رغم تلقيه دعمًا، أن يغير توليفة إنتاجه وبالتالي لن يستطيع التأثير على مستوى العرض. أما الأثر الوحيد الذي يتحقق بالنسبة للمزارع، هو أن يعرف زيادة في مستوى دخله بمقدار قيمة المساعدة الممنوحة.

أما إذا كان الأمر يتعلق بنشاط إنتاج متعدد المحاصيل، حينها يكون للمساعدة الممنوحة، أثر. فإذا افترضنا أن المساعدة منحت لمحصول القمح، آنذاك فإن العرض من هذا المحصول سيتفوق على باقي المحاصيل، حيث تستخدم الأرض حصرا لإنتاج هذا المنتوج دون غيره. فمنح المساعدات على أساس الوحدة العقارية أي الهكتار، تعطي الأفضلية لمحصول دون آخر عند اتخاذ قرارات الإنتاج بالنسبة للمزارعين. مع الإشارة أن هذه المساعدات لن يكون لها نفس الأثر بالنسبة لمعدلات مردودية الأرض، لأنها منفصلة عن استخدام المدخلات المتغيرة والتي تحضى في هذه الحالة بالدعم المناسب. إذن، فان اثر هذا الشكل من الدعم لعامل الأرض، لن يكون له نفس المفعول على تشويه الأسواق مقارنة بأشكال الدعم المباشرة أي دعم الأسعار أو دعم الإنتاج. ففي حالة انقطاع المساعدات على أساس الهكتار، فان قرار الإنتاج للمزارعين سيقصي

---

[1]- H.GUYOMARD, A. GOHIN et C. MOUEL, instruments de soutien interne des revenus agricoles et effets de distorsion sur les échanges, revue économique 2000, p. 673.

لا محالة، الأراضي الأقل إنتاجية. لذالك كان هذا الشكل من الدعم الأقل أثرا على الإنتاج والمبادلات.[1]

5- الحمائية أو استخدام الرسم الجمركي:

يستخدم الرسم الجمركي عموما لحماية مختلف الأنشطة الاقتصادية وخاصة تلك التي تواجه منافسة خارجية قوية. وهو بهذه الصفة، يعد وسيلة لحماية السوق المحلي. أما بالنسبة للأسواق الزراعية وبافتراض أن الأسعار المحلية تكون بالنسبة لبلد ما اكبر من الأسعار في الأسواق الدولية وفي حالة نشأة تبادل حر، فان هذا البلد يجد نفسه مستوردا للسلع الزراعية. لذا، إذا افترضنا أن هذا البلد عازم على حماية سوقه المحلي من النافسة الخارجية، فإن عليه أن يفرض رسما جمركيا يكون متناسبا مع الأسعار العالمية بحيث يلغي أثر الفرق في السعر. وينتج عن استخدام الرسم الجمركي كأداة لحماية الأسواق المحلية ما يلي:[2]

- ارتفاع سعر السلع المستوردة داخل السوق المحلي، مما يترتب عنه تقلص الطلب عليه وبالتالي يتوجه الطلب نحو السلع المحلية، مما يدفع عموما الأسعار نحو الارتفاع نسبيا.
- ارتفاع الأسعار داخل السوق المحلي يحفز المنتجين على زيادة إنتاجهم وبالتالي زيادة عرض المنتوج المحلي، مما يفضي إلى تراجع الواردات من السلع المماثلة.

لكننا نلاحظ أن هذه الآثار تبقى فروضا تستوجب جملة من الشروط والتي ترتبط بما مدى وجود دعم للإنتاج المحلي.

أما على مستوى السوق العالمي، فإن أثار الرسم الجمركي يختلف باختلاف حجم وموقع البلد المعني في المبادلات الدولية. وهنا نميز بين بلد صغير، أي بلد لا يساهم إلا بصورة قليلة في المبادلات التجارية، وبلد كبير، أي بلد يساهم بأحجام كبيرة في المبادلات. فبالنسبة لبلد قليلة مساهمته في المبادلات، فإن الأسواق الدولية لن تتأثر نتيجة لضعف الكميات التي تتبادل بها، سواء كواردات أو كصادرات. وبالتالي لن

---

(1)- H.GOYOMARD, IDEM, p. 682.
(2)- les soutiens à l'agriculture, Op.cit, pp. 24-25.

يكون للتغيرات "الضئيلة" في الكميات التي يتبادلها، أي أثر على الأسعار في هذه الأسواق. وهذه مسالة ذات أهمية قصوى عندما يتعلق الأمر بموضوعات التفاوض التجاري الدولي بالنسبة للبلدان النامية .فهي تواجه حمائية شديدة على دخول منتوجاتها لأسواق البلدان المصنعة. فنسبة مبادلاتها ضعيفة في بنية التجارة العالمية، وهي بالتالي لا تشكل أي تهديد لأسواق هذه البلدان.(*)

و على العكس من ذلك، فإن للكميات المتبادلة من طرف بلد كبير في الأسواق الدولية، أثر على مستويات السعر.

إن فرض رسم جمركي على واردات بلد صغير لن يكون لها أثرا على الأسواق الدولية، لكون نسبة تقلص الطلب لن تكون لها أهمية كبيرة. لكن عندما يفرض هذا الرسم على واردات بلد كبير، فإن تقلص حجم وارداته سيكون له أثر على تقليص الطلب الكلي في الأسواق الدولية وبالتالي يكون من نتيجة ذلك تراجع الأسعار فيها. ففي المحصلة فإن فرض رسم جمركي على الواردات سيكون من آثاره:

- خسارة بالنسبة للمستهلك المحلي، فهو يواجه سوقا فيه كمية أقل وسعر أكبر.
- مكاسب للمنتجين المحليين، فهم في مواجهة سعر أعلى وبالتالي فهم يزيدون من عرضهم.

وهذين الأثرين يتحققان في هذه الحالة مقارنة بحالة يغيب فيها الرسم الجمركي ويحل التبادل الحر. إلى جانب ذلك، فهناك أثر آخر يتحقق مقارنة مع حالات الدعم الأخرى والتي سبقت الإشارة إليها. ويتمثل هذا الأثر في كون دافعي الضرائب (أي الممولين)، يحققون مكاسب، فهم يقتصدون اقتطاعات كانت ستوجه إلى تمويل أشكال الدعم المختلفة. كما أن الخزينة العمومية تربو بمقدار قيمة الإيرادات الجمركية. بالإضافة إلى ما سبق، فعلى نطاق عالمي، يكون لفرض رسوم جمركية على ورادات

(*) لا تتعدى حصة إفريقيا مثلا، في المبادلات التجارية الدولية 2%. على الرغم من ذلك، فجملة من البلدان الإفريقية والتي تعتمد بشكل رئيسي على صادرات السلع الأولية والزراعية وخاصة القطن، الكاكاو، المطاط... تواجه صعوبات جمى في ولوج أسواق البلدان الأوروبية. كما تعرف أسعار منتوجاتها في الأسواق الدولية، ترديا متواصلا بالقيم النسبية أو المطلقة. أنظر:

Afrique Relance, département de l'information des nations Unies, Mai 2003.

بلد كبير أثرا في تخفيض الأسعار في السوق العالمي. وبالتالي يصبح البلد يستورد بأسعار أقل. أي معدلات تبادله قد تحسنت. وفي المقابلة فإن لهذه الحالة انعكاسات سيئة بالنسبة للبلدان الصغيرة المصدرة والتي تشهد مزيدا من التدهور في معدلات تبادلها التجارية. ولذلك نجد انه من الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية مسألة الحمائية، أي صعوبة ولوج أسواق البلدان المصنعة.[1]

[1]- Laurence ROUDART, L'alimentation dans le monde et les politiques de lutte contre la faim, Mondes en développement, Tome 30, 2002, pp. 65-74.

خلاصـة الفصل الثاني:

تمثل خصائص النشاط الزراعي كالطبيعة الموسمية للإنتاج والقرارات الإنتاجية المتأخرة زمنيا نسبة لمستوى الأسعار السائد في الأسواق أهم العوامل المفسرة لعدم استقرار الأسواق الزراعية. أما مستويات مرونة كل من العرض والطلب الزراعيين فتشكلان بدورهما أهم محددات الأسواق الزراعية، فموسمية الإنتاج تمثل العامل المركزي في تحديد عمل آلية الأسواق الزراعية حيث تتداخل مع خصائص العرض والطلب واللذان يتميزان بقلة المرونة نسبة لمتغير الأسعار.

فأغلب السلع الزراعية تصنف ضمن فئة السلع الأساسية الضرورية وهي بهذه الصفة تجعل مستويات استجابة الطلب والعرض على السلع الزراعية غير متناسب مع مستويات السعر السائدة. وقد أجملت النظرية الاقتصادية خصائص الأسواق الزراعية فيما يعرف بمفارقة KING وهي الأساس الذي تستند إليه الدول الصناعية المتقدمة وخاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في تبرير سياساتها الزراعية والمتضمنة تشكيلة واسعة ومعقدة من إجراءات الدعم والسند للأنشطة الزراعية سواء الإنتاجية منها أو التجارية. فتدخل هذه الدول في النشاط الزراعي عبر جملة إجراءات دعم جاء لتصويب عمل آلية الأسواق الزراعية وتقويم الاختلالات التي تسببها هذه الآلية تلقائيا في غياب التدخل، إن على مستوى الأسعار أو الكميات أو مستويات الدخول لفئة المزارعين.

الفصل الثالث: السياسات الزراعية للقوى الاقتصادية – الوسائل والنتائج –

المبحث الأول: السياسة الزراعية المشتركة PAC.

المبحث الثاني: إصلاحات السياسة الزراعية المشتركة.

المبحث الثالث: تطور الدعم في السياسة الزراعية المشتركة.

المبحث الرابع: السياسة الزراعية الأمريكية.

الفصل الثالث: السياسات الزراعية للقوى الاقتصادية – الوسائل والنتائج:

اعتمدت البلدان المتقدمة الصناعية، أهم السياسات الزراعية وأقواها، من حيث التصميم، المضمون والإنفاذ. وقد تناولت هذه السياسات بالأساس، هياكل الاستغلال الزراعي حيث استهدفت رفع مردوديتها. وقد تحملت العبء المالي لهذه السياسات فئتان رئيسيتان والمتمثلتان في المكلفين بدفع الضريبة والمستهلكين، أي عبر أسلوبين أساسيين هما، تدخل الدولة والسوق. وقد كان لهذه السياسات نتائج هامة على نطاق الإنتاج الزراعي ومعدلات المردودية المحققة. واعتبرت هذه السياسات في مجملها من وجهة نظر التحليل الاقتصادي وخصوصا المدرسة النيوكلاسيكية، تدخلا سافرا في عمل آلية التبادل الحر للأسواق، نجم عنه إحداث تشوهات في بنية هذه الأخيرة وفعالية عملها. فالمقاربة النظرية والتي ألمحنا لها أنفا، تعكس مدى التعارض القائم بين تدخل الدولة في النشاط الزراعي وآلية السوق الحرة. فما هي إذن مشروعية تدخل الدولة وما مدى صدقية المبررات المقدمة لذلك؟.

مفهوم السياسات الزراعيـة:

إن عدم الاستقرار الذي يميز الأسواق الزراعية، جعل الدول تسعى إلى التدخل للحيلولة دون ذلك. وإحلال التوازن المفقود داخلها وفقدان التوازن في الأسواق الزراعية قد يصل إلى حد إنتاج حالة من عدم الاستقرار المزمن، بسبب التغيرات الحاصلة في مستويات العرض والتي تتباعد مستوياتها من الطلب بشكل قد يكون "انفجاريا". أي متباعدة عن نقاط التوازن المقررة وفق مبدأ **PARETO** والذي يقترح نموذجا للتوازن البسيط يحقق أكبر المكاسب واقتصاد الرفاه، بالنسبة للمنتج والمستهلك على حد سواء، بعيدا عن تدخل الدولة والذي يعتبره تشويها لعمل آلية السوق.

لكن، وخلافا لما تفترضه النظرية النيوكلاسيكية، فإن العلاقة بين السعر والعرض الزراعي تظل غير مستقرة على المدى القصير. فتحقيق التوازن بين هذين المتغيرين يعتمد على مدى وحجم تدخل سلطة الضبط لضمان الأسعار وبالتالي توجيه

المزارعين نحو اتخاذ القرارات الإنتاجية التي تحقق التوازن في السوق. وفي هذا الصدد يمكن أن نسوق التعريف الموالي لماهية السياسة الزراعية: "السياسة الزراعية هي نمط لتخصيص الموارد، أكثر فعالية من السوق في حالة عدم استقرار هذا الأخير".[1]

فمن خلال هذا التعريف، يتبين أن السياسة الزراعية، أي ضرورة تدخل الدولة في عمل الأسواق الزراعية، تستمد مشروعيتها من عدم استقرار الأسواق الزراعية وتعتبرها جوابا عن ذلك. فأصل المشكلة ينبع من تأثير الكميات المنتجة على متغير الأسعار والعكس صحيح. وهو الأمر الذي سبق أن فصلنا فيه عند تناولها لموضوع قانون ''KING''. فقصورًا في محصول القمح مثلا يؤدي إلى زيادة في السعر تتجاوز نقطة التوازن السوقية وبمعدلات تكبر أو تصغر بحسب درجة مرونة الطلب على السلعة. كما أن الوفرة في الإنتاج قد تفضي إلى الحالة العكسية. فآلية عمل الأسواق وخاصة في ظل المنافسة لا يحمل إمكانية تحقيق التوازن التلقائي للأسواق الزراعية بفعل ضعف مرونة الطلب السعرية على أغلب المنتجات الزراعية. وعليه فغياب تدخل الدولة قد يؤدي في أحيان كثيرة إلى وقوع البلد المعني في حالات تبعية شديدة للأسواق الخارجية قصد تلبية حاجاته الغذائية. وقد يؤدي به في حالة قصور الطلب الفعال إلى حالة فاقة حادة قد تهدد الكيان الاجتماعي برمته. إنّ الهدف الأولوي للسياسة الزراعية، هو ضمان إنتاج كافي وبأسعار في متناول المستهلك، إلى جانب مهمتها الرئيسية المتمثلة في تخصيص الموارد بشكل فعال لتحقيق أكبر معدلات الرفاه، حيث لا تكفي آلية السوق التلقائية لتحقيق ذلك. فالنقص الذي يشوب عمل الأسواق الزراعية، يتعين على الدولة أي سلطة الضبط التدخل للتقليل من آثاره على استقرار الأسواق. فتدخل الدولة في هذه الأخيرة يتخذ طابعا تصحيحيا أو تصويتيا، لنتائج عملها. فالسياسة الزراعية قد تحمل جملة الإجراءات الهادفة إلى ترقية الوظيفة الاقتصادية للزارعة دون التأثير على متغير الأسعار والكميات ومن ثمة تتميز الوظيفة الاجتماعية لها، عبر

---

[1]- Thirry PONCH, l'agriculture : entre théorie et histoire. Economie appliquée, Tome LV, N°1, MARS 2002.

إجراءات دعم المنتجين، دون إحداث تشوهات على نطاق المنافسة. وهكذا يتجه مضمون السياسة الزراعية إلى أن يصبح محاولة للتوفيق بين ضرورة تدخل السلطة العمومية للحد من عدم استقرار الأسواق الزراعية من جهة، ومن جهة ثانية حاجة الأسواق إلى تلافي تشويه عملها نتيجة لهذا التدخل. وهي التوليفة النظرية التي تستند إليها منذ 1994، المنظمة العالمية للتجارة لإدراج الملف الزراعي في إطار مفاوضاتها وإخضاعه إلى لوائح وقواعد عملها. ويتعرض البحث خلال هذا الفصل لمضامين السياسات الزراعية للقوى الزراعية الدولية، كدول الاتحاد الأوروبي عبر استعراض مضمون السياسة الزراعية المشتركة PAC والسياسة الزراعية للولايات المتحدة الأمريكية وتحليل التلازم القوي بين سياساتهما الزراعية وإستراتيجيتهما التجارية الخارجية.

جـدول رقم 10
تطور الحصة النسبية لكل من الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية في تجارة السلع الزراعية و الغذائية

البيانات	1990	1999
- الولايات المتحدة الأمريكية	20.9	17.3
- الإتحاد الأوروبي	15.9	15.6

Source : FAO.

فالملاحظ هو التراجع النسبي لحصة المجموعتين من البلدان، و كان ذلك بسبب مراجعة أشكال الدعم المعتمدة و التي كانت لها تأثيرا كبيـرا علـى حجـم العـرض الزراعي و خاصة منها دعم الإنتاج و ضمان الأسعار و الـصادرات. و لكـن أمـام مقتضيات الإتفاقية الزراعية جرت إلتزامات هذه البلدان في إتجاه منح متزايد الأهميـة لأشكال الدعم الأقل تأثيرا على حجم الإنتاج و المعروفة بصيغ الدعم المباشرة لـدخول المزارعين. و التراجع في حصة الزراعة العالمية كان لصالح مجموعـة CAIRNS و تصاعد الأهميـة التجاريـة لبلـدان ناشـئة و خاصـة البرازيـل.

المبحث الأول: السياسة الزراعية المشتركة PAC:

تم وضع السياسة الزراعية المشتركة في سياق إرساء أسس البناء الأوروبي عامة، وكان ذلك سنة 1960. حينها كانت الزراعة تشغل ما نسبته 22% من اليد العاملة وتحقق 10% من الناتج المحلي الخام[1]. وتعد فرنسا السباقة لهذه المبادرة، لما تتمتع به من إمكانيات زراعية كبيرة، حتى تجعل من الفضاء الأوروبي أول وأكبر سوق تصرف فيه سلعها الزراعية. وكانت هذه السياسة في بداياتها تهدف إلى:[2]

- مضاعفة الإنتاج والرفع من معدلات الإنتاجية الزراعية؛
- ضمان مستوى معيشي عادل للمزارعين؛
- استقرار الأسواق الزراعية؛
- تأمين وضمان التموينات المنتظمة؛
- تفضيل استهلاك السلع الأوروبية داخل الفضاء الأوروبي.

إن هذه العناصر الخمسة، تعكس الهاجس الذي لازم القائمين على السياسة الزراعية الأوروبية والمتمثل في تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية ورفض أوروبا المتواصل، الخضوع للمطالب الأمريكية، لمراجعة هذه السياسة في مبادئها الكبرى، على الرغم من التعديلات والإصلاحات التي أدخلتها عليها على مدى الأربعين سنة الماضية. بل أصبحت أوروبا اليوم وعلى لسان فرنسا تتحدث، لا عن الأمن الغذائي لها فحسب، بل وأكثر من ذلك، أصبحت تعتبر سياستها الزراعية تمثل موضوع سيادتها الغذائية.[3]

1- مضامين السياسة الزراعية المشتركة:

تتمثل السياسة الزراعية المشتركة في جملة من الإجراءات تتضمنها لوائحها، مقرراتها وتنظيماتها. فإلى جانب أشكال الدعم المختلفة للإنتاج والتصدير والإجراءات

---

(1)- Le pouvoir alimentaire, Op.cit, p. 68.
(2)- La stratégie agroalimentaire, Op.cit, pp. 49-62.
(3)- J- BERTHELOT, le monde diplomatique, Décembre 2005.

الحمائية للسوق الأوروبية من الواردات الزراعية المنافسة، تضمنت هذه السياسة طائفة من الإجراءات الاجتماعية/الهيكلية والهادفة عصرنة القطاع الزراعي من خلال القضاء على ظاهرة تفتيت الأراضي وتشبيب اليد العاملة الزراعية وإحالة المسنة منها إلى التقاعد. وبالتالي توفير الإطار العام لتحديث الزراعة الأوروبية من خلال برامج البحث والتطوير.

أما إجراءات الدعم فتمثلت أساسا في إقرار "الأسعار الدنيا" أو ما يعرف بـ"أسعـار التدخل". وهي أسعار عند بلوغها في الأسواق الزراعية، تقوم السلطات العمومية بشراء المنتجات قصد تخزينها، أي أنها تحدث "طلبا استثنائيا" بهدف إحداث ندرة مؤقتة في السوق وبالتالي المحافظة على مستويات السعر عند حدها المجزي بالنسبة للمزارعين. كما تحدد السياسة الزراعية المشتركة "الأسعار المستهدفة" أو "أسعار التوجيه" وهي أسعار تسعى السلطات العمومية من خلال تحديدها ضمان مستويات دخل المزارعين كهدف دائم لتحقيق مرامي هذه السياسة. أم الكميات المخزنة، فيتم صرفها لاحقا في السوق الداخلي أو كصادرات، حينئذ تحدد الدولة ما يعرف بالتعويضات والتي تمثل الفرق بين الأسعار الداخلية والأسعار العالمية وهذه الأخيرة تكون في غالب الأحيان أقل من مثيلاتها الداخلية. أما في جانب حماية السوق الداخلي, تقر السياسة الزراعية المشتركة ما تُعرفه بالاقتطاعات المتغيرة على الواردات وهي قيمة تمثل الفرق بين سعر عتبة الولوج للأسواق الأوروبية والأسعار العالمية.

شكل رقم 10: العلاقة بين الأسعار في التنظيمات المشتركة للأسواق

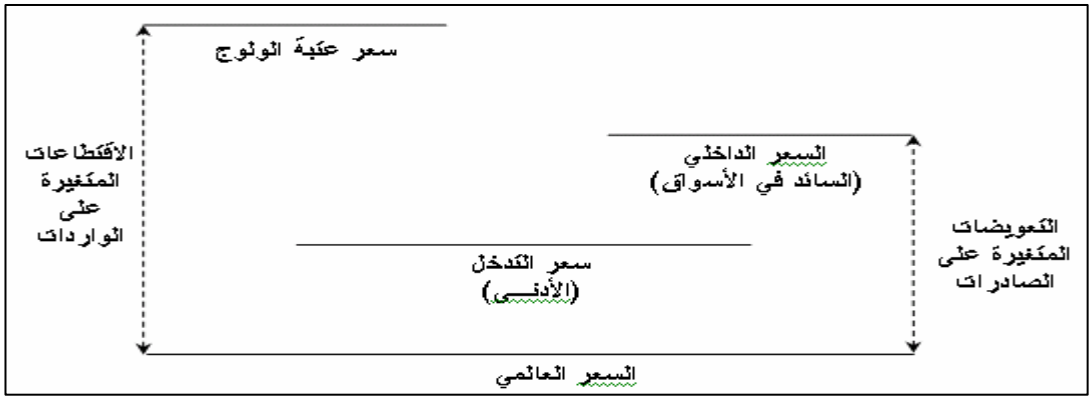

Source : A. Ledant، PH. Burny، La PAC : Des origines au 3ème millénaire، les presses agronomiques de Gembloux 2002.

وقد أدت الإجراءات التي تضمنتها السياسة الزراعية المشتركة من خلال منظومة الأسعار أساسا وما ترافقه من إجراءات هيكلية مست هياكل الاستغلال، إلى تعزيز جانب العرض خلال العشر سنوات الأولى من تطبيق هذه السياسة ومكنت مجموعة البلدان التي انخرطت فيها من تحقيق أهدافها بشكل معتبر.

غير أن هذه السياسة أدخلت الزراعة الأوروبية في أزمة هيكلية لا تزال تعاني من آثارها إلى اليوم. فالسياسة الزراعية المشتركة حققت الأهداف الأولية وخاصة الاكتفاء الذاتي في مجموعة من المحاصيل، وحققت زيادة في معدلات النمو والمردودية. لكنها أفرزت تناقضات مالية خطيرة وبعض الأحيان غير منطقية. فبفضل التطور الكبير في تقنيات وأساليب الاستغلال الزراعي، تمكنت أوروبا من تحقيق فوائض كبيرة من الإنتاج، غير انه لم يصبح من الممكن مواجهة التراجع في مستويات الأسعار، إلا من خلال سياسة دعم متزايدة. فعلى سبيل الإشارة، بلغت النفقات المخصصة للدعم الزراعي بمختلف أشكاله سنة 1996 ما يناهز 63 مليار دولار.[1]

ولذلك وجدت أوروبا نفسها مضطرة لاتخاذ إجراءات جديدة للحد من الأعباء المترتبة عن سياستها الزراعية. من خلال تحديد الكميات من الإنتاج وفرض نظام الحصص القصوى المضمونة على المحاصيل وإحالة مزيد من الأراضي على التبوير مقابل الاستفادة من المساعدات المباشرة. هذه الأخيرة التي أصبحت، بعد جولة الأورجواي للمنظمة العالمية للتجارة، تصنف ضمن الأشكال المقبولة من الدعم والتي تدرج، فيما اصطلحت عليه تصنيفات الاتفاقية الزراعية لسنة 1994، ضمن العلبة الخضراء[*]. وهي أشكال من الدعم تعد غير ذات أثر على قرارات الإنتاج ومستويات السعر، أي أنها لا تتسبب في تشويه آلية عمل الأسواق الزراعية.[2]

---

(1)- J. BERTHELOT, les contres vérités du projet de réforme de la PAC, le monde diplomatique, Novembre 1998.

(*) في الأساس هنالك ثلاثة علب: برتقالية، زرقاء وخضراء وسنفصل فيها لاحقا.

(2)- J. GALLEZOT, accès au marché agricole et agroalimentaire de l'union européenne, Economie Rurale, 2002, p. 56.

2- المآخذ الأمريكية على السياسة الزراعية المشتركة:

إلى جانب مواجهتها معضلة الفوائض الزراعية ومضاعفاتها المالية، كانت أوروبا (ولا تزال) تواجه الضغوطات الأمريكية خلال جولات التفاوض في إطار الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية **GATT**. فالخصوم التقليديون لأوروبا في مجال تجارة المنتجات الزراعية يأخذون عليها العناصر التالية:

- استمرار زيادة أحجام الإنتاج بفعل ميكانيزمات الدعم المتبعة؛
- توفر أوروبا على فوائض معتبرة من السلع الزراعية والقابلة للتصريف بأي ثمن؛
- تعبئة أوروبا لإمكانيات مالية كبيرة تضعها في خدمة سياستها الزراعية[1].

ولذلك، عملت الولايات المتحدة الأمريكية مدعومة من طرف مجموعة **CAIRNS** وخاصة كل من كندا وأستراليا خلال جولة الأرجواي والتي استهدفت إخضاع السلع الزراعية لقواعد التفاوض متعدد الأطراف ومبدأ تحرير التجارة وإلغاء كل ما من شأنه إعاقتها، على الضغط على أوروبا لوضع حد لأساليب الدعم أو التقليل منها إلى أقصى ما يمكن، انسجاما مع ما تنص عليه قواعد التبادل الحر. إذ أصبح من غير الممكن أن تواصل بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية (والتي أصبحت اليوم تعرف بالاتحاد الأوروبي) اعتماد إجراءات معيقة للتنافس ومعيقة للحركة التجارية، كالاقتطاعات المتغيرة على الواردات المنافسة للسلع الأوروبية أو تقديم دعم للصادرات من السلع الأوروبية من خلال منح تعويضات متغيرة للمصدرين الأوروبيين. وهي كلها إجراءات تعتقد الولايات المتحدة ومجموعة بلدان **CAIRNS** وكذا مجموعة البلدان النامية (خاصة في بعض السلع) أنها مخلة بمبادئ وقواعد المنافسة. وأصبح الإلحاح من قبل هذه

---

[1] – Jean Claude MARTINEZ, Europe-USA : La guerre de 40 ans, l'harmattan, Paris 2004, pp. 87 -88.

الدول على المجموعة الاقتصادية الأوروبية أن تعتمد أشكالا للدعم محايدة أو إلغاءها نهائيا. كإحلال المساعدات المباشرة بدلا عن دعم الأسعار عند الإنتاج مثلا.[1]

ولا شك أن النزاع التجاري خلال الجولة الجديدة من المفاوضات التجارية (جولة الدوحة 2001) بين الاتحاد الأوروبي وللولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة **CAIRNS** ومجموعة من البلدان النامية، هذه الأخيرة التي تتميز مطالبها وأطروحاتها بعدم التجانس، قد تكرس ذلك الصراع بشكل واضح خلال ندوة **CANCUN** (المكسيـك 2003). واحتدام هذا الصراع كان حول المواضيع التقليدية بالدرجة الأولى والمتمثلة في الدعم الزراعي ودعم الصادرات وولوج الأسواق. فمصير السياسة الزراعية المشتركة يتوقف إلى حد كبير عما ستسفر عنه المفاوضات التجارية حول هذه المواضيع. وقد حاول الاتحاد الأوروبي وخاصة فرنسا، إدراج المعايير الصحية والبيئية في المفاوضات، سعيا منها لمواجهة المنافسة الخارجية، إلا أنها فشلت خلال ندوة الدوحة بسبب منح المنظمة العالمية للتجارة الأسبقية للمعايير التجارية وكذا بسبب تخوف البلدان النامية من محاولة فرض هذه المقاييس كأدوات جديدة للحماية التجارية.[2]

أمام هذه المواجهة ما فتئت بلدان الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة تسعى إلى إعادة توجيه سياستها التجارية/الزراعية نحو مناطق التجمعات الاقتصادية، خاصة السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية **MERCOSUR** ومع بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط في إطار منطقة التبادل الحرة، على الرغم من تحفظها الحالي على إدراج الملف الزراعي ضمن مجال التبادل الحر[*]. إلا أن الاعتبارات الاستراتيجية، الصناعية، المالية والطاقوية قد تثني الاتحاد الأوروبي عن هذا الموقف مستقبلا[3].

---

(1)- J. BUTAULT, et autres les soutiens à l'agriculture : une mise en perspective internationale, INRA, Paris, p. 121.

(2)- J. BERTHELOT, ''la guerre commerciale seul horizon du libre échange'', le monde diplomatique, Septembre 2003.

(*) في هذا الشأن تجدر الإشارة إلى المواد المتعلقة بالتبادل في السلع الزراعية المتضمن في اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي والتي استبعدت إمكانية التحرير وأحالت الأمر للمستقبل وأعطت الأسبقية للفصل في هذا الشأن لقواعد المنظمة العالمية للتجارة.

(3) - Jean Claude MARTINEZ, Europe-USA, op.cit. p 90.

3- التنظيمات المشتركة للسوق الزراعية الأوروبية:

لقد تزامن تصميم ثم إطلاق السياسة الزراعية المشتركة مع إرساء دعائم البناء الأوروبي. حيث مولت الميزانية الأوروبية الزراعة كأول قطاع يستفيد من التمويل المشترك. و كان أن توجت الفكرة الأوروبية المشتركة بالتوقيع على معاهدة روما سنة 1957 وإنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية (CEE) والتي كانت بدايتها الأولى سنة 1951 فيما عرف بمعاهدة الفحم والحديد (CECA). وكانت الدول الموقعة: فرنسا، ألمانيا الاتحادية، هولندا، بلجيكا، اللوكسمبورغ وأخيرا إيطاليا. وكان الهدف الرئيسي لمعاهدة روما، هو إنشاء وحدة جمركية ومنطقة تبادل حر ذات تعريفة موحدة.

وخلال هذه الفترة كانت الزراعة تمثل 22% من المجتمع النشيط و10% من الناتج المحلي الخام. وقد نص الفصل 39 من المعاهدة على خمسة أهداف كبرى، من شأنها توجيه السياسة الزراعية المشتركة:[1]

1- زيادة إنتاجية القطاع الزراعي؛
2- ضمان مستوى مداخيل عادل للمزارعين؛
3- ضمان استقرار الأسواق الزراعية؛
4- ضمان تموينًا منتظمًا للأسواق الزراعية؛
5- أسعار في متناول المستهلكين.

وخلال ندوة STREZA سنة 1962، تم وضع ثلاثة مبادئ عمل أساسية للأسواق الزراعة الأوروبية بهدف تحقيق الأهداف الذكورة أعلاه وهي:

1- وحدة الأسواق، أي أسعارا وتشريعات تفضي إلى تحرير تام للمبادلات فيما بين أعضاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية ووضع تعريفات جمركية مشتركة؛
2- مبدأ الأولوية للفضاء الأوروبي، أي إعطاء الأفضلية للمنتجات الأوروبي بالنسبة لمثيلاتها المستوردة؛

---

[1]- La stratégie agroalimentaire, Op.cit, pp. 49-51.

3- مبدأ التضامن المالي. وهو مبدأ يستدعي تكفل الميزانية المشتركة للمجموعة الأوروبية بالأعباء المالية المترتبة عن السياسة الزراعية عبر إنشاء الصندوق الأوروبي للتوجيه والضمان الزراعي **FEOGA**.[1]

لقد كان الهاجس الأساسي لواضعي السياسة الزراعية المشتركة هو تحقيق "معادلة" مستويات الدخل الزراعي مع بقية الأنشطة الاقتصادية ولا سيما الأنشطة الصناعية. هذه الأخيرة التي حضيت بعناية خاصة، اقتضت تنظيم الأنشطة الصناعية على نطاق جهوي بشكل يؤمن التكامل والاندماج بين مختلف أسواق بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية. كما استهدف تنظيم الأسواق الزراعية ترقية الزراعة الأوروبية وجعلها بمنأى عن التقلبات المعتادة للأسواق الزراعية بفعل أثر قانون **KING**. وبفعل الدعم المالي الذي جذرته أوروبا لصالح الزراعة، فقد حقق الدخل الزراعي للمرحلة الأولى من تنفيذ السياسة الزراعية تطورا هاما، ناهز معدله السنوي 7% للفترة ما بين 1960 و1970. فقد أعتقد واضعوا السياسة الزراعية المشتركة، أن تحديث وعصرنة الزراعة هو الكفيل بجعلها تتأهل ليكون سلوكها السوقي قريبًا من القطاعين الثاني والثالث.[2]

لقد كان الهدف الرئيسي للسياسة الزراعية، تحقيق "الأمن الغذائي" لبلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية. وكان لا بد من تحفيز العرض الزراعي أي زيادة معدلات وحجم الإنتاج. وقد اعتمدت الزراعة الأوروبية لإنجاز ذلك على سياسة أسعار تستند إلى حمائية اتجاه الواردات وضبط المخزونات محليا قصد تحقيق الاستقرار ودعم الصادرات.

وقد اعتمد هذا النظام للدعم، أساسًا، بالنسبة للمنتوجات ذات الأولوية كالحبوب واللحوم. ويتمثل ذلك في ضبط الأسعار ضمن مجال يتحدد من جهة بين "السعر الأدنى" أي "سعر التدخل" والذي عند بلوغ المنتوجات الزراعية حدّه في الأسواق، يكون

---

(1)- H. GUYOMARD, des repères historiques sur l'évolution de la politique agricole commune, INRA 2004, pp. 85-86.
(2)- La stratégie agroalimentaire, Op.cit، p. 51.

للسلطة العمومية والهيئات المخولة، شراء قسم من المنتوج قصد تخزينه. ومن جهة ثانية سعر للحماية يسمى "سعر العتبة" أي عند حدود البلد المستورد، حيث يتم فرض حقوق متغيرة على الواردات. وهي عبارة عن اقتطاعات تمس سعر السلع المستوردة المنافسة وتمثل الفرق بين السعر المحلي و السعر العالمي. و بالموازاة يتم دفع تعويضات لتشجيع الصادرات. وينطبق هذا النظام المتكامل على ما استعرضناه في الفصل الثاني فيما يعرف بالتدخل المباشر أو نظام "ضمان الأسعار". وهو نظام من آثاره المتوقعة تحفيز الإنتاج وزيادة مستوى العرض الزراعي والحفاظ على مستويات مجزية للمزارعين. وهكذا تحل السلطة العمومية محل السوق كآلية للحفاظ على الأسعار عند مستوى أعلى منه عند أسعار التدخل. فمن خلال مراقبة السوق، تعمد الدولة إلى شراء كميات من المنتوج حتى تتفادى هبوط الأسعار تحت مستواها الأدنى (سعر التدخل). فهي بذلك تستحدث ندرة في مستوى العرض كي تحافظ على مستوى السعر.

كما ترافق مع إجراءات الدعم التي تضمنتها السياسة الزراعية المشتركة، إجراءات أخرى ذات طابع اجتماعي/هيكلي تتعلق أساسا بتحفيز وتشجيع الاتجاه نحو إعادة تشكيل البنية العامة للقطاع الزراعي. وذلك من خلال جعل المزارع تكتسب مساحات أكبر. ومن جهة أخرى، حثّ اليد العاملة المسنة على التقاعد. وقد اتجهت فعلا الزراعة الأوروبية لبلدان المجموعة الأوروبية إلى التحول باتجاه تراجع اليد العاملة في المجتمع النشيط بأوروبا، في حين اتجهت المساحات المتوسطة للمزارع نحو الكبر. ففي فرنسا مثلا، انتقلت المساحة المتوسطة من 20 هكتار لتصل سنة 1988 إلى 42 هكتار ثم لتتجاوز 70 هكتار سنة 2004. كما تراجع عدد المزارع الأوروبية من 6.5 مليون وحدة سنة 1965 إلى أقل من 4 مليون وحدة سنة 2004، وهو تراجع في العدد يؤكد الاتجاه الآخر نحو زيادة متوسط المساحات الزراعية. كما أن نسبة اليد العاملة الزراعية ضمن الهيكل العام للعمالة، تراجعت من 30% سنة 1960 لتصل 8%

سنة 1980 وتصبح 4% سنة 2004[1]. فالإجراءات الاجتماعية/الهيكلية تهدف إلى ترقية بنى الاستغلال الزراعي لبلدان المجموعة الأوروبية، حتى تتجه وحدات الاستغلال لتصبح أكبر مساحة وأكثر تجهيزا. وهذا ما يتوافق مع رؤية جديدة لزراعة حديثة وفعالة تحقق مكاسب كبيرة على مستوى الأداء، الإنتاجية وإنتاجية العوامل. فمن نتائج السياسة الزراعية المشتركة، ارتفاع المساحات الخاصة بزراعة الحبوب والنباتات الزيتية خلال نصف قرن، لتنتقل من 9.1 مليون هكتار بداية الخمسينات لتصل مع نهاية القرن العشرين إلى أكثر من 11.7 مليون هكتار أي بزيادة بلغت نسبتها 28.5%. كما نمت المساحة الزراعية المفيدة لعقد التسعينيات بما نسبته 35% كمتوسط عام لبلدان المجموعة الأوروبية.[2]

4- إنجازات السياسة الزراعية المشتركة:

لقد أنجزت السياسة الزراعية المشتركة الهدف المتعلق بالإنتاجية، وقد سجلت الإحصائيات نموا مطردًا في الزراعة الأوروبية حيث قدر معدلها السنوي بـ 2% +. وقد ترافقت هذه الزيادة في معدلات الإنتاجية في التراجع الكبير في عدد الوحدات الزراعية لصالح الزيادة في المتوسط العام لحجمها. فبفرنسا مثلا انتقل عدد المزارع من 1.7 مليون وحدة سنة 1966 إلى أقل من 0.8 مليون وحدة ليصل سنة 2004 إلى أقل من 0.6 مليون هكتار.

جدول رقم 11 :
تطور الأرقام القياسية لـ : اليد العاملة، الإنتاج، إنتاجية العمل

السنـوات	1987	1989	1991	1993	1995	1997	1999	2001
اليـد العاملـة	100	94	85	80	72	68	65	63
الإنتاج الزراعي	100	102	106	108	110	112	118	121
إنتاجية العمـل	100	110	128	140	152	160	182	190

المصـدر: من إعداد الباحث انطلاقا من معطيات OCDE، أنظر على الشبكة: EUROSTAT.

[1]- EUROSTAT.
[2]- O. DELAGARDE, quelle politique agricole pour l'Europe? La revue du trésor N°8, Août 2003.

فقد كان من شأن هذه التحولات البنيوية أن تزيد من إنتاجية العمل الزراعي. وقد سجلت الأرقام الخاصة بالإنتاج الزراعي تطورا معتبرا، حيث تجلت آثار الإجراءات الخاصة بالدعم والإجراءات الملحقة في الجانب الاجتماعي والهيكلي على تطور العرض الزراعي وأهميته في تغطية حاجة الفضاء الأوروبي من الغذاء.

فيما يخص القمح مثلا، انتقلت نسبة التغطية للمجموعة الأوروبية سنة 1970 (6 بلدان) من 90% إلى 120% سنة 1990 (12 دولة). كما انعكست سياسة الدعم بشكل كبير على بلدان أخرى التحقت بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية، حيث كانت تعاني من عجز مزمن في مستوى التغطية المحلية. فمثلا المملكة المتحدة حيث كانت نسبة التغطية سنة 1973، تاريخ انضمامها إلى المجموعة الأوروبية، لا تتجاوز 65%، لتصل سنة 1990 إلى 115%. لتصبح المملكة المتحدة مصدرا صافيا للقمح.

جدول رقم 12
النسبة المتوسطة لتغطية الإنتاج للحاجات الغذائية للمجموعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي)

(%)

السنـوات	60/56	71/68	74/73	86/85	93/92	99/98
القمـح	85	90	91	110	120	116
الزيـت	-	107	104	135	122	127
لحم البقـر	92	88	90	107	108	103
الزبـدة	101	108	98	110	121	99
الحليـب	-	135	186	220	212	201

Source : EUROSTAT.

كما سجلت الإحصائيات تطورا معتبرا خلال المراحل الأولى لتطبيق السياسة الزراعية المشتركة. حيث تعززت تدريجيا مكانة بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية في الإنتاج الزراعي العالمي وفي المبادلات التجارية الدولية.

جدول رقم 13

	تطـور المجموعـة الأوروبيـة في الإنتـاج العالمـي (%)		تطور حصة المجموعة الأوروبية في الصادرات العالمية (%)	
	1975	1985	1975	1985
الحبوب	9.6	10.2	7.4	12.9
القمح	10.2	13.3	7.1	15.7
السكر	11.7	12.8	6.1	15
الزبدة	25.3	30.3	16	50

Source : Le désordre alimentaire، Op.cit، p. 147.

وللتدليل على أهمية التطور الحاصل في مستويات الإنتاج، نشير إلى التطور الكبير في متوسط مردودية المساحة الزراعية من محصول القمح للفترة ما بين 1960 و1985، حيث انتقل من 27 قنطار/هكتار إلى أكثر من 53 قنطار/هكتار، بمعدل زيادة بلغ 151%.[1]

جدول رقم 14

تطور الإنتاج والاستخدام الأوروبي (UE - CEE) من الحبوب للفترة 1964-2001

(مليون طن)

السنـوات	1964	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2001
الإنتـاج المحلـي	50	53	91	125	151	164	161	224	240
الاستخدام الأوروبي (الاستهلاك)	53	54	110	120	132	140	152	171	180

المصـدر: من إعداد الباحث اعتمادا على OCDE.

وكان أحد أهم انعكاسات الإجراءات الحمائية التي مست الزراعة الأوروبية هو ارتفاع مستوى الأسعار للسلع الزراعية بالنسبة للمستهلك الأوروبي. فالفترة 1973-1990، فاقت أسعار المواد الغذائية مثيلاتها بالولايات المتحدة الأمريكية بما نسبته 20%. إلا أن ذلك كان له الأثر الإيجابي من حيث الحفاظ ولو نسبيًا، على مستويات دخل المزارعين. وهو ما اعتبرته السياسة الزراعية المشتركة أحد أهم أهدافها المحققة

[1]- L'expansion, n°705, Février 2006.

على الإطلاق حيث نأت بالأسواق الزراعية الأوروبية عن التقلبات التي عرفتها الأسواق العالمية.[1]

جدول رقم 15

تطور أسعار وحجم الإنتاج داخل أوروبا (UE - CEE) والأسعار العالمية للقمح اللين (أورو/طن)

السنـوات	1980	1985	1990	1995	2000	2001
أسعـار دعـم الإنتـاج	175	168	157	150	145	115
السعـر العالمـي المرجعـي	140	118	91	147	140	114

المصـدر: من إعداد الباحث اعتمادا على OCDE.

كما أن التحول في طبيعة النشاط الزراعي في أوروبا تحت تأثير ومفعول سياسة الدعم القوية، جعل طبيعة الاستغلال تتحول من الأسلوب التوسعي إلى أسلوب التكثيف الزراعي حيث ترتفع معدلات إنتاجية العناصر إلى حدودها القصوى. وهذا التحول كان له انعكاساته على الجوانب البيئية. حيث أن تحفيز العرض الزراعي وخاصة خلال العقود الثلاثة من تطبيق السياسة الزراعية المشتركة، كان من آثاره زيادة الطلب على مدخلات الاستغلال بما فيها على الخصوص المستهلكات الوسيطة كالأسمدة والمبيدات والتي كان لها تأثيرا (ولا يزال) سيئا على البيئة والمحيط.

[1]- H. GUYOMARD, des repérés historique, Op.cit, p. 93.

المبحث الثاني: إصلاحات السياسة الزراعية المشتركـة:

قبل أن تبدأ السياسة الزراعية المشتركة في مواجهة المشكلات التي أفرزتها، فقد حققت نتائج جيدة، تتطابق في عمومها مع الأهداف الرئيسية التي قصدها واضعوها الأوائل مطلع الستينيات. فمن سنة 1960 إلى غاية 1990 انتقل معدل التغطية ما بين الواردات والصادرات للمجموعة الاقتصادية الأوروبية (والتي أصبحت منتصف الثمانينيات، 12 عضوا) من 22% إلى أكثر من 67%. وما لم يتحقق من نسبة التغطية الكلية، كان بسبب ثلاثة محاصيل أساسية، المنتوجات المدارية، منتوجات الصيد البحري وبعض أصناف الأعلاف. أما ما عدا ذلك فقد تجاوزت قيمة الصادرات الزراعية للمجموعة مثيلاتها من الواردات. كما أن تراجع الأسعار النسبية للمحاصيل كان أحد أبرز نتائج تطبيق السياسة الزراعية المشتركة، فقطعة الخبز مثلا كانت تساوي سنة 1960 قيمة 1 كغ من القمح، لتصبح سنة 1990 تساوي قيمة 10 كغ من القمح، أما سنة 2002 فأصبحت تساوي قيمة 20 كغ من القمح[1]. فالسياسة الزراعية المشتركة بقدر ما عالجت مسألة العرض الزراعي، أبقت على النشاط الزراعي واستمراريته رهين برامج الدعم المتتابعة خلال مختلف مراحل تطورها. وهو ما أنتج حالة من التناقض عمّقت من الأزمة التي بدأت تواجهها هذه السياسة بفعل عاملين أساسيين، الضغط الدولي وخاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، والعبء المالي المتفاقم الذي بدأ يثقل كاهل دافعي الضرائب الأوروبيين. أما التراجع في أسعار المحاصيل الزراعية و الذي ظلّ متواصلا خلال فترة تنفيذ مختلف برامج السياسة الزراعية المشتركة، كان نتيجة التطور الكبير في العرض والإنتاجية الزراعيين. فنسب الزيادة في هذين المتغيرين كانت اكبر من التطور الحاصل في الطلب الفعّال وهو ما جعل غالبية المزارعين غير قادرين على المحافظة على أنشطتهم دون دعم حكومي. هذا الأخير الذي اتخذ في المراحل الأخيرة من الإصلاحات التي أدخلت على السياسة الزراعية المشتركة، شكل المساعدات المباشرة والذي يعتقد مصمّموه أنه شكل من

---

[1]- Problème économique, n°2841, 2004.

الدعم المحايد من الناحية الاقتصادية، أي أنه عديم التأثير على قرارات الإنتاج وبالنتيجة عديم الأثر على مستويات السعر واستقرار الأسواق وآلية عملها الحرة[1].

لقد قطعت السياسة الزراعية المشتركة ثلاثة عقود من الإنجازات وحققت أهم الأهداف التي حددتها في مواثيقها التأسيسية. غير أن بلوغ هذه الأهداف كان له آثارًا جانبية اقتصادية، مالية وبيئية. غير أن أقوى الانتقادات كانت تلك التي وجهتها إليها الولايات المتحدة ومجموعة دول **CAIRNS** وبعض البلدان النامية وخاصة تلك التي لها مشكلات في ولوج الأسواق الأوروبية بمنتوجاتها الأساسية. وقد أجمعت الانتقادات على موضوع دور سياسة الدعم للمجموعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي) في تشويه المنافسة الاقتصادية للأسواق الزراعية. لذلك بدأ العمل على إدخال إصلاحات من شأنها إعداد أوروبا لمواجهة مقتضيات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف خلال دورة الأرجواي. إذ تمكنت خلال الدورات السابقة للتفاوض من استبعاد تناول المنتجات الزراعية ضمن سياق التحرير.

وجاءت مراحل الإصلاح والتي تمثلت في أطوار أساسية هي:

I- إصلاحات سنة 1992:

استهدفت الإصلاحات التي تضمنها مشروع **MAC** Sharry[*] مجموعة من الأهداف الأساسية تتمثل فيما يلي:

- ضمان تنافسية الزراعة الأوروبية على الساحة الدولية، من خلال الاقتراب من الأسعار العالمية؛
- استرجاع أقساط من السوق الأوروبية، خاصة في مجال الأعلاف الحيوانية المنتجة انطلاقا من الحبوب الأوروبية؛
- التحكم في الإنفاق على السياسة الزراعية المشتركة والتقليل من الفوارق في توزيع الدعم الزراعي بين البلدان، المناطق والمحاصيل؛

---

[1]- Hélène DELORME, Anatomie d'une transformation, presses de sciences politique, 2004, pp 269-270.

[*] اسم المحافظ الأوروبي المكلف بالزراعة آنذاك.

- إعادة توجيه المخطط الزراعي العام بما يتلاءم والبيئة، المحيط وتهيئة الأقاليم.[1]

لقد جاء إصلاح السياسة الزراعية المشتركة مستهدفا بشكل رئيسي مواجهة الاختلالات المسجلة في الأسواق الزراعية والمضاعفات المالية الناجمة عنها. كما أنه إصلاح يرمي إلى تمكين المجموعة الاقتصادية الأوروبية، من تحسين موقعها التفاوضي خلال الجولة الجديدة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف (جولة الأرجواي 1986-1994).

أما الأداة الرئيسية للإصلاح فكانت التقليل من أشكال الدعم الموجهة عبر آلية السوق وأشهرها نظام ضمان الأسعار، من خلال تحجيم العرض بواسطة تبوير الأراضي واشتراط الدعم المقدم بحسب المساحة المستغلة أو رؤوس الماشية التي هي بحوزة المزارعين وتسليط العقوبات على أشكال الاستغلال المكثفة وكذا فرض نظام الحصص على إنتاج الحليب.

فتمثلت أولى الإجراءات التي استهدفت تغيير العرض الزراعي التخفيض التدريجي وعلى مدى ثلاثة سنوات للأسعار الإدارية المدعمة (ضمان الأسعار) لمنتوج الحبوب (30%-) ولحوم الأبقار (15%-). والمقصود امتصاص الفائض في القدرات الإنتاجية للزراعة الأوروبية والتي تمخض عنها عرض زراعي وفير تسبب على المستوى الدولي في إحداث تشوهات في مستوى الأسواق الزراعية. أمّا على المستوى الأوروبي فكان لذلك انعكاسات تمثلت في الأعباء المالية الكبيرة والتي أصبح من غير الممكن تبريرها.

كما تضمن الإصلاح، تأسيس أشكال دعم جديدة والتي تمثلت في "المنح المباشرة" والتي يتوقف منحها على مدى احترام مبدأ تجميد ما نسبته 15% من الأراضي وجعلها خارج نطاق الاستغلال. ويتم انطلاقا من ذلك منح دعم على أساس

---

[1]- H. GUYOMARD, les repères historiques, Op.cit, pp. 100-106.

كل هكتار تمّ سحبه من الإنتاج، مع مراجعة هذه النسبة من التبوير بحسب الظروف الاقتصادية والمناخية. كما تم إعفاء صغار المزارعين من هذه الالتزامات.[1]

لقد سمحت الإصلاحات التي أدرجت في السياسة الزراعية المشتركة من التوصل إلى اتفاق بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية (**BLAIRHOUSE** 1992). وأمكن لهذا الاتفاق أن يتناول ثلاثة جوانب ذات شأن على نطاق التجارة الدولية:

- الولوج للأسواق؛
- الدعم المحلي؛
- دعم الصادرات.

وتتمثل أهم الإجراءات في:

1- إلغاء كل الإجراءات الحمائية (الكمية، الإدارية) وتعويضها بالتعريفة الجمركية والتي تم تحديدها على أساس قاعدة تاريخية (1986-1988). كما يتم التخفيض في هذه التعريفة على مدى ستة سنوات بما نسبته 86% ابتداءً من سنة 1995، غير أنه يمكن للدول أن تلجأ حال ما شعرت بخطر يتهدد أسواقها الداخلية جراء تفاقم حجم الواردات، إلى اتخاذ إجراءات حمائية مؤقتة وهو ما تسمح به لوائح ومواد الـ **GATT** ولا سيما "الشرط الوقائي".[2]

2- تخفيض الدعم المحلي بنسبة 20% على مدى ستة سنوات على قاعدة تاريخية (1986-1988).

3- الحد من الصادرات المدعمة على مدى ستة سنوات بنسبة 36% من حجم الميزانية ذات الصلة، وما يناهز 21% من حجم الصادرات على قاعدة تاريخية (1986-1990).[3]

---

(1)- P. BAUDIN, l'Europe face à ses marchés agricoles, ECONOMICA, Paris 1993, pp. 28-53.

(2)- المادة 19 من الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية GATT.

(3)- A. BLOGOWSKI, V. CHATELLIER, les aides directes aux exploitations agricoles européennes et Françaises depuis la réforme de 1992. INRA édition 2004, p.p 223-229.

II- إصلاحات 2000 (رزنامة AGENDA 2000):

لم تمر سبع سنوات على إصلاحات 1992 حتى تبنت أوروبا (الاتحاد الأوروبي) إصلاحا جديدًا للسياسة الزراعية المشتركة ببرلين (مارس 1999). وجاء هذا الإصلاح لتأكيد الاتجاه الذي تضمنته الإصلاحات السابقة، بما فيها تخفيضات هامة لشكل الدعم المتعلق بضمان الأسعار وتعويضه التدريجي بتقديم منح مباشرة للمزارعين (المساعدات المباشرة). ويتم تقديمها وفقا لمعايير متعددة. وميزة هذا الشكل من الدعم حسب توصيفات أصحابه والتي يعتبرونها تتطابق مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة، هي كونه دعما عديم الأثر على قرارات الإنتاج. وهي مقولة تظل تثير جدلا حادا في أوساط الخبراء والمعنيين بملف المفاوضات التجارية حول السلع الزراعية. وخلال الفصل الرابع ستكون لنا عودة إلى هذا الجانب الهام من الدعم الزراعي والنقاش الذي ما فتئ تتزايد أهميته وخاصة داخل البلدان الأكثر تطورا وما مدى حقيقة حيادية هذا الشكل من الدعم بالنسبة لقرارات الإنتاج، الأسعار ودخول المزارعين.

وبالرغم من الجهود المبذولة خلال إصلاحات 1992، ظلت السياسة الزراعية المشتركة تواجه انتقادات حادة إن على المستوى الأوروبي فيما يخص جدوى نفقات الدعم وخاصة ومن وجهة نظر ألمانيا وبريطانيا ومدى عدالتها وإن على المستوى الدولي والضغوطات الدائمة التي تمارسها كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجموعة **CAIRNS**، أو تلك الانتقادات التي تواجهها منذ اتفاقية مراكش الزراعية (1994)، مجموعة من البلدان النامية والبلدان الأكثر فقرًا وخاصة حول مواضيع "ولوج الأسواق".[1]

من جهة أخرى يمثل توسع أوروبا شرقا أهم التحديات الجيوسياسية والاقتصادية والمالية بالنسبة للاتحاد الأوروبي، وكان لا بد من تبرير الإبقاء، بل وزيادة الاعتمادات المخصصة للدعم الزراعي، بالنظر للالتزامات التي أخذتها على عاتقها بلدان الاتحاد لتخفيض حجم الدعم ذا الأثر على الأسواق الزراعية.

---

[1]- P. DUPRAZ, Soutien public à l'agriculture et au développement rural : l'équité introuvable, Economie rurale, 2001, pp. 109-116.

وقد مست إصلاحات رزنامة 2000 جوانب رئيسية تمثلت في:

1- إصلاح تنظيمات الأسواق المشتركة:

وتم تأكيد إصلاحات 1992 باتجاه تخفيض ضمان الأسعار الزراعية والتعويض عنها بزيادة المساعدات المباشرة شريطة التنفيذ بأقساط إنتاج معينة واستبعاد نسب معينة من الأراضي من الاستغلال الإنتاجي تبلغ حدًا أدنى هو 10% من المساحة الكلية للمزرعة. وقد سجل انخفاض في سعر التدخل للسنتين 2001 و2002 بما نسبته 15% بالنسبة لمحصول القمح.

أما لحوم البقر فقد انخفضت أسعار التدخل بنسبة 20% للسنوات 2000، 2001 و2002. كما تمت برمجة تخفيضا لأسعار التدخل بنسبة 15% على مدى ثلاثة سنوات، ابتداءً من سنة 2005 بالنسبة لمشتقات الحليب: الزبدة والحليب المجفف. كما أدرجت إصلاحات 2000 مبدأ الشرط البيئي لتلقي المساعدات المباشرة. حيث ألزمت المزارعين بضرورة الاهتمام بالمعايير البيئية واحترامها خلال عمليات الاستغلال الزراعي.[1]

2- الإجراءات الهيكلية:

ويستهدف هذا الشق من الإصلاح ثلاثة محاور رئيسية:[2]

- تنمية المناطق المتخلفة في المجال الزراعي؛
- إعادة توجيه من حيث التخصص الزراعي، المناطق التي تواجه صعوبات مالية واقتصادية؛
- ترقية الموارد البشرية وممارسة البطالة في الأوساط الريفية.

وهذه المحاور كلها تنجر من خلال إعادة الاعتبار للتعدد الوظيفي للزراعة بأوروبا عبر 22 إجراءًا منها 4 تتضمنها إصلاح سنة 1992 وهي عبارة عن:

---

(1)- H. GUYOMARD, des repères historiques, Op.cit, pp. 106-107.

(2)- M. BERRIER-SOLLIEC, P. DAUCE, développement rural, quelle place pour l'agriculture dans les politiques communautaires, Déméter 2002, p. 530.

- التقاعد المسبق الذي يسمح بإعادة هيكلة المزارع ومواجهة ظاهرة تفتت المزارع والمساحات؛
- الإجراءات البيئية والتي من شأنها المحافظة على الأرصدة الزراعية والطبيعية بأوروبا؛
- إعادة تشجير الأراضي؛
- منح مساعدات للمناطق المحرومة.

أما الإجراءات المتبقية فهي تهدف إلى تحفيز التحديث وتنوع النشاط الزراعي.

3- مقتضيات التوسع الأوروبي:

أدرج انضمام مجموعة جديدة من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية إلى الاتحاد الأوروبي، بانشغال رئيسي في صياغة مضمون "رزنامة 2000"، وقد انطلقت المحادثات الأولى حول هذا الموضوع بداية 1993 خلال المجلس الأوروبي بـ Copenhague. وتسارعت هذه المباحثات ونضجت سنة 1997 خلال المجلس الأوروبي بـ Luxembourg، حيث تم الافتتاح الرسمي لمفاوضات انضمام 6 بلدان هي: قبرص، اسطونيا، المجر، بولونيا، جمهورية التشيك وسلوفاكيا. كما انطلقت مفتوضات أخرى سنة 1999 موضوعها انضمام 6 بلدان أخرى وهي: بلغاريا، لتوانيا، ليتونيا، مالطا، رومانيا وسلوفاكيا.

وباستثناء بلغاريا ورومانيا، فقد أفضت هذه المفاوضات في ديسمبر 2002 إلى إمضاء بتاريخ 16 أفريل 2003، معاهدة الانضمام الرسمي لـ 10 بلدان تدخل حيز التنفيذ في ماي 2004. وتجدر الإشارة إلى أن عدد سكان هذه البلدان العشرة بلغ سنة 2002، 105 مليون نسمة[1] وهو ما رفع مجموع سكان الاتحاد الأوروبي إلى 480 مليون نسمة أي بزيادة تقترب من 30%. إلا أن نسبة مساهمة هذه البلدان العشرة في تشكيل الناتج المحلي الخام لم يتجاوز الـ 5%، وهذا ما جعل الفضاء الأوروبي الجديد للاتحاد يعاني من عدم التجانس الشديد. كما كان الملف الزراعي (ولا يزال) من أعقد

---

[1]- تفاقم الموضوع الزراعي بالنسبة للاتحاد الأوروبي بعد انضمام 15 دولة ابتداءً من سنة 2005.

ما واجهه الاتحاد الأوروبي خلال هذه المرحلة، فالقطاع الزراعي له ثقل في اقتصاديات البلدان المنظمة للاتحاد، حيث يمثل نسبة تتجاوز مساهمتها في الناتج المحلي الخام 7% مقابل أقل من 2% بالنسبة لبلدان الاتحاد و20% من اليد العاملة مقابل أقل من 4% في الاتحاد كمتوسط عام.

لذلك انصب اهتمام الإصلاح في هذا الشأن من خلال توجيه العناية لدعم إعادة الهيكلة الزراعية في هذه البلدان. وتقرر رصد موارد مالية تقدم في شكل مساعدات مباشرة لمزارعي هذه البلدان، فتمنح نسب متزايدة، حيث تحددت نسبتها بـ 25% سنة 2004 من مجموع ما تحصل عليه باقي دول الاتحاد. وفي الأخير تقرر رفع هذه النسبة إلى 30%. غير أنه ابتداءً من سنة 2007 يتم دفع هذه المساعدات انطلاقا من الموارد المحلية لكل دولة وليس من الصناديق الأوروبية.

من جهة أخرى تقرر في مؤتمر Copenhague توسيع الإجراءات الخاصة بالدعم الزراعي وبالذات تلك المعروفة بضمان الأسعار وقد تقرر تخصيص مبلغ 5.1 مليار أورو للفترة الممتدة بين 2004 و2006 لتمويل إجراءات التنمية الريفية.[1]

III- الإصلاحات الجديدة لسنة 2003:

تندرج هذه المرحلة من الإصلاحات للسياسة الزراعية المشتركة في السياق العام للإصلاحات التي انطلقت عام 1992. وهي الإصلاحات التي وضعت نصب اهتماماتها ضرورة تحسين الشروط الاقتصادية للاستغلال الزراعي بأوروبا من حيث زيادة الكفاءة والتنافسية على النطاق الدولي وكذا الاعتناء بالجوانب البيئية. كما أكدت إصلاحات 2003 تلك الإجراءات التي تتناول جوانب السوق وكانت أهمها:

1- تخفيض إضافي لأسعار التدخل (ضمان الأسعار) بالنسبة لسلعة الزبدة والمقدرة بـ 10%.

---

[1]- A. BLOGOWSKI, l'élargissement de L'UE aux pays d'Europe centrale et orientale, Economie rurale 2003, p. 53.

2- إلغاء المساعدات الموجهة لإنتاج القمح الصلب في المناطق غير المعنية تقليديا بانتاجه.

3- تخفيضا نسبته 50% في أسعار التدخل لمنتوج الرز.[1]

غير أن الجديد في هذه الإصلاحات كان الشكل الذي اتخذته عملية تخصيص المساعدات المباشرة، حيث تم تبني ما اصطلح عليه بالدفع الوحيد لكل مستثمرة زراعية، بغض النظر عن الإنتاج الزراعي المتبع سابقا. وجاء الدفع الوحيد ليحل محل جملة المساعدات المباشرة الموجهة لقطاع الإنتاج الزراعي الكبير كالحبوب، اللحوم والحليب.

لقد سعى الاتحاد الأوروبي من خلال الإصلاحات المتتالية للسياسة الزراعية المشتركة، مواجهة عدة مسائل، كان أولها تلك ذات العلاقة بتنظيم الأسواق الزراعية بما يتلاءم ومبادئ تحرير المبادلات وخفض النفقات المالية. ولم يكن هذا الجانب في الإصلاح بالشيء اليسير، لما يتطلبه من موائمة مع أحد أكبر مبادئ السياسة الزراعية المشتركة والمتمثل في الحفاظ على الأنشطة الزراعية من خلال ضمان مستويات دخول مجزية للمزارعين. وكان لا بد من إيجاد صيغ جديدة أقل إثارة للجدل تتمثل فيما يعرف بالمساعدات المباشرة والتي تمنح للزارعين الأوروبيين تعويضا عن التراجع في مستويات السعر. إلا أن هذه الإجراءات واجهت انتقادات شديدة خلال منتديات التفاوض التجاري متعدد الأطراف لما يعتبره أصحابه من وجود آثار سيئة ومشوهة للأسواق الزراعية.

وكان لا بد على الاتحاد الأوروبي أن يواجه تحديات مختلفة في المرحلة الأخيرة تمثلت أهمها في الانتقادات المزدوجة والموجهة، لكن لأسباب مختلفة، من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة **CAIRNS** من جهة والبلدان النامية من جهة أخرى، رغم عدم تجانس مطالب وطروحات هذه الأخيرة. ولذلك كان لا بد من إيجاد مبررات جديدة للحفاظ على أشكال الدعم المباشر والتي يعتبرها الاتحاد الأوروبي قليلة

---

[1]- Problèmes économiques, le documentation Française, n°2841, 2004.

أو منعدمة الأثر على قرارات الإنتاج والاستهلاك. وكان أن أوجد الاتحاد الأوروبي أهم هذه الحجج فيما يعرف الآن بالوظائف المتعددة للزراعة الأوروبية، للحفاظ على الموارد والبيئة والساكنة وتهيئة الأقاليم[1].

(1) - Hélène DELORME, Anatomie d'une transformation, Op.cit, pp 47-53.

المبحث الثالث: تطور الدعم في السياسة الزراعية المشتركة:(*)

لقد شكل الصندوق الأوروبي للتوجيه والضمان الزراعي منذ نشأته الأداة المركزية لتنفيذ السياسة الزراعية المشتركة لأهمية في تقديم مختلف أشكال الدعم المالي للأنشطة الزراعية المختلفة، ويتكون هذا الصندوق من قسمين:

أ- قسم الضمان، والذي يتولى كل إجراءات الدعم المرتبطة بالتنظيمات المشتركة للأسواق وأهم صيغة كانت التدخل المباشر أو ما يعرف بصيغة ضمان الأسعار؛

ب- قسم التوجيه، ويتولى إدارة الإنفاق على الإجراءات الاجتماعية، الهيكلية لصالح القطاع الزراعي.

إلا أن النسبة الأكبر من الإنفاق الأوروبي استأثر بها قسم الضمان.

I- تطور مصاريف الصندوق (1962-1990):

خلال المرحلة الأولى من تطبيق إجراءات الدعم، استأثرت خمسة قطاعات من الإنتاج الزراعي بغالبيته نفقات الصندوق وهي: الحليب، الحبوب، المحاصيل الزيتية، لحوم البقر والسكر.

جدول رقم 16

تطور هيكل نفقات الصندوق بحسب المحاصيل للفترة 1962-1989 (المتوسط السنوي)

(%)

البيانـات	1972-1962	1982-1980	1989-1987
الحبـوب	39.3	15.9	16.4
الحليـب	30.4	33.6	22.4
لحـوم البقـر	0.8	11.6	9.7
المـواد الدسمـة	11.6	8.7	16.4
منها: المحاصيل الزيتية	-	4.9	11.5
منها: زيـت الزيتـون	-	3.7	4.9
السكـر	7.4	7.6	8.4
منتوجـات أخـرى	10.5	22.6	26.6
المجمـوع	**100**	**100**	**100**

Source : J. Muro، M. Desriers، les concours publics à l'agriculture en France et dans l'union européenne، INRA، édition 2004.

(*) تتناول الدراسة الدعم المتضمن في الصناديق الأوروبية المشتركة فقط مستبعدة لأشكال الدعم المخصصة في إطار السياسات الزراعية المحلية لكل دولة على حدة.

كما يبدو من المعطيات أعلاه، فقد حاز منتوج الحليب القسط الأوفر من المصاريف. حيث انتقلت نسبة المخصصات لتقارب معدل 30% للفترة الأولى 1962-1972 و لتقارب 34% عشية الشروع في العمل بنظام الحصص لمنتوج الحليب، لتتراجع هذه النسبة لتصل إلى 22% تحت مفعول النظام الجديد لتقييد العرض في الإنتاج. أما بالنسبة للحبوب وبعد التراجع الذي شهدته حصتها في منتصف الفترة، فقد عاودت نموها المتواضع من جديد لتستقر عند متوسط سنوي يناهز 16% للفترة الأخيرة. مع الإشارة إلى أن المجموعة الأوروبية حققت فوائض في هذا المنتوج مع مطلع الثمانينات.

أما بالنسبة لمنتوج اللحوم (البقر)، فقد ظلت حصتها ضعيفة إلى غاية نهاية السبعينيات، وكان لدخول نظام الحصص على منتوج الحليب الأثر الإيجابي في تنشيط إنتاج اللحوم إذ ازدادت العناية بهذا القطاع لأهمية تطور سوقه، على الرغم مما كان يشوبها من عدم الاستقرار النسبي في للفترة المدروسة.

بالنسبة لمنتوج السكر فنلاحظ استقرار وتيرة الإنفاق عليه، فيما ظلت المنتوجات الأخرى تزداد حصتها ضمن مجموع المصاريف لتنتقل من 10% بداية تطبيق السياسة الزراعية المشتركة لتصل إلى 27% سنة 1987. وتتمثل أهمها في الخمور، لحوم الخرفان، التبغ، الفواكه والأعلاف الزيتية.

جدول رقم 17
تطور قيمة دعم الزراعة الأوروبية
(1965-1989)

(مليار أورو)

السنـوات	1965	1968	1974	1977	1980	1986	1989
قيمة مصاريف الدعم	2.0	8.2	12	18	24	35	34

المصـدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على: Commission européenne (C.E)

II- تطور مصاريف الصندوق ابتداءً من سنة 1990:

عرفت نفقات الصندوق منذ 1990 إلى غاية 2002 ارتفاعا فاقت نسبته 16% بالمعدلات الحقيقية. غير أن هذه المخصصات عرفت من جهة أخرى تراجعا نسبيا في الميزانية الأوروبية حيث تراجعت من 65.2% سنة 1990 إلى 53.7% سنة 2002.

جدول رقم 18
تطور قيمة دعم الزراعة الأوروبية
(1990-2002)

(مليار أورو)

السنـوات	1990	1991	1996	1997	1999	2000	2001	2002
قيمـة الدعـم	28.2	34.2	42.4	44.1	43.6	43.8	43.6	44.6

Source : C.E

إلا انه ما يمكن ملاحظته، أنه ابتداءً من الشروع في إنجاز الإصلاحات حول السياسة الزراعية المشتركة، بدأت المساعدات المباشرة تحل تدريجيا محل النظام الأول والقائم على ضمان الأسعار أي تراجع شكل الدعم القائم على التحويلات من عند المستهلكين نحو المزارعين. إذ أن التدخل المباشر لساطة الضبط من خلال دعم الأسعار يجعلها تحقق مستويات أعلى مما كانت ستكون عليه في حالة غياب التدخل الحكومي عبر صيغ الدعم النسبي (غير المباشر). كما واصلت إصلاحات رزنامة 2000 وعمقت الأهداف السابقة، أي أنها تندرج في سياق لجم حجم الدعم الموجه للأسعار والاعتناء أكثر فأكثر بإجراءات الدعم الموجهة لترقية الأنشطة الزراعية المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية كالغابات والأقاليم ومرافقة كل ذلك مع أحد أهم أهداف السياسة الزراعية المشتركة والمتمثل في الحفاظ على معادلة دخول المزارعين بباقي القطاعات الاقتصادية عبر صيغ الدعم المباشر، أي تلك الصيغ التي تمنح على أساس تاريخي جزافي بغض النظر على قرارات الإنتاج.

جدول رقم 19
تطور نسب الدعم النسبي والدعم المباشر

(%)

السنـوات	1990	1992	1996	2000	2002
الدعم النسبي:(*) - ضمان الأسعار - دعم الصادرات	80	78	28	28.5	23
الدعم المباشر: - مساعدات مباشرة. - علاوات تعويضية عن تقييد الإنتاج	20	22	72	71.5	77

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات C.E

كما يتبين فإن الدعم النسبي (غير المباشر) قد تراجع خلال الفترة التي أعقبت إصلاحات 1992. ففي المجموع كان معدل التراجع بالمعدلات الحقيقية بين سنتي 1991 و2002 قد وصل إلى (71%-). وهذا التراجع يعد بمثابة الاستجابة العملية لأهداف الإصلاح والمتمثلة أساسا في خفض الأعباء المالية والامتثال لمقتضيات الانضباط المشروطة في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف والمستهدفة تحرير المبادلات واحترام قواعد التنافس في الأسواق الزراعية.

أما المبالغ المخصصة للمساعدات المباشرة فقد ارتفعت بما معدله 5 مرات للفترة المدروسة، يرجع ذلك أساسا لإعتماد الإجراءات التعويضية. كما أن المساعدات الهادفة لتحجيم العرض الزراعي (والتي تندرج ضمن صيغ الدعم المباشر) ازدادت بما نسبته 83% (1990-2002).

من جانب آخر نلاحظ انه مع التحول الحاصل في بنية صيغ الدعم الزراعي والتي اتجهت إلى تعزيز المساعدات المباشرة على حساب المساعدات النسبية، نسجل تحولا آخر في الأهمية النسبية المخصصة للدعم بالنسبة لمختلف المنتوجات، وكان أكبر مستفيد هو محصول الحبوب، حيث انتقلت حصته من مختلف أشكال الدعم من 16% إلى 44% من المجموع خلال فترة الدراسة.

(*) دعـم الأسعـار ودعـم الإنتـاج.

جدول رقم 20

تطور الحصص النسبية للدعم الكلي الموجه لمختلف المنتوجات (1990-2002)

(%)

البيانات / السنوات	الحبـوب	المحاصيل الزيتية والبروتينية	محاصيل نباتية أخرى	حليب ومشتقاته	لحوم البقر	منتوجات حيوانية أخرى
1990	16	14	27	18	12	13
2002	44	7	23	7	18	1

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات C.E.

III- أهمية الدعم الزراعي المباشر للزراعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي):

لقد شهدت الحصة النسبية للمساعدات المباشرة من مجموع الدعم الكلي للاتحاد الأوروبي (15 دولة) تطورا معتبرا وخاصة للفترة التي أعقبت بدأ إصلاحات السياسة الزراعية المشتركة. إذ تسجل الإحصائيات أن مفردات هذا التطور كقيم متوسطة للفترة 1989-1999 لكل المنتوجات الزراعية الرئيسية كانت كما يبينه الجدول الموالي:

جدول رقم 21

أهمية المساعدات المباشرة للزراعة الأوروبية للفترة 1989-1999 (المتوسط السنوي)

البيانات	قيمة الدعم لكل مزرعة (أورو)		قيمة الدعم لكل عامل زراعي (أورو)		قيمة الدعم لكل هكتار (أورو)		قيمة الدعم نسبة للإنتاج (أورو)		قيمة الدعم نسبة للفائض الخام للاستغلال (%)	
السنوات	1989	1999	1989	1999	1989	1999	1989	1999	1989	1999
ألمانيا	2600	18400	1530	9200	83	322	3	15	7	38
النمسا	-	14600	-	7800	-	582	-	28	-	37
بلجيكا	1100	11400	620	6700	39	331	1	9	2	18
الدانمارك	800	16900	740	12200	23	308	1	12	2	35
اسبانيا	500	5900	400	4400	26	192	2	19	6	30
فلندا	-	29100	-	16600	-	784	-	55	-	86
فرنسا	2100	18400	1260	10200	46	283	3	17	6	37
اليونان	900	4000	510	2300	149	653	6	29	9	37
إيرلندا	1900	9400	1490	7700	47	247	5	30	12	60
إيطاليا	700	4000	480	3300	65	342	3	14	5	22
لوكسمبورغ	100	22400	100	13500	6	346	0	20	1	33
هولندا	900	2700	450	1300	43	104	1	1	1	4
البرتغال	500	2000	300	1500	45	166	5	18	10	33
المملكة المتحدة	4700	31600	1870	14500	40	240	3	22	10	69
السويد	-	18200	-	14600	-	212	-	24	-	65
متوسط الإتحاد الأوروبي	1200	8900	750	5900	51	288	3	17	6	35

Source : A. BLOGOWSKI, V. Chatellier, les aides directes aux exploitation depuis la réforme de la **PAC** 1992, **INRA** 2004.

وتتمثل أهم صيغة للمساعدات المباشرة في التسديدات للمحاصيل الكبرى للتعويض على التراجع الحاصل في الأسعار الإدارية المضمونة (آلية ضمان الأسعار أو الدعم النسبي). إلا أن دفع هذه التعويضات يبقى مشروطا باستبعاد قسم من الأراضي من الاستغلال، أي ممارسة التبوير على أساس قواعد تاريخية والمتمثلة في حجم الإنتاج لسنوات سابقة معرفة أو عدد رؤوس الأبقار أو الأغنام إذا تعلق الأمر بالتعويضات لصالح إنتاج اللحوم (نظام الحصص على إنتاج الحليب).

وتصنف اللجنة الأوروبية المساعدات المباشرة ضمن فئات رئيسية يتوقف تعريفها على عدة عناصر، كعدد الهكتارات للمزرعة المستفيدة، أو طبيعة المحاصيل أو مدى ممارسة السقي من عدمه أو عدد المواشي ومعايير الجنس والسن والكثافة. والمرامي المتوخاة من هذه الإجراءات، إما تقييدا للإنتاج أو دعما موجها لبعض المحاصيل ذات الصلة بالتنمية الريفية أو مقاصد الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية.

وتصنف شبكة المعلومات المحاسبية الزراعية **RICA** خمس فئات رئيسية للدعم المباشر:

1- المساعدات المباشرة للإنتاج النباتي وتتمثل أساسا في التعويضات الممنوحة للمساحات المزروعة بالحبوب والمحاصيل الزيتية والعلفية وكذا النباتنات الصناعية والخضر والفواكه والخمور؛

2- المساعدات المباشرة للإنتاج الحيواني وتتمثل في التعويضات الممنوحة على كل رأس ماشية؛

3- إجراءات الدعم الخاصة بالشروط البيئية للاستغلال الزراعي. وتستهدف المحافظة على نمط الاستغلال التوسعي سعيًا وراء التقليل من حجم القطعان أو من حجم مختلف المدخلات الوسيطة وخاصة الأسمدة ومواد المعالجة للحفاظ على التراث الطبيعي النباتي والحيواني.

4- التعويضات الممنوحة على قاعدة الهكتار للمزارع الواقعة بالمناطق الوعرة والمواجهة للعوائق الطبيعية كالمرتفعات والأماكن المعزولة.

5- باقي الدعم المباشر الموجه لمجابهة الأخطار الطبيعية والكوارث والعوارض المناخية.[1]

ويمكننا إبراز بعض الملاحظات عن كيفية توزيع الدعم والمساعدات المباشرة في دول الاتحاد الأوروبي فيما يلي:

1- لقد سجلت الزيادة في المساعدات المباشرة على نطاق مختلف بلدان الاتحاد الأوروبي، إلا أن هناك تباين في حدة هذه الزيادات من محصول لآخر ومن بلد لآخر. فعلى سبيل المثال، تضاعفت مبالغ المساعدات المباشرة لصالح كل مزرعة بما معدله 20 مرة خلال العشر سنوات بالدنمارك. كما أن هذا المعامل تضاعف كذلك بعشرة مرات لكل من إسبانيا وبلجيكا ومن 6 إلى 8 مرات بالنسبة لكل من ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، بينما لم يتعدى 3.8 مرة بايرلندا و3.5 باليونان و2.8 بالبرتغال، إذ يرجع هذا التباين بالنسبة للمجموعة الأخيرة بسبب وجود هياكل استغلال زراعية أقل أهمية من حيث المساحات مقارنة بمثيلاتها في باقي البلدان. ومنذ بداية عقد التسعينيات عرفت مبالغ المساعدات المباشرة زيادات سريعة وخاصة داخل المزارع المعتمدة على المحاصيل الكبرى (الحبوب، النباتات الزيتية)، لحوم الأبقار والأغنام والمواشي عموما.

لكن يبقى الطابع غير العادل لتوزيع هذه المساعدات من أهم الانتقادات الموجهة لهذه الصيغة من الدعم. ولذلك تضمنت مختلف لوائح الإصلاح التي عرفتها السياسة الزراعية المشتركة والتي كانت انشغالا دائما للقائمين على السياسة الزراعية، تحقيق العدالة ومنح الفرص بشكل أكثر إنصافا لمختلف البلدان والمناطق والزراعات من الدعم الزراعي.[2]

2- أما الملاحظة الثانية وهي ذات علاقة بما انتهينا إليه في الملاحظة الأولى، فهي تخص كيفية توزيع المساعدات المباشرة على النطاق الأوروبي وما ينتابها من تفاوت في نسب ومقادير المبلغ المخصصة لكل دولة. فبحسب الإحصائيات المحاسبية لسنة

---

(1)- E. CHANTRY, les réseaux d'information comptable agricole (RICA), Notes et études économiques, 2003.

(2)- A. BLOGOWSKI, la diversité de l'agriculture européenne : des exploitation des grandes cultures, Notes et études économiques, 2003, pp. 43-46.

1999، فإن 5 دول من الاتحاد تستحوذ على $\frac{3}{4}$ المبالغ المخصصة للمساعدات. فبالنسبة لفرنسا فإن 11% من عدد المزارعين يتلقون أكثر من 22% من المخصصات المالية، أما المملكة المتحدة، فإن 4% من المزارعين يستوعبون 12% من المساعدات، فيما تتلقى ألمانيا 15% من الميزانية الأوروبية توجه لصالح 7% من مجموع المزارع الأوروبية. فالدول الكبرى زراعيا تقع بحوزتها $\frac{2}{3}$ من عدد المزارع الأوروبية وتتلقى أكثر من $\frac{3}{4}$ الميزانية الأوروبية للدعم المباشر.

كما أن 10% من عدد المزارع بأوروبا تتلقى ما يناهز 56% من المساعدات المباشرة والمقدر مبلغها 20.000 أورو للوحدة الواحدة. وخلاف ذلك فإن 60% من عدد المزارع بالاتحاد لا تتلقى سوى أقل من 10% من هذه المساعدات أي أقل من 5000 أورو كمعدل للوحدة الواحدة. ولعل السبب لهذا التباين في الوضعيات بين مختلف البلدان يرجع إلى القدرات الزراعية المتفاوتة بين بلدان الاتحاد الأوروبي خاصة في جانب المساحات وأهمية المزارع ودرجة مهنيتها وتجهيزها وقدراتها المالية. فمثلا، عدد المزارع بالمملكة المتحدة التي تتلقى ما قيمته 20.000 أورو كمساعدات مباشرة يناهز 46% من مجموع المزارع، فيما تصل هذه النسبة بالنسبة لفرنسا 33% وبألمانيا إلى 21%. فأهمية الوحدات الزراعية من حيث المساحة والحجم، تشكل عاملا حاسما في عملية منح المساعدات وقيمتها النقدية.[1]

3- تتوقف مبالغ المساعدات المباشرة على الحجم الاقتصادي للوحدات الإنتاجية (المزارع) والتي تتميز بالتنوع والتباين فمثلا تصل قيمة المساعدات المباشرة كمتوسط في المملكة المتحدة 51.700 أورو بالنسبة للمزارع المتخصصة في إنتاج المحاصيل الكبرى، مقابل 800 أورو فقط تمنح للمزارع المنتجة لباقي المحاصيل. كما تسجل نفس الملاحظة بألمانيا حيث تفوق هذه المساعدات المباشرة المقدمة للمزارع المنتجة للحبوب بثلاث مرات ما تتلقاه المزارع المتخصصة في تربية المواشي الموجهة لإنتاج الحليب. كما يسجل تباين في مبالغ المساعدات المباشرة بين دولة وأخرى، ففي فرنسا يتلقى

---

[1]- RICA, UE, 1999.

مربو المواشي الموجهة لإنتاج اللحوم كمتوسط عام ما قيمته 19.300 أورو لكل مزرعة مقابل 7800 أورو بإيطاليا و4700 أورو بالبرتغال و850 أورو بايرلندا.[1]

4- إن حجم المساعدات المباشرة بالنسبة لكل هكتار، تختلف من دولة إلى أخرى أو بالنسبة للبلد الواحد. فمثلا تصل المبالغ الممنوحة من المساعدات المباشرة كمتوسط عن كل هكتار بالنسبة للمملكة المتحدة 240 أورو ليصل إلى 784 أورو بفلندا و192 أورو بإسبانيا و166 بالبرتغال و283 بفرنسا. كما أن هذا التباين يلاحظ داخل كل دولة بالنسبة لمختلف المحاصيل. فبألمانيا تبلغ قيمة هذه المساعدات 350 أورو بالنسبة لكل هكتار بالنسبة للمحاصيل الكبرى (الحبوب) مقابل 254 أورو/هـ لنوع الإنتاج الموجه لإنتاج الحليب. فيما تتراوح بفرنسا بين 352 أورو/هـ مقابل 177 أورو/هـ، وفي البرتغال تتراوح بين 181 أورو/هـ و298 أورو/هـ، ويرجع ذلك لطبيعة ونوع المزارع لهذا البلد والتي تتميز بالصغر والتفتت.

5- أما أخر وأهم الملاحظات فتتمثل في الأهمية المتزايدة للمساعدات المباشرة في تشكيلة دخول المزارعين، ويتم قياس هذه الأهمية من خلال مقاربة المبالغ الممنوحة لكل مزرعة نسبة إلى قيمة الإنتاج أو الفائض الخام للاستغلال كمفردة محاسبة[*]. بالنسبة لمجموعة دول الاتحاد لسنة 1999 كمتوسط عام لمختلف المحاصيل ولمختلف أحجام الوحدات الزراعية، فقد مثلت قيمة المساعدات المباشرة ما نسبته 17% من قيمة الإنتاج الخام و35% من فائض الاستغلال الخام. كما ان النسبة بين الدعم المباشر إلى الدخل الخام تطورت بصورة حثيثة للفترة الزمنية 1990-2001. حيث انتقلت هذه النسبة من 27% سنة 1991 لتبلغ في منتصف الفترة سنة 1995 إلى 47%، لتبلغ سنة 2001 ما نسبته 51%. أما النسبة بين الدخل الزراعي والأجور فقد تطورت بما مقداره

---

[1]- IDEM.

[*] كما نلاحظ فروقا من بلد لآخر، فالنسبة بين المساعدات المباشرة/الإنتاج داخل هولندا مثلا كمعدل عام لا تتجاوز 1% بينما تتراوح ما بين 15% إلى 20% بألمانيا، إسبانيا، فرنسا والبرتغال. وتصل إلى 30% باليونان، إيرلندا والنمسا، أما هذه المساعدات إذا ما نسبت إلى الفائض الخام للاستغلال فإنها تمثل 4% بهولندا، 18% ببلجيكا، 22% بإيطاليا و30% بإسبانيا، وتصل إلى 60% بالمملكة المتحدة، السويد، إيرلندا وفلندا. كما تتباين هذه النسب بحسب نوع المحاصيل، فنسبة المساعدات المباشرة إلى الفائض الخام للاستغلال تتراوح من 72% بالنسبة للمزارع المهنية المتخصصة في إنتاج الأبقار الموجهة لإنتاج اللحوم و63% بالنسبة لتربية الأغنام و53% بالنسبة للحبوب. بينما تبقى هذه النسب متواضعة بالنسبة للمزارع الموجهة لإنتاج الحليب 22% وباقي المحاصيل 12%.

24% للفترة 1991-2001، أما النسبة ما بين الدعم والدخل الزراعي والأجور، فقد انتقلت من 18% سنة 1991 لتصل إلى 36% سنة 1995 لتبلغ 38% سنة 2001.

وتتباين هذه النسبة من بلد لآخر. فبالنسبة لسنة 2001 فقد بلغت هذه النسبة بفلندا 122% وبالسويد 109% وبالنمسا 78% (ثلاث بلدان التحقت بالاتحاد الأوروبي سنة 1995)، بينما كانت هذه النسبة لا تتعدى 24% بإسبانيا و22% بإيطاليا و11% بهولندا. ويرجع هذا الضعف النسبي بالنسبة لهذه البلدان، بسبب أن قسما كبيرا من زراعاتها لا تستفيد من هذا الصنف من الدعم كالأشجار المثمرة والخضروات والخمريات.[1]

---

[1]- RICA.

المبحث الرابع: السياسة الزراعية الأمريكيـة:

يمكن القول أن الزراعة كانت في قلب المصير الأمريكي. وليس أدل على ذلك من أن حرب الاستقلال سنة 1770 كانت بسبب رفض دفع الحقوق على زراعة الشاي للخزينة البريطانية من طرف ما كان يعرف آنذاك بـ: **Boston TEA PARTY**.

كما أن الحرب الأهلية الأمريكية (1861-1864) كان موضوعها زراعة القطن وتحرير العبيد وأثارهما على مستويات وأشكال الإنتاج والتسويق. وفي سنة 1862، أي في خضم الحرب الأهلية أمضى الرئيس الأمريكي **A. LINCOLN** ما عرف آنذاك بـ: **MORILL ACT** وهو عبارة عن قانون تقوم بموجبه الإدارة الفدرالية منح الولايات قطعا أرضية كبيرة المساحة بما يكفي لبناء جامعات شريطة أن تضم من بين مرافقها كليات ومراكز بحث في المجال الزراعي. وهكذا تم إنشاء خلال السنوات التي أعقبت هذه القرارات ما يناهز الخمسين معهدًا متخصصا فيما تعرف بـ Land Grant College، حيث صيغت أهم القوانين الزراعية والتي بلغت العشرين قانونا تضمنتها البرامج الزراعية Farm bill والتي تغطي مدى زمنيا عن كل خمس سنوات. وتعتبر هذه البرامج القاعدة التي قامت على أساسها السياسة الزراعية الأمريكية.

ولقد كان الرئيس الأمريكي F. Rosevelt، أول من أمضى سياسة زراعية متكاملة في سياق سياسته الاقتصادية الجديدة **NEW DEAL** والتي أطلق عليها Agriculture Adjustment Act (A.A.A) أي سياسة الإصلاح الزراعي وكان ذلك سنة 1933. ولقد كانت هذه السياسة تهدف إلى إعادة التوازن للأسعار الزراعية بما يحفظ لها قدرتها التبادلية لما قبل فترة الكساد الكبرى أي أسعار 1909-1914 وهذا هو الهاجس الأساسي للقائمين على السياسة الزراعية الأمريكية والمتمثل في السعي الدائم للحفاظ على معادلة الأسعار الزراعية مقابل أسعار باقي السلع.

I- وزن الزراعة الأمريكية:

إن موقع الولايات المتحدة كأول قوة زراعية في العالم، تجعلها تدفع إلى مزيد من تحرير المبادلات الدولية لا سيما الزراعية منها والتي لا تزال تعرف قيودًا عديدة ومن ثمة الإلغاء الكلي للحواجز الجمركية وغير الجمركية مما يسمح برفع معدلات النمو حتى بالنسبة للبلدان النامية، الشيء الذي سيضمن أسعارًا دولية مجزية بالنسبة للمنتجين المتفوقين والذين يتوفرون على مزايا نسبية أم مطلقة. ولذلك نجد أن العلاقة وثيقة بين السياسات الزراعية للولايات المتحدة واستراتيجيتها التجارية الخارجية بهدف تعزيز الحضور الأمريكي في الأسواق الدولية.

جدول رقم 22
تطور مساهمة الزراعة الأمريكية في المبادلات الدولية

السنـوات	1965	1975	1983	1986	1996	2000	2004
قيمة الصادرات بمليار دولار	6.83	24.32	40.50	23.35	44.62	71.40	79.56
% السلع الزراعية في مجموع الصادرات الأمريكية	25.8	22.9	20.2	18.7	15.4	9.1	9.7

Source : - L'état du Monde.
- OMC rapport 2005

من خلال الجدول أعلاه نسجل التراجع النسبي لمساهمة القطاع الزراعي في هيكل المبادلات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. وهذا التراجع ينسجم مع الاتجاه العام الذي عرفته التجارة الخارجية عالميا، حيث ظلت السلع الزراعية تفقد وزنها النسبي في بنية المبادلات الدولية لصالح السلع المصنعة أو المحوّلة. من جهة أخرى وبناءًا على القيم المطلقة فإننا نلاحظ التزايد المطرد للسلع الزراعية في التجارة العالمية على الرغم من المنافسة الشديدة للاتحاد الأوروبي ومجموعة بلدان **CAIRNS**، بالرغم من التباطؤ الذي يعرفه عموما الطلب الفعال على الغذاء عالميا. وهو الشيء الذي ينبئ عن حيوية الزراعة الأمريكية بفعل استراتيجية تجارية قوية في مواجهة الأسواق العالمية.

والموقف الأمريكي من مبدأ تحرير التجارة العالمية والذي ينسجم مع نظرة المدرسة الكلاسيكية الجديدة في موضوع العلاقات الاقتصادية الدولية، ممثلة في الثلاثي: Lockscker، Ohlin،Samuelson ، تبلور أكثر عندما عرفت الزراعة الأمريكية استقرارًا في بنيتها البشرية والاقتصادية وتبوأت مكان الصدارة على الصعيد العالمي، بعد أن كانت أكثر البلدان حمائية في مواجهة المنافسة الأجنبية وخصوصا ما تعلق بالواردات الزراعية المنافسة.

جدول رقم 23
تطور النسبي لليد العاملة الزراعية بالولايات المتحدة الأمريكية

السنـوات	1958	1970	1975	1983	1985	1996	2002
% اليد العاملة الزراعية إلى المجموع	8.1	4.4	4.1	3.4	3.1	1.7	1.4

Source : - Développement agroalimentaire، AG n°21، Juin 1992.
- L'ÉTAT Du Monde 1998.
- Les soutiens à l'agriculture، INRA 2004.

فالجدول أعلاه يكشف بصورة جلية أهمية التطور الذي حصل في الزراعة الأمريكية بفضل التحديث والدعم الكبيرين التي عرفتها بنيتها وخاصة من خلال مؤشر اليد العاملة الزراعية. وقد أدرك الاقتصاديون في الولايات المتحدة الأمريكية و بشكل مبكر أصل مشكلة الزراعة الأمريكية و المتمثل في عدد المزارعين وهو ما ذهب إليه أشهرهم والمختص في الاقتصاد الزراعي **W-H-NICHOLLS** حيث اعتبر أن مشكلة الفوائض في النشاط الزراعي لا تكمن في فوائض القمح، القطن وغيرها من المحاصيل الأخرى، بل الفوائض التي يجب مواجهتها تتمثل في العدد الزائد من المزارعين، والذي تظل السلطات الأمريكية تجهد باستمرار لضمان مستويات عادلة لمداخيلهم.[1]

إن قوة الزراعة الأمريكية تستند إلى قاعدتها العقارية الهائلة والتي تتجاوز 400 مليون هكتار من المساحة الزراعية المستخدمة [*](**SAU**) موزعة على حوالي 2 مليون

[1]- P.A. SAMUELSON, l'économique, Tome 2.

[*] على سبيل الذكر فإن المساحة الزراعية المستخدمة بالجزائر لا تتعدى 7.3 مليون هكتار.

مزرعة متوسط مساحتها 200 هكتار. وقد جعلها ذلك تتبوأ مكان الصدارة في تجارة السلع الزراعية عالميًا بما يتجاوز $\frac{1}{5}$ حجم المبادلات التجارية. كما تتفوق الولايات المتحدة في السوق الدولية في مجالات الحبوب، النباتات الزيتية (الصويا، عباد الشمس ...)، القطن وأعلاف المواشي، كما أنها تتفوق بشكل واضح في السلع الزراعية الموجهة للاستخدامات النهائية وذات القيمة المضافة الكبيرة كاللحوم، الفواكه والخضر الطازجة والمحولة ومنتجات الألبان والخمور.[1]

ولعل سنة 1972 تعد المنعرج الكبير في الاستراتيجية الزراعية/التجارية للولايات المتحدة الأمريكية، حيث ركزت هذه الأخيرة على ترقية ثم التفوق في أربع منتوجات رئيسية هي، الذرى والصويا واللتان تتربع فيهما الولايات المتحدة على مركز الصدارة عالميا[*]. والمنتوجات الآخران هما القمح، حيث تبقى الولايات المتحدة تحوز فيه على موقع الصدارة في مجال التصدير فقط، إذ يبقى يتصدر الإنتاج فيه دول أخرى كالصين والهند[**]. كما تتفوق الولايات المتحدة في مجال تصدير منتوج اللحوم. فبداية من سنة 1994 أصبحت أول دولة مصدرة للحوم بأنواعها (لحوم البقر، الخنزير والدجاج) عالميا، مع التنويه إلى أن سوق اللحوم تبقى أهم سوق واعدة من حيث معدلات نموها، حيث يظل معدل الطلب على منتوجاتها في نمو متواصل. ويرجع ذلك إلى التطور الهائل في مستويات الدخل لبعض الدول الناشئة كالصين ودول جنوب شرق آسيا. حيث عرفت التركيبة البروتينية الحيوانية للواجبات الغذائية تطورًا معتبرا لكثير من الفئات الاجتماعية/المهنية فيها. وهو ما قد يفسر من جهة أخرى تنامي الطلب على منتوج الأعلاف في الأسواق الدولية ودفع مستويات السعر فيها نحو الارتفاع المستمر.

وتتلخص المحاور الكبرى للسياسة الزراعية الأمريكية فيما يلي:

---

[1]- J.C. DEBAR, les exploitations des grandes cultures en France et aux USA, Notes et études économiques 2003, p. 64.

[*] حيث تزيد نسبة الإنتاج في كل من الذرى والصريا عن 50% و45%، أما الصادرات فتحقق الولايات المتحدة فيهما نسبا متقاربة.

[**] بلغ إنتاج القمح كمتوسط لسنوات التسعينيات 100 مليون طن بالنسبة للصين و60 مليون طن بالنسبة للهند، علما أن الإنتاج الكلي كمتوسط للفترة المذكورة بلغ 550 مليون طن.

1- دعم الإنتاج المحلي:

وذلك من خلال مواصلة تشجيع المزارعين الأمريكيين وخاصة إنتاج محصولي الذرى والصويا وهذا لضمان التفوق وحيازة أكبر الحصص في السوق الدولية في مجال الطلب على المنتوجين لأهميتها على وجه خاص بالنسبة لمربيي الماشية والدواجن، علاوة على اهميتها بالنسبة للمربين الأمريكان. فمنتوج اللحوم بأنواعها تبقى أسعارها النسبية في تزايد متواصل للسنوات القادمة. ولذلك نجد أن البرنامج الزراعي لسنة 1996 فيما يعرف بـ Fairact خصّص مساعدات مباشرة تمنح لمنتجي محصولي الذرى والصويا وعلى أثره ارتفع متوسط الدعم الممنوح مباشرة للمزارعين المنتجون لكبريات المحاصيل في الولايات المتحدة الأمريكية من مثال الذرى، الصويا، القمح ...الخ، من 12.000 أورو سنة 1996 إلى 42.000 أورو سنة 2000. وقد تجاوزت قيمة المساعدات الممنوحة نصف الإيرادات الكلية للمزارع.[1]

2- دعم التجارة الخارجية للسلع الزراعية:

خلافا لعديد البلدان التي خاضت المنافسة التجارية الدولية متأخرة، اعتمدت الولايات المتحدة بشكل مبكر برامج دعم قوية لمساندة تجارة السلع الزراعية على نطاق عالمي. فقد تمت المصادقة على القانون Public **LAW** 480 سنة 1954 وهو قانون يعتمد مبدأ إعادة تنمية ومساعدة التجارة والزراعة، حيث يسمح هذا القانون لبعض البلدان النامية كالهند، باكستان أو مصر بشراء السلع الزراعية الأمريكية كالقمح مثلا دون أن تكون هذه الأخيرة ملزمة بسداد الصفقات بالدولار الأمريكي. وإنما يتعين عليها الدفع بواسطة عملاتها الوطنية. وتدخل هذه الموارد من العملات المختلفة في تشكيل صندوق خاص بالمعاملات الثقافية أو لتمويل بعض البعثات العلمية أو لأغراض أخرى غير ذات صلة وثيقة بالعلاقات التجارية البينية بين الولايات المتحدة وهذه البلدان.

---

(1)- A. BLOGOWSKI, V. CHATELLIER, Op.cit, pp. 225-228.

غير انه ومع مرور الوقت، تبين عيب هذا القانون والذي عرّض السوق الداخلي الأمريكي لعدم الاستقرار على الرغم من ملاءمته للمزارعين الأمريكيين، حيث يتلقى هؤلاء الأثمان بالدولار الأمريكي ووفقا لأسعار مجزية ومدعمة. وهذا ما نبه إليه بداية السبعينيات البروفسور H. Houthakker والذي كان المستشار الاقتصادي للرئيس **NIXON**. إذ اعتبر أن هذا القانون أصبح يخدم أكثر البلدان المشترية للمحاصيل ويحدث حالات نقص في مستوى العرض في السوق المحلي بشكل يؤثر على ميزان المدفوعات الأمريكي، خلافا لمنافسي الولايات المتحدة ككندا مثلا والتي تشترط تسوية الصفقات كاملة بالعملة الصعبة على صادراتها الزراعية.[1]

كما تعززت السياسة التجارية الأمريكية في مجال السلع الزراعية منتصف الثمانينيات وبالذات في ماي 1985، حيث تم اعتماد برنامج جديد للدعم والمساندة عرف بـ: Bonus incentive commodity export program (**BICEP**) أي برنامج علاوة تحفيز سلع التصدير. والذي اعيدت تسميته بـ: Export Enhancement Program (**EEP**) أي برنامج تثمين الصادرات. وهو عبارة عن برنامج يسعى إلى تشجيع المبيعات في الأسواق الخارجية وبأسعار أقل من تلك السائدة فيها. والهدف كان دائما مواجهة المنافسين التقليديين وعلى رأسهم أوروبا (السوق الأوروبية المشتركة) وخاصة فرنسا والتي بدأت بفضل السياسة الزراعية المشتركة (**PAC**) تبرز كقوة زراعية دولية. وقد احتدمت من هذه المواجهة في الأسواق التقليدية لأوروبا على وجه الخصوص كإفريقيا الشمالية مصر ويوغسلافيا...الخ. ويسمح هذا البرنامج بدفع منح للمزارعين الأمريكيين لتسديد الفرق بين الأسعار السائدة في السوق المحلي والأسعار الدولية (سعر البيع).

إلا انه يمكن اعتبار أن تراجع الدولار ابتداءً من سنة 1986 وتحديد سعر الدعم القوي الذي تضمنه برنامج تثمين الصادرات **EEP**، شكلت أهم عناصر القوة في الاستراتيجية التجارية للولايات المتحدة في مواجهة أكبر المنتجين سواء في المنطقة

---

[1]- P.A. SAMUELSON, Op.cit, pp. 57-58.

الأوروبية أو بعض البلدان الأخرى والتي تتمتع في بعض المحاصيل الاستراتيجية بمزايا مقارنة أكيدة ككندا، أستراليا والأرجنتين الخ. وقد تبنت الإدارة الأمريكية خلال الثمانينيات وحتى بداية التسعينيات عدة برامج للدعم الائتماني وفق شروط جد مساعدة للمزارعين، كالقروض العمومية عديمة الفائدة GSM5 أو القروض البنكية المضمونة من طرف الدولة GSM102 .[1]

جدول رقم 24
الأهمية النسبية للصادرات الزراعية الأمريكية المدعمة والتجارية الصرفة (مرحلة الثمانينيات)

(%)

السنـوات	1981 1982	1982 1983	1983 1984	1984 1985	1985 1986	1986 1987
الصادرات المدعمـة	16	36	40	42	58	75
الصادرات التجاريـة	84	64	60	58	42	25

Source : Le désordre alimentaire، Op.cit، p. 183.

خلال مرحلة التسعينيات وخاصة سنة 1996 شهدت التجارة الأمريكية للسلع الزراعية برامج جديدة للدعم تبتعد من خلالها بقدر ما عن الملاحظات التي أبدتها البلدان المنافسة فيما تعلق بضرورة الامتثال لقواعد التجارة الحرة والمنافسة النزيهة في الأسواق الدولية. وقد اعتمدت الولايات المتحدة برامج جديدة عبر صيغة ترقية الأسواق الخارجية (MARKET ACCESS PROGRAM (MAP، حيث يتيح للإدارة الأمريكية تمويل أعمال ترقية المنتوج الأمريكي في الخارج. وتتمثل هذه التمويلات في مصاريف تغطية أعباء الإشهار، الترويج ودراسات الأسواق. وقد خصص البرنامج الزراعي لسنة 1996 ما يناهز 6.6 مليار دولار كأموال دعم واستناد.

[1]- J. C KROLL, politique agricole et échanges internationaux: dynamique de la régulation en Europe et aux Etats-Unis, mondes en développement, 2002, Tome 3, n°117, 2002.

جدول رقم 25

المساعدات المباشرة للمزارعين الأمريكيين للفترة 1991-2002 (متوسط سنوي)

(مليار دولار)

السنـوات	متوسـط 1991-1995	متوسـط 1996-1997	متوسـط 2000-2001	متوسـط 2001-2002
متوسط الدعم السنـوي	6.3	6.5	20.9	17.1
الرقـم القياسـي	100	106	342	280

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: A. Blogowsky، Op.cit، p. 271.

3- المساعدات الغذائية:(*)

منذ إقراره سنة 1954 بمبادرة من الرئيس الأمريكي **D. EISENHOWER** مثّل قانون 480 **PL** الانطلاقة الأولى لاكتساح أسواق العالم الثالث من خلال المنح العينية من الحبوب خاصة. فحتى سنة 1970 كان ثلث الصادرات الزراعية الأمريكية يتحقق في شكل منح أو قروض دون فائدة أو تسديدات بالعملات المحلية. فللفترة 1955-1973 مثلت المساعدات الغذائية 27% من الصادرات الكلية للسلع الزراعية الأمريكية لتتراجع سنة 1995 إلى أقل من 15%. وبعد الإصلاح الجديد للسياسة الزراعية الأمريكية لسنة 1996 فيما يعرف بـ Fair Act، تم إلغاء المساعدات التي تمنح للمزارعين مقابل تحيّيد قسم من المساحات الزراعية من النشاط أي التبوير. ولذا، أصبحت المساعدات الغذائية من أهم منافذ تصريف الفوائض الزراعية وتفادي مصاريف التخزين الكبيرة التي تواجهها الإدارة الأمريكية. فالعنوان II من Fair Act يرخص للإدراة تقديم المنح والمساعدات الغذائية من القمح، الأرز والذرى لصالح البلدان التي هي في حاجة للغذاء. كما يندرج قسمًا من هذه المساعدات الغذائية ضمن برنامج التغذية العالمي للأمم المتحدة.(1)

(*) على سبيل الإشارة، فقد بلغت مخصصات المساعدات الغذائية لسنة 1999 بالولايات المتحدة ما قيمته 33 مليار.

(1)- Le pouvoir alimentaire mondial, Op.cit, pp. 63-65.

4- مواجهة الواردات "المنافسة":

حتى سنوات الثمانينات، ظلت الولايات المتحدة من أكثر الدول حمائية بالنسبة للواردات الزراعية. وقد تضمنت ذلك النصوص التأسيسية للسياسة الزراعية الأمريكية في صورتها المتكاملة فيما عرف بـ (A.A.A). فالمادة 22 من هذا القانون لسنة 1933 تمنح الرئيس الأمريكي الصلاحية في وضع قيود على الواردات من السلع الزراعية التي قد تمس التطبيق السليم لبرامج الدعم المحلية. كما ينص القانون التجاري لسنة 1974 TRADE Act ولا سيما الفقرة 301 منه على منح الرئيس صلاحية فرض تقييدات على الواردات المهددة للمنتوج المحلي. من جهة أخرى ينص القانون الجمركي الأمريكي منذ 1930 TARIFF Act، على محاربة ما يعتبره منافسة غير نزيهة وخاصة منها ممارسات الإغراق Dumping، بعد استشارة لجنة التجارة الخارجية ITC وإدارة التجارة الدولية ITA وقد يتخذ إجراءات مضادة ضد البلدان المعنية بالتجاوزات.[1]

وهكذا تتبين مفارقات السياسة الأمريكية حول موضوع التجارة في السلع الزراعية، فمن جهة الدعوة لتحرير المبادلات ومن جهة أخرى السلطة القانونية المتاحة لمجابهة أي تهديد قد يمس السوق الأمريكية.

II- تطور مضامين السياسات الزراعية الأمريكية:

منذ نشأتها اعتمدت السياسة الزراعية الأمريكية على خمس آليات أساسية لتقديم الدعم للمزارعين:

- منح مساعدات لإعانة المزارعين في حالات مواجهتهم لنكبات اقتصادية أو طبيعية؛
- برامج حكومية مستهدفة دعم الطلب على السلع الزراعية أو تخفيض تكاليف الإنتاج الفعلية؛

[1]- les soutiens à l'agriculture, Op.cit, pp. 268.271.

- برامج تقليص المحاصيل ودعم المزارع على أساس سحب قسم من المساحات الزراعية من النشاط؛
- برامج التخزين المحولة من طرف الإدارة لشراء كميات من الإنتاج أو منح قروض ميسرة للحفاظ على مستويات الأسعار؛
- برامج الدعم التفاضلي والهادفة إلى شراء ثم إعادة بيع أو إتلاف قسم من المحاصل أو إدراجه ضمن برامج المساعدات الغذائية الخارجية و المحلية.[1]

ولنا أن نستعرض تطور مضمون السياسة الزراعية الأمريكية وفقا للمراحل التالية:

1- المرحلة الممتدة من 1933 إلى 1996:

منذ اعتمادها سنة 1933، شهدت السياسة الزراعية الأمريكية تطوراتها من خلال البرامج الخماسية أو السداسية فيما يعرف بـ Farm bill. وكان الانشغال الرئيسي ولا يزال، هو حماية المزارعين من عواقب التقلبات التي تعرفها الأسواق الزراعية وبالتالي الحفاظ على القدرات التصديرية لولايات المتحدة.

وخلال مرحلة ما بين الحربين العالميتين، تم اعتماد برامج زراعية بموجبها تمنح الإدارة للمزارعين اعتمادات مسبقة لدعم أسعار المحاصيل Loan rate وبالتالي هي اعتمادات يمكن للمزارعين تسديدها "عينيا" حالة ما إذا كان السعر السائد في السوق أقل من سعر الدعم. وهذه الآلية للدعم استمر العمل بها في الولايات المتحدة إلى غاية الآن. وخلال سنوات الثمانينيات والتسعينيات، أضيف إليها إمكانية تلقي المزارعين، بدلا عن الاعتمادات Loan Rate، مساعدات مباشرة بقيمة الفرق بين سعر الدعم وسعر السوق.

وقبل ذلك، ففي سنة 1973 أقرّ البرنامج الجديد مبدأ منح المساعدات المباشرة للمحاصيل الكبرى وخاصة الحبوب، حيث يمنح للمزارعين مبالغ المساعدات والتي تمثل الفرق بين السعر المستهدف **TARGET PRICE** وسعر السوق. كما أقر هذا

---

[1]- P.A. SAMUELSON, Op.cit.

البرنامج منحًا على التخزين بهدف ضبط السوق على حساب التغيرات الحاصلة في أسعار المنتجات. كما أرفقت الإدارة الأمريكية مع هاتين الآليتين للدعم، إجراءات تقييد العرض الزراعي من خلال تحييد جزء من المساحات الزراعية عن النشاط الإنتاجي.

أما برنامج 1985، فقد ادرج مبدأ الفصل بين الدعم الممنوح للمزراعين وقرارات الإنتاج وهو الدعم الذي أصطلح عليه "الدعم المفصوم"[*]، أي أنه دم تعتبره البلدان المصنعة عديم الأثر على حجم الإنتاج ومستويات السعر. وفي هذا البرنامج يتم تحديد قيمة الدعم على قاعدة معدل مردود تاريخي معروف مسبقا للمزارعين وليس على أساس الكمية المنتجة للسنة الجارية، بحيث ينتفي أثر الدعم على قرار الإنتاج وبالتالي مفعوله على مستوى الأسعار.

فيما حدد برنامج 1990 وتميز عن سابقه لكونه اعتمد أساس حساب قيمة المساعدات المباشرة على قاعدة مساحة محددة عن كل مزرعة بالنسبة لمنتوجات بعينها والتي تحضى بالدعم الحكومي والمتمثلة أساسا في الحبوب، القطن، الأرز والنباتات الزيتية. وقد ترافقت هذه البرامج وخاصة الأخيرة منها، بإجراءات تكميلية هدفت إلى تعزيز القدرات الاقتصادية للمزارعين وتمثلت خاصة في:

- برامج حماية بيئية هامة وخاصة من خلال التبوير طويل الأجل كآلية للحفاظ على التربة؛
- مساعدات غذائية للفئات الاجتماعية الضعيفة. فرغم كونها إجراءات اجتماعية، إلا أنها تعتبر أداة قوية على المستوى الداخلي لصرف الفائض من العرض الزراعي؛
- دعم الصادرات، خاصة ضمن برنامج 1985 **EEP**؛
- مساهمة أمريكية قوية ومعتبرة في البرامج الدولية للمساعدات الغذائية.[1]

---

[*] باللغة الفرنسية يصطلح عليه بـ ''Soutien'' Aide découplée، أما الاصطلاح باللغة العربية فهو من اجتهاد الباحث.

[1]- J. BLANCHET et Autres, la révolution agricole Américaine ECONOMICA 1996.

ويجدر التنويه أن البرنامج الزراعي لسنة 1985 في صيغته الأولى استهدف الرجوع بالقطاع الزراعي إلى شروط الصرامة الاقتصادية التي بادر بها الرئيس الأمريكي R. Reagan في سياق هيمنة المدرسة النيوكلاسيكية وعلى وجه الخصوص التيار النقدي لها، على دواليب السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة. وقد استهدفت "الأرثدوكسية" الاقتصادية للإدارة الأمريكية خفض الأعباء المالية لبرامج الدعم التي تتحملها الوكالة المالية لوزارة الزراعة الأمريكية (CCC) Commodity Crédit Corporation. والغاية من هذا الإصلاح أو التعديل في السياسة الزراعية الأمريكية هو خفض أسعار الدعم عبر صيغته المتمثلة في الاعتمادات المسبقة عن المحاصيل Loan Rate ومن ثمة الإلغاء التدريجي للتسديدات التعويضية Déficiency Payments والتي تمثل الفرق بين سعر الدعم والسعر المستهدف.

إلا أنه تم التراجع عن العديد من الإجراءات التي تضمنها قانون 1985 المشرع للبرنامج الزراعي وأدخلت عليه تعديلات واسعة أفرغته من مضمونه الموعود وكان ذلك تحت وقع الضغوطات التي مارستها "مجموعات الضغط" الزراعية والتي كما هو معروف تلعب دورًا كبيرًا في العديد من الولايات الأمريكية، خاصة ما تعلق منه بالحياة السياسية المحلية. وهكذا تحول برنامج 1985 من Farm Bill إلى برنامج act Food sécurity والذي كرس المبادئ السابقة لدعم الزراعة الأمريكية والقائمة أساسا على مفهوم شبكة الدعم المزدوجة:

- فالشق الأول منها يتمثل في سعر الدعم Loan Rate والتي تتحدد على أساسه قيمة الاعتمادات الائتمانية للتمويل المسبق على المحاصيل المتوقعة والتي في حالة ارتفاع الأسعار في السوق أعلى من سعر الدعم، يكون للمزارعين الحق في استرجاع محصولهم قبل خمسة أشهر على موعد الحصاد أو الجني. أما في حالة تراجع الأسعار يبقى للمزارعين الحق كذلك في التخلي عن منتوجهم لهيئات التخزين بدعم من الإدارة الفيدرالية.
- أما الشق الثاني من شبكة الدعم فتقوم على قاعدة تلقي المزارعين لما يعرف بالتسديدات التعويضية والتي تمثل الفرق بين سعر الدعم أو سعر السوق إذ كان

هـ ـ ذا الأخير أعلى، والسعر المستهدف. إذ يبقى للسعر المستهـ ـدف **TARGET PRICE** الدور الأساس في آلية الدعم الذي يتلقاه المزارعون في الولايات المتحدة.

وخلال هذه المرحلة وحتى يتسنى للمزارعين الأمريكان الاستفادة من الدعم المزدوج الذي أشرنا إليه، يشترط سحب قسم من المساحات المزروعة وهي العملية التي تندرج في إطار البرنامج الحكومي لتقليص الأراضي المزروعة L'acreage Réduction Program **(A.R.P)**.

إلا أن الملاحظ بالنسبة لإجراء التبوير (Set aside) لقسم من المساحات الزراعية، كون أن آثار ذلك على مستويات العرض في كثير من الأحيان تبقى دون المأمول فيه. فالتراجع في العرض الزراعي يبقى أقل نسبيا من التراجع في المساحات المبورة. ويرجع ذلك بسبب مستويات المردودية المرتفعة. فسعي المزارع حثيثا لتكثيف وبالتالي رفع مردودية الأصول، يلغي بشكل كبير مفعول سحب الأراضي من الإنتاج، هذا علاوة عن الآثار المالية المترتبة عن إجراءات الدعم الحكومية وانعكاسات العرض الزراعي في الولايات المتحدة على الأسواق الزراعية الدولية.[1]

2- المرحلة الممتدة من 1996 إلى 2002:

خلال مرحلة التسعينيات وخاصة بعد إقرار الاتفاقية الزراعية لدورة الأرجواي (1994) ولمواجهة استحقاقات المفاوضات التجارية الدولية، شرعت الولايات المتحدة الأمريكية في فرض مزيد من الانضباط على سياستها الزراعية حتى تتوافق مع لوائح ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة. وتم ذلك من خلال مواصلة الفصل بين المساعدات وقرارات الإنتاج. وكانت أهم إجراءات القانون الزراعي Fair Act لسنة 1996 تتمثل في:

- التخلي عن التبوير السنوي كشرط للحصول على المساعدات المباشرة وكذا إلغاء دعم التخزين. وهذا يؤكد اتجاه السياسة الزراعية الأمريكية للتخلي عن العرض؛

---

(1)- les soutiens à agriculture, Op.cit, pp. 100-107.

- إلغاء "السعر الهدف" وبالتالي إلغاء التسديدات التعويضية وإحلال محلها المساعدات المباشرة بغض النظر عن حجم المساحة؛
- الإبقاء على سعر الدعم Loan Rate، مع تحديد سقف للدعم. وقد تصل هذه المساعدات المباشرة بالنسبة للمزارع الأمريكية إلى ما قيمته 460 ألف دولار.

وقد تمت ملاحظة بعض النجاح في تطبيق هذا القانون للسنوات الأولى من البرنامج. غير انه وبعد التراجع الكبير في الأسعار العالمية للمنتوجات الرئيسية وخاصة الحبوب، تدخل الكونغرس الأمريكي مرة أخرى للمصادقة على نفقات دعم دخول المزارعين، وهو ما أفرغ قانون 1996 من محتواه.[1]

جدول رقم 26
الدعم المباشر للزراعة الأمريكية للفترة 1991-2002
(المتوسط السنوي)

(مليار دولار)

السنـوات	1991 1995	1996 1997	2000 2001	2001 2002
دعـم الدخـول الزراعيـة	0	0	6.58	4.64
دعم التسويق Marketing loan	0.51	0	6.97	6.41

Source: A. Blogowsky، Op-cit.

في أفريل 2002 تمت المصادقة على قانون زراعي جديد للفترة 2002-2007، وقد تضمن هذا البرنامج الجديد أشكال الدعم السابقة وفق المراحل الثلاث التالية:

- الإبقاء على نظام الدعم التسويقي Marketing Loan وخاصة بالنسبة للحبوب والمحاصيل الزيتية؛
- الإبقاء على التسديدات المباشرة والمقررة في قانون 1996 والتي كانت تشمل الحبوب والقطن وأصبحت بموجب القانون الجديد تشمل المحاصيل الزيتية، أما قاعدة منح هذه التسديدات فتقوم على مساحة زراعية محددة تاريخيا والتي قد يتغير تقديرها بحسب مستوى المردودية والحاجة للتوسع؛

[1]- Aymerik PONTVIANE، l'agriculture : nouveaux défis, INSEG, 2007, pp. 108-109.

- المساعدات التعاقدية الدورية والتي تعتمد السعر الهدف كمقياس لتقديم المساعدات إذا قل السعر الحقيقي على أساس السعر السائد في السوق وحجم المساعدات المباشرة.[1]

من جهة أخرى، تم التأكيد في هذا القانون على مبدأ وضع سقف الدعم حيث تصل المساعدات المباشرة القصوى التي تقدم لكل مزارع إلى 360 ألف دولار سنويا، كما نص هذا القانون على:

- إقامة نظام تسديدات تعاقدية دورية لصالح منتوج الحليب؛
- إقرار زيادات معتبرة في النفقات لصالح الإجراءات البيئية الزراعية. والهدف المحافظة على الموارد الطبيعية المهددة بالاندثار بسبب الاستغلال المتواصل والمكثف لها.

إلا أن هذا القانون وعلى الرغم من التعديلات التي ادخلت عليه، يبقى يواجه انتقادات حادة من طرف أعضاء كثيرين في المنظمة العالمية للتجارة، حيث يحتدم النقاش خلال مختلف الندوات الوزارية للمنتظم الدولي وخاصة دورة الدوحة (2001) وندوة **CANCUN** (2003).

---

[1]- J.C. DEBAR, les soutiens, Op.cit, pp. 31-36.

خلاصـة الفصل الثالث:

إدراكا لأهمية استقرار بنية الاستغلال الزراعي بالنسبة للاقتصاديات الصناعية وسعيا وراء تعزيز التفوق في المجال التجاري للسلع الزراعية والسلع الزراعية المحولة، تبنت البلدان الصناعية وعلى وجه أخص بلدان الاتحاد الأوروبي منذ نشأتها الأولى (المجموعة الاقتصادية الأوروبية) والولايات المتحدة الأمريكية سياسات دعم زراعي قوية وناجعة تبلورت أشكالها وصيغها وتطورت مع مرور الوقت تزامنا مع نضج العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية، كي تصبح مطابقة لمقتضى مبادئ التفاوض متعدد الأطراف ومستندة إلى نظريات التجارة الحرة.

وقد عملت هذه البلدان على أن تمتثل في سياستها الزراعية وأشكال الدعم المتضمنة فيها قواعد الانضباط المعمول بها في مجال تحرير الأسواق. إلى أن العديد من الخبراء يعتقدون أن هذه السياسات تبقى ذات آثار مشوهة على المبادلات والأسواق، فالمنتجات الزراعية المدعومة لها آثار الإغراق على العديد من أسواق البلدان النامية.

إن سياسات الدعم الزراعي للبلدان الصناعية أدت ولا تزال إلى إحداث تشوهات معتبرة في تجارة السلع الزراعية كما أن لها آثارا مدمرة على العديد من الزراعات المعيشية داخل البلدان النامية.

الفصل الرابع: الزراعة في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

المبحث الأول: نشأة وتطور التفاوض التجاري حول السلع الزراعية.

المبحث الثاني: السلع الزراعية في التفاوض التجاري متعدد الأطراف (اتفاقية GATT).

المبحث الثالث: التفاوض متعدد الأطراف على السلع الزراعية داخل المنظمة العالمية للتجارة.

الفصل الرابع: الزراعة في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

منذ إبرامها سنة 1947، شكلت الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (GATT) إطار التفاوض الدولي متعدد الأطراف حول مواضيع التجارة الدولية. وقد تمخضت عنها 8 جولات للتفاوض. كان تتويجها بإنشاء المنظمة العالمية للتجـارة (OMC-WTO) والتي كانت تعبيرا مؤسساتيا عن النضج الذي آلت إليه عملية بناء العلاقات الاقتصادية الدولية انطلاقا من مقاربات النظرية الكلاسيكية وبالتحديد الريكاردية، في مجال تحرير المبادلات وما يحققه ذلك من مكاسب على البلدان المنخرطة في سيرورته على اختلاف مزاياها النسبية في التخصص الإنتاجي. ويستهدف السياق العام لتحرير المبادلات تحقيق هدف أسمى يتمثل في تعزيز الاعتماد المتبادل والاندماج الاقتصادي لمشروع أسمى لهذه "العقيدة" التحريرية.

ولذلك كان التخلي عن الحمائية التجارية صميم ما استهدفته جملة مقررات مختلف جولات التفاوض متعدد الأطراف وكذا ما تنص عليه القواعد المكرسة من طرف المنظمة العالمية للتجارة والمتمثلة أساسا في:[1]

- التخلي عن نظام الحصص بالنسبة للواردات أي القيود الكمية للاستعاضة عنها بالرسوم الجمركية وذلك لإضفاء مزيد من الشفافية بالنسبة للمتعاملين؛
- التخفيض ثم الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية؛
- التخلي عن الدعم الموجه للأنشطة الاقتصادية بسبب آثار التشويه التي تخلفها على المبادلات التجارية الدولية وإحلال المقاييس الدولية للإنتاج محل تلك المعمول بها محليا.
- تعديل ثم تكثيف التشريعات المحلية في مجال الأنشطة التجارية والمالية وقوانين الحماية الاجتماعية وسوق اليد العاملة وفق ما تقضيه شروط ومتطلبات جلب واستقطاب رؤوس الأموال وعلى وجه الخصوص الاستثمار الأجنبي المباشر.

---

[1]- Michel RAINELLI, L'organisation mondiale du commence, 6éme édition, La découverte, Paris 2002.

المبحث الأول: نشأة وتطور التفاوض التجاري حول السلع الزراعية.

إن الهدف من إقامة جولات التفاوض متعدد الأطراف في إطار الـ GATT كان تشجيع النمو عن طريق إزالة تشوهات التجارة والمبادلات وإقامة نظاما تجاريا متعدد الأطراف أكثر استقرارا وشفافية. وقد استند إنجاز هذه الأهداف إلى جملة من المبادئ كرستها المنظمة العالمية للتجارة منذ إنشاءها سنة 1994 يتمثل أبرزها في:

- مبدأ عدم التمييز أي مبدأ الدولة الأولى بالرعاية؛
- مبدأ الشفافية، أي الاعتماد على التعريفة الجمركية بدلا عن القيود الكمية؛
- مبدأ المعاملة بالمثل إلى جانب المعاملات التجارية التفضيلية في حدود عدم الإخلال بالمبادئ الأخرى.

إلا أن السمة المشتركة لمختلف جولات التفاوض، سواء تلك التي تمت في إطار الاتفاقية العامة (GATT) أو تلك ذات الصلة بالندوات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة، تتمثل في الصعوبات والمشكلات التي كانت تبرز كل مرة خلال هذه المفاوضات. ولعل الملف الزراعي يعد الأعقد من ضمنها. وقد تبين ذلك بشكل صريح منذ جولة الأرجواي (1986-1993)، حيث تعد الزراعة نقطة محورية لهذه المشكلات. فالسياسات المحلية التي تعالجها تستند إلى الاعتبارات السياسية والاجتماعية وحتى البيئية كما هو الشأن حاليا داخل بلدان الاتحاد الأوروبي.

لقد كانت الأهداف المتوخاة من المفاوضات التجارية حول السلع الزراعية في جولة الأرجواي طموحة للغاية. إذ تطلعت إلى إقامة نظام تجاري زراعي عادل، يعتمد الانضباط السوقي ومتنافيا مع الحمائية ومصوبا نحو إزالة التشوهات في تجارة السلع الزراعية. فالقطاع الزراعي يعتبر في سياق المفاوضات متعددة الأطراف أكثر القطاعات تشوهًا على نطاق المعاملات التجارية. ولنا أن نعود إلى تفصيل مواضيع وإشكالات التفاوض الدولي حول السلع الزراعية وآثارها على السياسات الزراعية المحلية للدول المعنية بذلك خلال مختلف مباحث هذا الفصل.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، شهدت المبادلات الدولية نماءًا مطردا في حجمها، حيث تجاوزت دائما نمو الناتج الكلي العالمي. فمنذ 1950 شهد حجم التجارة العالمية تطورا متوصلا بلغ معدله السنوي 6% وبلغت 15 ضعفا مع نهاية القرن العشرين. فيما لم يتجاوز تطور الإنتاج العالمي 6 مرات خلال نفس الفترة[1]. وابتداءً من سنة 1990 تسارعت حركة المبادلات. ويرجع ذلك لأسباب نوجزها فيما يلي:

- تسارع حركة التحرير الاقتصادي؛
- تزايد وتسارع حركة رؤوس الأموال على النطاق الدولي؛
- الثورة التكنولوجية؛
- التطور الكبير في استراتيجيات الشركات العابرة للجنسيات.

وقد أسهمت هذه العوامل في انفتاح الاقتصاديات الوطنية من خلال الالتحاق المتسارع للبلدان بأطر التفاوض متعدد الأطراف (GATT, OMC) وكذا تنامي درجة التحرير والتنافسية على المستوى الدولي.

لقد مثلت الاتفاقية العامة مجرد معاهدة لفترة ما بعد الحرب، حاولت وضع ضوابط للمبادلات والتجارة الدولية. ولقد أنجزت هذه الاتفاقية خلال 25 سنة الأولى من وجودها بعض المكاسب وخاصة ما تعلق بتخفيض الحواجز الجمركية إلى جانب إنشاء بعض المواضيع في الاتفاقية وعلى رأسها السلع الزراعية. إلا أن تفاقم الخلافات التجارية خلال فترة الثمانينات فيما بين البلدان الصناعية من جهة وبينها وبين مجموع البلدان النامية من جهة أخرى، كرس القناعات في استبدال إطار التفاوض القائم بهيكل جديد من شأنه تحقيق انضباط أكثر في المواضيع المتعلقة بتحرير التجارة الدولية.

1- السياسات التجارية قبل الـ GATT:

ما يلاحظ عموما، أن فترات الكساد تترافق مع سياسات حمائية متشددة، فيما تعرف فترات الرخاء والرواج الاقتصادي مناخًا مشجعا على تحرير التجارة والانفتاح على المبادلات الدولية. وخلال الفترة الممتدة من القرن التاسع عشر إلى غاية الحرب

---

[1]- OMC.

العالمية الأولى، تأرجحت المعاملات التجارية الدولية بين التحرير والحمائية وذلك بسبب تعارض أهداف كل منهما، إن على المستوى الاقتصادي أو المالي.

- لقد أكد **D. RICARDO** أن التحرير في المبادلات التجارية يخدم التخصص ويحقق مكاسب أكبر لكل الأطراف حال ما تم إلغاء الحواجز التجارية. و قد تم ذلك في بعض الدول الأوروبية خلال الفترة الممتدة إلى نهاية القرن التاسع عشر كبريطانيا ثم فرنسا وألمانيا والتي قامت فعلا بإلغاء الحواجز الجمركية. ولعل الموقع المتفوق آنذاك لبريطانيا في حجم المبادلات التجارية و التي بلغت حصتها عالميا سنة 1850 ما نسته 18%[*] ، يفسر حماسها لنزع الحواجز وتفكيك أشكال الحماية للقطاع الزراعي على وجه الخصوص والذي كان يحتمي بمجموعة إجراءات تضمنها ما كان يعرف آنذاك بـ **CORN LAWS** وخاصة سنة 1815. حيث تم فرض رسوم على الواردات من القمح. وقد تم إلغاء هذا القانون فعليا سنة 1846 في أعقاب المجاعات الكبرى التي عرفتها المناطق الإيرلندية، إذ راح ضحيتها أكثر من مليون شخص. وقد تواصل العمل على إلغاء ما من شأنه إعاقة تحرير التجارية الخارجية البريطانية واكتمل العمل ابتداءً من سنة 1860. وقد تم إبرام المعاهدة الفرنسية البريطانية سنة 1860 لتحقيق حرية التبادل التجاري بين البلدين وإلغاء كل الرسوم والقيود الكمية المعيقة لحرية التبادل بين البلدين وإنفاذ مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، بحيث يستفيد البلدان من أية تنازلات أو امتيازات منحت لطرف ثالث قبل، أثناء أو بعد إبرام المعاهدة.

لكن مع نهاية القرن 19 وبداية القرن العشرين وبالتحديد الفترة الممتدة ما بين 1880 و1913 أي عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى، تراجعت "عقيدة" التحرير التجاري في أغلب بلدان أوروبا آنذاك عدا عن ثلاثة منها هي بريطانيا، هولندا والدانمارك. بحيث شهدت الحمائية عودة قوية داخل فرنسا وألمانيا كجواب للصعوبات التي كانت تواجهها الصناعة الألمانية خلال هذه المرحلة والتي كانت تواجه تفوقا من

---

[*] وهي حصة الولايات المتحدة الأمريكية حاليا في التجارة العالمية.

قبل نضيرتها البريطانية. أما بالنسبة لفرنسا فكانت زراعتها تواجه مشكلات فاقمت من اعتماد الاقتصاد الفرنسي على الواردات الزراعية وخاصة من القمح.[1]

- في أعقاب الحرب العالمية الأولى، عمّ انكفاء البلدان الخارجة من الحرب على نفسها بفعل الاختلالات التي عرفتها الهياكل التقليدية في تنظيم المعاملات الدولية تجارية كانت أم نقدية. وأمام الدمار الذي لحق الأجهزة الإنتاجية برز على المسرح الاقتصادي الدولي زمرة من البلدان حديثة النشأة سياسيا واقتصاديا. هذه الأخيرة تمثلت خاصة في استراليا والأرجنتين كقوتين زراعيين ناشئتين. وقد تعززت الحمائية خلال هذه المرحلة وأنشأت أنماطا جديدة لمواجهة التدفقات الخارجية. فإلى جانب الرسوم والحقوق الجمركية التي كانت قائمة أصلا، استحدثت التقييدات الكمية، رخص الاستيراد الإدارية، الممنوعات المختلفة وأنظمة الحصص. إلا أن عصبة الأمم آنذاك وفي سنة 1927 نظمت ندوة عالمية أوصت من خلالها بالتقليل من الرسوم الجمركية والإلغاء التام للقيود الكمية. إلا أن أزمة 1929 فاقمت مرة أخرى من اتجاهات الحمائية التجارية والتي تواصلت إلى غاية 1939. وهنا تجدر الإشارة إلى ثلاث حالات في سياق العودة القوية للحمائية خلال هذه الفترة:

- قرار الولايات المتحدة الأمريكية في جوان سنة 1930 إقامة نظام للرسوم الجمركية تتميز بالشدة. حيث بلغ المعدل العام من الرسم على السلع الوافدة أكثر من 90% وخاصة على الواردات من السلع الصناعية الألمانية؛
- قرار بريطانيا[*] في مارس سنة 1932 إصدار قانون يؤسس لحق جمركي عام نسبته 10% على قيمة كل السلع المستوردة باستثناء تلك القادمة من أصقاع الإمبراطورية وخاصة المواد الأولية والسلع

---

[1]- M. RAINELLI, L'OMC, Op.Cit, pp 6-12.

[*] تعتبر بريطانيا خلال هذه المرحلة أكثر البلدان تحريرًا في المبادلات التجارية.

الزراعية. وبعد شهر أي في أفريل سنة 1932 تم رفع هذه النسبة إلى 20% لتصل 33% على كل السلع المحولة.

- أما بالنسبة لفرنسا والتي سبق لها أن اعتمدت الرسوم الجمركية لحماية قطاعات النشاط الاقتصادي المحلي، فقد لجأت إلى إبداع وسائل حماية أخرى، من خلال استخدام التقييدات الكمية وخاصة على السلع الزراعية وصولا إلى اعتماد ضبط إداري للحصص على الواردات من السلع والتي يمكن إنتاجها محليا وهو ما يعرف بنظام الحصص، إذ يعتبر أشد أنماط الحمائية لأنه يظل محايدا بالنسبة لمستويات السعر. وقد تم اعتماد هذا الشكل من الحماية مع نهاية سنة 1932 من طرف 11 بلدًا[1].

وهكذا شكلت الحمائية أداة تستخدمها كل دولة لمواجهة مشكلاتها الداخلية للحد من التأثيرات الخارجية. وكانت كلما اتخذت دولة إجراءات تقيد من حرية التبادل كلما واجهتها باقي الدول بإجراءات مماثلة أو أكثر تصعيدًا. فأصبحت الوضعية العالمية للتجارة عشية نهاية الحرب العالمية الثانية تستدعي ضرورة إقامة إطارًا جديدًا لمواجهة حاجة الاقتصاد العالمي لتحرير المبادلات.

2- نشأة وتطور الـ GATT:

جاء إبرام الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية **GATT** في سياق إعادة بناء العلاقات الدولية في الجوانب السياسية، الاقتصادية، المالية والتجارية في أعقاب حرب مدمرة كان لها أوخم الآثار على عديد من البلدان وخاصة بأوروبا. وهكذا جاء تنظيم العلاقات الدولية في جانبها النقدي والمالي من خلال إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والإعمار. أما في الجانب التجاري فقد تم ذلك عبر مشروع المنظمة الدولية للتجارة لتحقيق مزيد من التحرير في المبادلات والحيلولة دون انطواء الاقتصاديات على نفسها عبر السياسات الحمائية المتبناة.

---

[1]- M. RAINELLI, Op.Cit, pp 13-16.

وقد سعت الأعمال النظرية إلى تقديم نماذج وتحاليل حول جوانب العلاقات الدولية الاقتصادية والتجارية، أولها تناول جانب يتعلق بموضوع التبادل الحر والآخر يهتم بموضوعات الحمائية والقيود على التجارة الدولية.

أولا: المقاربات النظرية للعلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية:

أ- التبادل الحر:

تناولت النظرية الاقتصادية العاقات الاقتصادية الدولية وخاصة التجارية منها منذ الكلاسيك بشكل متكامل. وكان لريكاردو الفضل في صياغة نظرية عامة للعلاقات الاقتصادية بين الدول تكشف عن أهمية التخصص ولو في الأنشطة التي لا تتمتع فيها البلدان بمزايا مطلقة. وقد ادخل ريكاردو التحليل النسبي على مفهومه بالنسبة للمزايا الاقتصادية. حيث يكون من مصلحة البلدان التخصص في إنتاج سلع حتى ولو كانت أقل كفاءة في إنتاجها من البلد الآخر الذي يتم التبادل معه. أي التخصص في إنتاج سلعة يكون سعرها النسبي أقل منه في البلد الآخر. فمفهوم المزايا المقارنة المبني على نسبية المزايا أي على الأسعار النسبية، يبرر في نظره تحرير المبادلات بالنسبة لكل البلدان بما فيها البلدان الأقل كفاءة اقتصادية. فعندما تتعادل الأسعار النسبية للسلع المنتجة في بلدين، تنتفي عندها الأهمية الاقتصادية للتبادل ويلغى مفعوله، حيث لن يحقق أي من البلدين منفعة في إقامة معاملات تجارية. أما في حالة ما تفوق أحد البلدين في إنتاج سلعة بحيث تكون أسعارها النسبية أقل منها في البلد الثاني في إنتاج نفس السلعة، يكون من مصلحة البلد الثاني التخصص في السلعة الأخرى على أساس سلعتين (بلدين) والتي لا يحقق فيها ميزة مطلقة ولكنها تحقق فيها ميزة نسبية، بحيث تكون أسعارها أفضل مما لو واصل في إنتاج السلعتين معًا، فمصلحته تقضي بالتخصص في إنتاج السلعة الأقل ضعفا في كفاءتها الإنتاجية.[1]

وفي سياق متصل قدم الثلاثـي **ELIE HECKSHER** و**BERTIL HOLIN** و**PAUL ANTHONY SAMUELSON** نموذجا (**HOS**) يقيم الصلة بين المزايا النسبية

---

[1]- P.A. SAMUELSON, Op.cit, pp 577-579.

ومدى الوفرة النسبية في عوامل الإنتاج (العمل، رأس المال، الأرض) وبالتالي تحليل أسعارها النسبية داخل كل بلد. فبحسب هذا النموذج فإن أي بلد يكون له ميزة مقارنة في إنتاج سلعة يتطلب إنتاجها كميات نسبيا أكبر من العوامل التي له فيها وفرة نسبية أكبر. فإذا كان عنصر العمل متوفرا نسبيا في بلد ما مقارنة بعنصر رأس المال، حينذاك يكون سعره النسبي أقل وهو ما يمنح هذا البلد ميزة مقارنة في إنتاج السلع التي تستخدم بوفرة عنصر العمل. ولما كان التخصص نتيجة هذه الميزة يستدعي مزيدا من هذا العنصر أدى ذلك إلى ارتفاع تكلفة عنصر العمل في الإنتاج وهو ما يؤول إلى ارتفاع التكلفة الحدية للإنتاج. وفي المقابل يتحقق الشيء نفسه بالنسبة للبلدان المستخدمة بصورة كثيفة لرأس المال حين توفره نسبيا مقارنة بالبلدان الأخرى. والآثار بالنسبة لكل البلدان تتحقق كذلك أيي ما كانت عليه الوفرة النسبية للعوامل وهو ما يؤدي إلى التقارب العام للأسعار النسبية للعوامل على المستوى الكلي.[1]

أما المقاربة الجديدة لنظرية التجارة الدولية فتعرف بالنظرية الجديدة في التجارة الدولية. وقد ظهرت مع نهاية السبعينيات وهي تعتبر مكملة وليست بديلا نظريا للمقاربة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية للتجارة الدولية. وقد ركزت تحليلها على المبادلات فيما بين الفروع بالنسبة لسوق يتميز بالمنافسة الاحتكارية وباحتكار القلة. واعتمدت مفهوم اقتصاديات الحجم ودور المردودية ذات المعدلات المتزايدة لتفسير تكاثف المبادلات التجارية على الصعيد الدولي الثنائي ومتعدد الأطراف.[2]

ب- الحمائية والقيود التجارية:

لهذا العنصر أهميته لصلته بموضوع تحرير المبادلات كموضوع مركزي بالنسبة للهيئات المخولة تأطير التجارة الدولية. ولهذا ستتم الإشارة بشكل موجز لأدوات الحماية التجارية كنقيض عملي لمفهوم التبادل الحر.

---

(1)- Paul.R. KRUGMAN, Vertus et limite, du libre-échangisme, CASBAH ed, Alger 1999, pp. 196-198.

(2)- Jeau Marc SIROEN, La régionalisation de l'économie mondiale, La découverte, Paris 2000, pp. 36-37.

- تعتبر الرسوم الجمركية الشكل الأقدم للحمائية بسبب طابعها الجبائي. ونتيجة فرض الرسم الجمركي على الواردات، ترتفع أثمان هذه الأخيرة داخل السوق المحلي بحيث يقلل ذلك من تنافسيتها على المنتجين المحليين وهو ما يعتبر أثرا إيجابيا. أما بالنسبة للمستهلكين فإن أثر الرسوم الجمركية يقلل من رفاههم العام نتيجة الارتفاع العام الذي ستشهده الأسعار في السوق.

- أما القيود الكمية فهي الصيغة الشائعة إلى غاية الآن ولو بصورة متراجعة. وهي تفرض على الواردات للحد من تدفقها على السوق المحلي. فهي إجراء يتعارض مع قواعد الاتفاقية العامة، إذ تتنافى القيود الكمية ولو كانت معتمدة بالتراضي فيما يعرف "بالتقييد الإرادي للصادرات" أو ما يصنف ضمن "الأسواق الرمادية"، مع مضمون البند 19 من الاتفاقية والتي تنص على إمكانية فرض ولفترة قصيرة للقيود على الواردات للحفاظ على فروع إنتاج مهددة. وخلافا للرسم الجمركي، فإن نظام القيود الكمية أو الحصص يؤدي إلى وضع حاجز حقيقي في وجه الواردات. أما الرسم الجمركي فهو يفرض شيئا من الانضباط على المنتجين المحليين. فسعي هؤلاء إلى الزيادة في الأسعار، يفسح المجال أمام المنتجين الأجانب إلى اقتطاع مزيد من الحصص داخل الأسواق المحلية. ولذلك كانت أولى إجراءات إضفاء الانضباط على المعاملات التجارية الدولية ولاحقا أحد أهم مبادئ المنظمة العالمية للتجارة، هو تحويل القيود الكمية إلى رسوم جمركية، نظرا لشفافيتها وقلة آثارها على المبادلات.[1]

- أما الشكل الآخر من أشكال الحمائية وأكثرها فعالية وأصعبها على المجابهة يبقى ما يصطلح عليه عامة بالحواجز غير المرئية والمتمثلة في المعايير وبعض الإجراءات الإدارية. فهناك تشكيلة واسعة من المعايير والإجراءات الإدارية التي تستخدمها البلدان لمواجهة الواردات، كالمعايير الصحية في موضوع تجارة السلع الزراعية والغذائية ومعايير الوقاية والأمان ومخاطر التلوث في موضوع السلع الصناعية والتجهيزات. كما قد تلجا السلطات العمومية إلى إجراءات إدارية بموجبها

---

(1)- J.M. SIROEN, Op.cit, pp 32-34.

يتم فرض شروط تحول دون تدفق الواردات إلى الأسواق المحلية.[1] ولا يزال هذا الشكل من القيود قائما إلى غاية اليوم، بل ازدادت أهمية استخدامه نتيجة تراجع الأشكال التقليدية لتقييد الواردات. وإلى غاية اليوم لا تزال البلدان الصناعية تطرح موضوع المعايير الاجتماعية كأداة جديدة للحد من المنافسة التي تزايدت من طرف البلدان الصاعدة وخاصة الصين في مجال صناعة النسيج خاصة مع نهاية العمل باتفاقية النسيج نهاية سنة 2004.

- أما الدعم فهو كذلك من أكثر الأشكال فعالية في سياسات الحماية و أثرا على تشويه الأسواق و المبادلات الدولية. وخلافا للرسم الجمركي، فإن للدعم مفعولا مباشرا على تكاليف الإنتاج للمشاريع المحلية وبالتالي له تأثيراته على مستويات التكاليف النسبية للمؤسسات وبالنتيجة فله تأثيره على تدفقات التجارة الدولية. ويبقى شكل الدعم الموجه للصادرات هو الأكثر تحريما في الاتفاقية العامة **GATT**، نظرا لآثاره السيئة على الأسواق الدولية من حيث كونه أحد أشكال المواجهة التجارية، لا يهدف إلى تحقيق الحماية التقليدية أي حماية المشاريع والمؤسسات المحلية وحسب، بل يستهدف أيضا الاستيلاء على أقساط من الأسواق الخارجية بناءا على كفاءات اقتصاديات مفتعلة على نطاق المنافسة الدولية. وهو ما يعرف في اصطلاح العلاقات التجارية الدولية بممارسات الإغراق **DUMPING**. حيث يتم تسويق السلع داخل الأسواق الدولية بأسعار هي أقل من الأسعار السائدة أو بأسعار هي أقل من تكاليف الإنتاج نظرا لتلقي أصحاب الفروع والمؤسسات المنتجة دعما يستوعب الخسارة المتوقعة.

وقد ظلت السلع الزراعية الوحيدة مثار النزاعات فيما يتعلق بموضوع دعم الصادرات. إذ أن باقي السلع يُطرح موضوع الدعم الموجه لها في سياق سياسة تقصر دعما محليا للإنتاج لتقوية الصناعات المحلية في مواجهة الواردات أو لتحقيق مكاسب تجارية على نطاق دولي، ويحصل أن تترافق إجراءات حمائية معتمدة على الرسم

---

[1]- M. RAINELLI, Op.cit, pp 42-44.

الجمركي مع إجراءات دعم موجهة للإنتاج المحلي وللصادرات لمجابهة المنافسة على نطاق السوق المحلي أو الدولي.[1]

ثانيا: تأسيس الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية:

خلال ترأسه لندوة **BRETTON WOODS** في جويلية 1944 والتي أسفرت على تأسيس صندوق النقد الدولي، ألهم الاقتصادي الكبيرJohn maynard Keynes الحاضرين فكرة إقامة منظومة لضبط إطار مناسب لتحرير المبادلات بصيغة تحفظ حقوق جميع الأطراف عبر إقامة بنك عالمي يُعنى بالتسويات التجارية بين الدول للتقليل من الاختلالات التي تعتور المعاملات التجارية الدولية[*]. ولقد أظهرت الولايات المتحدة الأمريكية في البدء تحمسا شديدا لهذا المقترح. فكان إلحاحها على فكرة إقامة منظومة تجارية للتبادل الحر عبر إنشاء "منظمة دولية للتجارة"، للحيلولة دون عودة الاقتصاديات إلى حالة التقوقع وبالتالي تفاقم السياسات الحمائية. فمرحلة الرواج المرتقب والتي عادت ما تعقب فترات الكساد والحروب، تمثل فرصة سانحة للاقتصاد الأمريكي وهو من كان أكبر المستفيدين من هذه المرحلة.

وأثناء المصادقة على ميثاق **SAN FRANCISCO** في جوان 1945، تم عرض مشروع إنشاء المنظمة الدولية للتجارة والذي تزامن مع إقامة ندوة دولية تعني بموضوع التقليل من العوائق القائمة في وجه المبادلات التجارية الدولية. وقد أفضت هذه المبادرة في مارس 1948 إلى اعتماد ميثاق هافانا لتأسيس هذا المنتظم الدولي. وقبيل ذلك أقدمت 23 دولة على تبني الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية في أكتوبر سنـة 1947 بـ **GENEVE**. إلا أن عدم مصادقة الكونغرس الأمريكي ذو الأغلبية الجمهورية آنذاك على هذا الميثاق، أجهض قيام المنظمة الدولية للتجارة وهو ما أتاح في المقابل التأسيس الدائم للاتفاقية العامة **GATT**.

---

[1]- P.R. KRUGMAN, Op.cit, pp. 195-214.

[*] أنظـر في هـذا الشـأن المقـال الـذي نشرتـه SUSAN GEORGE في جانفـي2007 فـي جريـدة Le monde diplomatique، تعرض فيه أفكارها حول إمكانية إقامة منظومة جديدة للتجارة الدولية.

أ- هيكل الاتفاقية العامة:

تتكون الاتفاقية العامة الـ GATT من 38 مادة تتضمن المبادئ الأساسية لتحرير وضمان تحرير المبادلات. ويمثل أعضاءها "أطرافا متعاقدة" نظرا لطبيعتها القانونية والتي تجعل منه فئة قانونية أدنى من باقي المنظمات الدولية وخاصة تلك الملحقة بمنظمة الأمم المتحدة. أما هيكلها فيتشكل من مجلسا ومديرا عاما وهما هيئتان دائمتان، إلى جانب مجموعات عمل ودراسات يتم تنصيبها كلما استدعت الحاجة إليها.

أما الدورات فهي تقام سنويا وتجمع الأطراف المتعاقدة، حيث تتخذ القرارات بالإجماع كلما أمكن ذلك أو بالأغلبية البسيطة بالنسبة للمسائل الإجرائية أو بأغلبية الثلثين في المواضيع التي تستدعي ذلك وخصوصا تلك ذات الصلة بانضمام أعضاء جدد أو ترخيص الاستثناءات على القواعد العامة للاتفاقية أو مراجعة بنود الاتفاقية.

أما مجلس الاتفاقية العامة فقد تم تأسيسه بتوصية من الأطراف المتعاقدة في دورة سنة 1960. وهو هيئة تعمل شهريا على تحضير النصوص التي تعرضها على دورات الأطراف المتعاقدة للبت فيها. كما أن المجلس مخول النظر في مضمون السياسات التجارية للبلدان الموقعة على الاتفاقية. وفي أفريل من عام 1989 تم اتخاذ قرار يقضي بإنشاء آلية لتقييم السياسات التجارية وكان ذلك في سياق أعمال جولة الأرجواي. وكان الهدف من ذلك إضفاء مزيد من الشفافية على هذه السياسات. وعلى رأس الاتفاقية العامة يتولى مدير عام مهام الأمين العام. مناطة به مهام التحكيم أثناء المفاوضات التجارية. وفي سنة 1991 تمت هيكلة الأمانة العامة للاتفاقية حيث ضمت مديرًا عامًا ومديرًا عاما بالنيابة ونائبي المدير العام ومدراء قطاعات والتي تتناسب من الناحية الوظيفية مهامهم مع قطاعات تفاوضية (الزراعة، السلع الصناعية، الرسوم ...). وإلى جانب تقييم السياسات التجارية، تشرف الأمانة العامة الجديدة على نشر المعلومات ذات الصلة بالعلاقات التجارية.[1]

---

[1]- M. RAINELLI, Op.cit, pp 18-22.

ب- طرق عمل الاتفاقية العامة:

إن لهذه الاتفاقية هدفا مزدوجا. إذ يتمثل الأول في احترام قواعد المنافسة النزيهة وثانيهما ضمان سيرورة تحرير التجارة والمبادلات الدولية. ويقوم مبدأ عمل الاتفاقية على ثنائية الالتزامات (الواجبات) والاستثناءات (الترخيصات):

- الالتزامات: أما الالتزامات داخل الاتفاقية فهي تنقسم إلى صنفين:

*** الالتزامات المركزية:** حيث ينص البندان الأول والثاني منها على التزامين أساسيين، الأول مبدأ الدولة الأولى بالرعاية (البند 1). أما الثانـي فهو مبدأ المعاملة الجمركية القائمة على أساس المماثلة مع باقي الأطراف المتعاقدة لبلد التحق حديثا بالاتفاقية وهو ما تضمنه البند 2.

* **التزامات ثانوية: و**تتعلق بضرورة التزام البلدان المتعاقدة عن الامتناع في اتخاذ أي إجراءات من شأنها إعاقة حرية التجارة عبر أشكال ووسائل متعددة، ابتداءً من الإجراءات الإدارية والقيود الكمية، وصولا إلى الرفع في الرسوم والحقوق الجمركية. وتتمثل أهم الالتزامات في هذا الصدد فيما يلي:

- عدم التمييز بين المنتجين المحليين والأجانب (البند 3)؛
- الامتناع عن ممارسة الإغراق (أي بيع منتوج مصدر بسعر أقل من سعر بيعه في سوقه المحلي أو بأقل من تكلفته حال تلقي هذا المنتجون لدعم (البند 6)؛
- منع التقييدات الكمية على المبادلات (البند 11) باستثناء الحالات التي يكون فيها ميزان المدفوعات يعاني حالات عجز خطيرة. أو في حالة مواجهة السوق المحلي والأنشطة المحلية لحجم واردات كبير ومهدد؛

- تنظيم وضبط أشكال الدعم (البند 16)، كما يمنع منعا باتًا دعم الصادرات الصناعية. أما دعم الصادرات من السلع الأساسية ومنها السلع الزراعية، فهو يبقى مقبولاً في الحدود التي لا تُخل باستقرار التجارة والمنافسة.[1]

- الترخيصات (الاستثناءات):

لما كانت الأوضاع الاقتصادية بالنسبة للبلدان متباينة من حيث مستويات تطورها، كان لا بد أن تشمل الاتفاقية العامة حالات الاستثناءات ومنح الترخيصات على القواعد العامة. وتشمل هذه الاستثناءات بعض المنتوجات أو بعض البلدان أو مجموعات دول أبرمت اتفاقيات ثنائية. هذه الأخيرة التي تعتبر في عرف الاتفاقية العامة خرقا لمبادئها لمساسه بموضوع تحرير المبادلات ومعاملة كل الأطراف المتعاقدة على قدم المساواة.

ولقد شهدت تجارة السلع الزراعية أكبر الاستثناءات من حيث حجمها ومددها الزمنية، لدرجة ندت عن قواعد التبادل الحر. وكانت أولى حالات الخروج على مبادئ الاتفاقية العامة في مجال تحرير المبادلات التجارية سجلت في الولايات المتحدة بداية عام 1949، حيث أقر الكونجرس الأمريكي تشريعات تضع قيودًا على المنتوجات الحليبية. وأمام رفض الولايات المتحدة التخلي عن هذه الإجراءات، منحتها الاتفاقية العامة رخصة لإجازة هذه الإجراءات التقييدية والتي وصفت آنذاك بأنها استثنائية (Dérogation, Waiver). وأمام تعنت الإدارة الأمريكية ومواصلة عملها بهذه التشريعات المقيدة لحرية المبادلات، لجأت بلدان أخرى متعاقدة في الاتفاقية إلى اتخاذ إجراءات تقييدية على الواردات دون إذن من **GATT**، إلى غاية جولة الأرجواي حيث تم طرح الملف الزراعي كلية للمفاوضات قصد إخضاعه لمبادئ التحرير والانضباط التجاري.

---

[1]- Patrick.MESSERLIN, Commerce international, PUF, Paris 1998, pp 23-27.

إلى جانب السلع الزراعية، هناك قطاع آخر حضي باستثناء من إجراءات التحرير وهو قطاع النسيج. حيث شهد هذا الملف تدرجًا منذ سنة 1961 في سلسلة من الإجراءات تحولت ابتداءً من سنة 1974 إلى اتفاقية النسيج **AMF**، حيث سجلت أمانة الـ **GATT AMF1** سنة 1974 ثم **AMF2** سنة 1978 ثم **AMF3** سنة 1982. وهذا الأخير امتد العمل به إلى غاية 1991 ثم مددت آجال العمل به مرتين أخريين بين سنة 1992 وسنة 1993، إلى غاية نهاية الجولة، إذ نصت الاتفاقية المبرمة في 15 ديسمبر سنة 1993 على منح هذا القطاع 10 سنوات أخرى، ثم يتم إدماجه في قواعد التبادل الحر[1]. وبالفعل فبعد نهاية سنة 2004 انتهى العمل بالاتفاق المذكور. وكان للصين الباع الطويل في اكتساح الأسواق العالمية، مما أثار حفيظة كثير من البلدان الصناعية، خاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واللتان هددتا باللجوء إلى الشرط الوقائي (البند 19 من الـ **GATT**).[2]

وكان تأجيل إدراج هذا القطاع في المفاوضات بسبب تخوف البلدان الصناعية مما تصفه من مخاطر التنافس غير النزيه من المنتوجات الواردة من البلدان النامية نتيجة ضعف مستويات الأجور فيها. وهي الأطروحة التي سعى **KRUGMAN** إلى تفنيدها من خلال تحليله لمستويات الإنتاجية بين البلدان النامية والصناعية، حيث يرى أن المستويات الإنتاجية داخل البلدان النامية متدنية كما أن الحصة النسبية المتواضعة للسلع الواردة من البلدان النامية نحو البلدان الصناعية لا يؤثر على مستويات العمالة والأجور داخل البلدان الصناعية. وهو ما يعتبره دليلا على عدم صحة الطرح وسقوط مقولة مخاطر تنافسية واردات البلدان النامية على المشاريع الصناعية داخل البلدان المصنعة.[3]

إلى جانب الاستثناءات الممنوحة للبلدان الصناعية، هناك استثناءات وإعفاءات تمنحها الاتفاقية لصالح البلدان النامية حيث ترى أن خضوعها لقواعد التحرير التجاري

---

[1]- G. LAFAY، J.M. SIRŒN, Maîtriser le libre échange, ECONOMICA, Paris 1997, pp.55-57.
[2]- Le monde diplomatique, DEC 2005.
[3]- P.R. KRUGMAN, Op.cit, pp. 61-79.

من شأنه تهديد العديد من المشاريع والقطاعات الإنتاجية. ولذلك كان لزاما منحها الإعفاءات من الالتزام وخاصة عبر اللجوء إلى البند 18 من الاتفاقية، حيث ينص على إمكانية الرفع من الرسوم الجمركية كوسيلة لحماية المشاريع والصناعات الناشئة. كما أقرت ندوة الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية CNUCED في اجتماعها سنة 1964 مبدأ المعاملة المتميزة للبلدان النامية. كما أضيف إلى بنود الاتفاقية نصًا يعفي هذه البلدان من الالتزام بمبدأ المعاملة بالمثل ومبدأ عدم التمييز. وتم تمديد العمل بهذا النص الجديد إلى ما بعد جولة طوكيو سنة 1979.

كما تمنح الاستثناءات لمناطق التبادل الحر أو الاتحادات الجمركية شريطة ألا يتسبب ذلك في زيارة الرسوم الجمركية على حساب أطراف ليست داخلة في هذه الاتفاقيات الجهوية والتي تعتبر فضاءات تجارية مخلة بمبادئ الاتفاقية العامة وهو أمر مقبول لأجل مسمى. ونص البند 24 من الاتفاقية يعطي إمكانية منح هذه الاستثناءات لفضاءات تدخل في إطار إقامة معاملات تفضيلية لصالح المنخرطين فيها لفترات محدودة وبشروط صارمة.[1] وأشهر هذه التجمعات الإقليمية، الاتحاد الأوروبي (UE)، واتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية (**NAFTA**) ومنطقة التبادل والتجارة الحرة لأمريكا الجنوبية (**MERCOSUR**) ومنطقة التبادل الحر لآسيا والهادي أو منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية المزمع إقامتها سنة 2012.

ثالثا: جولات التفاوض التجاري داخل الـ GATT (1947 - 1993):

استغرقت الاتفاقية العامة 7 جولات من التفاوض والتي أطلق عليها اسم Rounds بحسب المصطلح الإنجليزي. وقد تباينت هذه الجولات من حيث المدة الزمنية والمواضيع المطروقة وكذا عدد المتعاقدين فيها ومدى التطور الحاصل في السياق العام للعلاقات الاقتصادية الدولية. أما الجولة الثامنة والأخيرة والتي كانت الأطول زمنيا وأكثر الجولات إثارة للنقاش والجدل فهي جولة الأرجواي والتي امتدت من سنة 1986 إلى غاية سنة 1993.

---

[1]- Daniel LEBEGUE, Commissariat générale du plan, L'intégration régionale, Ed Jalons 2001.

جدول رقم 27
جـولات الـ GATT (1947 - 1993)

الجولة	السنوات	عدد البلدان المتعاقدة	أهم مواضيع التفاوض
GENEVE	1947	25 23	- التأسيس - الرسوم الجمركية
ANNECY	1949	33	- الحقوق والرسوم الجمركية
TORQUAY	1951	34	- تخفيض الحقوق والرسوم الجمركية
DILLON	1961 – 1960	35	- تخفيض الحقوق والرسوم الجمركية
KENNEDY	1967 – 1964	48	- تخفيض الرسوم الجمركية وإجراءات مكافحة الإغراق.
TOKYO	1979 – 1973	99	- الرسوم الجمركية والحواجز غير الجمركية.
URUGUAY	1993 – 1986	120	- الحقوق الجمركية - الملف الزراعي - الجوانب المؤسساتية (إنشاء المنظمة العالمية للتجارة)

Source : - Le cycle du millénaire، Op.cit.
- Maîtriser le libre échange، Op.cit.
- Glossaire GATT – OMC، Op.cit.

أ- من جولة GENEVE إلى جولة DILLON (1947-1961):

تقاسمت هذه الجولات الأربعة غاية أساسية تمثلت في ضرورة تخفيض الحقوق والرسوم الجمركية. وقد جرت المفاوضات فيما بين الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية على قاعدة ثنائية. وتناولت كل منتوج على حدة وكلما حصل اتفاقا حول معدلات التخفيض شمل ذلك باقي الأطراف المتعاقدة. وقد ساعد على تعميم نتائج التفاوض العمل بمبدأ المعاملة بالمثل. حيث أن أي تخفيض في الرسوم على منتوج ما، يقابله تخفيض في رسوم منتوج آخر.

غير أن هذا الأسلوب في التفاوض سرعان ما أصبح محدود الفعالية نظرًا لحجم الملفات والعدد الكبير من المنتوجات المعالجة. وهذا ما حدا بالمتعاقدين خلال جولة DILLON إلى اعتماد طريقة جديدة مستوحاة من المؤسسة الأوروبية الناشئة آنذاك والمتمثلة في المجموعة الاقتصادية الأوروبية (CEE). حيث تم العمل بأسلوب التخفيض الخطي العام لمجموع الرسم الجمركي بالنسبة لكل المجموعة الاقتصادية. وقد مكنت الجولات الأربعة الأولى هذه من تحقيق بعض النتائج بالنسبة لموضوع

التخفيضات في الرسوم الجمركية خاصة فيما بين البلدان الصناعية. فقد تراجعت بثلاث مرات عما كانت عليه عند بداية جولات التفاوض وكان لذلك أثرا على تطور حجم المبادلات بين سنة 1953 وسنة 1963 حيث ازدادت بمعدل سنوي تجاوز 6%. فيما لم يتجاوز الإنتاج العالمي لنفس الفترة الزمنية 4.3% سنويا. إلا أن بعض المسائل ظلت دون حل خلال هذه المرحلة من التفاوض وعلى رأسها مشكلة الحواجز غير الجمركية.

ب- جولة Kennedy (1964-1967):

لقد تميزت هذه الجولة بالمجابهة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، هذه الأخيرة التي بدأت تظهر ككيان اقتصادي جديد يتميز بالمتانة والقوة على الصعيد الدولي، حيث أصبح هذا الفضاء الاقتصادي الصاعد، أول مصدر للسلع والخدمات في العالم. ففي سنة 1961 بلغت حصة المجموعة الأوروبية في التجارة الدولية 24.6% (*) فيما بلغت حصة أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا) 18.8%.

وخلال هذه المرحلة حصل تحول هام في موقف الولايات المتحدة من الاتفاقية العامة، حيث أدركت الخطورة التي أصبحت تتهدد موقعها ومكانتها التجارية على الصعيد العالمي. ولذلك تحولت خلال هذه الجولة من الموقع الدفاعي إلى الهجومي. فتحولت من الموقف الحمائي لسوقها المحلية إلى آخر هجومي وحددت لذلك أولوية أساسية تمثلت في مطالبتها فتح الأسواق الدولية أمام صادراتها.

ولقد سجلت هذه الجولة خلافات عديدة بين الطرفين، كما تم خلالها تناول المواضيع التقليدية المتعلقة بتخفيض الحقوق والرسوم الجمركية، إلى جانب مواضيع مستجدة كالحواجز غير الجمركية، كما تمت إثارة موضوع الحقوق الجمركية على السلع الزراعية. وبالرغم من الصعوبات التي اكتنفتها، حققت هذه الجولة بعض الانجازات كان أهمها تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 35% على السلع الصناعية ونسبة 20% على السلع الزراعية.

(*) إلى غاية اليوم يمثل الفضاء الأوروبي الجديد أي الاتحاد الأوروبي أول قوة اقتصادية في العالم من حيث حجم الإنتاج، التصدير والاستهلاك.

ج- جولة TOKYO (1973-1979):

بعد 6 سنوات من انقضاء جولة **DILLON**، انطلقت الجولة الجديدة في سياق دولي مختلف كثيرا. فقد ارتفع عدد البلدان المتعاقدة في الاتفاقية إلى 99 دولة أي ضعف عددهم في الجولة السابقة. وكان ذلك نتيجة ارتفاع عدد البلدان النامية الموقعة. في جانب آخر، كرست المجموعة الأوروبية موقعها كأول مصدر عالمي بعد أن سجلت انضمام 3 دول جديدة، حيث بلغت حصتها في التجارة العالمية سنة 1973 ما يناهز 36.5% بينما لم تتعدى حصة الولايات المتحدة نسبة 16.5%. كما تميزت هذه الفترة بتطورات ذات أهمية نوعية، تمثلت أولا في تسجيل الولايات المتحدة لأول مرة عجزا تجاريا بعد الحرب العالمية الثانية وكان ذلك سنة 1971. وثانيا في انحصار التجارة العالمية منذ الحرب وكان ذلك سنة 1975 إذ تراجعت بنسبة 5%.

ولذلك لم تعرف الجولة انطلاقتها الفعلية إلا ابتداءً من سنة 1977، كما سجل جدول الأعمال نقاطا أساسية تمثلت في تخفيض الحقوق الجمركية، المعاملات التجارية اتجاه البلدان النامية، الحواجز غير الجمركية (القيود الكمية، المعيقات الفنية لحرية التجارة، دعم الحقوق التعويضية)، الزراعة (الحبوب، اللحوم، منتجات الحليب والمنتوجات المدارية)، الشرط الوقائي وأخيرا الإطار القانوني الهادف ترقية الأطر الضابطة للتجارة الدولية.

وكانت أهم إنجازات الجولة تخفيضات جديدة في الرسوم الجمركية قدرتها الاتفاقية في المتوسط العام بما نسبته 33% باستثناء بعض المنتوجات التي ظلت مستبعدة من التخفيضات كالسيارات، أنصاف الموصلات (الإلكترونيك) والنسيج. كما تم التوقيع على 3 اتفاقات تمثلت في: تجارة اللحوم، تجارة منتجات الحليب، إجراءات التقدير الجمركي، رخص الاستيراد، تجارة الطائرات المدنية والممارسات المضادة للإغراق. كما تمت المصادقة على الترتيبات المتعلقة بالمعاملات التفضيلية لصالح البلدان النامية.

وهنا تجدر الملاحظة إلى أن الإحلال المتزايد للحواجز غير الجمركية (الحواجز غير المرئية) محل الحواجز الجمركية، هو سعي متواصل للبلدان الصناعية والمتفوقة

اقتصاديا لاعتماد أساليب مستحدثة لمواجهة تنامي واردات البلدان النامية وبالتالي إبطال مفعول التخفيض الجمركي، هذا الأخير الذي ظل يعمل في صالح صادراتها.

د- جولة الأرجواي URUGUAY (1986-1993):

كانت أطول وأصعب جولات التفاوض في إطار الاتفاقية العامة، شارك فيها 120 عضوا متعاقدًا وأفضت في 15 أفريل 1994 إلى تأسيس المنظمة العالمية للتجارة كأهم إنجازاتهـا على الإطـلاق. وقد أسهمت المجابهـة بين أقوى الأعضاء المتعاقديـن (USA،CE) في تعقيد معالجة الملفات التي تناولتها المفاوضات كالمشكلات المرتبطة باستثناء بعض القطاعات في التفاوض كالزراعة والخدمات والنسيج ومسائل الحمائية غير التقليدية المتفاقمة.

وخلال هذه الفترة بدأ الحديث عن توصيف جديد للأوضاع التجارية والاقتصادية الدولية تمثل في "الاستقطاب التجاري"، بين بلدان تحقق فائضا تجاريًا وأخرى تعاني من عجز تجاري. كما طفا على المسرح الدولي قوى صناعية صاعدة في منطقة جنوب شرق آسيا وهو تطور يعكس مدى التحول في المنظومة التجارية الدولية مع بروز قوى تجارية جديدة فاقمت من حالة التشنج في العلاقات الاقتصادية الدولية بوجه عام والعلاقات التجارية منها على وجه خاص.

ولقد كانت أهم المواضيع والتي صيغت وفقا لها أهداف هذه الجولة، تتمثل في مواصلة التخفيض في الرسم الجمركي والحد من الحواجز غير الجمركية والاتفاق حول النسيج وإدراج ولأول مرة بشكل شامل السلع الزراعية في أطر التفاوض متعدد الأطراف وإخضاعها بالتالي لقواعد الاتفاقية العامة وضوابطها. كما تطرقت هذه الجولة إلى جانب مواضيع حماية حقوق الملكية الفكرية والإجراءات المتعلقة بالاستثمارات، وسائل تسوية النزاعات وطرق عمل المنظومة المؤسساتية للاتفاقية العامة.

المبحث الثاني: السلع الزراعية في التفاوض التجاري متعدد الأطراف (اتفاقية GATT):

تبقى البلدان الصناعية أكبر مستخدم للدعم الزراعي، فقد قدرت المساعدات الممنوحة للزراعة داخل هذه البلدان وخاصة مجموعة البلدان المنتمية إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية **OCDE** لفترة الثمانينات (1986-1989) بأكثر من 221 مليار دولار، لترتفع سنة 1996 لوحدها إلى 259 مليار دولار وتتجاوز سنة 2001 قيمة 360 مليار دولار.[1] تستحوذ الولايات المتحدة على حصة بلغت سنة 1995 قيمة 61 مليار دولار لتصل سنة 1999 إلى 74 مليار دولار، أما الاتحاد الأوروبي فبلغت حصته سنة 1995 ما يناهز 116 مليار دولار لتستقر سنة 1999 عند قيمة 92 مليار دولار.[2]

ويمثل هذا الدعم المتواصل للزراعة داخل هذه البلدان أحد أبرز عوامل تراجع وكذا تدهور كثيرا من الأنشطة الزراعية داخل البلدان النامية وخاصة ما يعرف بالبلدان الأكثر تخلفا (**PMA**)، نتيجة ممارسات الإغراق والتي تمثل الامتداد المنطقي للسياسات التجارية للبلدان الصناعية، حيث تسوق السلع الزراعية بأسعار أقل من تلك المعمول بها داخل أسواقها المحلية أو يقدم جزءًا منها في شكل مساعدات غذائية.

إن التطور الذي عرفته هذه السياسات الداعمة كان نتيجة منطقية للرخص والاستثناءات التي حصلت عليها البلدان الصناعية خلال مختلف جولات التفاوض وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

والجدير ذكره أن الدعم الذي تحضى به الصادرات الزراعية للبلدان الصناعية وخاصة الاتحاد الأوروبي وفرنسا على وجه التحديد وبدرجة أقل الولايات المتحدة، تلغى أو تقل آثاره على مستوى المنافسة بين البلدان الصناعية بسبب الأهمية النسبية الممنوحة له داخل كل دولة، فيما تبقى انعكاساته لها الأثر السيئ على مستوى الأسواق الدولية خاصة أسواق الدول النامية. ففي ظل ضعف مرونة الطلب على السلع الزراعية

---

(1)- Afrique Relance, Mai 2003.

(2)- Jean Pierre BUTAULT, Sophie DROGUE، Chantal LEMOUEL, Les soutiens à l'agriculture, mise en perspective internationale, INRA Ed, Paris 2004, p. 126.

وتزايد العرض الزراعي نتيجة الدعم، تكون النتيجة هو التراجع في مستويات الأسعار، وهكذا تتشكل فوائض معتبرة مما يعني تخصيص موارد إضافية داخل البلدان المحققة للفائض الزراعي.

إن السياسات الحمائية التي سادت داخل البلدان الصناعية وكان من ضمنها سياسات دعم قوية للزراعة، أدت إلى إحداث تشوهات في تجارة السلع الزراعية. إذ أدى ذلك إلى ظهور الفوائض وما ترتب عنها من مضاعفات اقتصادية ومالية. لذلك كان الاتجاه المعتمد منذ جولة الأرجواي هو المضي نحو التخفيض التدريجي للدعم وخاصة الأشكال المشوهة للأسواق والمبادلات. ويكون من شأن إزالة هذه التشوهات على مستوى الأسعار الدولية (وهي مفارقة أخرى من مفارقات النشاط الزراعي وأسواقه) إلحاق الضرر في المدى القصير والمتوسط لكثير من البلدان النامية وخاصة منها المستوردة الصافية للغذاء بحكم اعتمادها الشديد على الأسواق الخارجية لضمان التموينات الغذائية. فمن المتوقع أن يؤدي تحرير تجارة السلع الزراعية وخفض الدعم أو إلغاءه إلى تراجع هام في حجم الإنتاج الزراع وبالتالي ارتفاعا متناسبا أو أكبر من متناسب في الأسعار خاصة بالنسبة للسلع الزراعية التي لها طبيعة ضرورية في تلبية الحاجات الاستهلاكية كالقمح ومنتجات الألبان والحبوب الأخرى.[1]

لقد تمخضت جولة الأرجواي عن تحول قانوني هائل تمثل في تأسيس المنظمة العالمية للتجارة. وقد كان ذلك حدثا "تاريخيا" كأنه "عود على بدء". فبعد أن أجهضت المنظمة الدولية للتجارة سنة 1947 من طرف الولايات المتحدة، عادت الفكرة مرة أخرى وبإلحاح من الولايات المتحدة ذاتها والتي إنتكست نسبيا مكانتها في الهيكل العام للتجارة العالمية. كما شهد الاقتصاد الأمريكي عودة قوية للطرح النيوكلاسيكي في المبادرة الاقتصادية ودور ومهام الدولة التقليدية. وقد عرفت الولايات المتحدة مطلع الثمانينيات سياسـة اقتصادية مستوحاة من هذه المدرسة عرفت "بالريغانية" نسبة

[1]- Patrick MESSERLIN, L'agriculture juste un début, Ed DUNOD, IFRI, Paris 1995, p 56

للرئيـس الجمهـوري R. Reagan. ولقد تميز السياق العام لتطور الاقتصاد العالمي لهذه الفترة أي الثمانينات بـ:

- التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات أفضى إلى تعزيز الاعتماد المتبادل للاقتصاديات العالمية وانعكس في تركز الحركة المالية في فضاءات التفوق التقني والاقتصادي. وتعززت شبكة العلاقات الاقتصادية والمالية لتخلع على نطاق واسع من العالم، طابع تدويل الأنشطة.
- تنامي التجمعات الاقتصادية الإقليمية وأثر ذلك على الاتفاقية العامة لما خلفته من خرقات في العديد من الأحيان على عمل قواعد الاتفاقية العامة لـ **GATT** وما ترتب عنه في تزايد حالة الانكفاء على الذات وتعدد النزعات الحمائية وكان ذلك بمثابة تحايل على بنود ولوائح الاتفاقيات المتعددة الأطراف أمام ضعف آلية فض النزاعات.
- الابتكار المتزايد للطرق الحمائية غير المرئية وعدم قدرة الاتفاقية العامة على شمول قطاعات من النشاط الاقتصادي والتي تزايدت أهميتها النسبية في المبادلات كالقطاع الخدمي أو تزايد مفعولها على تشويه الأسواق والمبادلات وانعكاساتها السيئة على الأنشطة المماثلة داخل البلدان النامية كالقطاع الزراعي.

لقد كان أبرز أهداف جولة الأرجواي، إخضاع التجارة في السلع الزراعية، لنظام متعدد الأطراف وتحويل الحواجز غير الجمركية إلى حواجز جمركية وإقامة نظام تجاري في السلع الزراعية خاضعا لآلية السوق والتنافسية و في ذات الوقت الذي لا يكون فيه مجانبا للحمائية ومزيلا للتشوهات التجارية أيا كان مصدرها. ولقد تمخضت الجولة عن "اتفاقية زراعية" تتوزع على 13 جزءًا و21 فصلا و5 ملاحق.

1- تجارة السلع الزراعية قبل إبرام الاتفاقية الزراعية:

قبيل الشروع في الجولة الأخيرة من الاتفاقية العامة **GATT**، تميزت الأوضاع الاقتصادية في العالم في جانبين، تعلق الأول ببرامج التعديل الهيكلي التي أوصت بها

المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، مجموعة كبيرة من البلدان النامية. أما الجانب الثاني فتمثل في تصاعد ظاهرة الحمائية داخل البلدان الصناعية وعلى وجه التحديد بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية والولايات المتحدة. فبرامج التعديل الهيكلي تضمنت إجراءات انفتاح الاقتصاديات النامية وكان من نتيجة ذلك أن تعرضت كثيرا من قطاعات النشاط الإنتاجي للتدمير. كما أنها ألغت البعض القليل من أشكال الدعم التي كانت سائدة خاصة لصالح القطاع الزراعي. وقد ترافق هذا الإلغاء في مجال الإنتاج مع إلغاء في برامج الدعم العام للسلع ذات الاستهلاك الواسع رغم عدم كفاءة سياسة الدعم العام من الناحية الاقتصادية. وقد تسبب ذلك داخل عدد من البلدان النامية في إثارة قلاقل اجتماعية مما زاد في هشاشة الأوضاع الاقتصادية والسياسية.

كما كان من أحد شروط هذه البرامج فتح أسواق البلدان النامية أمام السلع الزراعية للبلدان الصناعية ذات الفائض الزراعي وهو ما تسبب في حالات الإغراق التجاري.

وأمام تفاقم المديونية المتعاظمة الآثار على موازين مدفوعات البلدان النامية، سعت من بينها تلك المعتمدة على تصدير السلع الأولية ومنها الزراعية، إلى زيادة حجم صادراتها قصد تحقيق المزيد من الإيرادات من العملة الصعبة. وهو ذاته المسعى الذي تسبب في التراجع المستمر في أسعار هذه الصادرات: كالقهوة، السكر والقطن وغيرها. وهي مفارقة اقتصادية ومالية زادت في تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. ولقد شككت الحمائية أداة انتقائية فعالة في يد البلدان الصناعية في وجه صادرات البلدان النامية.

جدول رقم 28

تراجع أسعار السلع الزراعية الأولية من 1974 إلى 1986

(الرقم القياسي)

السنـوات	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86
أسعار السلع الزراعيـة	100	94	70	69	73	74	91	104	82	70	71	64	58

المصـدر: من إعداد الباحث اعتمادا على UNCTAD.

لقد تسببت الحمائية التجارية للبلدان الصناعية في إلغاء متواصل لأي مزايا في مجال تحويل السلع الزراعية الأساسية بسبب الحواجز الجمركية والتي تتزايد متناسبة كلما خضعت السلع الزراعية لعمليات التحويل الصناعي. وحتى أن أغلب العمليات التحويلية التي تتم داخل هذه البلدان تتولاها الفروع المحلية للشركات متعددة الجنسيات والتي تتولى تحويل قسم هام من مكاسب التحويل الصناعي على السلع الزراعية إلى بلدانها الأصلية (أي البلدان الصناعية).[1]

كما تراجعت حصة البلدان النامية في التجارة العالمية عموما وفي السلع الزراعية على وجه الخصوص. فقد انتقلت الحصة النسبية لها من 40% سنة 1960 لتتراجع إلى 27% سنة 1995. أما لنفس الفترة فقد انتقلت حصة المجموعة الأوروبية (ثم الاتحاد الأوروبي ابتداءً من سنة 1992) من 20% سنة 1960 إلى 45% سنة 1995.[2]

لقد اشتقت الاتفاقية العامة للزراعة من قواعد التحرير وبالتالي أخفقت في إزالة الحمائية المتفاقمة والتشوهات المرافقة لها. فيما عمقت برامج التعديل الهيكلي حالة الترهل في هياكل الإنتاج الزراعي داخل كثير من البلدان النامية وخاصة بإفريقيا، حيث تعتمد عدة بلدان في إيراداتها من العملة الصعبة على زراعات أساسية موجهة للتصدير.

لقد عملت برامج التعديل الهيكلي على فتح أسواق هذه البلدان وجردتها من وسائل الحماية والدعم الزراعي والتي تتيحها قواعد الاتفاقية العامة. أما البلدان الصناعية فقد استخلصت لصالحها كل المزايا التي تضمنتها هذه الاتفاقية في مجالات الحماية، الدعم ومنح المساعدات الداخلية، دعم الصادرات وثم ممارسات الإغراق دون رادع.[3]

---

(1)- Jean Yves CARFANTAN, La mondialisation déloyale : pour un nouveau ordre économique et alimentaire, Paris, Fayard 2002, p 66.
(2)- CNUCED IN : UNCTAD.ORG
(3)- La situation Mondiale de l'alimentation et de l'agriculture, FAO 2000.

لقد تصاعدت الإجراءات الحمائية داخل البلدان الأكثر تصنيعا بعد الحرب العالمية الثانية قصد مواجهة تباطؤ الطلب على السلع الزراعية وزيادة في مستويات العرض نتيجة النمو المعتبر في مستويات مردودية الأصول. ولم يكن ذلك إلى أن يؤدي إلى التراجع في مستويات الأسعار.

وخلال الفترة التي سبقت جولة الأرجواي تحديدا، تأكد تراجع الموقع التجاري الأمريكي في السلع الزراعية لحساب التفوق المتنامي للمجموعة الاقتصادية الأوروبية، هذه الأخيرة التي كرست هذا التفوق مطلع الثمانينات كأول قوة تجارية في السلع الزراعية والسلع الزراعية المحولة.

جدول رقم 29

تطور الأرقام القياسية للصادرات الزراعية بين CEE وUSA (1980-1986)

(الرقـم القياسـي) **100 = 1980**

السنـوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
USA	100	96	84	85	80	76	74
CEE	100	87	84	89	91	105	114

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: UNCTAD

ومع بداية عقد الثمانينيات اشتدت أزمة المديونية وعرفت في أثر ذلك الأسواق الدولية تراجعا مشهودًا في مستويات الطلب على السلع الزراعية. حيث تراجعت قدرة السداد لكثير من البلدان النامية. وقد عزز ذلك نزعة الكساد في تجارة السلع الزراعية عالميا و فاقم أزمة المخزونات الزراعية داخل البلدان الصناعية وخاصة الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية.

أما قبل ذلك وبالتحديد لفترة الستينيات والسبعينيات، فقد عرفت التجارة في السلع الزراعية رواجًا كبيرًا. فمعدلات النمو في تجارة الحبوب مثلا بلغت 3 مليون طن سنويا لتنتقل من 40 مليون طن سنة 1950 إلى 100 طن سنة 1970. ولفترة السبعينيات وعلى الرغم من بوادر تباطؤ النمو التي عرفتها الاقتصاديات بعد الدفعة القوية لما بعد الحرب، شهدت المبادلات في السلع الزراعية نموا متواترا، شدته قدرة الطلب الفعال لمجموعة واسعة من البلدان النامية والتي باشرت في برامج تنموية استدعت استدانة

معتبرة. كما لعب الطلب الهام الذي مثلته البلدان النامية ذات الربوع النقطية دورًا متناميا خلال هذه الفترة. فللفترة الممتدة من 1970 إلى غاية 1981 انتقل إنتاج الولايات المتحدة من القمح من 37 مليون طن إلى 76 مليون طن ومن الذرى من 105 مليون طن إلى 208 مليون طن ومن منتوج الصويا من 31 مليون طن إلى 57 مليون طن، وهي أرقام تمثل نسبيا في التجارة العالمية 50% من الصادرات العالمية من القمح و60% من الذرى و80% من الصويا. وأمام هذا التفوق المذهل للولايات المتحدة، أدركت أوروبا أهمية تجاوز أهداف الاكتفاء الذاتي بالانتقال و التموقع كقوة زراعية تصديرية على "مسرح" التجارة العالمي. وعلى سبيل المثال فقد ارتفعت صادراتها من منتوج القمح من 5 مليون طن سنة 1970 إلى أكثر من 15 مليون طن سنة 1980 أي ثلاث أضعاف[1]. وهو ما زاد من توجس الولايات المتحدة الأمريكية من هذه المنافسة المتصاعدة وحملها على التحول إلى موقع هجومي على الساحة التجارية العالمية.

2- الخلاف الزراعي الأوروبي – الأمريكي –:

لقد أوصت الاتفاقية العامة بجواز اعتماد سياسات دعم زراعي وتحديد حجم الواردات المنافسة شريطة تساوقها مع إجراءات تقييد العرض من الإنتاج الزراعي المحلي، بهدف الحيلولة دون ظهور فوائض من شأنها المساس باستقرار الأسواق الدولية وهذا ما تضمنه البندين 11 و17 من الاتفاقية. وقد شهد على ذلك تلك الاستثناءات والترخيصات التي منحت للولايات المتحدة سنة 1955 حول اعتماد نظام الحصص على الوردات من السكر واللحوم الحمراء. كما أباحت الاتفاقية العامة الإجراءات القوية المتضمنة في السياسة الزراعية المشتركة للمجموعة الأوروبية وهي إجراءات في الميدان، منافية لقواعد السلوك التجاري للاتفاقية.

ويمكن القول أن هذه "الإباحية" التي وفرتها الاتفاقية بعد الحرب كانت منسجمة مع الأهداف الأساسية لمرحلة ما بعد الحرب بالنسبة للبلدان الصناعية وعلى رأسها مسألة الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية والغذائية، بفعل التحول الذي عرفته أنماط

---

[1]- Jean. Christophe KROLL, Politique agricole et échanges internationaux, dynamique de la régulation en Europe et en USA, Monde en développement, 2002.

الاستهلاك في سياق النمو الاقتصادي والرفاه الذي عرفته سنوات ما بعد الحرب وخاصة الستينيات. إلا أن مطلع الثمانينات، ظهرت محدودية الاستخدام المفرط للحماية والدعم الزراعي على الأسواق الدولية والمبادلات التجارية.

أ- أزمة الثمانينات:

لقد شكلت فترة الثمانينات مرحلة جديدة بالنسبة للتحديات التي فرضتها على السياسة التجارية في جوانب مراجعة السياسات الزراعية وضبط أشكال الدعم السابقة ومواجهة المضاعفات المالية للفوائض المتعاظمة داخل البلدان ذات الفائض الزراعي. وقد كانت لعوامل ظرفية وأخرى هيكلية وقعها على التقلبات التي عرفتها الأسواق الزراعية في جانب الطلب. فقد قضت برامج التعديل الهيكلي بضرورة الانضباط التقييدي في السياسات المالية على كثير من البلدان النامية والتي كانت أهم مصارف المنتجات الزراعية. إلى جانب تآكل الريع النفطي بفعل تراجع الأسعار العالمية.

لقد تراجعت أسعار القمح من 300 دولار للطن سنة 1976 إلى أقل من 100 دولار للطن سنة 1986. كما تراجعت الكميات المباعة من القمح الأمريكي في الأسواق الدولية من 50 مليون طن سنة 1981 لتتقهقر إلى 25 مليون طن سنة 1986 أي أقل من مستواها سنة 1975. في ذات الوقت بلغت المخزونات الأمريكية مستويات قياسية، إذ وصل حجمها إلى 51 مليون طن من القمح سنة 1986 من حجم إنتاج كلي بلغ 66 مليون طن.

جدول رقم 30

تطور الصادرات من السلع الزراعية / الغذائية والحبوب لبعض البلدان الصناعية 1980-1986 (%)

البيانات والسنوات		1980	1986
السلع الزراعية والغذائية	الولايات المتحدة الأمريكية	6،22	1،16
	المجموعة الأوروبية	4،15	1،16
	مجموعة CAIRNS	5،29	6،19
	كندا+أستراليا وزلندا الجديدة	3،10	2،10
الحبـوب	الولايات المتحدة الأمريكية	6،50	2،30
	المجموعة الأوروبية	3،15	8،23
	مجموعة CAIRNS	9،25	6،34
	كندا+أستراليا وزلندا الجديدة	5،18	3،22

Source : - Hélérie Delorme، Les échanges mondiaux après l'Uruguay rounard، Ed Complexe، 1994.

ولقد شحنت هذه التطورات الطرف الأمريكي وسارعت اندفاعه نحو تجذير موقفه التفاوضي ومطالبته بمراجعة الموضوع الزراعي في الاتفاقية العامة **GATT** وخاصة موضوع السياسة الزراعية المشتركة. إذ لم يبقى أمام الولايات المتحدة الأمريكية إلا مواجهة المجموعة الأوروبية كمنافس أساسي.

من جهتها أصبحت المجموعة الأوروبية تواجه تصاعد مصاريف الدعم الزراعي والتي بلغت مستويات قياسية وهو ما عمق أكثر الشرخ بينها وبين الولايات المتحدة. هذه الأخيرة التي عجلت بإطلاق جولة جديدة من المفاوضات. وهي الجولة التي عرفت على هامشها صراعا محموما تخلل المفاوضات الثنائية بين القوتين الزراعيتين الأعظم في العالم.[1]

ب- مطالب الولايات المتحدة ومجموعة CAIRNS:

قبل انطلاق جولة الأرجواي، واجهت الزراعة الأمريكية أزمة حادة تمثلت على وجه الخصوص في تراجع حجم الصادرات من 22% سنة 1980 إلى 16% سنة 1986.وجاءت هذه الوضعية نتيجة تضافر عدة عوام كان أهمها التراجع في مستوى الطلب العالمي والسياسة الداخلية الموجهة لدعم الأسعار والسياسة النقدية التوسعية التي اعتمدتها إدارة الرئيس **REAGAN**. وأمام المنافسة الشرسة التي فرضتها المواجهة التجارية مع المجموعة الأوروبية، كان لابد على الولايات المتحدة ومنذ سنة 1987 أن تبادر بالمطالبة بإلغاء أشكال الدعم المتضمنة في السياسة الزراعية المشتركة وفق صيغة "الصفرين". وتتمثل في تفكيك كل أشكال الدعم بدءًا من دعم الصادرات وصولا إلى المساعدات والدعم الداخلي (الأسعار والدخول) على مدى 10 سنوات، مستندين في ذلك إلى التصنيفات التي وضعها خبراء منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية (**OCDE**) سنة 1982 حول أثار أشكال الدعم على تشويه المبادلات.[2] **و**في أكتوبر سنة 1990

---

[1]- J.Y. CARFANTAN, Op.cit, p. 174.
[2]- H. DELORME, Op.cit, p. 108.

أجملت الولايات المتحدة اقتراحاتها على عرض تفاوضي تضمن ثلاثة فئات من الإجراءات وجملة من الالتزامات المرافقة لها وهي:[1]

- مسألة دعم الصادرات والتي يعتبرها تصنيف الخبرة لـ **OCDE** الأكثر تأثيرا على استقرار الأسواق وتشويها للمبادلات. إذ تقترح تخفيضا نسبته 90% على مدى 5 سنوات؛
- مسألة الإجراءات المعتمدة لمواجهة الواردات والتي يجب تحويلها إلى رسوم جمركية والتي يجب أن تخضع لتخفيض نسبته 75% على مدى 10 سنوات؛
- مسألة إجراءات الدعم الداخلي ذات الأثر على مستويات الأسعار بالنسبة للإنتاج أو الاستهلاك، حيث يوصي المقترح الأمريكي بالإبقاء فقط على المساعدات المباشرة غير المرتبطة بقرار الإنتاج وهو ما يصطلح عليه بـ ''Aide découplée''، ''Decoupling'' أو ما يصطلح عليه الباحث "بالدعم المفصوم".

وهنا تجدر الإشارة إلى الفروق في تصنيف أشكال الدعم للسياسة الزراعية المشتركة وتلك التابعة لبرامج الدعم الزراعي للولايات المتحدة. فالأولى تعتبر التعويضات (Restitution) الممنوحة في أوروبا مع الصادرات الزراعية ضمن الفئة الأولى، بينما تصنف التعويضات الممنوحة لدعم دخول المزارعين الأمريكان والمشروطة بتقليص المساحات الزراعية ''Deficiency payment''، ضمن الفئة الثالثة. وهو وارد الاعتراض الأوروبي ابتداءًا. حيث تقدر المجموعة الأوروبية أن أكثر أشكال الدعم الأمريكية لها أثرا مشابها لمثيلاتها بأوروبا وبالتالي لا ترى مبررا للطرح الأمريكي.

- إلا أن هذا المقترح الأمريكي لقي صدى لدى مجموعة **CAIRNS**[*] والتي كانت ولا تزال تطمح أن تتحول إلى قوة زراعية ثالثة. أما جوهر استراتيجية هذه المجموعة فتتمثل في تقديم تنازلات في مجال تحرير القطاعات الصناعية والخدمية مقابل الحصول على تنازلات مماثلة من حيث الدرجة في مجالات

---

[1]- M. RAINELLI, Op.cit, p. 76-77.

[*] تشكلت هذه المجموعة في أوت 1986 في مدينة CAIRNS بأستراليا.

ولوج الأسواق الأوروبية والأمريكية. وقد ربطت أي تقدم في ملف المفاوضات الزراعية بذلك. أما الإجراءات التي تقترحها هذه المجموعة لتحقيق أهداف التحرير، خاصة أنها تحضى بمزايا مطلقة في أغلب أنشطتها الزراعية، تتمثل في أولوية إلغاء دعم الصادرات ثم في وقت لاحق إلغاء باقي أشكال الدعم والمساعدات الداخلية، وهو ما ترفضه كذلك المجموعة الأوروبية.

ج- الاعتراضات الأوروبية:

لقد انعكس عدم التجانس في بنية الزراعات للمجموعة الأوروبية على موقفها التفاوضي. إذ تخللت المجابهة مع الأطراف الزراعية الأخرى في العالم، اختلافات أوروبية حول مواضيع التفاوض التجاري متعدد أو ثنائي الأطراف والأهمية التي تمنحها كل دولة أو مجموعة دول في المجموعة بالنسبة للمواضيع أو القطاعات محل التفاوض التجاري.

إلا أن القوة الزراعية الأولى بأوروبا وهي فرنسا، شكلت قوة الدفع منذ إنجاز السياسة الزراعية المشتركة إلى غاية الشروع في المجابهة التجارية مع الولايات المتحدة. ولذلك صبغ موقفها بشكل عام الموقف الأوروبي حول الموضوع الزراعي.

وبالرغم من ذلك، يبقى هنالك موقفان يميزان الموقف الأوروبي حول هذا الموضوع. إذ يتبنى الأول مبدأ تحرير القطاع، إذ يعتبر أصحاب هذا الاتجاه أن السياسة الزراعية المشتركة قد أنجزت أهدافها ولكنها أصبحت غير ناجعة بسبب تكلفتها وعدم كفاءتها في تخصيص الموارد الأوروبية. وأصحاب هذا الموقف يعتبرون بلدانًا مندمجة بشكل جيد في منظومة التبادل الدولي وهي: الدانمارك، هولندا، المملكة المتحدة، ألمانيا وبلجيكا. ولذلك كان هؤلاء أقرب إلى الموقف الأمريكي. ولقد أبدوا استعدادا لقبول المقترح الأمريكي كما تعتبر هذه المجموعة من الدول الطرف الأقل استفادة من الدعم الأوروبي.

أم الموقف الثاني والذي تترأس فريقه فرنسا، يرى أن اعتماد مراقبة العرض الزراعي والإبقاء على دعم الأسعار، يكون الصيغة الأوفق بالنسبة لأوروبا. حيث تسمح بالحفاظ على المصالح الزراعية لأوروبا وخاصة بالنسبة لفرنسا ومجموعة بلدان

الضفة الجنوبية لأوروبا. كما تسمح هذه الصيغة من ضبط التحولات البنيوية في الزراعة الأوروبية وخاصة ما ارتبط بالزراعة الصغيرة والتي عرفت تحديثا متأخرا زمنيا مقارنة بما حصل بشمال أوروبا كما هو الحال بالنسبة لإسبانيا، اليونان، إيطاليا، البرتغال وبدرجة أقل إيرلندا.

أما فرنسا فقد أبدت اعتراضها على الموقف الأول والتي اعتبرته مضرا بمصالحها الزراعية والتجارية وخاصة بالنسبة لمنتوج القمح والذي يشكل المنتوج الاستراتيجي الأول بالنسبة لها كما هو حال الولايات المتحدة. إذ يمثل القمح ما نسبته 60% من صادرات الحبوب لكل منهما. فالمكانة التجارية التي حققتها فرنسا في الأسواق العالمية كان بفضل السياسة الزراعية المشتركة وآلياتها في الدفع. كما تعتبر فرنسا أن هذه السياسة تحافظ على مستويات الأسعار عند مستويات مرتفعة داخل السوق الأوروبية، حيث تستوعب 60% من السلع الزراعية. أما 40% المتبقية فيتم صرفها داخل الأسواق الدولية عن طريق آلية المنح التعويضية والتي تمول الصادرات والتي تمثل الفرق بين الأسعار المحلية والأسعار الدولية. فأي تنازل عن دعم الصادرات حينها، تعتبره فرنسا ومن يدعمها، من شأنه عرقلة تصريف المنتوج في الأسواق الدولية وهو ما سيدفع إلى تشكيل مخزونات أوروبية قد تسبب لا محالة في تراجع الأسعار مما يؤدي إلى تراجع في العرض الزراعي أي تراجع القدرة الأوروبية على الإنتاج الزراعي.

وفي خضم المواقف المتضاربة حاولت ألمانيا وبدعم من مجموعة بلدان جنوب أوروبا، أن تطرح صيغة توفيقية تجمع بين أهمية ضبط العرض الزراعي والأنماط الإدارية لتجارة السلع الزراعية كالضبط الجمركي على الواردات و وضع سقف لدعم الصادرات. وقد سجلت كل هذه المواقف بـ Montréal (كنـدا) في ديسمبر 1988.

أما في نوفمبر من سنة 1990 فقد توصل الاتحاد الأوروبي إلى صيغة جديدة تحمل شيئا من التناقض. فهي من جهة تقترح تخفيضا بما نسبته 30% على مدى 10 سنوات لأشكال الدعم المباشرة وغير المباشرة، المحلية منها والخارجية باستثناء مساعدات التأطير الزراعي كالبحث والتطوير والتدريب ومواجهة الكوارث..الخ، ومن

جهة أخرى تقترح إلتزامات "خاصة" منافية لمبدأ عمومية الالتزامات في أطر التفاوض المتعدد الأطراف. وهذا ما رفضته مجموعة **CAIRNS** واعتبرته تلاعبا بمسارات التفاوض بحيث يبقى الاتحاد الأوروبي على مناعة أسواقه أمام منتجات بلدان هذه المجموعة.[1]

3- إتفاق BLAIRE HOUSE:

لقد امتدت مفاوضات جولة الأرجواي وكان ذلك سعيا لإنفاذها. وفي هذا السياق جاءت المبادرة الأوروبية في جانفي من سنة 1991 والتي حملت قبول إصلاح السياسة الزراعية المشتركة بعد مرور 30 سنة على تأسيسها. وكانت أهم هذه الإصلاحات، تلك التي أدخلت تعديلات على أشكال الدعم. إذ حلت بصورة نسبية المساعدات المباشرة على أساس الهكتار على قاعدة تاريخية (1989 - 1990) مشروطة بتحييد قسم من المساحات المزروعة، بدلا عن دعم أسعار الإنتاج. وجاءت هذه المبادرة الأوروبية مقترحة من ألمانيا التي احتضنت اجتماع مجموعة 7 في جويلية 1992 والمملكة المتحدة التي ترأست الاتحاد الأوروبي ابتداءًا من السداسي الثاني من سنة 1992. وقد عززت هذه المبادرة موقف اللجنة الأوروبية.

أما من الجانب الأمريكي، فقد كان هناك قبولا حذرًا بسبب تزامن المقترح مع الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة. كما أن الولايات المتحدة قبلت ما ورد في التسوية المقدمة من طرف مدير الـ **GATT** آنذاك فيما عرف "بوثيقة **DUNKEL**" (ديسمبر 1991). إلا أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه فيما عرف "بلتفاق **BLAIRE HOUSE**" (**Washinton USA**) تم رفضه من طرف فرنسا والتي كانت في خضم الإعداد للتشريعات والتي زادت من حساسية السلطات الفرنسية والأوساط المهنية في القطاع الزراعي اتجاه الانعكاسات المحتملة للاتفاق على مستقبل الزراعة الفرنسية.

---

[1]- Voir : - Monde en développement, 2002.
- Publics économiques, Juin 2002 (2767), Juin 2001 (2719), Nov. 2002 (2786), Janv. 2004 (2839), Janv. 2004 (2841).

جدول رقم 31
استعراض وثيقة DUNKEL واتفاق BLAIRE HOUSE

الإجـــراءات	وثيـقـــة DUNKEL (ديسمبـر 1991)	اتفـاق BAIRE HOUSE (ديسمبـر 1992)
1- الدعم الداخلي	تقدير حالة: - دعم الأسعار والدعم المباشر خارج العلبة الخضراء في الإجراءات الكلية للدعم. - تخفيض نسبة 20%. - المرجعية التاريخية: 1986-1988. - الدعم المباشر المباح (العلبة الخضراء) غير المرتبط بالإنتاج، أو مرتبط بتقليص المساحات الزراعية. - فترة التنفيذ: 1993 – 1999.	- تقدير الإجراءات الكلية للدعم خارج المساعدات المباشرة للعلبة الخضراء. - المرجعية التاريخية (1981-1988). - منح اعتمادات نتيجة التعويضات ابتداءً من سنة 1986. - نسبة التعويضات 20%. - فترة التنفيذ: 1994 – 2000. - المساعدات المباشرة المباحة: * مساعـدات العلبـة الخضـراء. * مساعـدات العلبـة الـزرقـاء المشروطة بتقليص العرض.
2- إجراءات على الواردات (ولوج الأسواق)	- تخفيضات في الرسوم الجمركية بنسبة 36% كمتوسط حسابي. - المرجعية التاريخية: 1986–1988. - فترة التنفيذ: 1993 – 1999. - استخدام الشرط الوقائي بحسب مستويات السعر أو حجم الواردات. - حقوق إضافية حدها الأقصى 3/1 الرسم الجمركي الأصلي لمدة سنة قابلة للتمديد. - الحد الأدنى من الولوج للأسواق بين 3% و5% من حجم الاستهلاك المحلي.	لم تطرق هذه المسائل في اتفاق BLAIRE HOUSE

Source : H. Delorme، Op.cit، p.p. 132-133.

4- اتفاق بروكسل (ديسمبر 1993):

لم يختلف كثيرا هذا الاتفاق عن اتفاق **BLAIRE HOUSE** وفي نفس الوقت كان تمهيدا للتوصل إلى الاتفاقية الزراعية المبرمة في أفريل سنة 1994 .والتي تعد جزءا من التتويج الشامل لمفاوضات جولة الأرجواي والتي انطلقت في مدينة Punta Del Este بالأرجواي في 20 سبتمبر من سنة 1986. ومثل اتفاق بروكسل جملة من التنازلات المتبادلة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في مواضيع الرسوم والحقوق الجمركية، القيود على الواردات وحصص الصادرات المدعمة.

فبالنسبة لتخفيض الدعم والمساعدات الداخلية، تم اعتماد أشكال الدعم المباشر تدريجيا لتحل محل أشكال الدعم ذات الأثر على قرارات الإنتاج (ضمان الأسعار). ويشمل الدعم الداخلي المتفق عليه المساعدات المباشرة الموجهة لتأطير النشاط، كالبحث العلمي والاجتماعي والمساعدات المخصصة للحفاظ على البيئة والبنى القاعدية الريفية والتي تدرج ضمن "العلبة الخضراء" وكلها أشكال دعم مباحة باعتبارها عديمة الأثر.

من جانب آخر تضمن الاتفاق تخفيضا على دعم الأسعار بنسبة 20%. أما ما يخص الإجراءات على الواردات أي موضوع ولوج الأسواق المحمية أصلا وخاصة أسواق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، فقد نص هذا الاتفاق وخلافا لسابقه الذي لم يتطرق للموضوع، على اعتماد تخفيضات على الرسوم بمتوسط حسابي يصل إلى 36% لفترة التنفيذ المحددة من سنة 1995 إلى سنة 2000 على أساس مرجعية تاريخية هي 1986 – 1988 و الإبقاء على حق اللجوء إلى الشرط الوقائي وقتما كان هناك تهديدا لهذه الأسواق.

إلى جانـب آخر، تضمن الاتفاق قيدا على الواردات تمثل في حق الولوج الأدنى الممكن والذي يتراوح من 3% إلى 5% من حجم الاستهـلاك المحلـي (Clause du minimis).

فيما يخص الصادرات المدعمة فقد أشار الاتفاق إلى تخفيض هذه الصادرات بما نسبته 36% على القيمة وبما نسبته 21% على الحجم على قاعدة مرجعية تاريخية هي 1986 – 1990 على أن تكون فترة التنفيذ هي 1995 – 2000.[1]

5- الاتفاقية الزراعية لمراكش (أفريل 1994):

بعد إبرام اتفاق بروكسل والذي وقعته 117 دولة متقاعدة في الاتفاقية العامة لـ **GATT** في 15 ديسمبر 1993، تمت المصادقة الرسمية على الاتفاقية الزراعية مع باقي

[1]- H. DELOME, J.C. KROLL, L'accord agricole de Marrakech, Op.cit, pp. 55-57.

الاتفاقيات الممضاة في 15 أفريل من سنة 1994 على أن تدخل حيز النفاذ ابتداءًا من جانفي سنة 1995.

إلا أن المشاهدة أكدت التراجع المتواصل في حصة المواد الزراعية الخام في إجمالي المبادلات الزراعية الغذائية من 30% سنة 1980 إلى 22% سنة 1997. فيما ازدادت حصة المنتجات الزراعية المحولة ذات القيمة المضافة الكبيرة من 39% إلى 52% لنفس الفترة، مما يؤكد استمرار الحضور القوي لسياسات الدعم داخل البلدان الصناعية وآثاره المتواصلة على التجارة الدولية في السلع الزراعية، على الرغم من الإجراءات الجديدة المتضمنة في الاتفاقية الزراعية.

فالاتفاقية الزراعية في جوهرها لم تقدم حلولا جذرية ومنفصلة عن الممارسات السابقة للدعم الزراعي، بقدر ما كانت صيغة محورة لمواصلة البلدان الصناعية دعمها للنشاط الزراعي. إذ أن إحلال المساعدات المباشرة من خلال تعبئة الميزانية العمومية محل أشكال الدعم ذات الأثر الكثيف على حجم الإنتاج والمبادلات الدولية، لم تحقق النتائج المرجوة والتي حملتها الأطروحات الجديدة فيما يخص خلو الدعم المباشر من الآثار المشوهة للأسواق والمبادلات. حيث يبقى الدعم المباشر والموجه لدخول المزارعين والمفصول عن حجم الإنتاج والمساحات المزروعة، يلعب دورا داعما للنشاط الزراعي داخل البلدان الصناعية لما لها من قدرات مالية تسمح لها باعتماده. إلى جانب ذلك، فإن الزراعة بالبلدان الصناعية تتميز بالتجانس الكبير في أصولها الإنتاجية من حيث قلة عدد المزارعين وكثافة رؤوس الأموال في النشاط الإنتاجي وتركز هذا الأخير على تشكيلة محدودة وأساسية في المنتجات ذات الأهمية الاستراتيجية (الحبوب، اللحوم، الحليب، الأعلاف ...).

وهذه الخصائص والمميزات في زراعة البلدان الصناعية، يندر توفرها في زراعات كثير من البلدان النامية، حيث تقل الإمكانات المالية وتكثر الاستغلاليات الزراعية الصغيرة التي تتميز بكثافة سكانية عالية. كما أن العديد من هذه البلدان سبق لها أن قدمت تنازلات مجانية وخطيرة إمتثالا لشروط وإجراءات برامج التعديل

الهيكلي، دون مقابل يتيحه لها إطار التفاوض متعدد الأطراف حول مواضيع الدعم وولوج الأسواق لتحقيق أهداف عصرنة القطاع الزراعي.

أما تنفيذ الاتفاقية الزراعية لسنوات التسعينيات فلم يعرف صعوبات كبيرة. ويرجع ذلك بالأساس لعدم صعوبة الالتزامات المعتمدة في إطارها. فالحمائية مثلا لم تكن في خطر داخل البلدان الصناعية.

أما بالنسبة للدعم الداخلي، فقد مكنت ثلاثة عوامل من احترام إنجاز الالتزامات الخاصة بهذا الجانب وتتمثل في:

- تعريف وتحديد مستويات مرتفعة في مبالغ الدعم انطلاقا من اختيار فترة مرجعية شهدت الأسعار الدولية خلالها انخفاضا في مستوياتها (1986 – 1988)؛
- سياسات الإصلاح وخاصة تلك التي عرفتها السياسة الزراعية المشتركة لسنة 1992 والتي خفضت من أشكال الدعم المصنفة ضمن العلبة البرتقالية. فيما ارتفعت قيم الدعم المصنفة ضمن العلبتين الخضراء والزرقاء واللتان تضلان غير خاضعتان لالتزامات التخفيض؛
- الهامش المتاح أمام البلدان للتصرف في كيفيات تنظيم إجراءات تخفيض مبالغ الدعم.[1]

أما ما يخص ولوج الأسواق، فقد ضلت الرسوم الجمركية على الواردات الزراعية جد مرتفعة مقارنة بمثيلاتها في السلع الصناعية. فقد قدر متوسطها داخل بلدان **OCDE** بنسبة 36% فيما لم يتجاوز بالنسبة للسلع الصناعية 14% كمتوسط. وجاءت هذه النسب المرتفعة في الرسوم على السلع الزراعية نتيجة اعتماد قاعدة حساب تاريخية تميزت فيها الأسعار الدولية بانخفاض شديد (1986 - 1888).

فيما تظل الالتزامات الخاصة بتخفيض الدعم على الصادرات، تمثل قيدا فعليـا على السياسـات الحمائيـة، خاصة بالنسبة للبلدان الصناعية ذات الفوائض الزراعية (**UE،USA**). فالخبراء يعتبرون الدعم الموجه للصادرات، الأكثر تشويها للمبادلات ولذلك كان ولا يزال الالتزام الأصعب في الاتفاقية الزراعية.

---

[1]- P. MESSERLIN, La nouvelle organisation mondiale du commerce, pp. 75-83.

جدول رقم 32

نسبة استخدام الدعم في الصادرات الزراعية لبعض البلدان الصناعية (1995 - 1999)

(%)

السنـوات / البلـدان	1996/1995		1997/1996		1998/1997		1999/1998	
	على القيمـة	على الحجـم	على القيمـة	على الحجـم	على القيمـة	على الحجـم	على القيمـة	على الحجـم
الاتحاد الأوروبي	51	61	59	80	46	66	89	76
و.م. الأمريكيـة	7	21	17	15	50	27	-	-
النرويـج	60	55	44	45	72	81	-	-
كنـدا	11	12	1	1	0	0	-	-

Source : Monde en développement ،Op.cit، 2002، p. 59.

أما الانعكاسات التجارية في مجال السلع الزراعية، فإن مؤشرات التبادل التجاري تؤكد عدم تطورها بالشكل الذي قد يعطي دلالة على تحول معتبر فيها. فالتفوق التجاري ظل إلى جانب المجموعتين الرئيسيتين اللتين تتقاسمان نسبة معتبرة من الأسواق العالمية. إذ تظافرت عوامل عديدة للحيلولة دون تطور جدي في الأوضاع التجارية في السلع الزراعية، منها:

- كون أن الاتفاقية الزراعية لم تؤثر بالصورة اللازمة على مستويات الحماية للبلدان الصناعية؛
- عملت الإصلاحات في السياسات الزراعية داخل البلدان على استخدام أدوات جديدة للدعم كما عززت مستوياته المالية عبر تحول من علبة إلى أخرى؛
- الأزمات الاقتصادية والمالية في أغلب البلدان النامية وحتى تلك المعروفة بالبلدان الصاعدة كدول جنوب شرق آسيا وما خلفته من آثار سيئة في الجوانب المالية والنقدية أثناء النصف الثاني من عقد التسعينيات.

فضلا عن ذلك، فإن الاتفاقية الزراعية جاءت في صور حل توافقي بين القوتين الأعظم زراعيا وصناعيا، رعى فيها الجانبان مصالحهما وديمومة تفوقهما في تجارة السلع الزراعية والغذائية على نطاق عالمي. والمتأمل لما تضمنته إصلاحات السياسة الزراعية المشتركة سنة 1992 وإصلاحات البرامج الزراعية الأمريكية سنة 1996 ، يقف على العناصر الدالة على النزعة الجديدة داخل هذه البلدان لتقوية الدعم الزراعي

تحت عناوين جديدة كالدعم المباشر للدخول غير المنشئة للتشوهات. والهدف من ذلك هو تجنب الوقوع في مطب الخروقات المتعلقة بتصنيف علب الدعم الزراعي.

إضافة إلى ذلك، اعتماد هذه البلدان على تنظيمات وتشريعات الوقاية النباتية والصحية و التي تعزز من خلالها إجراءات الحماية التجارية، مما زاد في صعوبات الولوج لأسواقها من طرف البلدان النامية.

جدول رقم 33

نسبة تطور الصادرات الزراعية/الغذائية لبعض تجمعات البلدان النامية (1994 – 1998)

(%)

البيـانـــات	1997/1994	1998/1994
أمريكـا الجنوبيـة	9،11	8،7
إفريقيـا	2،7	4،4
الشـرق الأوسـط	1،4	7،1
آسيـا	6،3	5،0
مجمـوع البلـدان الناميـة	1،7	7،3
مجمـوع الصادرات العالمية من السلع الزراعية والغذائيـة	8،6	2،3
المجمـوع الكلي للصادرات العالميـة	8،9	1،6

Source : Monde en développement، 2002.

المبحث الثالث: التفاوض متعدد الأطراف على السلع الزراعية داخل المنظمة العالمية للتجارة.

حددت اتفاقية مراكش المؤسسة للمنظمة العالمية للتجارة في المادة الثالثة المهام والأهداف المتوخاة منها والمتمثلة في:

- تسهر المنظمة على تنفيذ وإدارة الاتفاقية وجملة الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف؛
- تتيح المنظمة إطارا تفاوضيا لأعضائها حول المواضيع التجارية؛
- تشرف المنظمة على إنفاذ القواعد والإجراءات التي تنظم تسوية المنازعات؛
- تتولى المنظمة إدارة آلية مراجعة السياسات التجارية المعروفة "بآلية المراجعة".

ويتم تحقيق هذه المهام بالتنسيق مع باقي المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي ...الخ.

وقد أدرجت الاتفاقية الزراعية و المتزامنة مع إبرام اتفاقية مراكش المنشئة للمنظمة العالمية للتجارة، الزراعة في إطار المفاوضات متعددة الأطراف وإخضاعها كباقي السلع لإجراءات وقواعد الانضباط. وتتمثل هذه الإجراءات في جملة الالتزامات الواجب احترامها من قبل البلدان الأعضاء. وهي الالتزامات المتعلقة أساسا بمواضيع التقليل من الدعم الداخلي ومسائل الحماية وولوج الأسواق ومعضلة دعم الصادرات. ويتم إقرار هذه الالتزامات عبر آلية الإخطار والتبليغ عن مضامينها ومستوياتها لأمانة المنظمة العالمية للتجارة.

1- الدعم الداخلي للزراعة:

إن أهم أهداف الاتفاقية الزراعية هو التقليل من الدعم الداخلي. وقد أقرت الاتفاقية التزام البلدان الصناعية تخفيض هذا الشكل من الدعم بنسبة 20% على مدى 6 سنوات وهو ما يعرف بإجراءات الدعم الكلية (MGS)، وبنسبة 13% بالنسبة للبلدان النامية على مدى 10 سنوات.

أ- تصنيف "علب" الدعم الزراعي:

لقد ميزت الخبرة في هذا الصدد الدعم الداخلي إلى صنفين رئيسيين، الأول أدرجته فيما يعرف بالعلبة الخضراء والتي تعتبره قليل أو عديم الأثر على المبادلات. أما الثاني فأدرجته في العلبة البرتقالية والتي تعتبره ذا أثر على المبادلات من حيث إحداث تشوهات في بنيتها.

فالعلبة الخضراء تضم برامج التأطير الزراعي، كالبحث، التكوين، البنية القاعدية، الإجراءات الصحية ومراقبة الجودة وإقامة مخزونات لضمان الأمن الغذائي للدولة. كما تحتوي هذه العلبة على المساعدات المباشرة الممنوحة للمزارعين وغير المرتبطة بالإنتاج وعوامـل الإنتاج أو أسعار مستهدفة. وهي ما يطلق عليها بأشكال "الدعـم المفصـوم". هذه الأخيرة التي يبقى مثار جدل حاد بين المختصين والخبراء حول حقيقة خلوها من الآثار على الأسواق والمبادلات الزراعية.

أما العلبة البرتقالية فهي تحتوي على كل أشكال الدعم ذات الأثر الموصوف على المبادلات. وتتمثل بالأساس في الأشكال الموجهة لدعم أسعار الإنتاج، سواء بالتأثير المباشر على مستويات العرض في الأسواق أو بالدفع التعويضي لتغطية الفرق في مستويات السعر الحقيقية والمستهدفة في الأسواق، مع استثناء من حساب إجراءات الدعم الإجمالي، المساعدات التي لا تتعدى نسبتها 5% من قيمة المنتوج المستهدف للدعم وهو ما يعرف بمستوى الدعم الأدنى ''Minimis''. فيما منحت البلدان النامية ضمن هذا الاستثناء نسبة 10%.

إلى جانب هاتين العلبتين، هنالك تصنيفات أخرى تشمل أشكالا وحالات أخرى من الدعم المتاح أو المؤقت وتتمثل في:

- المساعدات المباشرة لدخول المزارعين والمشروطة بتقليص المساحات أو مستويات الإنتاج للمحاصيل والتي لا تتعدى 85% على قاعدة تاريخية معينة وتدرج في تصنيف العلبة الزرقاء؛

- ضمن هذا النوع، يباح لبعض البلدان النامية استخدامه في إطار معاملة خاصة ومميزة، قصد صد مزارعي هذه البلدان عن النشاط في المحاصيل الممنوعة (زراعة المخذرات).[1]

ب- قيمة وتوزيع الدعم الداخلي:

للفترة الممتدة من سنة 1995 إلى سنة 1999، استحوذت بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية **OCDE** على ما نسبته 90% من قيمة ما تبلغت به المنظمة العالمية للتجارة من دعم وقد تجاوزت قيمته 265 مليار دولار. وتتوزع هذه النسبة فيما بين مجموعة قليلة من هذه الدول، حيث يستوعب الاتحاد الأوروبي 40% والولايات المتحدة 25% واليابان 18% وكوريا الجنوبية 3%. فيما تتقاسم ثلاثة دول هي سويسرا، النرويج وإسلندا ما نسبته 3%. أما البلدان النامية فإن حصتها من هذا الدعم لا تتجاوز نسبته 9%. تستحوذ أربعة بلدان على نسبة 67% من قيمة الدعم وهي الهند (36%)، البرازيل (18%)، تايلندا (8%) وإفريقيا الجنوبية (5%). مع الإشارة أن هذه البلدان والتي لا تتعدى حصتها في الدعم الإجمالي 9% تحقق قيمة مضافة زراعية تبلغ نسبتها 45% من القيمة المضافة الكلية، بينما 3 بلدان إضافة إلى بلدان الاتحاد الأوروبي والتي تستحوذ على 87% من إجمالي الدعم الداخلي لا تتجاوز القيمة المضافة التي تحققها نسبة 40%. كما تشير الإحصائيات إلى أن نسبة الدعم الداخلي إلى القيمة المضافة الزراعية بالنسبة لبعض البلدان تكون كما يلي: 1% في مصر، 3% في تونس، 5% في البرازيل، 10% في الهند. أما في الولايات المتحدة فإنها تبلغ 60% وفي الاتحاد الأوروبي 70%، و80% في اليابان وتصل إلى 100% في سويسرا.[2]

أما توزيع الدعم الداخلي بحسب تصنيفات العلب لنفس الفترة بالنسبة لمجموعة **OCDE** فيمثل كمتوسطات 46% بالنسبة للعلبة الخضراء و40% بالنسبة للعبة البرتقالية و11% بالنسبة للعلبة الزرقاء و3% بالنسبة لعلبة المستوى الأدنى. كما تتركز نسبة 98% من مجموع الدعم في العلبة البرتقالية لصالح بلدان **OCDE** و90% من العلبة

---

[1]- OCDE, L'accord sur l'agriculture du cycle de l'Uruguay, 2001.
[2]- Les soutiens à l'agriculture, une mise en perspective internationale, Op.cit, pp 124-126.

الخضراء. وحتى بالنسبة لعلبة المستوى الأدنى فتصل النسبة إلى 63%. أما الإجراءات الخاصة والمميزة فتصل إلى 15%. وهذه الأرقام تؤكد استئثار البلدان المتقدمة في عمومها بسياسات دعم قوية وفعالة. وهذا التفوق جاء نتيجة الوفرة المالية بالنسبة لهذه البلدان والتي تسمح لها من تحقيق أهدافها. خلافا للبلدان النامية والتي في أغلبها تواجه مشكلة ندرة الموارد المالية (باستثناء بلدان الريع النفطي) وبالتالي تبقى إمكانية إنجاز سياسات دعم زراعية في غير متناولها إلا إذا أفتكت في إطار المفاوضات متعددة الأطراف الحق في سياسة حمائية والحق في استخدام القيود الكمية والجمركية. وهي إجراءات يعتبرها بعض الاقتصاديين مناسبة للبلدان النامية ومحققة لمبدأ العدالة التاريخية وعديمة الأثر على أسواق البلدان المتقدمة. وتحقيق هذه الأهداف بالنسبة للبلدان النامية يبقى احتمالا ضعيفا في الوقت الراهن بسبب ضعف الموقف التفاوضي لهذه البلدان.[1]

كما تشير الإحصائيات إلى حالة التكيف التي حققتها البلدان المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بالنسبة لإضفاء مرونة على تحويل أشكال الدعم من علبة نحو أخرى بالصورة التي تتلاءم مع متطلبات الانضباط مع قواعد الاتفاقية الزراعية، خاصة ما تعلق بالتخفيض التدريجي للدعم المشوه للمبادلات والأسواق.

جدول رقم 34
توزيع الدعم على العلب المصنفة بالنسبة لمجموعة من البلدان الصناعية
(سنة الأساس المعتمدة: 1995، 1998، 1999)

(%)

البلـدان	العلبة البرتقالية				العلبة الزرقاء				المستوى الأدنى				العلبة الخضراء			
	-	95	98	99	-	95	98	99	-	95	98	99	-	95	98	99
و. المتحدة الأمريكيـة	51	10	16	23	0	12	0	0	0	3	7	10	48	76	77	67
الاتحـاد الأوروبـي	89	55	54	54	0	23	24	22	0	1	1	1	11	21	22	23
زلنـدا الجديـدة	75	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	50	26	100	100	50
اليـابـان	69	52	20	21	0	0	1	3	0	1	1	1	31	47	78	75

Source : Les soutiens à l'agriculture, Op.cit, p. 129.

[1]- Jacques BERTHELOT, La mystification du découplage des aides agricoles, problèmes économiques, Juin 2001, N° 2719.

إن هذه التكييفات حصلت في سياق الإصلاحات التي تبنتها البلدان المتقدمة ذات الفائض الزراعي وخاصة بلدان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وكانت ولا تزال محاولات لكسب الوقت وفي بعض الأحيان للتحايل على قواعد الاتفاقية الزراعية ومبادئ التبادل الحر للمنظمة العالمية للتجارة. واعتبرت البلدان النامية أن نظام العلب استخدم من طرف البلدان المتقدمة للتنصل من التزامات خفض أو إلغاء الدعم عبر تحويل الدعم من علبة إلى أخرى.

جدول رقم 35

أهمية الدعم نسبة لتكاليف الإنتاج في الاتحاد الأوروبي (1991-2001)

(%)

	سعر الإنتاج / التكلفة			دعم الإنتاج / التكلفة		
	1991	1993	2001	1991	1993	2001
القمـح	6،121	7،97	1،72	2،2	8،25	8،35
الكولـزا	5،110	8،74	7،62	0	4،85	1،48
البطاطس	5،110	4،110	7،124	2،1	4،0	1،3
الحليـب	6،120	0،133	1،113	0	3،0	1،6

Source : - Dominique Desbois, Bernard Legris, D'une réforme à l'autre, Problèmes économiques, Janvier 2004, N°2841.

كما تشير الأرقام أن التطور الكبير في قيم الدعم الممنوحة لمزارعي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ففي سنة 1999 تلقى كل مزارع أمريكي ما قيمته 21000 دولار وكل مزارع أوروبي 17000 دولار. وأما قيمة المساعدات المباشرة في الولايات المتحدة فبلغت 11000 دولار وفي الاتحاد الأوروبي وصلت إلى 5500 دولار. وقد قدمت الولايات المتحدة مبالغ تعويضية عن تراجع الأسعار بما قيمته 6 مليار دولار سنة 1998 لتصل إلى 8.7 مليار دولار سنة 1999. وقد أمضى الرئيس الأمريكي W. Clinton في 20 جوان سنة 2000 على دعم إضافي قيمته 7.1 مليار دولار، كما تم تسجيل قيمة دعم إجمالي لنفس السنة بقيمة 22.1 مليار دولار.[1]

[1]- Problème économique, 2001, N°2719.

ج- مسألة "الدعم المفصوم":

إن مفهوم الدعم المفصوم جاء كمحاولة توافقية بين البلدان أعضاء في الاتفاقية العامة للتجارة حتى تتخلى البلدان الأكثر استخداما للدعم عن أشكاله الأكثر تشويها للأسواق والمبادلات مع الإبقاء على أشكال أخرى للدعم من شأنها المحافظة على دخول المزارعين وبالتالي المحافظة على الأنشطة الإنتاجية.

وكان لا بد من تقديم هذا المفهوم بصورة عملية من خلال استحداث تعاريف مصنفة للدعم الزراعي عبر مجموعة علب ملونة حيث تتطابق هذه الألوان مع مستويات معلومة من الإباحة والحضر والتقييد لأشكال الدعم المعتمدة. وتتراوح هذه العلب من اللون البرتقالي المحضور، إلى الأزرق المؤقت إلى الأخضر المباح إلى علبة المستويات الدنيا.

وخلال ندوة الدوحة تقدمت الهند على رأس مجموعة من البلدان النامية باقتراح استحداث علبة جديدة أطلقت عليها "علبة التنمية" إلا أنها واجهت الرفض القاطع من مجموعة البلدان الصناعية.

أما الاتفاقية الزراعية لمراكش سنة 1994، فهي تضع معيارين لتصنيف أشكال الدعم ضمن العلبة الخضراء والتي من الناحية النظرية تستوعب كل أشكال الدعم قليلة أو عديمة الأثر على المبادلات:

- يقضي المعيار الأول بأن يكون الدعم ممولا عبر برامج حكومية وليس عن طريق آلية السوق (التحويلات من المستهلكين نحو المزارعين)؛
- ألا يكون لها أثرا على أسعار الإنتاج.

وبالتالي فإن هذا التصنيف يستبعد من العلبة الخضراء أنظمة ضمان الأسعار من خلال التدخل المباشر في الأسواق أو عن طريق تقديم الدعم للإنتاج.

من خلال هذه المعايير يتم ترشيح إدراج أشكال الدعم في العلبة الخضراء. فالمبالغ المصروفة لصالح المزارعين لا يتم حسابها بدلالة نوع أو حجم الإنتاج أو الأسعار المحلية أو الدولية أو عوامل الإنتاج المستخدمة خلال السنة التي تلي السنة المرجعية للحساب. وبالتالي فإن اعتماد هذه المعايير والتي يتم وفقا لها تعريف الدعم

المفصوم أي الدعم عديم الأثر على الأسواق والمبادلات، سيسمح بدفع المساعدات المباشرة لدخول المزارعين في شكل مساعدات جزافية والتي تستعرضها نظرية الرفاه في التحليل الاقتصادي. إذ تسمح المساعدات الممنوحة بصورة جزافية من إنجاز تغيير في مستويات الدخل من دون المساس بعمل آلية السوق ودون التأثير على قرارات الإنتاج. وتقوم نظرية الرفاه على أساس فرضية رئيسية تتمثل في وجود اقتصاد لا يعاني من تشوهات في عمل أسواقه، إذ تكون الطريقة الأكثر كفاءة في تخصيص الموارد تتمثل في عمل آلية السوق دون تدخل. إلا أنه ولاعتبارات تتعلق بموضوع العدالة، تقوم السلطة العمومية بإعادة توزيع الدخول قصد تدعيم دخول فئة ما من المتعاملين الاقتصاديين والمتمثلة في الحالة الراهنة في فئة المزارعين والتي تواجه تراجعًا في معدلات دخلها النسبية مقابل الفئات الاقتصادية الأخرى. ولذلك تقرر نظرية الرفاه أن أحسن أسلوب لدعم دخول المزارعين يتمثل في استخدام نظام الاقتطاع (المنظومة الجبائية) وتقديم مساعدات للمزارعين بصورة جزافية وهو ما يؤمن عدم المساس بآلية عمل الأسواق، بحيث تتدخل الدولة بأقل نفقة ممكنة وأكثرها كفاءة في تخصيص الموارد.

إلا أن نتائج نظرية الرفاه لا تتحقق إلا بتحقق فرضيتها الأساسية والمتمثلة في وجود اقتصاد عديم التشوهات وهو ما لا ينطبق مع الحقائق الفعلية للاقتصاديات المعاشة. ولذلك يرى منتقدوا هذه المقاربة والتي تعتقد في خلو الدعم المفصوم من أي أثر مشوه للأسواق، أن لهذا الأخير آثارًا احتمالية على الإنتاج، الأسعار والمبادلات. ففعالية هذه النظرية تكمن في تحقق فرضية الأسواق العاملة بشكل كامل دون أن تشوبها تشوهات. ولما كانت الأسواق الزراعية تواجه مشكلة عدم الاستقرار المزمن في بنيتها والتراجع في مستويات دخول المزارعين، تعارض ذلك مع الفرضية المعتمدة. وبالتالي واجهت هذه النظرية حدودها العملية بالنسبة لموضوع الدعم المباشر في صورة منح مساعدات لدخول المزارعين أي توجيه الموارد بشكل جزافي لصالح هذه الفئة. ويوجز البحث الأعمال التي حاول من خلالها أصحابها تفنيذ مقولة الدعم

المفصوم وخلو المساعدات المباشرة من أي تأثير على قرارات الإنتاج ومنه انعدام الآثار المشوهة للأسواق.

- يكون للمساعدات المباشرة والمصنفة بحسب الاتفاقية الزراعية كدعم عديم الأثر (الدعم المفصوم)، أثر على خيارات الإنتاج والكميات المعروضة وذلك من خلال "أثر الدخل". وهو أثر قد يخلف انكفاءًا لدى المزارعين وبالتالي تقليصًا في النشاط لكون أن العمل الزراعي يصبح أقل مكافأة. فالدخول غير المرتبطة بالإنتاج تدفع المنتج لأن يخصص وقتا أقل للعمل.

- في حالة عدم التأكد التي تسود الاقتصاد الزراعي، فإن المنتج تعتريه حالة التوجس الدائم من المخاطرة. فهو يجهد ما أمكنه لكي يتفادى مخاطر القرارات الإنتاجية. فالمساعدات المباشرة الممنوحة للمزارع، تمثل بالنسبة له دخلا ثابتا من نتيجته التقليل من الطبيعة المتغيرة لدخله قبل تلقي المساعدات. إذ يبقى هذا الأخير في غياب الدعم دالة للتغيرات الحاصلة في الأسواق الزراعية من حيث الكميات المعروضة ومستويات السعر المحققة. فالتقليل من تغاير الدخل الكلي (الدخل الزراعي+المساعدات المباشرة) يحدث أثرا أطلق عليه D. Hennessy، أثر الأمان، حيث ينجر عنه تأثيرا على قرارات الإنتاج باتجاه الزيادة في حجم الإنتاج بفعل تراجع الشعور بالمخاطر الناجمة عن ذلك القرار. كما يقرر Hennessy أثرا آخر متولد عن الأثر الأول، أطلق عليه أثر الثراء. ومفهومه أن زيادة الحصة الثابتة في دخول المزارعين والمتمثلة في المساعدات المباشرة الجزافية تؤدي إلى زيادة في المتوسط العام للدخول مما يؤهل المزارع إلى مزيد من القرارات الإنتاجية.[1]

وبغض النظر عن الآثار الاحتمالية لما يعرف بالدعم المفصوم، والتي تشكك فيها بعض الأعمال، فإن مسألة تقديم المساعدات بالصورة التي تتيحها الاتفاقية الزراعية، تظل تطرح تساؤلات أساسية حول ديمومتها وكذا حول الحالات "الغريبة" التي أصبحت تتولد عنها كما هو الشأن بالنسبة للسياسة الزراعية المشتركة والتي تقر

---

[1]- J. BUTAULT, C. LEMOUEL, Op.cit, pp. 51-54.

نفقات مالية كبيرة في صورة "دعم مفصوم" أي تقديم مساعدات جزافية للمزارعين كي لا ينتجوا، بدعوى المحافظة على الأرصدة البيئية والزراعية في الأقاليم في أوروبا.[1]

2- ولـوج الأسـواق:

تنص الاتفاقية الزراعية في شأن ولوج الأسواق على:

- الإلغاء الكلي للحواجز غير الجمركية وإحلال بدل عنها الرسوم الجمركية (advalorem) أي نسبة على السعر وقيام عملية الربط الجمركي على أساس مرجعية زمنية.
- تقرر الاتفاقية على أن التخفيض في الرسوم الجمركية يتم بنسبة 36% كمتوسط عام على مدى 6 سنوات على كل المنتوجات ابتدءا من سنة 1995. فيما حضيت البلدان النامية بنسبة تتراوح ما بين 10% و24% كأقصى حد، على مدى 10 سنوات.
- المحافظة على إجراءات الولوج المنصوص عليها في الاتفاقيات القائمة (الاتفاقيات الثنائية، اتفاقيات التجمعات الإقليمية) على أساس نسبة 5% من حجم الاستهلاك المحلي واستخدام معدلات ربط جمركي أقل مما هو منصوص عليه وذلك حتى سنة 2000 بالنسبة للبلدان المتقدمة وإلى غاية 2004 بالنسبة للبلدان النامية.
- إمكانية اللجوء إلى "الشرط الوقائي" للسماح للدول الأعضاء من فرض حقوق إضافية حالة مواجهة تدفق غير عادي للواردات أو تراجع كبير في مستويات الأسعار.

ولقد سمحت كل هذه المقررات بإدراج النشاط الزراعي بصورة كبيرة في إطار التفاوض متعدد الأطراف. فقبل الاتفاقية لم تتعدى نسبة الربط الجمركي على السلع الزراعية بالنسبة للبلدان المتقدمة 55% وبالنسبة للبلدان النامية 18%. لكن ما لبثت صادرات السلع الزراعية للبلدان النامية تواجه صعوبات متواصلة للنفاذ إلى أسواق

---

[1]- Jacques LECACHEUX, l'agriculture européenne en Jachère, Problèmes économiques, JAN 2004, N°2841.

البلدان الصناعية على الرغم من التزام هذه الأخيرة فتح أسواقها. فالطريقة التي ربطت بها الرسوم الجمركية تقلل فعالية الالتزامات بفتح الأسواق. حيث أن ربط الرسوم الجمركية تتم عند مستويات هي في العموم أعلى من تلك التي سادت باستخدام الحواجز غير الجمركية وهي ما تعرف بالرسوم الوسخة Dirty Tarriffication. كما أن عملية الربط الجمركي لم تشمل كل البلدان أعضاء المنظمة العالمية للتجارة، حيث يظل العديد منها يستخدم الحقوق الخاصة أو المختلطة لقسم هام من خطوطها الجمركية. وهو ما يقلل من شفافية المعاملات.

إلى جانب ما سبق، تبقى العديد من المنتوجات والتي تعتبر ذات أهمية بالنسبة للبلدان المتقدمة، تحضى بتغطية جمركية تتجاوز المعدلات المعمول بها دخل المنظمة العالمية للتجارة. فبحسب تعريف القواعد العامة للمنظمة، فإن المعدلات القصوى للرسوم الجمركية لا تتجاوز نسبة 15%. إلا أن الملاحظة تؤكد أن الرسوم على السلع الزراعية تتجاوز بكثير هذه النسبة، فمثلا داخل الاتحاد الأوروبي لسنة 2001 تتجاوز نسبة الرسوم على منتوج السكر 220% وبالنسبة للزبدة 160% وبالنسبة للحوم الحمراء نسبة 110%.[1]

جدول رقم 36
تباطؤ وتراجع ولوج السلع الزراعية الغذائية
للبلدان النامية نحو أسواق البلدان الصناعية

(%)

صادرات البلدان النامية إلى:	1990	1998
الاتحـاد الأوروبـي	5،30	5،27
الولايات المتحدة الأمريكيـة	15	16
اليابـان	7،13	2،11
البلـدان الناميـة	5،30	6،39
المجـمـوع	7،89	3،94

Source : Monde en développement، 2002.

[1]- Stefan TANGERMANN, un bilan depuis l'Uruguay rond, économie internationale, N°87, 2001.

كما أن الرسوم بعنوان الدولة الأولى بالرعاية تبقى جد مرتفعة. فالمتوسط المرجوح من الحقوق على السلع الزراعية يتجاوز 62% فيما لم يتعدى 4% بالنسبة للسلع الصناعية. وهذا ما يؤكد البون الشاسع بين الحقائق الميدانية والالتزامات المعلنة ضمن الاتفاقيات العامة أو الخاصة.

كما تبقى الاتفاقيات التفضيلية لبعض البلدان النامية والتي تصنف ضمن فئة "البلدان الأكثر تخلفا"، تتمتع إلى حين ببعض مزايا ولوج أسواق بعض البلدان المتقدمة كالاتفاقية التي تربط الاتحاد الأوروبي مع مجموعة **ACP** (بلدان من إفريقيا، الكاريبي والمحيط الهادي) فيما يعرف بمعاهدة Lomé لسنة 1975[*]. والتي تتيح جمركة ميسورة ومزايا دخول أسواق بلدان الاتحاد الأوروبي بالنسبة لبعض المنتجات كالسكر والموز والأرز واللحوم الحمراء. وتسويقها بالأسعار المحلية للأسواق الأوروبية بدلا عن استخدام الأسعار العالمية والتي عادة ما تكون أقل.[1]

إلا أن هذه الصيغ التفضيلية في المعاملات التجارية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، تكتنفها صعوبة الحفاظ على ميزتها. حيث أن التراجع التدريجي في الرسوم الجمركية التزاما بالاتفاقيات متعددة الأطراف، من شأنه أن يدفع إلى تآكل هذه المزايا. كما أن تدرج الربط الجمركي ارتفاعًا كلما خضعت المنتجات الزراعية لعمليات التحويل، يؤدي إلى إلحاق خسائر بموارد البلدان النامية وتفويت فرص تنمية فروع الصناعات الغذائية داخلها على الرغم من أهميتها في الأنشطة الاقتصادية والتجارية والقيم المضافة واليد العاملة وتطوير التشابك بين القطاعات الإنتاجية.

ويشير J. Berthelot، أنه وبسبب التراجع في الحماية الجمركية في دولة كالبرازيل والتي تعتبر قوة اقتصادية صاعدة بأمريكا الجنوبية، وللفترة ما بين 1985 و1996 تراجع الإنتاج الزراعي وتقلصت في أثره المساحات الزراعية من 52 مليون

---

[*] وهي المعاهدة التي تم تجديدها في فيفري من سنة 2000 ثم تمت مراجعتها من قبل الاتحاد الأوروبي بمعاهدة جديدة هي معاهدة Cotonou 2002.

[1]- Problèmes économiques, Janv. 2004, N°2871.

هكتار إلى 42 مليون هكتار[*]، منها 3.7 مليون هكتار على حساب المزارع التي تقل مساحتها عن 100 هكتار والتي تتخصص عادة في الزراعات المعاشية.[1]

3 - دعم الصادرات:

لقد ظلت الزراعة مستثناة من الانضباط لقواعد حظر الدعم الموجه للصادرات إلى غاية إبرام الاتفاقية الزراعية لجولة الأرجواي. و قد أقرت هذه الاتفاقية الالتزامات التالية:

- تخفيض حجم الصادرات المدعمة داخل البلدان الصناعية بنسبة 21٪على مدى 6 سنوات على قاعدة مرجعية زمنية 1986-1990 و 14٪على مدى 10سنوات بالنسبة للبلدان النامية.

- تخفيض قيمة الدعم الموجه للصادرات داخل البلدان الصناعية بنسبة 36٪ على مدى 6 سنوات لنفس الفترة المرجعية و 24٪ على مدى 10سنوات بالنسبة للبلدان النامية.

و قد التزمت 27 دولة أعضاء بالمنظمة العالمية للتجارة و مستخدمة للدعم الموجه للصادرات بمبدأ التخفيض منها، 10 دول نامية.

و تعرّف المنظمة العالمية للتجارة الصادرات المدعمة ، كل شكل من الدعم الموجه للصادرات كالمنح التعويضية في إطار السياسة الزراعية المشتركة بأوروبا أو الدعم في المدخلات (كالنقل) و القروض التجارية (marketing loan) الممنوحة في إطار البرامج الزراعية للولايات المتحدة و التي أقرت سنة 1985 لأول مرة ثم أعيد العمل بها في القانون الزراعي الأمريكي لسنة 1996.

---

[*] ففي ظرف عشر سنوات خسرت البرازيل أزيد من 10 مليون هكتار وهي مساحة تتجاوز بالثلث المساحة الزراعية النافعة بالجزائر.

[1]- J. BERTHELOT, pour la protection, contre les exportations subventionnées, Agriculture le vrai débat Nord-Sud, Le monde diplomatique, Mars 2000.

وقد ظل الاتحاد الأوروبي للفترة الممتدة من 1995 إلى 1999 يستوعب أكبر حصة من إجمالي دعم الصادرات حيث وصلت نسبتها 90٪ فيما بلغت 5٪ بالنسبة لسويسرا و 2٪ بالنسبة للولايات المتحدة و 1٪ بالنسبة للنرويج.

وقد أنجز الاتحاد الأوروبي التزاماته بالتخفيض بنسبة 20٪ أقل مما كان مقرر له للأحجام و 40٪ أقل بالنسبة للقيمة. ويرجع ذلك بالأساس إلى:

- الإجراءات المتبعة منذ إصلاحات 1992 و المتمثلة في تخفيض الأسعار الإدارية و مراقبة العرض ، خاصة بواسطة تبوير الأراضي.
- التراجع الكبير في الأسعار العالمية للقمح خلال السنوات الأولى من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ خاصة سنتي 1996و1997 [1].

4- التفاوض متعدد الأطراف بعد الاتفاقية:

أقرت النصوص المؤسسة للمنظمة العالمية للتجارة هيكلا تنتظم من خلاله الندوات الوزارية و التي تنعقد كل سنتين، يتم خلالها التفاوض حول جملة الملفات المقترحة من طرف الأمانة العامة .

و منذ نشأتها انعقدت مجموعة من الندوات كان أولها في ديسمبر سنة 1996 بسنغافورة و التي انكبت على تناول مسائل الإستثمار ، المنافسة ، الشفافية في الصفقات العمومية ، البيئية و موضوع البلدان الأكثر تخلفا. أما الندوة الثانية فانعقدت بمشاركة 134 بلدا عضوا بجنيف في مايو سنة 1998. و كان اهتمامها الرئيسي هو التحضير للجولات القادمة .

بعدها عرفت المنظمة انطلاقة ندوة Seattle (usa) في نوفمبر سنة 1999 بمشاركة 136 بلدا عضوا.و لقد كانت ندوة صاخبة بسبب فشل المفاوضات و الدور الحاسم الذي لعبته خلال هذه الندوة المنظمات غير الحكومية و التي برزت كقوة مستقلة لها طروحاتها حول قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

---

[1]- J.P. BUTAULT, S. DROGUE, C. LEMOUËL, Op.cit, pp. 137-139.

بعد ذلك رأت الأمانة العامة للمنظمة إقامة الندوة الجديدة بعيدا عن ضغط الشارع ووقع الاختيار على العاصمة القطرية الدوحة في نوفمبر سنة 2001 والتي عرفت بالمناسبة الانطلاقة الفعلية للجولة الجديدة من المفاوضات و الموسومة بجولة الدوحة للتنمية "Doha développent agenda" وهي الجولة المتواصلة إلى غاية الآن (2007). ثم تلتها ندوة Cancun (المكسيك) في سبتمبر 2003 بمشاركة 148 بلد عضو وصولا إلى ندوة هونغ كونغ في ديسمبر 2005. وسيتم التركيز على الندوات الثلاث Seattle، الدوحة وCancun لصلتها بمواضيع الملف الزراعي في المفاوضات بصورة أساسية.

أ- القـوى المفاوضـة:[1]

تتوزع قوى التفاوض على أطراف عدة ، تشارك بصورة مباشرة أو بالوكالة. فهناك البلدان أعضاء المنظمة، إلى جانب الهيئات الدولية للمنظمة والمخولة إدارة المفاوضات والوساطة. وهناك الشركات متعددة الجنسيات الغائب الحاضر والتي تمارس تأثيرها القوي عبر التمثيل الرسمي للبلدان الصناعية.

- البلدان المصدرة والمطالبة بتحرير المبادلات، وتتمثل أساسا هذه المجموعة في مجموعة Cairns. وهي بلدان تمارس القليل من الحماية أو هي غائبة تماما بالنسبة لقسم منها. كما أنها بلدان لا تمارس دعم الصادرات لما تحضى به من مزايا طبيعية في كفاءتها الإنتاجية. وهي مجموعة تتطلع دائما إلى مواجهة القوتين الزراعيتين الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة وتنازعهما الأسواق. وقد حددت لها هدفا أساسيا هو إلغاء كل أشكال الدعم والحماية للأنشطة والسلع الزراعية. ومن هذه البلدان : استراليا، زلندا الجديدة، الأرجنتين، البرازيل، الاورجواي، كندا، ماليزيا، تايلندا، المجر، اندونسيا.

- البلدان المصدرة والداعمة لزراعتها، وتتشكل هذه المجموعة أساسا من بلدان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وهما تتواجهان في حرب تجارية حقيقية لاكتساح

---

[1]- Voir : www.fao.org
www.worldbank.org

الأسواق الزراعية العالمية، حيث يسجلان فوائض زراعية معتبرة تستهدفان تصريفها عبر مواجهة حادة داخل اطر التفاوض المتعاقبة من ألـ GATT إلى OMC. فالولايات المتحدة تعتبر زراعتها أكثر كفاءة من نظيراتها الأوروبية و بالتالي لم تتوقف عن المطالبة بإلغاء كثير من أشكال الدعم المعتمدة في إطار السياسة الزراعية المشتركة. فيما يظل الاتحاد الأوروبي يعتبر أن له ما يكفيه من مبررات للمحافظة على سياسات الدعم و ليس أقلها ما يصفه " بالوظائف المتعددة للزراعة" وذلك لمواصلة أشكال الدعم و لو بأنماط جديدة تتوافق مع قواعد الانضباط التجارية .

- البلدان المستوردة ذات الحماية الشديدة، وهي دول تدعم زراعتها و تعتمد حماية قوية لصالحها. وبما أنها مستوردة للسلع الزراعية ، فهي تسعى بإستمرار من خلال سياستها التجارية الخارجية على الحد من الوردات ، إن لم يتيسر لها الحد من الزيادة في أحجامها.

وتتعدد دواعي هذا الموقف بالنسبة لهذه البلدان، فهي لا تقتصر على مسالة الأمن الغذائي وما يعرف الآن بـ "السيادة الغذائية"، بل هناك مبررات قد تكون تاريخية أو ثقافية أو انتخابية نظرا لما تمثله الفئات الزراعية من ثقل سياسي في بعض من هذه البلدان. و قد تكون هناك مبررات و دوافع حماية البيئة و المحيط والموارد. وهدف هذه المجموعة في المفاوضات هو الحفاظ على أشكال الدعم والحماية، كون أن سياستها الحمائية قليلة بل و في حالات منعدمة الأثر على المبادلات الدولية خلافا لحالة القوى الزراعية ذات الفوائض. ومن هذه البلدان نجد اليابان، كوريا الجنوبية، النرويج و سويسرا.

- البلدان النامية المستوردة الصافية للغداء، وهي بلدان تحتل الزراعة فيها أهمية نسبية سواء في الناتج المحلي الخام أو العمالة أو في حجم الصادرات.و المفارقة أن هذه البلدان تواجه عبئ نفقات الميزانية على استيراد السلع الغذائية لمواجهة الحاجات المحلية و في ذات الوقت تبقى العديد من هذه البلدان رهينة صادراتها من السلع

الزراعية الخام و التي تواجه تراجعا متواصلا في معدلات تبادلها و أسعارها في الأسواق الدولية (القطن، الكاكاو، البن، السكر).

فالموازين التجارية الزراعية تبقى في الغالب الأعم لهذه البلدان في حالة عجز مزمن. وأما أهدافها في المفاوضات فتتمثل أساسا في المطالبة بفتح أسواق البلدان المتقدمة والقضاء على التشوهات التي تعتري الأسواق وتتسبب في التراجع المستمر في أسعار السلع الزراعية الأساسية إلى جانب المطالبة بالإبقاء على الأنظمة التجارية التفضيلية العامة. والتي هي عبارة عن اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف في إطار المنظمة الأممية للتجارة والتنمية الاقتصادية والتي بموجبها تمنح البلدان المتقدمة تفضيلات تجارية في صورة تخفيضات أو إعفاءات جمركية مؤقتة من دون العمل بمبدأ "المعاملة بالمثل" على واردات البلدان النامية. كما تطالب هذه المجموعة بالحق في دعم زراعتها التي تراجعت تحت وقع الإغراق التجاري للبلدان الصناعية في مجال السلع.

أما القوتان الاقتصاديتان الصاعدتان : الهند والصين ،هذه الأخيرة التي التحقت بالمنظمة العالمية للتجارة سنة 2001، فإنهما يستهدفان نفس الغايات والمتمثلة بالأساس في المحافظة على قدراتها في الاكتفاء الذاتي الزراعي والغذائي ومواجهة التشوهات في التجارة الدولية ومنح البلدان النامية الهامش الكافي لمزاولة سياسات تأطير زراعية وحمايتها من أشكال المنافسة غير النزيهة عبر أساليب الإغراق التجاري. وقد سبق للهند أن طرحت خلال ندوة الدوحة مقترح إنشاء علبة دعم زراعي أطلقت عليه" علبة التنمية"، لكن مقترحها جابهته البلدان الصناعية الكبرى بالرفض القاطع.

جدول رقم 37:

مؤشرات تطور الإنتاج الزراعي العام لبعض المناطق الجغرافية (1960=100، إلى غاية 2002)

المناطق	1960	1970	1980	1990	2002
أوروبا	100	130	158	176	177
أسيا	100	118	130	143	135
أمريكا الجنوبية	100	116	126	112	122
إفريقيا	100	102	90	88	80

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على FAOSTAT .

ويتجلى التراجع المتواصل للقارة الإفريقية (باستثناء جنوب إفريقيا) في الوفاء بحاجاتها الغذائية و كذا خسارة مزيدا من الحصص في الأسواق العالمية لصالح البلدان المتقدمة والبلدان الآسيوية و الشركات متعددة الجنسيات.

ب- عولمة الأسواق العالمية للغداء و دور الشركات متعددة الجنسيات:

مما لاشك فيه أن مصير الشركات متعددة الجنسيات يتوقف على المآل الذي ستعرفه العولمة كظاهرة تتجاوز الأطر التقليدية للدول كراعي للتوازنات الاجتماعية و السياسية داخل نطاقات السيادة المتعارف عليها.

وقد تعاظم دور هذه الشركات مع مرور الوقت، حيث أصبحت تشكل ما يناهز 1/3 الناتج المحلي الخام و تسيطر على 2/3 التجارة العالمية. كما يناهز عددها 38 ألف شركة ينبثق عنها 270 ألف فرعا عبر العالم. وتستهدف هذه الشركات في توسعها على نطاق عالمي الحصول على أفضل فرص الاستثمار وأدنى مستويات التكلفة في الموارد. كما تسعى لتجاوز الحواجز الجمركية من خلال اللجوء إلى الاستثمار المباشر خاصة داخل البلدان النامية ، أين تسجل بعض أعلى معدلات الرسوم الجمركية في العالم رغم أن القسم الأكبر من القيم المضافة للأنشطة الاقتصادية لهذه الشركات، تتحقق داخل البلدان الصناعية المتقدمة و تقدر بـ 3/4 الأرباح الكلية[1].

وقد تحولت الشركات متعددة الجنسية مع مرور الوقت عامل أساسي في توحيد أنماط الإنتاج على النطاق العالمي بفضل ظاهرة "التفرع"، مستجيبة لمقتضى عقلنة التكاليف والأعباء، مما أدى بها إلى إعادة تنظيم هياكل الإنتاج حول وحدات صغيرة أكثر تخصصا ومرونة، لكي تستجيب لحاجة الشركات للإقامة بمنطقة من العالم أو التحول عنها كلما تطلبت أهدافها الإستراتجية ذلك، سعيا وراء أفضل الفرص وشروط الربحية والاستثمار. وكل ذلك بفضل الإمكانات التي أصبحت تتيحها التقنية

---

(1)- Phillipe HUGON, économie politique internationale et mondialisation, ECONOMICA, Paris 1997, pp. 44، 45.

والاتصالات من جهة والتحرير المتزايد لحركة رأس المال واندماجه على نطاق عالمي في سياق سيرورات التكامل الرأسي والأفقي للأنشطة الاقتصادية.[1]

إن ما يميز نسق عمل الشركات متعددة الجنسيات و المتنامي مع ظاهرة العولمة عما كان سائدا في مرحلة السبعينات حين سادت العلاقات الرأسية أو الهرمية بين مركز وفروع الشركات، هو أنها صارت تنظم أنشطتها في شكل شبكة مترابطة فيما بينها. مع الإبقاء على الوظائف الحساسة على المستوى المركزي ،كبرامج البحث و التطوير والقرارات المالية وهو ما يتيح لها مكاسب تجارية و مالية.

وتشهد اليوم الشركات متعددة الجنسيات تطورا مزدوجا، يتمثل الأول في إرساء النظام العالمي للتبادل الحر. و الثاني نشأة التجمعات الاقتصادية الإقليمية. وهما حدثان يتكاملان في كثير من الجوانب، لكنهما يفرزان تعارضات وتجاذبات في مضامين المقاييس والمعايير و شروط تنظيم التبادل و التجارة الدوليين.[2]

كما تلعب الشركات متعددة الجنسيات دورا متعاظما في مجال نسج الهياكل الكلية للإنتاج والاستهلاك الغذائي في العالم. وهي شركات تتركز مصالحها داخل القوى الاقتصادية الكبرى كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ويعتقد بعض الخبراء[3] أن الدوافع الحقيقية منذ العقدين الأخيرين لإستماتة القوى الزراعية الكبرى في الدفاع عن سياستها الزراعية و دعم القطاع الإنتاجي و قطاع التصدير ،تكمن في المكاسب والعوائد الهائلة التي تحققها هذه الشركات باعتبارها أول المستخدمين للسلع الزراعية الخام ، سواء المنتجة داخل البلدان المتقدمة أو البلدان النامية. فالدعم في قسم هام منه يصبح في صالح المستثمرات الزراعية الكبيرة و التي هي في حوزة الشركات متعددة الجنسيات (أو العابرة للجنسيات).

والشركات الكبرى تحدد جملة من الأهداف و الأولويات ذات الصلة بالسياسات الزراعية والمفاوضات التي تتناولها منذ الاتفاقية الزراعية وتتمثل في :

---

(1)- Jean Piere PALLET, les multi nationales : Frein ou moteur de l'économie, Ed. ELLIPSES, Paris 1977, pp. 129-130.

(2)- Jaques ADDA, la mondialisation de l'économie, genèse, tome 1 Ed. casbah, 1998, p.90.

(3)- Voire : Jaques BERTHELOT l'agriculture talon d'Achille de la mondialisation, 2001.

- إنشاء إطار مؤسساتي و قانوني يخدم مصالحها.
- ضمان التموينات اللازمة من السلع الزراعية الخام كمدخلات الصناعات الغذائية بالكميات و النوعية و الأسعار الملائمة.
- ضمان أحسن شروط المنافسة للصادرات الأمريكية و الأوروبية.
- إلغاء ما يمكن من الحواجز التجارية.[1]

وهكذا يظل فتح الأسواق وتحرير المبادلات شغلا أوليا بالنسبة للشركات الكبرى دون إلغاء التشوهات التي تشوبها، لأنها في الأساس الضامن لسيطرتها وتفوقها بفعل ممارسات الإغراق التي تلغي كل مزايا التنافس التي تحققها زراعات البلدان النامية على وجه الخصوص. وتشير إحصاءات فدرالية الصناعات الغذائية للاتحاد الأوروبي CIAA ، أن قطاع الصناعات الغذائية حاز المرتبة الأولى في الاقتصاد الأوروبي للسنوات الأخيرة بقيمة تجاوز 600 مليار أورو كمعدل سنوي، أي ما نسبة 13٪ من حجم الإنتاج الأوروبي الكلي ،تتقاسم هذه القيمة ما يقارب 26 ألف مؤسسة وتشغل ما يناهز 2.7 مليون عاملا. وتبلغ قيمة صادراتها 45 مليار €.[2]

كما تبين المعطيات أن 62٪ من الصادرات و70٪ من الواردات من المنتجات الزراعية تتحقق فيما بين البلدان الصناعية (اليابان، الإتحاد الأوربي، الولايات المتحدة). وتلعب الشركات متعددة الجنسيات الدور الرئيسي في التطور الهائل في التجارة العالمية في السلع الزراعية والمحولة (الغذائية). ففي سنة 1998، من بين 100 شركة، 10 تحقق 41٪ من رقم الأعمال الكلي، فيما لم تكن هذه النسبة تتجاوز 33٪ سنة 1974، مما يؤكد اتجاه التركز المتزايد في الأنشطة الاستثمارية، الإنتاجية والتسويقية لهذه الشركات. أما يمكن أن يطلق عليه تدويل أو عولمة المنظومة الغذائية تتوقف على مجموعة عوامل متداخلة. أولها تعميم أنماط الاستهلاك على أساس مستويات طلب عالمية ، مما يشجع و ينمي انتشار واسع للمنتجات النمطية و التي تمثل

---

(1)- Jean ZIEGLER, les nouveaux maîtres du monde et ceux qui leur résistent, Paris, FAYARD 2002.
(2)- www.ciaa.be

في عمومها "ماركات" عالمية. وثانيهما الانفتاح المتنامي للأسواق أن على نطاق جهوي كالاتحاد الأوروبي و غيره من التجمعات الإقليمية الأخرى و إن على مستوى عالمي وإن كان بدرجات اقل كما هو الشأن بالنسبة للمنظمة العالمية للتجارة. وتظهر الإحصائيات إلى أن 41٪ من 3600 فرعا لـ 100 شركة عالمية أولى في الصناعات الغذائية تتواجد بالاتحاد الأوروبي ،أما الباقي فتتوزع كما يلي، 15٪ داخل أسيا، 12٪ داخل أمريكا الشمالية 14٪ داخل أمريكا الجنوبية، أما بالنسبة لإفريقيا ودول جنوب ضفة المتوسط (بلدان شمال إفريقيا) وأقيانوسيا فلا تتعدى النسبة 2٪.[1]

ج- ندوات التفاوض متعدد الأطراف:

تمثل ندوات التفاوض التي تتم كل سنتين الآلية المؤسساتية لعمل المنظمة العالمية للتجارة. وسيتم التركيز على ثلاث ندوات لصلتها بموضوع التفاوض الزراعي و الذي كان أهم عوائق التوصل إلى انجاز الاتفاقيات التجارية.

- نـــدوة Seattle :

لقد طغت على أشغال هذه الندوة وهي الثالثة منذ إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، المظاهرات الصاخبة للمنظمات غير الحكومية المعادية للعولمة. إلى جانب ذلك، كان البروز القوي للبلدان النامية كقوة تفاوض صاعدة لها ما تقوله حول مواضيع التفاوض ،كما تميزت هذه الندوة بالشكل الذي لفّ مفاوضات القوى الاقتصادية الكبرى، الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي واليابان حول مسألة الدعم الزراعي والحماية في تجارة السلع الصناعية.

ولقد اعتبرت البلدان النامية ولا سيما الإفريقية منها انه على الرغم من الامتثال لإجراءات برامج التعديل الهيكلي، فان منافع التحرير التجاري ظلت بعيدة المنال. وهذه المنافع تتمثل أساسا في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فتح أسواق البلدان

---

[1]- Jean-Louis RATION, Gerard GHERSI, la mondialisation des échanges agroalimentaires, Economie et sociétés, Oct-Nov-2000.

الصناعية، تحويل التكنولوجي والدعم التقني. فأغلب مكاسب إجراءات التحرير التي تضمنتها مقررات دورة الأورجواي، صّبت في صالح البلدان الصناعية.[1]

لقد كان كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يسعيان لإطلاق جولة جديدة سميت "جولة الألفية" والتي من المفترض في تقديرهما أن تتناول مسائل جديدة وغاية في التعقيد وتتمثل في سياسات الإستثمار، المنافسة، التجارة الالكترونية ومعايير وتشريعات العمل والبيئة .فيما اقترحت مجموعة البلدان النامية إطلاق "جولة التنمية"، تتولى مهمة تقييم ما تم تحقيقه خلال جولة الأورجواي، آملين فتح الأسواق أمام سلعهم. وقدمت المجموعة الإفريقية ورقة تضمنت مقترحات استلهمت جملة أفكارها من التقارير المعتمدة من طرف المجموعة الاقتصادية الإفريقية (جويلية 1999 بأديس أبيبا) ومنظمة الوحدة الإفريقية وبرنامج الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية الاقتصادية (1996 بسنغافورة).

وترى المجموعة الإفريقية مدعومة من مجموع البلدان النامية ضرورة إعتماد المقترحات التالية:[2]

- إن الالتزامات المقررة في جولة الأورجواي لم يتم احترامها من طرف البلدان الصناعية. وقد أضر ذلك بالإمكانات التنافسية للبلدان النامية، خاصة في مجالات الزراعة والنسيج وبالتالي ضرورة إعادة تقييم ما تم تحقيقه خلال الجولة السابقة وتصحيح النقائص قبل الشروع في جولة جديدة قد تبتعد عن الانشغالات الرئيسية للبلدان النامية.

- ألحت الوثيقة على ضرورة الإبقاء ثم تمديد العمل بالمعاملات التفضيلية المبرمة في إطار الاتفاقيات الثنائية وبالذات تلك التي تربط الاتحاد الأوربي بمجموعة بلدان ACP (ايفريقيا،الكاريبي، والمحيط الهادي) وهي الاتفاقية التي كان سينتهي العمل بها بداية جانفي من سنة 2000 (اتفاقية Lomé).

---

(1)- Afrique relance, Vol 13, N°9, Dec 1999.
(2)- CNUCED, Rapport 1999.

- حسب تقديرات البنك العلمي فان الحوافز الجمركية و التشريعات المانعة للإغراق والعوائق التقنية في وجه التجارة ، تتسبب في خسائر تناهز سنويا 20 مليار $ بالنسبة لبلدان الساحل الإفريقي. و لذلك ترى المجموعة الإفريقية أهمية و ضرورة فتح أسواق البلدان الصناعية أمام سلع البلدان الأكثر تخلفا و الإلغاء الكلي للرسوم الجمركية. (*)

- طالبت المجموعة الإفريقية تعديل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية والثقافية (TRIPS أو ADPIC) بصورة تحفظ حقوق الشعوب في استخدام طرقها العريقة في استغلال الموارد وكذا الحق في استخدام الأدوية الجنيسة لمواجهة الأوبئة والأمراض الفتاكة.

إلا أن المأزق الذي ألت إليه ندوة SEATTLE، أحبط فيها الكثير من التطلعات والآمال التي علقتها البلدان النامية على هذه الندوة. و كان لابد من حصول أحداث ذات تداعيات جيوسياسية وتاريخية خطيرة، لكي ينجلي التشنج في المفاوضات ويتداعى عدد مـن البلدان في العالم أعضاء المنظمة العالية للتجارة للالتقاء في نـدوة جديـدة تدشـن جولة جديدة من المفاوضـات التجـارية أطلـق عليهـا "ندوة الدوحة للتنمية" DOHA DEVELOPMENT AGENDA.

- نـدوة الدوحـة:

جاءت ندوة الدوحة شهر نوفمبر 2001 أي بعد شهر من أحداث 11 سبتمبر 2001 وقد خيمت هذه الأحداث على مقررات الندوة من حيث اللهجة و الأدبيات التي تناول بها التقرير مسائل التفاوض. حيث رجحت الاعتبارات ذات الصلة بمواضيع التنمية الشاملة. أي تداخل مسارات التفاوض والترابط والتداخل الشديدين في الاقتصاديات العالمية متقدمة كانت أم متخلفة.

(*) في تقريرها لسنة 1999 حول التجارة و التنمية تشير المنظمة الأممية للتجارة و التنمية الإقتصادية CNUCED أن فتح أسواق البلدات الصناعية أمام سلع البلدان النامية يسمح لهذه الأخيرة بزيادة قيمة صادراتها بـ 700 مليار $ سنويا. كما أقر التقرير أن السلع المحولة للبلدان النامية تواجه جمركا أربع مرات ضعف ما تواجهه مثيلاتها الواردة من بلدان صناعية أخرى. كما أشار التقرير إلى أن أعلى الرسوم الجمركية تمس السلع الأكثرة حيوية بالنسبة للإقتصاديات النامية كالنسيج، المنتوجات الجلدية و السلع الغذائية و الزراعية المحولة. وهي إجراءات جمركية مقررة داخل الإتفاقية العامة ثم داخل منظمة WTO لصالح البلدان الصناعية فيما يعرف "بالتدرج" في الرسوم زيادة كلما أدخلت تحويلات صناعية على السلع الخام.

وقد أمكن "للعام النامي" عبر بعض البلدان الصاعدة أن يلح على بعض مطالبه ويفتك البعض منها. وهو حال الهند و التي بفضل صرامة موقفها من المفاوضات تمكنت من الحصول على بعض التنازلات في شأن صناعة الأدوية الجنيسة رغم الاعتراضات الشديدة لمخابر الشركات الكبرى.[1] كما شهدت هذه الندوة إنضمام عملاق اقتصادي للمنظمة العالمية للتجارة وهو الصين بما تمثله من تحدي فعلي على الصعيد التجاري العالمي.

كما أسفرت هذه الندوة عن إلتزامات مبدئية تخص إدراج مبدأ إلغاء دعم الصادرات الزراعية الأوروبية و كان مطلبا أمريكيا. وقد واجهته بلدان الاتحاد الأوروبي كالعادة، بترك الباب مفتوحا حول هذا الموضوع دون وضع آجال محددة لذلك و الالتزام بها.

فأوروبا سعت خلال هذه الندوة إلى إبراز المهام الجديدة للزراعة الأوروبية كالمحافظة على البيئة و الموارد المهددة بالاندثار، كحجج لمواصلة سياستها الزراعية وهو ما فاقم اعتراضات الولايات المتحدة و مجموعة CAIRNS .

وقد جدد الاتحاد الأوروبي اعتراضاته على السياسة الزراعية والتجارية الأمريكية. والتي له مآخذ كبيرة على سياسة المساعدات الغذائية الأمريكية والتي يعتبرها أخطر على الأسواق الدولية من الدعم التي يقدمه الاتحاد لصادراته. كما للإتحاد مآخذ على السياسة التجارية للولايات المتحدة في تجارة بعض السلع والتي تلحق أضرارا فادحة بالأنشطة الزراعية في هذه المنتجات داخل البلدان النامية كالقطن والأرز والصويا.[2]

وقد عرض المؤلف PHILIPE CHAMLIN خلال محاضرة ألقاها في 28 جوان من سنة 2003، أي قبيل انعقاد ندوة CANCUN في سبتمبر 2003، ميزان القوى التفاوضي حول السلع الزراعية خلال ندوة الدوحة بالصورة التالية:

---

(1)- Olivier CAFFEANO, comprendre le cycle des négociations multilatérales de DOHA, Les études du CERIP, Paris, N°92, Dec 2002.

(2)- A. MATHEWS, les pays en développement et les négociations de l'OMC sur la libéralisation des échanges Agricoles, Economie rurale, 2002.

- المجموعة الأولى من البلدان والتي تضم الاتحاد الأوروبي و الذي اتسم موقفه بشيء من المرونة، إذ أبدى استعداده للالتزام بالتخفيضات الضرورية في حجم الدعم الموجه للصادرات والذي يعتبره المنتظم الدولي، أكثر أشكال الدعم تشويها للمبادلات. وهناك البلد الآخر وهو الصين العضو الجديد والتي تصنف كبلد مستورد صاف للغذاء. والصين تعرب عن إرادة قوية في وضع سياسة زراعية شبيهة بتلك المعتمدة من طرف الاتحاد الأوروبي. كما أن الموقف الصيني يظل يتسم بالحذر الشديد و التكتم حول موضوع الزراعي و تفادي الخوض في مسألة فتح السوق الصيني أمام المنتجات الأجنبية وخاصة تلك المعدلة وراثيا، كون الصين تسعى لإنشاء منتجاتها المعدلة وراثيا، حتى تتفادى السقوط في يد الاحتكارات العالمية لإنتاج البذور.

أما المجموعة الثانية من البلدان والتي يصفها المؤلف بالبلدان المهاجمة وهي الولايات المتحدة ومجموعة CAIRNS، فبالنسبة الولايات المتحدة فلها هامش مناورة واسع بفضل سياستها للمساعدات الغذائية والتي تعد شكلا ملتويا عن أشكال الدعم التجاري الخارجي للسلع الزراعية. لكنها سياسة مناوئة بصورة جذرية لسياسة الزراعية المشتركة من جهة و تتسبب بفضل دعمها الداخلي للمحاصيل المماثلة داخل العديد من البلدان النامية من جهة أخرى و خاصة ما تعلق بالحبوب و القطن. أما بالنسبة لمجموعة CAIRNS فهي تتوزع بين فئتين رئيسيتين، المجموعة المتشددة والمجموعة اللينة. فالأولى تتشكل من البلدان التي تعرف غيابا تاما للدعم الزراعي (أستراليا، زلندا الجديدة) و هي بلدان لها موقف متشدد اتجاه الاتحاد الأوروبي. أما الفئة الثانية (الأرجتين، اندونيسيا، الشيلي، ماليزيا....) فلها موقفا يقترب من الأطروحات الأمريكية وهي معادية للسياسة الأوروبية.

بين هاتين المجموعتين يوجد البرازيل كحالة فريدة لإرتباطاته التجارية مع الاتحاد الأوروبي فهو من أهم المصدرين نحو بلدانه (الصويا، اللحوم، السكر، القهوة، الحمضيات ولحوم الدجاج). فالبرازيل له موقف مرن يسمح له بالحفاظ على مصالحة التجارية مع إمكانية أحداث إصلاحات زراعية محلية.

- أما المجموعة الثانثة فهي خليط غير متجانس من البلدان النامية، بسبب تباين حالاتها فيما يتعلق بالموضوع الزراعي. فهناك بلدان (ACP) إفريقيا، الكاريبي والمحيط الهادي. وهي مجموعة من البلدان الصغيرة في هذه المناطق الجغرافية، وستخسر الكثير حال تحرير كلي للتجارة في السلع الزراعية. فهي تتمتع بمعاملات تفضيلية خاصة داخل الأسواق الأوروبية. وهناك البلدان الأكثر تخلفا (البنغلادش) وهي بلدان تواجه صعوبات كبيرة وغياب تام لسياسة زراعية بسبب القصور المالي.

إلى جانب هاتين الفئتين، هناك البلدان النامية المنكفئة على ذاتها. أي تلك التي لا تتبادل مع الخارج. ومنها الهند، على الرغم من دخولها المحتشم خلال السنوات الأخيرة في المبادلات التجارية للحبوب والسكر. لذلك يظل موقفها من الملف الزراعي محايدا بخلاف تشددها في موضوع الخدمات التكنولوجية و إنتاج الدواء.

- أما المجموعة الثالثة فهي بلدان نامية مصدرة للسلع الزراعية (تايلنديا، فيتنام، تركيا....) والتي لها انشغالات جدية حول موضوع التفاوض الزراعي.

إلا أن هناك مجموعة من البلدان لم يأت المؤلف على ذكرها. وهي مجموعة البلدان المستوردة الصافية للسلع الزراعية والغذائية والمعتمدة في تمويل معاملاتها التجارية على موارد النفط والمحروقات ومن بينها الجزائر.

الجزائر التي ما فتئت تتعاظم مخصصات وارداتها من الغداء و السلع الزراعية، رغم إمكانياتها المتوسطة (الحبوب، البقول) و المهمة (الخضر ، الفواكه ن لحوم الغنم) و التي جربت تشكيلية من السياسات الحكومية لصالح القطاع الزراعي ، تأتي على تناولها في الفصل الخامس.

نـدوة CANCUN:

عشية انطلاق هذه الندوة (مارس 2003)، حررت أمانة المنظمة العالمية للتجارة مشروع اتفاق (مشروع **HARIBSON**). كما تقدمت كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بنص تضمن مجموعة مقترحات حول إجراءات الاتفاقية الزراعية الجديدة. في مقابل ذلك توزعت البلدان النامية على ثلاث مجموعات من البلدان، تجمعها مطالب

محددة وتشكل في آن واحد عوامل تباين أو تعارض في المصالح وهو ما أضفى على البلدان النامية حالة من عدم التجانس حول الملف الزراعي. وهذه المجموعات هي: (G20، G33، G90)، مجموعة العشرين ومجموعة الثلاث والثلاثين ومجموعة التسعين.

- فالمجموعة الأولى (G20) والتي تتشكل في الواقع من 19 بلدا ناميا، منها بلدان مصدرة صافية للمنتجات الزراعية والغذائية و10 بلدان أعضاء في المجموعة الثانية. ومجموعة 20 تقودها 4 دول أساسية هي: البرازيل، الصين، الهند، وجنوب إفريقيا. فالمجموعة الفرعية الأولى وهي البلدان الأكثر تنافسية في النشاط الزراعي (بلدان منطقة التبادل الحر والتجارة لأمريكا الجنوبية **MERCOSUR**[*] وتايلندا) تتطلع إلى فتح تام للأسواق بما فيها أسواق البلدان النامية الأخرى. أما المجموعة الفرعية الثانية والتي بدورها تنتمي إلى مجموعة G33 ومنها الصين، الهند وإندونيسيا والتي تطالب بالإبقاء على مستوى كبير للحماية حتى بالنسبة لباقي البلدان النامية.
- أما المجموعة الثانية G33 والتي تتشكل من 42 بلدًا ناميًا، منها 10 من مجموعة G20 و28 من مجموعة G90. وهي بلدان تطالب بالمحافظة على مستويات حماية قوية.
- أما المجموعة الثالثة فهي G90 والتي تضم بلدان **ACP** والتي تربطها مع الاتحاد الأوروبي معاهدة **COTONOU** (البنين) والبلدان الأكثر تخلفا **PMA**. وهذه المجموعة تتمسك بالمطالبة، كما هو الشأن بالنسبة لمجموعة G33، بالإبقاء على حماية قوية لأسواقها إلى جانب الحفاظ على المعاملات التفضيلية وخاصة تلك المرتبطة بالجمرك. حيث تعتبر أن التخفيض الجمركي الذي تمنحه البلدان الصناعية وخاصة الاتحاد الأوروبي لصالح البلدان الأخرى، من شأنه

(*) على رأس هذه المجموعة نجد البرازيل والذي تحضى زراعته بمزايا كبيرة مكنته من زيادة صادراته الغذائية والزراعية نحو أسواق البلدان المصنعة. فيما بلغت صادراته نحو البلدان النامية 51% سنة 2004، بعد أن كانت لا تتعدى 23% سنة 1999. أنظر: Le monde diplomatique, DEC 2005

أن يتسبب في تآكل الميزة التفضيلية التي تستفيد منها أغلب بلدان هذه المجموعة والتي تنظمها نصوص الاتفاقيات الثنائية.[1]

ولقد انبثقت عن الوثائق المقدمة للندوة ثلاث مجموعات من الاقتراحات الأساسية:

- الإبقاء على بنود وقواعد الحساب بالنسبة للتخفيضات في أشكال الدعم السائدة حتى الآن والمقررة في نص الاتفاقية الزراعية، إلى جانب المحافظة على تصنيفات وتعاريف العلب الحاضنة لأشكال الدعم (البرتقالية، الزرقاء، الخضراء). وهذه المقترحات مستلهمة أساسا من الموقف الأوروبي والذي كان في صدد الانتهاء من الصيغة الجديدة لإصلاحات السياسة الزراعية المشتركة لسنة 2003[*] والتي تتضمن تخفيضا هاما لإجمالي إجراءات الدعم (**MGS**) بنسبة 55% وتخفيضا في دعم العلبة الزرقاء وتخفيضا في متوسط التعريفة الجمركية نسبته 36% وتخفيضا في كل أشكال دعم الصادرات (بالقيمة والكميات) نسبته 45%، وقد شكلت هذه المقترحات قاعدة الاتفاق الأمريكي الأوروبي.
- أما المجموعة الثانية من المقترحات فقد ذهبت إلى أبعد من ذلك وتصدرتها مجموعة **CAIRNS**. حيث ظلت على مطلبها في ضرورة مزيد من التحرير

---

[1]- J. BERTHELOT, plutôt que le protectionnisme, la souveraineté alimentaire, Monde diplomatique, Dec 2005.

[*] لقد مكنت هذه الإصلاحات من استخدام نظام العلب لنقل أشكال من الدعم والتي لا تتطابق مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة إلى وضعية مقبولة. وقد أشار إلى ذلك J. BERTHELOT، إذ سمحت منظومة العلب بالنسبة للاتحاد الأوروبي من نقل 90% من الدعم الداخلي من العلبة الزرقاء إلى العلبة الخضراء في صورة "دفع وحيد على المستثمرة الزراعية" أو في صورة مساعدات مباشرة لصالح دخول المزارعين. وتجدر الإشارة إلى أن البند 6 من الاتفاقية الزراعية يعتبر أن دعم المدخلات هو دعم مشوه للأسواق (علبة برتقالية) وهو حال 60% من الدعم الأوروبي والأمريكي لإنتاج الحبوب والمحاصيل النباتية الزيتية والبروتينية (Oléagineux, protéagineux) وهي محاصيل تدخل في الإنتاج الحيواني وتقدر قيمته بـ 9 مليار أورو سنويا. وقد أدرجها الاتحاد الأوروبي كدعم في العلبة الزرقاء. أما الولايات المتحدة فأدرجتها في العلبة الخضراء. وفي هذا الصدد يعتبر جهاز تسوية المنازعات التابع للمنظمة العالمية للتجارة للسنوات الأخيرة، أن كل دعم له صلة بمنتوجات يتم تصديرها حتى ولو كان دعما مصنفا ضمن العلبة الخضراء، فهو يساهم في إيجاد حالة إغراق للأسواق.

أنظر: Suivi et évaluation des politiques agricoles des pays de l'OCDE, OCDE

ومراجعة قواعد حساب مستويات التخفيض على أشكال الدعم والتعريفة الجمركية.

- أما المجموعة الثالثة من المطالب، تمثلها مجموعة البلدان النامية والتي في عمومها (باستثناء بعض المطالب القريبة من مجموعة **CAIRNS**) تبقى متمسكة بضرورة التمييز في المعاملة، إذ طالبت بعدم اعتماد نفس القواعد فيما يخص الإجراءات والالتزامات. حيث تعتبر انشغالاتها الجوهرية، كمعضلة الأمن الغذائي ومحاربة الفقر، مبررات كافية لإجازة المعاملات التمييزية والتفضيلية لصالحها، فهي تطالب بمعاملة خاصة ومميزة، خاصة عبر إنشاء "علبة التنمية".[1]

لقد جاءت المقترحات الأوروبية والأمريكية متقاربة في تقديمها بعض التنازلات. ويعتقد بعض المتتبعين للمفاوضات حول الملف الزراعي، أن ذلك جاء في سياق المساومة التي كانت هذه البلدان تقوم بها، مستهدفة الحصول على تنازلات أهم من طرف باقي البلدان حول ملفات لها خطورتها الاقتصادية، كموضوع الاستثمارات والشفافية وفتح الأسواق أمام السلع الصناعية وملف الخدمات. إذ أن صادرات البلدان الصناعية من السلع الزراعية لا تشكل إلا نسبة متواضعة من مجموع تجارتها الخارجية وهي لا تتعدى 10% من مجموع صادراتها الكلية. فالمكاسب التي تتوقعها هذه الدول من فتح الأسواق، إما لسلعها الصناعية أو لخدماتها أكبر بكثير مما قد تخسره من جهة التنازلات حول فتح أسواقها أمام السلع الزراعية المنافسة.

مع الإشارة إلى أن الأهمية النسبية للأنشطة الزراعية فيما بين البلدان الصناعية والبلدان النامية، تختلف بشكل يكاد يكون جذريًا من حيث أهميتها في تكون الناتج المحلي الخام أو في اليد العاملة. ولذلك فالملف الزراعي في المفاوضات متعددة الأطراف، تتباين أهميته بين المجموعتين من الدول من حيث الحساسية والخطورة. أما

---

[1]- Hervé BOULTTOL, CANCUN : Un Echec, Problèmes économiques, N°2839, Janv. 2004.

بالنسبة لنتائج هذه المفاوضات والتي اعتبرها الكثير من المتابعين بالفاشلة أو المخيبة للآمال، فكانت كالتالي:

- بالنسبة لولوج الأسواق:

لقد سجلت هذه الندوة اتفاقا شبه تام حول الحواجز الجمركية وكذا منحها مزيدا من الشفافية. وقد تناول النقاش أساسا طرق تحقيق مزيدا من التخفيضات سواء بواسطة الصيغة المدرجة في الاتفاقية الزراعية والمعروفة بالتخفيض الخطي، أو باستخدام الصيغة السويسرية(*). وهي صيغة تسمح بتخفيض المستويات العليا من الرسوم الجمركية. وقد حمل مشروع **HARIBSON** مقترحا يخص أسواق البلدان المتقدمة يتمثل في تخفيض على مدى 5 سنوات بنسبة 60% على كل الرسوم المتجاوزة نسبة 90% وتخفيضات بنسبة 50% لكل الرسوم التي تتراوح معدلاتها ما بين 15% و50%. وتخفيضات بنسبة 40% على باقي الرسوم الجمركية.

- بالنسبة للدعم الداخلي:

لم يتضمن مشروع **HARIBSON** بالمراجعة العلب المصنعة لأشكال الدعم. لكنه يقترح بالنسبة للبلدان الصناعية والتي تعتمد سياسات دعم قوية ولها صادرات هامة من السلع الزراعية، تخفيضات على مدى 5 سنوات بنسبة 50% من الدعم المصنف ضمن العلبة البرتقالية و60% بالنسبة للعلبة الزرقاء. أما مجموعة **CAIRNS** فقد طالبت بإلغاء تام في المدى المنظور للعلبتين البرتقالية والزرقاء. فيما عرضت بلدان أخرى اقتراح شق العلبة البرتقالية إلى نصفين حسبما يكون المنتوج موجه للتصدير أم لا. وفي هذا

(*) عرضت سويسرا هذه الصيغة لأول مرة خلال مفاوضات جولة Tokyo وتمت المصادقة عليها في سبتمبر من عام 1997. وهي صيغة تسمح بتلافي نقائص الصيغة الخطية العامة. وتتمثل هذه الصيغة في العبارة الرياضية الثابتة $t'=\frac{At}{A+t}$، حيث أن t' هو الرسم الجديد بعد التخفيض و A معامل يتم تحديده و t هو الرسم قبل التخفيض.

و كمثال على ذلك نفترض أن الرسم t= 10% و منحنا معامل A قيمة = 10 فإن الرسم الجديد t' يساوي 5 % . أما إذا افترضنا أن الرسم t =30% فإن t' يساوي 7.5 % . أي أن التخفيض في الرسم في الحالة الأولى كان بـ $\frac{1}{2}$ أما في الحالة الثانية فكان بـ $\frac{3}{4}$ من المعدل الأصلي.

بتصرف من الباحث، اعتمادا على: M. RAINELLI, l'OMC, Op.cit.

الصدد طُرحت "مسألة القطن"(*) بصورة نموذجية وحادة لإبراز الخلل الحاصل في الأسواق الزراعية العالمية وكانت أهم الأسباب وراء فشل المفاوضات لهذه الندوة.

أما موضوع العلبة الخضراء داخل البلدان الصناعية، فقد أثار الكثير من الجدل والانتقاد. وقد تناولت هذه الانتقادات ضعف وهشاشة وعدم حجية المبررات المقدمة للإبقاء على هذه العلبة وخاصة داخل الاتحاد الأوروبي والذي يتذرع بالوظائف المتعددة للنشاط الزراعي (الحفاظ على الأقاليم وعلى الموارد الطبيعية ...) للإبقاء على أشكال الدعم القوية والمحتواة داخل هذه العلبة.

أما الانتقادات الأخرى فتوجهت للطابع "المزعوم" للدعم "المفصوم" لهذه العلبة، حيث تعتمد في حساب المساعدات المصنفة ضمنها على قواعد تاريخية متغيرة وهو ما يجعلها مساعدات ذات مفعول على قرارات الإنتاج. ولذلك طالب مشروع **HARIBSON** بضرورة تثبيت هذه المراجع التاريخية المعتمدة في حساب الدعم مرة واحدة وأخيرة. وقد ذهبت بعض البلدان للمطالبة بوضع سقف لقيمة الدعم لهذه العلبة ومنهم من طالب بإلغائها تماما وهو مطلب البلدان الأكثر تنافسية أي ذات المزايا الزراعية المطلقة.

- بالنسبة لدعم الصادرات:

(*) يمثل القطن الثروة الأولى لبعض البلدان الإفريقية كالتشاد، بوركينافاسو، مالي والبنين. فهي تساهم بنسبة 3.6% من الإنتاج العالمي و17% في التجارة العالمية. لكن هذه البلدان تواجه منذ عقود منافسة تعتبرها غير نزيهة خاصة من طرف الولايات المتحدة وبقدر أقل من الاتحاد الأوروبي. فالولايات المتحدة تعتبر ثاني منتج للقطن بعد الصين، وتبلغ نسبتها في التجارة الدولية إلى 37% بحسب إحصائيات سنة 2004. كما أنها تمنح ما نسبته 50% من حجم الدعم الكلي الموجه لهذا المنتوج. ولذلك تعتبر الولايات المتحدة أهم طرف في التجارة وتحديد أسعار القطن الدولية. أما ما تخصصه من دعم موجه إلى حوالي 25 ألف مزارع، فتبلغ قيمته 3.7 مليار دولار كدعم داخلي و1.5 مليار دولار كدعم للصادرات. وقد سبب هذا الدعم المتواصل في عرض متزايد من القطن في الأسواق مما أدى إلى تراجع متواصل في أسعاره. وقد قدرت الخسارة التي لحقت بدولة مالي سنة 2002 بما قيمته 43 مليون دولار وبالنسبة للبنين بما قيمته 43.6 مليون دولار وبوركينافاسو بـ 61 مليون دولار. كما قدرت بالنسبة لمجموع البلدان الإفريقية المنتجة للقطن بما قيمته 301 مليون دولار. ولما كان من غير الممكن لهذه البلدان دعم محصول القطن لقلة الموارد العمومية، تقدمت خلال ندوة CANCUN إلى جانب البرازيل بشكوى ضد الولايات المتحدة. وأمام الرفض الأمريكي لإلغاء الدعم، رفضت المجموعة الإفريقية إمضاء اتفاق الندوة وهو ما تسبب في فشلها. أنظر:

- OXFAM، 2002
- La monde diplomatique، septembre 2003
- La monde diplomatique، Décembre 2005.

حمل مشروع **HARIBSON** مقترحا يقضي بإلغاء الصادرات المدعمة بالنسبة للبلدان الصناعية في مدى 6 سنوات. وفي هذا الشأن التزم الاتحاد الأوروبي إجراء تخفيضات على دعم الصادرات بالنسبة للمنتوجات التي تنافس منتوجات البلدان النامية.

أما بالنسبة للبلدان النامية فإن مشروع **HARIBSON** قدم مقترحات تعتمد معدلات تخفيض في المحاور الثلاثة بنسب أقل مما هو مطلوب من البلدان المتقدمة، اعتبارا للانشغالات الخاصة لهذه البلدان وعلى رأسها موضوع الأمن الغذائي ومعالجة مسائل الفقر.

أما مقترح إنشاء "علبة التنمية" والذي دافعت عنه الهند مرة أخرى، لم يدرجه المشروع المذكور ولا حتى مجموعة G20 (والتي من ضمنها الهند) على الرغم من أهميته البالغة. ويعطي ذلك دلالة على عدم التجانس الذي صار يطبع مصالح البلدان النامية مع مرور الوقت حول الموضوع الزراعي.

كما اعتبرت مجموعة G20 أن الالتزامات الأوروبية والأمريكية غير كافية. أما مجموعة البلدان الإفريقية فقد وضعت كشرط مسبق لنجاح المفاوضات، التوصل إلى اتفاق حول موضوع القطن والمطالبة بإلغاء في مدى 3 سنوات الدعم الممنوح للمزارعين الأمريكيين والأوروبيين ومنح تعويضات مالية نتيجة ما لحق بهم من خسائر.

وقد كان رد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الرفض التام وهو الأمر الذي سارع بانهيار المفاوضات. من جهتها لم يكن قسما هاما من البلدان النامية على استعداد الخوض في مواضيع ندوة سنغافورة (1997) أو تقديم تنازلات حولها وبالتالي كان المآل المحتوم للمفاوضات خلال ندوة **CANCUN** الفشل بسبب رفض البلدان الصناعية معالجة مسائل الدعم الزراعي وفي المقابل رفض البلدان النامية الخوض في ملفات تراها غير ذات أولوية بالنسبة لها في الوقت الراهن.[1]

---

[1]- P.Butault، S.Drogué، C.Le Moïel، Les soutiens à l'agriculture، op.cit، pp. 163-167.

بعد ندوة **CANUN** ، شهدت المفاوضات التجارية حول الملف الزراعي مأزقـا حقيقيا، حال دون إختتام جولة الدوحة للتنمية. و بعد ندوة **HONKONG** التي إنعقدت في شهر ديسمبر 2005 و هي ندوة إكتفت بالإشارة إلى إنهاء العمـل بـدعم الـصادرات الزراعية بحلول سنة 2013 ، واجهت المفاوضات صعوبات حول المواضيع التقليديـة للدعم. و قد توالت الإخفاقات للتوصل إلى إتفاق تجاري خلال شهر أفريل و جوان من سنة 2006 بجنيف ثمّ في جويلية من نفس السنة.

فالإتحاد الأوروبي وافق على تخفيض أشكال الدعم المشوهة و المندرجة ضمن العلبة البرتقالية بنسبة 75 % و خاصة ما تعلق بالدعم الداخلي. من جهتهـا الولايـات المتحدة وافقت على خفض الدعم بنسبة تتراوح من 53 % إلـى 60 % . إلا أن هـذه المقترحات إعتبرتها مجموعة G 20 غير كافية و رفضت تقديم أي عـروض تحمـل تنازلات في مجال تجارة السلع الصناعية. مع العلم أن التحريـر فـي مجـال الـسلع الزراعية قد يكون له نتائج متعارضة بالنسبة لمجموعة "البلدان النامية" عموما. حيث قد يستفيد البعض من ذلك كالبرازيل و بعض البلدان المنتسبة لمجموعة **CAIRNS**، فيما قد تلحق أضرارا بمجموعة أخرى و على رأسها الهند و التي أصبحت رقما صـعبا فـي المفاوضات التجارية. فالزراعة في هذا البلد تشكل قوام الحياة بشكل مباشر أو ملحـق لأكثر من 75 % من ساكنة هذا البلد فيما لا تتجاوز نسبة مساهمتها في تـشكيل النـاتج المحلي الخام 25 % و هو ما يجعل الموضوع الزراعي شديد الصلة بمـسألة التنميـة البشرية و هو ما تضمنته أعمال العديد من الاقتصاديين و على رأسهم الإقتصاد الهندي **ARMATYASEN**[1].

---

[1]- Christian de Boissieu، Perspectives internationales pour les politiques agricoles. La documentation Française، 2007، pp 135-141.

خلاصـة الفصل الرابع:

إن أبرز الملفات التي تعالجها حاليا المنظمة العالمية للتجارة يبقى الملف الزراعي وما ارتبط به من مسائل الدعم المشوه للأسواق والمبادلات التجارية. وقد استبعدت السلع الزراعية منذ انطلاق العمل بالاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة ونأت عن الخضوع لمبادئ الانضباط التجاري. إلا أن التطورات الحاصلة في العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية التي كان أبرز ملامحها إنشاء المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995، عجلت بإدراجه ضمن مسارات التفاوض ومن ثمة إخضاعه لمبادئ الانضباط التجاري مستهدفة التقليل أو الإلغاء الكلي لآثار الدعم على المبادلات وخاصة أثر الإغراق التجاري.

ويكتسب الملف الزراعي أهميته وخصوصيته في المفاوضات المتعددة الأطراف لما يمثله من أهمية بالنسبة للبلدان المنخرطة في المنظمة العالمية للتجارة سواء الصناعية المتقدمة كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أو بالنسبة للبلدان الصاعدة كالصين والهند والبرازيل أو بالنسبة للبلدان المستورة الصافية للغذاء والسائرة في طريق النمو كالجزائر أو البلدان الأكثر تخلفا كبلدان الساحل الإفريقي والتي تعتمد في مواردها من العملة الصعبة على صادراتها من السلع الأساسية الزراعية وعلى رأسها منتوج القطن. هذا الأخير الذي كان موضوع دعمه داخل الولايات المتحدة، نقطة الخلاف التي فجرت المفاوضات التجارية الأخيرة خلال ندوة CANCUN.

الفصل الخامس: خيارات الزراعة الجزائرية.

المبحث الأول: أهم مراحل الزراعة المعاصرة في الجزائر.

المبحث الثاني: إشكالات الزراعة الجزائرية.

المبحث الثالث: أي سياسة زراعية للجزائر؟

الفصل الخامس: خيارات الزراعة الجزائرية:

تعد الجزائر بلدا مستوردا صافيا للغذاء، إلا أن خضوضها تبقى قائمة في ترقية زراعتها، خصوصا وهي في صدد التفاوض حول انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة وهي بالتالي لا تزال في حل من أي التزام حول مواضيع الدعم ومنح المساعدات للقطاع الزراعي.

كما أن الهدف الأساسي للسياسات الحكومية المتعاقبة للجزائر في شأن هذا القطاع، ظلت تحقيق الإكتفاء الذاتي وبصورة أدق تحقيق أكبر نسبة ممكنة من العرض الزراعي للوفاء بحاجات السوق الداخلي. وهو هدف تقرّه قواعد واتفاقيات الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة وبعدها المنظمة العالمية للتجارة. إذ يبقى على الجزائر إستنفاذ أغراض سياسة زراعية تحفز النشاط الإنتاجي عبر إجراءات تأطير تقني ومالي للنشاط الزراعي.(*)

كما أن خيار الانخراط في السوق العالمية إيجابيا، قد يملي على الجزائر ضرورة الحسم في خيارات التخصص في إنتاج محاصيل تتمتع فيها بمزايا مقارنة، كاللحوم والحمضيات وبعض أنواع الحبوب. فيما لا يجب أن يغيب عنها التموقع الجهوي الأقرب وهو اتحاد المغرب العربي. فالمادة 24 إن الاتفاقية العامة والسارية المفعول في المنطقة العالمية للتجارة، تتيح إمكانيات واسعة بالنسبة للتجمعات والتكتلات الإقليمية للاستفادة من الإعفاءات والاستثناءات والمعاملات التفضيلية في المجال التجاري. فإتحاد المغرب العربي قد يتيح فرصة لتنسيق السياسات الزراعية حتى يتسنى تلافي أشكال المنافسة غير المجدية واستخلاص أفضل المزايا الممكنة. كل ذلك ضمن تصور لا يسقط من مجال رؤيا تحديات إنشاء منطقة أورومتوسطية للتبادل الحر

(*) الملحق رقم 4 من الاتفاقية العامة، يبيح 9 أنواع من المساعدات الحكومية، منها دعم أنشطة البحث والتطوير، المساعدات الغذائية، منح مساعدات مباشرة للمزارعين غير تلك المرتبطة بالإنتاج والأسعار، المساعدات الموجهة لحماية البيئة وتلك الممنوحة للمناطق والأقاليم المحرومة.

وانعكاساتها المحتملة على القطاع الزراعي، نظرا لحساسيته كنشاط اقتصادي وعواقبه الاجتماعية والسياسية.[1]

ويتوق هذا الفصل إلى تناول المسألة الزراعية في سياق الاقتصاد الجزائري من حيث ماضي القطاع الزراعي وحاضره وآفاقه الممكنة عبر استعراض لأهم المراحل التي عرفتها الزراعة في الجزائر، وصولا إلى السياسة الحالة المتضمنة في برنامج التنمية الفلاحية. ثم استعراض لأهم الخيارات المتاحة أمام الجزائر لتعضيض هذا القطاع والإجراءات التي من شأنها حشد أكبر الفرص لإنجاح مهامه في سياق اقتصاد عالمي تتزايد وتائر هيكلته وفق موازين القوى والمعايير الدولية السائدة وهي معايير غير محايدة بل ومنحازة في أغلبها لصالح البلدان ذات الثقل السياسي والاقتصادي.

---

(1)– A. BENTERKI, F. BOUBAKOUR, La zone de libres échanges euro méditerranéenne : Enjeux et contraintes, Le volet agricole in La méditerranée Occidentale entre régionalisation et mondialisation. CREAD 2003.

المبحث الأول: أهم مراحل الزراعة المعاصرة في الجزائر.

يستعرض هذا المبحث أهم مراحل تطور الزراعة في الجزائر، ابتداء من مرحلة الاحتلال والاستيطان الفرنسيين. حيث واجهت الزراعة ما يمثل انقلابا على بنيتها الاجتماعية، خلف اختلالات تاريخية لا تزال انعكاساتها قائمة إلى غاية الآن. عقبتها مرحلة الاستقلال والتي أهم ما ميزها تولي السلطة العمومية مهام الإشراف على إدارة وتسيير القطاع الزراعي وما ترافق معه من إشكالات، كرست حالة التأزم التي ما انفك يكابدها هذا النشاط إلى غاية الآن، خصوصا المعضلة العقارية وإحكام سياسة زراعية ناجعة تستهدف تحديث وتثمين العمل الزراعي واندماجه في الصيرورة العامة للاقتصاد الوطني.

I- مرحلة الاستيطان الفرنسي:

قبل احتلال الجزائر، اتسم الوضع العقاري للجزائر بنظام للملكية تتوزعه أربعة فئات هي:

1- أراضي البايليك، وهي الأراضي التابعة ملكيتها للدولة وتقطعها لمن تشاء، مقابل العشر من الغلة. كما تصنف ضمن التبعية لها أراضي الوقف والحبوس والتي شكلت إلى غاية منتصف القرن 19 بحسب المصادر الفرنسية، نصف الأراضي المستغلة. وهي فئة عقارية لها خصوصياتها وقداستها بالنسبة للمجتمع الجزائري إلى غاية اليوم.

2- أراضي المخزن. وهي كذلك فئة عقارية تابعة للدولة وتم التنازل عنها لصالح التجمعات العسكرية كالزمالة، الدائرة، المكاحلية. وأصحابها يتمتعون بالصفة العسكرية والزراعية في آن واحد على الرغم من غلبة الصفة الأولى.

3- أراضي الملك. وهي أراضي ملك لأصحابها من الأشخاص ولهم كل الحقوق للتصرف فيها، كالبيع والكراء والرهن.

4- أراضي العرش أو السباقة، أي من سبق وتحصل عليها كما يطلق عليها في مناطق الغرب الجزائري. وهي توصف من ضمن نوع أراضي الخراج في

الفقه الإسلامي. ولقد كانت محل اهتمام وتحامل وتلاعب سلطات الاحتلال الفرنسي بعد سنة 1830.[1]

لقد تبنت سلطات الاحتلال الفرنسي منذ البداية عملا منهجيا، استهدف العقار بالجزائر. وقد تلازم العمل العسكري مع الفعل الاستيطاني إذ يقول الجنرال Bugeaud في أعقاب إصداره في الأمر المؤرخ في 01 أكتوبر 1944 "إن احتلالا عسكريا دون عمل استيطاني، يبقى عملا عقيما".[2]

فإن كان العمل العسكري يقوم على الاحتلال والتقتيل والحرق والإبادة، فإن العمل الاستيطاني قام أساسا على توطين الأوروبيين ومنحهم كل التسهيلات القانونية والمالية وتمكينهم من أجود الأراضي التي كان قسما معتبرا منها قد انتزع من أيدي الجزائريين تحت ذرائع مختلفة، كمقاومة الاحتلال والتمرد على السلطة القائمة وعدم انسجام أشكال الملكية "التقليدية" الجزائرية مع القوانين الفرنسية. ومن ثم أدخلت سلطات الاحتلال تحويرات عميقة وجذرية على طبيعة الملكية. فصادرت مساحات شاسعة من الأراضي ذات الطبيعة الجماعية كأراضي العرش وأصدرت مجموعة من النصوص كانت تهدف في مجموعها ضرب المقوم الرئيسي للانسجام الاجتماعي للجزائريين والذي يعود قوام حياتهم المعيشية وبالتالي تفكيك البنية الاجتماعية وإضعاف قدرتهم على مواجهة الاحتلال والاستيطان.

وتشير الإحصائيات إلى أنه سنة 1954 بلغت المساحات الزراعية في حوزة الأوروبيين بالجزائر ما يناظر 2.7 مليون هكتار. وهي أجود وأخصب الأراضي، يتوزعها حوالي 20 ألف مستوطن، مقابل 3.7 مليون هكتار يتوزعها أكثر من 600 ألف مزارع جزائري.

لقد عملت السلطات الفرنسية، تعزيزا لحملاتها العسكرية بنظرية الجنرال Bugeaud والمفكر A. de tocqueville والقائلة بضرورة "الإعمار لتثمين الاحتلال". فكان لا بد من الاستيلاء على المقوم الرئيسي لحياة الجزائريين في جوانب الاقتصاد

---

(1)- Mohamed Elyes MESLI, Les origines de la crise agricole en Algérie Ed DAHLAB, 1997, pp. 31-38.

(2)- Charles Robert AGERON, L'histoire de l'Algérie contemporaine, PUF 1979, p. 24.

والاجتماع والسياسة والمتمثل في الأرض وعلى وجه التحديد الأرض الزراعية. حيث أصدرت سلطات الاحتلال الفرنسي منذ الأيام الأولى للاحتلال مجموعة نصوص تمثلت في قرارات، مقررات، مراسيم وقوانين وقدر عددها بـ 68 نصا تشريعيا للفترة الممتدة من سنة 1830 إلى غاية سنة 1927[1]. كان أولها قراري الحاكم العام، الأول بتاريخ 08 سبتمبر 1830 والثاني في 07 ديسمبر 1830 والمحددين لأملاك الدومين الفرنسي. ثم تلتها الأوامر المحددة للملكية بالجزائر في أكتوبر من سنة 1844 وجويلية 1846 وجوان 1851 وكان من أخطر هذه النصوص le sénatus-consulte لسنة 1863 والذي استهدف الملكية الجماعية وملكية الدولة أي أراضي العرش وأراضي البايليك. إلى جانب ذلك صدر قانون سنة 1873 والمعروف باسم محرره الدكتور Warnier والمتضمن تنظيم نزع الملكية وإحلال الملكية الفرنسية محل الملكية الجماعية للجزائريين وإلغاء حق الشفعة والإخضاع الكلي للملكية العقارية في الجزائر للتشريع الفرنسي بدلا عن التشريع الإسلامي السائدة آنذاك.

وكانت هذه النصوص تلاحق هدفا أساسيا، تمثل في إبدال الوضع العقاري في الجزائر لصالح المستوطنين الأوروبيين، فقد مكنت هذه النصوص التشريعية والتنظيمية نقل القسم الأهم والأجود والأخصب من الأراضي إلى الأوروبيين حيث قدرت الحصيلة من الأراضي المستحوذ عليها للفترة الممتدة من 1884 إلى غاية 1923 أي خلال 40 سنة فقط بما يناهز 1.47 مليون هكتار لتصل غداة الاستقلال إلى 2.72 مليون هكتار.

---

[1]- M.L. MESLY, Op.cit. pp. 41-86.

II- إدارة الدولة الجزائرية للقطاع الزراعي:[1]

خرجت الجزائر من مرحلة احتلال استيطاني دام مدة 130 سنة من القهر والحرمان. تمثلت وسائله في التفكيك المنهجي لهياكل الإنتاج وعلى رأسها الأراضي، عبر تبديل وتغيير طبيعتها العقارية وملكيتها. وكان نتيجة ذلك نشوء قطاعين زراعيين، أحدهما أوروبي تجاري عصري متطور موجه نحو التصدير والآخر هامشي تقليدي محروم من أبسط شروط التحديث في أساليب الاستغلال.

1- التسيير الذاتي:

كان على السلطات العمومية غداة الاستقلال، بذل الجهد اللازم للحفاظ على ما هو متاح من وسائل الإنتاج والتي نجّت من عمليات التخريب كالعتاد الفلاحي. حيث صدر مقررا بتاريخ 19 جويلية 1962 يمنع إخراج العتاد من القطر الجزائري. أما المقرر الثاني فقد صدر في 24 أوت 1962 حيث كلف المندوب للشؤون الاقتصادية إعطاء جواب ولو مؤقت "للمشكلة المستعجلة" والمتمثلة في "الأملاك الشاغرة". حيث تم تقديم الجواب في صورة الإعلان الرسمي على الأملاك الشاغرة ليكون في نفس اليوم الذي أصدرت فيه سلطات الاحتلال الفرنسي قرارها بالاستحواذ على أغلب الأملاك الجماعية سنة 1830.

ففي مواجهة الشغور الذي خلفه رحيل المستوطنين، أخذت السلطات العمومية على عاتقها مهام التكفل بالمزارع الشاغرة، وتشكلت في إثر ذلك تنظيمات تكاد تكون تلقائية سرعان ما تقمصت صيغا رسمية لإدارة المستثمرات أطلق عليها "لجان التسيير الذاتي".

---

[1]- أنظر في هذا الصدد الدراسات العديدة التي تناولت موضوع إدارة الدولة للقطاع الزراعي بالجزائر، و عوامل الضعف و الفشل التي إكتنفته وخاصة كتابات الأساتذة : بدراني سليمان، هرسي عبد الرحمان، محمد لياس مسيلي، عبد اللطيف بن أشنهو، و كريستين شولي:

- Slimane BADRANI, L'agriculture Algérienne depuis 1966, OPU 1981.
- Abderahmane HERSI, Les mutations des structures agraires en Algérie depuis 1962, OPU 1981.
- Christine CHAULET, La terre, les frères et l'argent, OPU 1987.
- Abdelatif BENACHENHOU, Planification et développement en Algérie, OPU 1983.
- Hocine TOULAIT, L'agriculture Algérienne, Les causes de l'échec, OPU 1988.
- M. Elyes MESLI, Les vicissitudes de l'agriculture Algérienne, Ed DAHLAB 1996.

وكانت أول لجنة للتسيير الذاتي نصبت نفسها بمزرعة Cherris والتي سميت فيما بعد بمزرعة سويداني بوجعة ببوفاريك. وقد أصدرت السلطات العمومية آنذاك المراسيم المؤسسة والمنظمة للتسيير الذاتي في مارس 1963 كنمط لإدارة القطاع الزراعي الشاغر.

وما يميز نمط التسيير الذاتي في إدارة القطاع الزراعي، معاناته من إزدواجية الإدارة. حيث يتولى مهام التسيير مديرا معنيا من طرف الدولة وممثلا منتخبا من طرف عمال الأرض. وقد شكلت هذه الإزدواجية في رأي هرم الإدارة، معضلة أساسية تتسبب في مشاكل عديدة إستعصى مع مرور الوقت على القائمين على القطاع إيجاد حلول ناجعة لها.

كما أنشئ في أعقاب ذلك الديوان الوطني للإصلاح الزراعي في مارس سنة 1963 والذي أنيطت به عملية رعاية شؤون القطاع الحكومي حيث اعتمدت صيغة ملكية الدولة المسيرة ذاتيا.

ولمواجهة مشاكل الإدارة والتسيير اليومي للمزارع المسيرة ذاتيا، قامت السلطات العمومية بإنشاء المراكز التعاونية للإصلاح الزراعي والتي تتولى خدمات التسليف قصير الأجل، التسويق والتجهيز. كما أعطيت صلاحيات مراقبة الحسابات وتحديد الأجور ووضع الموازنات والبرامج الزراعية السنوية وضبط حاجات المزارع من التجهيزات والمعدات.

وهكذا وجد المنتجون أنفسهم مجردين من أي سلطة تخولهم المساهمة الفعلية في إدارة المزارع. بل احتكرت هذه السلطات من قبل الأعوان المعينون من طرف السلطة الوصية. وكذلك كان لإستحداث الهيئة الوطنية للتسويق آثارا سيئة على عمل التسويق الزراعي والذي صار يخضع لاعتبارات بيروقراطية أساءت للنشاط في عمومه. كما فاقم اشتراط الهيئة الوطنية للإصلاح الزراعي على لجان التسيير الذاتي تسليمها مجمل المحاصيل مقابل حصولها على البذور، الأوضاع داخل المزارع المسيرة ذاتيا. كما لحقت بهذه المزارع أضرار بالغة في مجالات التسليف وتراكمت الديون وتأخرت الأجور وانعدمت إمكانيات إعادة التجهيز.

2- الثورة الزراعية:

استهدفت الثورة الزراعية القضاء على مخلفات المرحلة الاستعمارية وما تركته من تهميش وبؤس على عموم الريف الجزائري من خلال إعادة توزيع الأراضي عبر عمليات تأميم واسعة مست المزارع ذات المساحات الكبيرة ومناطق زراعة النخيل وكذا أراضي "الدومين" و"الكومينال" وأراضي العرش والحبوس والأراضي دون ملاك وكذا الأراضي الهامشية للتسيير الذاتي.

وقد شكل الأمر 73-71 بتاريخ 08 نوفمبر 1971، الإطار التشريعي والقانوني والذي استند إلى ميثاق الثورة الزراعية في تحديد أهدافه ووسائله. وقد شمل العمل به كل أصناف الأراضي من حيث طبيعتها القانونية العقارية. وقد ألزم هذا النص المستفيدين من إجراءاته، ضرورة الانتساب إلى التعاونيات الزراعية البلدية متعددة الخدمات، ذات الطابع التجاري في مجال خدمات التجهيز والتسويق. أما توفير الخدمات في مجالي التجهيز والتسويق داخل البلاد وخارجها فتولاه الديوان الجزائري لتسويق الخضر والفواكه.

غير أن مشكلة الثورة الزراعية كانت هي نفسها مشكلة قطاع التسيير الذاتي فيما يخص التأطير البيروقراطي للنشاط خلال مختلف مراحله السياسة و التجارية والتي تقضي بتقييد المبادرة في مجال التسويق وتحديد الأسعار والتي تخضع لقرارات مركزية غالبا ما تكون بعيدة عن مستوياتها الحقيقية في الأسواق وهو الأمر الذي أضر كثيرا بالتوازنات المالية للتعاونيات الزراعية.

3- الإصلاحـات:

لقد أعقبت مرحلة تنفيذ الثورة الزراعية محاولات إصلاح القطاع الحكومي بشقيه، التسيير الذاتي والثورة الزراعية. وكانت أولى المحاولات سنة 1980، حيث جرى الحديث عن ضرورة إعادة هيكلة القطاع في شكل ما، عرف آنذاك بالمزارع الاشتراكية، عند أحجام تكون قابلة للإدارة والتسيير، مع التحفظات التي أبدتها بعض الأوساط آنذاك خشية أن تكون هذه العملية أولى خطوات تصفية القطاع العام. ولقد سمحت إعادة الهيكلة بمنح أكثر استقلالية في تسيير المزارع والتي أصبحت بمثابة

مؤسسات قائمة بذاتها، تأخذ على عاتقها وضع مخططات الإنتاج وتضطلع بمهام القيد المحاسبي والأعمال المالية ذات الصلة. وعلى الرغم من التحسن الملحوظ في مجال التسيير وأهمية النتائج المحققة داخل المزارع الاشتراكية، إلا أن السلطات العمومية أخـذت قرار إصدار إصلاح جديد في شكل قانون رقم 87-19 والصـادر بتاريـخ 08 ديسمبر 1987 والقاضي بتشكيل المستثمرات الفلاحية الفردية والجماعية. وقد انبثقت عن المزارع الاشتراكية بموجب هذا القانون 24 ألف مستثمرة جماعية بمتوسط مساحة بلغ 85 هكتار للزراعة و267 هكتار للرعي وبعدد أفراد بلغ 7 مزارعين. أما المستثمرات الفردية فوصل عددها 3 آلاف بمتوسط مساحة بلغ 9 هكتار للزراعة و18 هكتار للرعي. كما يقضي القانون بالتنازل عن كل المنقولات الموجودة بالمستثمرات.

وقد أعقبت هذا الإصلاح الجديد، خطوة قانونية أخرى اتسمت بالجذرية من خلال إصدار القانون 90-25 المتضمن التوجيه العقاري والصادر بتاريخ 18 نوفمبر 1990 والذي اعتبر بمثابة الإسفين الذي تم دقه في "تابوت" الثورة الزراعية. حيث تقضي المواد من 75 إلى 86 بضرورة إعادة الأراضي لأصحابها الأصليين والتي انتزعت منهم في إطار الثورة الزراعية وفق شروط معينة.

III- المهام التنموية للزراعة الجزائرية:

يعتبر ميثاق طرابلس للثورة الجزائرية، قاعدة النهج التنموي الذي سلكته الجزائر، وقد اعتبر هذا الأخير، تطوير الزراعة أساس التنمية من خلال تطوير الهياكل القاعدية وترقية التنظيم المؤسساتي للقطاع وكذا تطوير الصناعة بما يخدم هذا الهدف.

وجاء اختيار الصناعات الثقيلة وبالخصوص التحويلية منها، كالتعدين والميكانيك بهدف الاستجابة لحاجيات تنمية زراعية حديثة، تضطلع الدولة خلالها كإطار قانوني ومؤسساتي مفضل، بمسؤولية توفير ظروف نجاح هذه العملية.

ولقد تأكدت الأهداف الكبرى للتنمية الاقتصادية للجزائر خلال مرحلة الستينيات والسبعينيات. حيث تولت الدولة عبر هيئاتها المختلفة مهام وضع استراتيجية تنمية وتسطير برامجها ومتابعة إنجاز مختلف المشاريع.

ولقد أعلنت هذه الأهداف أثناء الشروع في تنفيذ المخططات التنموية. وفي هذا الصدد أورد الأستاذ عبد الحميد تمار في كتابه "استراتيجية التنمية المستقلة": "إن مجلس الثورة عند انعقاده في شهر فيفري من سنة 1968 عقب سلسلة من التأميمات، أكد أن ستكون غاية التصنيع بحلول سنة 1980، تمكين الجزائر من بلوغ مرحلة التجديد والإبداع وتحقيق الأهداف الثلاثة الكبرى للتنمية الاقتصادية والمتمثلة في: الاستقلال الاقتصادي، التنمية المعتمدة ذاتيا والاندماج الاقتصادي".[1]

وتتلخص الأهداف والمرامي العملية للمخطط الجزائري عند اعتماده لهذا النموذج التنموي في:

1- بناء اقتصاد معتمد ذاتيا، يحدث القطيعة مع شكل الاقتصادي الاستعماري المتوجه إلى الخارج ''**EXTRAVERTI**''.

2- إقامة تشابك أفقي فيما بين فروع الإنتاج وإدماج الزراعة في عملية تحديث عبر تطوير أساليب الاستغلال وتوفير ما تحتاجه من مختلف المدخلات الصناعية.

لقد اعتبر المخطط الجزائري تطوير الزراعة وتنميتها يمر حتما عبر إحداث تنوع صناعي، يكون للصناعة التحويلية عامة وصناعة وسائل التجهيز على الخصوص، الدور المحوري ضمن عملية تحديث الزراعة، "فالزراعة والصناعة تقيمان علاقات اعتماد متبادلة تتجه نحو تعزيز صرح اقتصاد وطني حديث، أكثر اندماجا وتوازنا في مختلف قطاعاته".[2]

يؤكد ميثاق طرابلس أيضا، على تطوير الاقتصاد الوطني، انطلاقا من إقامة صناعة ثقيلة تستجيب بالدرجة الأساسية لمتطلبات الزراعة. إذ أن مكافحة التخلف تستدعي توسيعا في السوق الداخلي والذي بدوره يتوقف على إحداث تغيير جذري في حالة الريف. "فالثورة الزراعية، كما يؤكده ميثاق طرابلس تتخذ ثلاثة أوجه مرتبطة

---

(1)- Abdehamid TEMMAR, Stratégie de développement indépendant, La cas de l'Algérie, OPU, Alger 1983, p. 158.

(2)- C. CHAULET, La terre, Les frères, et l'argent, OPU, Alger 1987, p. 97.

فيما بينها: إصلاحا زراعيا وتحديثا في طرق الاستغلال والمحافظة على التراث العقاري.[1] فتغيير هياكل الزراعة من شأنه تسهيل عملية إدماجه في صيرورة التصنيع العام وإدخال التقنيات الحديثة كما يتم تحسين مستويات الإنتاج ورفع معدلات المردودية. إلى جانب التوسع في المحاصيل وعمليات الري وهو ما يستجيب بالضرورة لإلحاح الحاجات المتزايدة من الغذاء بفعل التزايد السكاني وتطور وتنوع أنماط الاستهلاك وخاصة بالمدن.

كما أن تحديث الزراعة سيسمح بإنشاء سوق متسعة للطلب على المنتجات والمعدات الصناعية الداخلة في الاستغلال الزراعي. وتعرف الصناعة التي تقوم بصنع هذه المنتجات بـ "التصنيعية"، إذ أن استخدام المعدات والأسمدة ومشتقات النفط ومنها البلاستيك من شأنه إبدال دالة إنتاج العمل الزراعي وإحداث توسعا في سوق القطاع الصناعي ضمن شروط أسعار نسبية وتنظيم للتسويق.[2]

ولقـد شكلت فكرة "أقطاب النمو" لـ F. Perroux[*] الملهم الرئيسـي لأعمـال G. Destanne de Bernis ونموذجه "الصناعات المصنعة" والذي يعتبر صيغة متقدمة للنمـوذج السوفياتـي لـ G. Feldman، هذا الأخير الذي صممه انطلاقا من أعمال **K. MARX** وتحديدا مخططاته حول الدوائر الإنتاجية لإعادة الإنتاج البسيط والموسع. وكما ركز النموذج السوفياتي على الصناعات الثقيلة أو الصناعات المنتجة لوسائل الإنتاج، اتجه النموذج الجزائري كذلك للتركيز على الصناعات الأساسية أو المصنعة، لتقوم بإحداث التأثيرات التصنيعية اللازمة على باقي الفروع وفي مقدمتها الزراعة.[2]

---

(1)- Abdelhamid BRAHIMI, L'économie Algérienne – Défis et enjeux -, 2éme édition DAHLAB, Alger 1991, p. 86.

(2)- A. BENACHENHOU, Planification et développement en Algérie, ENIC, Alger 1980, p. 86.

(*) لقد إعتبر F. Perroux قطب النمو أو الوحدة المحركة، هي تلك القادرة على ممارسة أثر يزيد من بعد وحجم باقي وحدات الإقتصاد و يحول هيكلها و نمط تنظيمها، كما أنها تشجع و تحفز بداخلها التطور التقني.

(2)- G.D. DEBERNIS, L'industrie industrialisante, Revue du tiers monde N°47, 1971, p. 545.

وتأكيد Debernis على الصناعات الأساسية يندرج نظريا ضمن نموذج النمو غير المتوازن والذي له محاذيره من حيث آثاره على بنية الاقتصاد وانسجامها ومخاطر التشوه الذي من الممكن حصولها.

ونظرية النمو غير المتوازن ترى أن هناك قطاعات محركة يكون لها دور تحريك عملية النمو ككل. ولن تكتسب هذه القطاعات تلك الصفة إلا إذا تمكنت من تحقيق هذه المهمة. وتستند هذه النظرية إلى مبدأين أساسيين:

1- تحليل العلاقات فيما بين القطاعات والتي تحدد مستوى الاندماج الاقتصادي للاستثمار.

2- آثار الدفع للاستثمارات على باقي القطاعات الأخرى وهو ما يعد لبّ مقترح Debernis.[1]

إن نموذج Debernis يفترض توسعا في أسواق كل من المنتجات الصناعية والزراعية، أي تحسين مستويات الدخل في المدن وخاصة في الأرياف، مما يعني زيادة فرص العمل في الزراعة وتوسيع السوق المحلي عبر مجموع العلاقات التي تقيمها مع الصناعة كمستخدم لمختلف منتجاتها. في الوقت الذي يقع على عاتق الصناعة توفير مدخلات الاستغلال الزراعي بالشكل الكافي، كالعتاد والأسمدة ومواد المعالجة، الشيء الذي يسمح برفع معدلات إنتاجية العمل و مردودية الأرض وذلك للاستجابة للحاجات المتزايدة من الطلب على المنتجات الزراعية.

ويقترح Debernis توجيه الاستثمارات نحو الصناعات الأساسية بالدرجة الأولى. هذه الأخيرة التي تتمثل مهمتها الرئيسية في زيادة إنتاجية باقي القطاعات وتطوير أساليب عملها وإدخال طرق حديثة للاستغلال وفي نفس اتجاه هذه الأفكار يذهب الأستاذ آيت عمارة، حيث يرى أنه من الخطأ تصور تنمية زراعية كشرط مسبق لأي صيرورة تصنيع لاحقة. إذ أن هذه الفكرة تستند إلى مقاربة سطحية تعتمد على

---

[1]- A.O. HIRSHMAN, Stratégie de développement indépendant, Ed ouvrière, Paris 1962, pp. 69-71.

مقارنة تاريخية لأوروبا القرنين 18 و19. فظروف جل الدول النامية، يواصل آيت عمارة، تبتعد عن مثيلاتها لدول أوروبا خلال هذه الفترات.[1]

إن اعتماد الصناعة عامة والتصنيع كاختيار تنموي، يراه Debernis شرطا لازما لكل محاولة للنهوض بالزراعة. وعندها يؤكد على أهمية إصلاح زراعي من خلال ترقية الهياكل وإدخال الوسائل الحديثة ويكون على الصناعات التعدينية والميكانيكية، مهمة توفير مستلزمات الإنتاج من المعدلات والعتاد المتنوع. كما يقع على عاتق الصناعات الكيميائية والبيتروكيماوية مهمة توفير مواد التسميد والمعالجة وحماية المحاصيل. "فالزيادة في الإنتاجية والاستخدام الزراعي لا يمكن بلوغها دون إعادة تنظيم اجتماعي للزراعة، أي دون تحويل أشكال ملكية الأرض، كالنضال ضد الملكية الكبيرة التي لا تساعد على عملية التكثيف الزراعي والنضال أيضا ضد الملكية المجزأة لنفس الأسباب. وهكذا غدا الإصلاح الزراعي أمرا حتميا وأن توسيع أسواق السلع الصناعية يجعل نمو الاستخدام في الصناعة أمرا ممكنا ويزيد أيضا من معدل نمو أسواق المنتجات الزراعية. كما أن نمو الصناعة التحويلية الملحوظ في النموذج يبرر إقامة صناعة لسلع التجهيزات عند اللزوم، قادرة على تغذيتها بالقياس إلى نموها".[2]

فالعلاقة التبادلية التي ستقوم بين الصناعة والزراعة في السياق العام لعملية التصنيع وفقا للتصميم النظري المقترح من طرف Debernis، ستمكن من تحسين ظروف الإنتاج الزراعي وبالتالي توسيع الطلب على مستلزمات إنتاجه وسينعكس ذلك على إنشاء مزيد من مناصب العمل في الصناعة ويرتفع إنتاجها. وعليه يمكن القول أن الأولوية التي منحت للصناعات التحويلية، كانت بسبب الأثر التنموي الذي ستحدثه في التنمية الزراعية.

إن نموذج التنمية الجزائري حرص نظريا على الأقل على إقامة علاقات منسجمة فيما بين الصناعة والزراعة، بحيث تساهم الصناعة في تطوير الزراعة

---

(1)- H.A. AMARA, L'agriculture méditerranéenne dans les rapports Nord-Sud Ed L'Harmattan, 1992, p. 95.
(2)- A. BENACHENHOU, Op.cit, p. 26.

وتضطلع هذه الأخيرة بمهام توفير المواد الزراعية للصناعات المختلفة وتلبية الحاجات الغذائية للمجتمع. إذ يتطلب إدماج القطاع الزراعي في الحركة العامة للتنمية، تنويع النشاط الزراعي وتطوير فنون إنتاجه. ولم يكن حسب Debernis بالإمكان تحديث الزراعة وإدخال التقنيات العصرية للاستغلال دون إصلاح زراعي في عالم الريف باتجاه تعزيز الطابع التعاوني للتنظيم الزراعي، أي "ضرورة إصلاح زراعي واعتماد التسيير الاشتراكي للقوى الإنتاجية من شأنه الاضطلاع بالمواجهة المباشرة مع الرأسمال العالمي وضرورة هيكلة اشتراكية حقيقية للاقتصاد والمجتمع"[1]، كما يؤكد من جهته الأستاذ عبد اللطيف بن آشنهو "أن هدف إعادة هيكلة البنية الإجمالية للاقتصاد يتطلب إقامة أشكال لاستغلال الأرض تساعد على التكثيف الزراعي أي إقامة مزارع متوسطة الحجوم تستخدم المعدات الميكانيكية وتستعمل المواد الكيميائية. ومن هنا برزت ضرورة تغيير بنية الملكية للوصول إلى هذه الأحجام المتوسطة. ويقود تغيير البنية القانونية والتقنية وهو أيضا ما يؤدي إلى إعادة تحديد أنواع المحاصيل وهذا الاختيار ينبغي أن يتم ضمن آفاق زيادة الاستخدام الزراعي عن طريق التوسع".[2]

وفي ضوء ذلك، أوكلت استراتيجية التنمية للزراعة مجموعة من الأهداف نستعرضها فيما يلي:

1- تغطية الحاجات الغذائية للمجتمع، حيث يبقى هذا الهدف أساس كل سياسة زراعية. فتلبية الحاجات الغذائية للسكان لها انعكاساتها على التوازن العام للاقتصاد الوطني، خصوصا إذا علمنا أن العجز في توفير الغذاء يتسبب في اللجوء إلى استيراد كميات هائلة من المنتجات الزراعية الموجهة للاستخدامات الوسيطة أو النهائية. وتشكل هذه الواردات في غالب الأحيان بنودا هامة في ميزان المدفوعات. فقد أنيطت بالزراعة مهمة توفير الغذاء بأسعار منخفضة[*] وذلك للاستجابة للحاجات المتنامية والمتنوعة للغذاء، خصوصا في المراكز

---

(1)- H. BENAOUDA, Systéme productif Algérien et indépendance nationale, OPU, Alger 1983, p. 121.

(2)- A. BENACHENHOU, Op.cit, p. 28.

(*) بيد أنه يلاحظ أن هذه المهمة ذاتها تتعارض مع المهمة اللاحقة بحيث أن الأسعار المنخفضة للمنتجات الزراعية لم تتمكن من تحسين ظروف الحياة في الريف و بالتالي أخفقت في الحفاظ على مستويات التشغيل الزراعي.

الصناعية والحفاظ على مستوى جيد لقدراتها الشرائية. وهو ما سينعكس على الزراعة في صورة استقرار لأسعار المدخلات الصناعية.

2- امتصاص اليد العاملة الفائضة التي تتجاوز قدرة الصناعات الناشئة على استيعابها، كون هذه الأخيرة تتميز بمعدلات عالية للكثافة الرأسمالية وهذا من شأنه التقليل من فرص إنشاء مناصب عمل لأعداد متزايدة من السكان.

3- تحقيق فوائض مالية من شأنها منح فرص جديدة للاستثمار، غير أنه تم التخلي عن هذه المهمة ابتداء من الرباعي الثاني بسبب الارتفاع الذي عرفته موارد البلاد من بيع المحروقات نتيجة مضاعفة أسعار بيع النفط آنذاك. وكذلك بسبب الزيادة المعتبرة المسجلة في الطلب على المواد الغذائية والتي تلتهم كل فائض محتمل يمكن تحقيقه.

4- تلبية حاجات الصناعات الحقيقية من المدخلات، كالمزروعات والجلود والأصواف والبقول الموجهة لأغراض التصنيع والتصبير. وتندرج هذه المهمة ضمن التصور العام لاستراتيجية التنمية الهادفة إلى تعزيز الترابط فيما بين فروع الإنتاج الوطني[1]. وبالتالي كان المخطط الجزائري للفترة الممتدة من 1962 إلى غاية 1990، أي إلى غاية توجه الجزائر إلى منهج آخر في إدارة الاقتصاد يعتمد حرية المبادرة والإصلاح الاقتصاديين، يرمي إلى تحقيق هدفين في آن واحد، أحدهما تطوير الزراعة وترقية مختلف هياكلها، مستهدفا تحسين ظروف الحياة بالريف الجزائري وهو ما يعد شرطا لازما لتحقيق الانسجام في البنية الاقتصادية والاجتماعية للتنمية، أما ثانيهما فهو إنجاز الاستقلالية المنصوص عليها في مواثيق البلاد، عبر اختيار تنمية مستقلة ومعتمدة ذاتيا، تسمح برفع مستويات الارتباط والاعتماد المتبادل بين مختلف فروع الإنتاج وبالتالي التقليل إلى أقصى الحدود الممكنة من الاعتماد على الأسواق الخارجية.

---

(1)- Slimane BEDRANI, L'agriculture Algérienne depuis 1966, Alger 1981, pp. 7-8.

المبحث الثاني: إشكالات الزراعة الجزائرية.

لقد طرحت المشكلة الزراعية نفسها على الجزائر غداة الاستقلال بشكل استعجالي وحاد. فقد خلف رحيل المستوطنين تحديا حقيقيا أمام السلطات آنذاك. فكان لا بد من مجابهة المشكلة المستجدة، كما بدأ التفكير فيما يجب فعله على المدى البعيد للنهوض بالزراعة، خاصة وأن كل المؤشرات لا تبعث على الاطمئنان.

وخلال هذا المبحث نسعى إلى استعراض أهم عناصر المشكلة الزراعية بالجزائر والتي لا يزال البعض منها إلى غاية اليوم يفعل فعله في أداء القطاع الزراعي.

I- التكثيف الزراعي كجواب عن المشكلة الزراعية:

بعد الاستقلال أصبح النموذج الكولونيالي، الذي اعتمد أسلوب التكثيف الزراعي، بإقحام المزيد من العتاد والمستهلكات الوسيطة في الاستغلال الإنتاجي، يتخذ من طرف السلطات الجزائرية كمرجع تقني ونمط ملائم لتولي الدولة مهام تنظيم وتسيير القطاع الزراعي الموروث عن المستوطنين. فقد أعتمد التكثيف على الرغم من الوضع السياسي الجديد، فتم تجميع المزارع الكولونيالية ضمن مزارع التسيير الذاتي والتي أصبحت تتميز عن سابقاتها بأحجامها الكبيرة، إذ وصل متوسط المساحة للوحدة الإنتاجية التابعة لهذا القطاع ما يزيد عن 1154 هكتار.

لقد تأكد اعتماد التكثيف الرأسمالي للزراعة الجزائرية باستخدام أكثر للعتاد ومختلف المستلزمات الوسيطة. وفي هذا الصدد لاحظ الأستاذ سليمان بدراني بأن "إرادة التكثيف ذاتها لم تكن لتعيد النظر في النمط الرأسمالي. فتقليص التبوير وإدخال زراعة الأعلاف والبقول على الأراضي المخصصة عادة للتبوير، يستدعي كما ترى وزارة الفلاحة زيادة حضيرة الجرارات والآلات. لأن سياسة الوزارة – يواصل الأستاذ بدراني - تقضي بمكننة كاملة لمختلف الأعمال الزراعية ولا تراعي إمكانيات مكننة انتقائية".[1]

---

[1]- S. BEDRANI, Op.cit, p. 45.

إذن جاء اختيار التكثيف الزراعي، كاستمرار لأسلوب الاستغلال الكولينالي. أي محاولة الحفاظ على المستوى التقني الذي آلت إليه الزراعة في الجزائر بهدف الحفاظ على مستويات الاستغلال ومعدلات المردودية المحققة وكتعبير عن إرادة سياسية تهدف إلى إضفاء طابع موحد للتنمية الاقتصادية. فكانت عملية تحديث الزراعة تنسجم مع الاتجاه العام لعصرنة باقي قطاعات الاقتصاد.

غير أن الفرق بين المرحلتين، ما قبل وما بعد الاستقلال، هو تغير الإطار القانوني لهذه العملية. حيث أضحت الدولة هي المالك وحلت محل المستوطن الأوروبي، كمنظم ومشرف على عملية الإنتاج. وحينها تقول الأستاذة C. Chaulet أن "سياسة التصنيع السريعة وسياسة التكثيف الزراعي، كانت محاولة لتحويل الريع إلى رأس مال إنتاجي حكومي، إذ تحولت الدولة إلى رب عمل بتنظيمها للعمل والإستثمار فيه، كما تلاحظ من جهة أخرى".[1] إن التكثيف المقصود في ميدان الاستغلال الزراعي هو"التكثيف بعنصر رأس المال وهو نفس ما جرى العمل به في القطاع الصناعي"[2]. أي أن "منطق" التصنيع قد طبع الاختيارات التنموية لكل القطاعات بما فيها الزراعة. ولم يكن ذلك المنطق ولن يكون بالنسبة للمشرفين على القرار الاقتصادي للجزائر، سوى الاعتماد على السوق الدولية للتزود بالتكنولوجيا ومختلف المعدات واستخدامها بشكل كبير وعلى نطاق واسع، دون الاكتراث بالعاملين التنظيمي – القانوني والبشري واللذين يقدر أنهما حاسمين بالنسبة للمسألة الزراعية. فإلى جانب هذه الاعتبارات، وهي ذات صلة وثيقة بالقرار السياسي حول مواضيع أشكال تنظيم ملكية الأرض وطبيعة الأساليب المتعبة في استغلالها، هناك اعتبارات موضوعية حدت بالمخطط الجزائري إلى أن يتخذ من أسلوب التكثيف الزراعي طريقة مثلى في الاستغلال ومنها محدودية الأرض. فالمساحة الزراعية المفيدة لا تتعدى 3.5% من مساحة القطر، كما ان خصائص تضاريسها تجعل جزءا قليلا منها فقط يوفر ميزات زراعية حقيقية. إذ ان المساحات الزراعية التي يقل ميلها عن 12% وتتوفر على معدل تساقط سنوي يصل

---

(1)- C. CHAULET, Op.cit, p. 76.
(2)- IDEM, p. 97.

إلى 450 مم، لا تزيد مساحتها عن 1.9 مليون هكتار أي 26% فقط من المساحة الزراعية المفيدة. وقد تضمنت البرامج التنموية بعد الشروع في تطبيق الثورة الزراعية مفهوم التكثيف بشكل محسوم كاختيار للتنمية الزراعية. فقد جاء في التقرير العام للمخطط الرباعي الثاني (74-77)، "يتجه عمل المخطط المقبل نحو تلبية الحاجات الأولية للبلاد بتوليه أساسا لبرنامج واسع من التكثيف لأهم المحاصيل الزراعية بهدف زيادة المردودية والإنتاج".

غير أن عملية التكثيف الزراعي ستقتصر على القطاع العام، فيما واجه القطاع الخاص الإهمال وقلة الاكتراث جعلت ظروف الاستغلال بالنسبة إليه وخاصة تلك المتعلقة بعلاقاته بالمحيط تزداد سوءا. فقد لاحظت الأستاذة **CHAULET** "أن السلطات الجزائرية على الرغم من الأفق السياسي الجديد، إلا أنها تبنت تفسيرا وتعليلا للإجراءات المستقبلية لاتخاذ القرار في مجال السياسة الزراعية يرتكز على نفس النظرة الإزدواجية والتي كانت سائدة إبان الحقبة الاستعمارية، بحيث ستتركز الجهود وتوجه الإمكانيات نحو القطاع "العصري" أي القطاع العام الموروث عن المعمرين، ويلقى القطاع الخاص في المقابل مزيدا من التهميش".[1]

فبعد الاستقلال، عرفت الزراعة الجزائرية مرحلة ترقب لم تدم طويلا، لم تفتأ أن تمخضت عن مبادرة تكفل بموجبها "عمال الأرض" بمزارع المستوطنين الشاغرة إلى حين إصدار مرسوم التسيير الذاتي (63-95 الموافق لـ 1963/03/22) كإطار قانوني وتنظيمي. إلا أن العناية التي حضي بها هذا القطاع لم تتكفل بنفس المقدار بالقطاع الخاص وفي بعض الأحيان كانت على حسابه. وهو قطاع يعتبر هامشي في معظمه، ازدادت ظروفه سوءا مع مرور الوقت. فلقد كرست الممارسات القانونية والتنظيمية حالة الازدواجية في القطاع الزراعي.

وبعد دخول الجزائر مرحلة المخططات التنموية وإكمال السلطات إحكام قبضتها على جل المرافق الاقتصادية والاجتماعية، جاءت مرحلة جديدة للإصلاح الزراعي عرفت بالثورة الزراعية والتي صدر بشأنها الأمر 71-73 الموافق لـ1971/11/08.

---

[1]- C. CHAULET, Op.cit, pp. 40-41.

وكان الهدف من ذلك الإصلاح، النهوض بعالم الريف عامة وجعله يواكب المسيرة التنموية العامة للبلاد. إلا أن وجهة الإصلاح آنذاك، صبت في اتجاه دعم كامل للقطاع العام في مقابل استبعاد للقطاع الخاص من مجالات الدعم المالي والتجهيز والتموين بمختلف المستهلكات. وقد دفع القطاع الخاص خلال هذه المرحلة أيضا ثمنا باهضا في المجال العقاري، حيث شكلت عمليات نزع الملكية التابعة له أهم مصدر للصندوق الوطني للثورة الزراعية والتي بلغت مساحتها 632 ألف هكتار. وكان نزع الملكية مبررا بدعوى مكافحة الملكية الكبيرة بالرغم من أن المزارع الخاصة التي تتجاوز مساحتها 200 هكتار لا تمثل آنذاك سوى 5.17% من المساحة الزراعية الكلية للقطاع أي 2.822.592 مليون هكتار[1]. ولعل هذا التهميش والتضييق على القطاع الخاص ما يفسر ولو جزئيا، الفشل الذي لحق بعملية التنمية الزراعية في مجملها مع العلم أن هذا القطاع يحوز على أكثر من 65% من المساحة الزراعية المفيدة ويمثل أهم وعاء معيشي لساكنة الريف الجزائري.

II- إزدواجية القطاع الزراعي:

لقد ألحقت التغيرات الهيكلية التي أحدثها المستوطنون بطبيعة ملكية الأرض وأنواع الزراعات التي استقدموها وأصحاب زراعة الكروم، أضرارا بالغة بعالم الريف الجزائري. فبعد الممارسات التي أعقبت احتلال الجزائر والمتمثلة في نزع الملكية وتفتيتها بطرق متعددة ونصوص مختلفة، سعت سلطات الاحتلال إلى توفير كل ضمانات النجاح للمستوطنين الجدد من الأوروبيين في شكل تسهيلات على القروض والمساعدات وتوفير العتاد وكذا ضمان أسواق في المتروبول. وقد تمكن الأوروبيون من حيازة أجود وأخصب الأراضي وتضاعف ملكيتهم العقارية في وقت قياسي فقد انتقلت المساحة التي صارت في حوزتهم من115 ألف سنة 1850 إلى 1245 ألف سنة 1880 لتصل إلى 2581 ألف سنة 1920. وترافقت هذه الزيادة الكبيرة في المساحات الزراعية بتطور هام في حصة الفرد الأوروبي من الأرض الزراعية، إذ ارتفعت من

---

[1]- O.N.S.

0.8 هكتار في سنة 1850 إلى 6.36 هكتار في سنة 1880[1] وهو ما يعكس السرعة في عملية الاستحواذ التي مارسها الاحتلال على أهم مورد للرزق في الجزائر. وكان ذالك طبعا على حساب الجزائريين الذين جردوا من أراضيهم واضطروا تحت وطئ العوز والفاقة إلى الانتقال نحو الأراضي الأقل خصوبة والأكثر وعورة أي الأراضي الهامشية. ففي سنة 1930 كان حوالي 26 ألف أوروبي يحوزون مساحة زراعية من أخصب الأراضي في الجزائر تصل 2346 ألف هكتار. وكان $\frac{1}{5}$ هذا العدد بحوزته 74% من مجموع المساحة وهو رقم يعكس أهمية المزارع التي كان يستغلها المستوطنون سواء من حيث المساحات أو ما تطلبه من وسائل وإمكانيات، كانت السلطات الفرنسية تمنحها عنايتها الخاصة في جوانب التمويل والتموين. وكان لهذه العوامل شأن كبير في فعالية الاستغلال الزراعي الأوروبي مقارنة بنضيره الجزائري، إذ بلغت مرد ودية الأرض لمتوسط العشرية 1890-1899 ما مقداره 7.25 ق/هـ من القمح الصلب بالنسبة للأوروبيين فيها لم تتعدى 4.33 ق/هـ للمزارع الجزائرية[2] وتعمقت هذه الازدواجية بعد إدخال أساليب الاستغلال الزراعي الحديثة، باستخدام العتاد ذاتي الحركة كالجزارات والحاصدات والدارسات.

أما بعد الاستقلال فقد تكرست ازدواجية القطاع الزراعي وتعمقت أكثر لما تولت الدولة قسما هاما من الأراضي الزراعية عبر التملك والإشراف المباشر على تسيير الوحدات الإنتاجية للقطاع العام في إطار التسيير الذاتي والثورة الزراعية.

وقد تصورت السلطات العمومية آنذاك أن بإمكانها الحفاظ على المزارع التي كانت تابعة للمستوطنين و تدعيمها عن طريق العناية التي ستوجهها لها أساسا في الجوانب المالية و تنظيم السوق وفق أسلوب تخطيط مركزي للإستثنار و الإنتاج والعمالة و الأسعار، بحيث يسمح الإشراف المباشر على القطاع بإدماجه في السياق

---

(1)- A. BENACHENHOU, La formation du sous-développement en Algérie, SNED 1979, p. 25.

(2)- A. HERSI, Les mutations des structures agraires en Algérie, depuis 1962, p. 60.

العام للتنمية الإقتصادية والحفاظ بالنتيجة على التوازنات القطاعية اللازمة لتنمية منسجمة.

وفي خضم هذا التوجه ، لاحقت الإزدواجية القائمة السياسات الحكومية في قطاع عصري أصبح تابعا للدولة وقطاع تقليدي تابع للخواص. إذ تخللت النصوص والتنظيمات التي إستهدفت تنظيم القطاع العام، ممارسات استبعدت باستمرار وإلى غاية حلول الثمانينات، القطاع الخاص من المجهود التنموي.

وكان من شأن هذه الممارسات أن استبعدت بالمحصلة جزءا معتبرا من الأراضي الزراعية المفيدة وأغلب الأراضي القابلة للاستغلال من عمليات التحديث والتكثيف، على الرغم من أن القطاع الخاص الزراعي ظل يوفر جزءا هاما من دخل أهم شرائح الريف الجزائري 75% من اليد العاملة الزراعية و يغطي قسما من الحاجات الغذائية للسكان. فلقد بلغت نسبته في إنتاج بعض المحاصيل للفترة 1970-1980 كمتوسط سنوي 55% من الخضار.[1]

و تتجلى مظاهر التهميش الناجمة من تكريس النظرة المزدوجة للقطاع الزراعي في مجموعة من المجالات. فمثلا خلال المرحلة الأولى للإصلاح الزراعي وجهت بعض العناية للقطاع الخاص في مجال منح القروض و الإعتمادات ، إلا أنها ضلت بعيدة عن الحاجات الفعلية لهذا القطاع. و مع بداية تطبيق الثورة الزراعية تم الإلغاء الكلي لهذه المساعدات و بقي القطاع الخاص يعتمد أساسا على موارده الذاتية في هذا المجال إلى غاية السبعينات بعد الفشل الذي لحق مستثمرات القطاع التابعة للثورة الزراعية. حينها رأت السلطات العمومية أنه من الضروري إعادة منح القروض للقطاع الخاص. فللفترة الممتدة من 1967 إلى 1976 لم تتجاوز نسبة 2.6% حصة القطاع الخاص من إجمالي الإعتمادات و التي تخصص أساسا لإقتناء العتاد اللازم للأشغال. وللفترة الممتدة من 1970 إلى 1978 لم يتمكن القطاع الخاص من تحقيق سوى 4.6 % من مجموع مقتنيات الزراعة ككل. و لا نتصور أن هذه النسبة المتواضعة ترجع إلى

---

[1]- O.N.S.

العامل السابق و المتعلقة بسياسة القروض و الإعتمادات وحسب، بل أيضا نتيجة الأطر البيروقراطية التي كانت تمنح عنايتها للقطاع العام. و هي العناية التي تندرج ضمن السياسة العامة للدولة في مجال دعم القطاعات العمومية.[1]

إن التهميش الذي عانى منه القطاع الخاص خلال هذه الفترة، كان في الحقيقة على حساب الزراعة الجزائرية ككل. فالقطاع الخاص يبقى قطاعا له مكانته في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية للبلاد و ما فتئت تتعزز مكانته و دوره على الرغم من الممارسات المنافية للنجاعة الإقتصادية، خصوصا بالنسبة لقطاع يظل يتميز بحساسية مفرطة إتجاه السياسات العامة في مجالات التأطير و الدعم و التحفيز. فبعد 20 سنة من الإستقلال تمكن القطاع الخاص الزراعي في الجزائر من تجاوز محن التهميش والتضييق و تمكن أن يسترجع ما أطلقت عليه C.CHAULET "مصداقيته" وإستطاع أن يثبت جدارته في المجال الزراعي، على الرغم من التأخر الذي لحق هياكله وإمكانياته.

III- هيكل المساحة الزراعية :

لقد أدت الحقبة الإستعمارية نتيجة الإستيلاء على الأراضي و تجريد الجزائريين من ملكياتهم وتفتيت الملكيات الجماعية كأراضي العرش، إلى تشكيل هيكل زراعي مختل. فهناك قطاع زراعي عصري كان تابعا في غالبيته للمستوطنين. يتميز بمساحات معتبرة حيث بلغ عدد المزارع الأوروبية 20 ألف وحدة بمتوسط مساحة زراعية يصل إلى 125هـ. يقابله قطاع تقليدي يتشكل هيكله من مجموعة كبيرة من الإستغلاليات العائلية بلغ عددها 585 ألف وحدة بمتوسط مساحته وصل إلى 9.9هـ.

أما بعد الإستقلال فقد سجل هيكل الزراعة الجزائرية بالنسبة للقطاعين العام والخاص المعطيات التالية :

---

(1)- S. BEDRANI, Op.cit, p. 209.

جدول رقم 38:
هيكل المساحات الزراعية للقطاعين العام و الخاص في الجزائر قبل السبعينات

القطاع العام "التسيير الذاتي "					القطاع الخاص				
البيان	عدد المزارع	%	المساحة (هكتار)	%	البيان	عدد المزارع	%	المساحة (هكتار)	%
أقل من 100هـ	106	5.3	5000	0.2	أقل من 5 هـ	30895	52.6	515260	8.8
من 100- 500 هـ	479	24	159000	6.9	5-10 هـ	114275	19.5	802865	13.8
من 500- 1000 هـ	634	31.8	520000	22.6	10-50 هـ	147043	25.0	2967545	50.8
من 2000+	221	11.1	762000	33.1					
المجموع	1994	100	2302000	100	المجموع	586843		5838160	

Source : ONS

فبالنسبة للقطاع العام نلاحظ أهمية مساحة المزارع، مع العلم أنها تقع على أحسن الأراضي الزراعية و أكثرها خصوبة حيث تتواجد أساسا بالمناطق الساحلية الأكثر تساقطا و تتوفر على أكبر و أحسن إمكانيات الإستغلال الزراعي فهي تمثل المساحات الزراعية التي كانت بحوزة المستوطنين. فمزارع التسيير الذاتي ، الذي كان نمط إدارتها على قاعدة مبادرة "عمال الأرض" آنذاك و كرسته مراسيم سنة 1963، هي مزارع المستوطنين و كان لزاما غداة رحيلهم التكفل بها و كان أن أعطت السلطات الحق للدولة بمساهمة عمال الأرض الحق في إستغلالها.

فمن الجدول نسجل أن 70.7% من مزارع هذا القطاع تتجاوز مساحتها 500 هـ. كما أن 38.9% من المزارع تستحوذ على ما نسبته 70.3% من المساحة الزراعية المفيدة لهذا القطاع ، أي 618 ألف هـ. فقد بلغت المساحة المتوسطة لمزارع هذا القطاع 1154 هـ للمزرعة. وهكذا يتبين أن هذا الرقم يتجاوز بكثير متوسط

مساحة المزارع الكولونيالية. والسبب يرجع إلى كون 20 ألف مزرعة أوروبية تمت هيكلتها ضمن 2000 مزرعة جديدة لقطاع التسيير الذاتي.

إلا ان عملية الهيكلة هذه كما يرى حسين تولايت، لم تتم على أسس فنية تراعي النجاعة الإقتصادية للمزارع الجديدة، بل إنساقت العملية وراء السهولة و أستجابت أكثر لإنشغالات ذات طابع سياسي وإيديولوجي. ولذا تسببت الأحجام الكبيرة التي ظهرت عليها فيما بعد مزارع القطاع العام في بروز مشكلات كبيرة، كالتحكم في الإنتاج والتنسيق و الإستخدام الأمثل للإمكانيات وكذا المضاعفات الخطيرة على الوضعية المالية لهذه المزارع.[1]

أما بالنسبة للقطاع الخاص وعلى الرغم من حيازته على 71.72% من المساحة الزراعية المفيدة، إلا أن أراضيه تقع جلها بالمناطق الأقل جودة وخصوبة و تتميز تضاريسها بالوعورة و كثرة الميلان و تتركز غالبيتها بالمناطق الداخلية للوطن حيث يقل معدل التساقط و ينعدم إنتظامه. ومن الأرقام السالفة بيانها في الجدول نلاحظ أن أكثر من 52% من عدد المزارع تتوفر على مساحات زراعية تقل عن 5هـ. كما أن 97.1% من العدد الإجمالي للمزارع تقل مساحتها عن 50هـ. كما أن 72.1% من عدد المزارع لا يتوفر إلا على 22.6% من المساحة الزراعية المفيدة مع متوسط مساحة زراعية للوحدة الإنتاجية الواحدة لا يتعدى 10هـ. و تعد ظاهرة تفتت الأرض الزراعية من أكثر العوامل المعيقة لعملية تطوير الزراعة. وقد لاحظ الأستاذ إلياس مسلي عبر استعراضه الجدول مقارن لتطور هيكل المساحة الزراعية في الجزائر بين 1958 وسنة 1973 أن عدد المزارع التي تقل مساحتها عن 10هـ انتقلت من 437000 وحدة إلى 562789 وحدة أي بزيادة تقارب 29% فيها تراجع عدد المزارع التي تتراوح مساحتها من 10 إلى 50هـ بنسبة 20%.[2]

---

(1)- H.Toulaït، L'agriculture Algérienne، les causes de l'échec. OP.CIT P212.

(2)- M.Elyes MESLI, Essai d'une politique agricole ed. DALAB, Alger 1997, p. 70.

جدول رقم 39:
مقارن لهيكل المزارع في الجزائر من حيث المساحة بين سنتي 1958 و 1973

المساحات بالهكتار	1958		1973	
	عدد المزارع	%	عدد المزارع	%
أقل من 10	437000	69.5	562789	79.2
من 10 إلى 50	167100	26.5	134508	19
من 50 إلى 100	16850	2.6	9756	1.3
أكبر من 100	8500	1.4	3456	0.5

Source : M.Elyes MESLI. OP.CIT

فحالة التفتت في هيكل الإستغلال الزراعي بالجزائر من شأنها الحيلولة دون تطوير الإستغلال الزراعي، سواء تعلق الأمر بإستخدام ناجع للعتاد أو المستهلكات الوسيطة. فلضمان المستويات جيدة من المردودية يتطلب ذلك حدا أدنى من المساحات الزراعية تحقق أهداف النجاعة الإقتصادية. وقد حددت المنظمة العالمية للتغدية والتنمية الزراعية هذا الحد عند مستوى 20 هـ على الأقل بالنسبة لمحصول الحبوب.

IV- تناقص حصة الفرد من المساحة الزراعية المفيدة (SAU) :

كما هو معروف فإن المساحة الزراعية المفيدة بالجزائر لا تتعدى 7.5 مليون هـ أي 3.25% من المساحة الكلية للبلاد و 19.5% من المساحة المخصصة للزراعة. في حين شهدت البلاد زيادة سكانية معتبرة منذ الإستقلال حيث تجاوزت في بعض الفترات 3% سنويا. وقد أدى ذلك إلى تراجع متواصل في حصة الفرد الواحد من المساحة الزراعية المفيدة أي تلك المساحة المستغلة فعلا. ومؤشر حصة الفرد من المساحة الزراعية المفيدة، على الرغم من طابعه العام إلا أنه يكشف عن أحد أهم أوجه الإشكال الزراعي بالجزائر و يوضح الإتجاه العام الذي ستتخذه الوضعية الغذائية في

السنوات المقبلة كذلك. ففي ظل ركود إنتاجية الأرض وقلة التوسع في المساحات الزراعية المفيدة الجديدة، إلى جانب التطور المستمر في الأنماط الإستهلاكية وتنوعها وتزايد مستويات الدخل الفردية ومع إستمرار الدخول في التزايد طيلة فترة تطبيق المخططات التنموية، إذ تراوحت حول نسبة متوسطة سنوية وصلت إلى 13%، حينها يكون من الواضح أن الطلب على الغذاء يتجاوز قدرة الزراعة على الوفاء. وبالتالي سيكون الإستيراد الملجأ الوحيد لسد الثغرة بإستمرار، كما أن الحركة العمرانية والتصنيع و التوسيع في النشاط الخدمي، كلها عوامل أثرت بشكل بالغ على هذا المؤشر بإتجاه التناقص. إذ يلاحظ أن أي جهد يبذل للزيادات في المساحة الزراعية المفيدة يترافق مع ظاهرة إستهلاك الأراضي الخصبة، خاصة في شمال البلاد بفعل التوسع العمراني، مما يجعلنا نعتبر أن الزيادة في المساحات الزراعية ليست ذات شأن أو تأثير على الوضع العام للمساحة الزراعية في الجزائر.

وقد قدرت حصة الفرد من المساحة الزراعية المفيدة غداة الإستقلال بحوالي 0.70 هـ/ف في حين تراجعت سنة 1967 إلى 0.63 هـ/ف سنة 1982 ثم 0.32 هـ/ف لسنة 1987، لتصل سنة 2000 إلى مؤشر 0.14 هـ/ف[1]. وقد بلغ هذا المؤشر على سبيل المقارنة سنة 1982 لبعض بلدان حوض المتوسط 0.55 هـ/ف بالنسبة لإسبانيا و 0.50 هـ/ف لفرنسا و 0.92 هـ/ف لليونان. أما مقارنة مع كل من المغرب و تونس، فإن الجزائر سجلت أكبر نسبة تراجع هذا المؤشر بين سنتي 1960 و 1987. إذ إنتقلت بالنسبة للجزائر من 0.7 هـ/ف إلى 0.32 هـ/ف أي نسبة تراجع بلغت 52.82% - ، فيما إنتقلت حصة الفرد بتونس من 1.2 هـ/ف إلى 0.7 هـ/ف أي نسبة تراجع وصلت إلى 41.40 %-. أما بالمغرب فتراجعت من 0.64 هـ/ف إلى 0.34 هـ/ف أي بنسبة تراجعت وصلت إلى 47.69%.[2]

---

(1)- C.N.E.S, stratégie de développement de l'agriculture, Juillet 2001.

(2)- H.A. AMARA, progression démographique et dynamique des structures agraires au Maghreb, mondes en développement, Tome 18, 1990.

المبحث الثالث: أي سياسة زراعية للجزائر؟

تواجه الزراعة الجزائرية اليوم، تحديا مزدوجا، أحدهما يرتبط بالعوامل والمحددات الداخلية للاستغلال الزراعي والتي لها بالغ الأثر على تطور القطاع وعلى التحولات التي ما فتئ يشهدها على طول سنوات الاستقلال. أما ثانيها فيتمثل في مقتضيات انخراط الاقتصاد الجزائري في مسارات الاندماج والشراكة في الفضاءات الإقليمية والدولية الاقتصادية منها والتجارية، كعضوية المنظمة العالمية للتجارة ومنطقة التبادل الحر الأورو متوسطية أو الفضاء المغاربي. وهذه العوامل ذات أهمية بالنسبة للسياسة الزراعية في الجزائر وخاصة ما يرتبط بمضامين السياسة الحالية والمتضمنة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، أو على ما يمكن أن يستحدث مستقبلا لدعم القطاع الزراعي. فالجدل حول الدعم الزراعي عبر مختلف أشكاله ما انفك يتصاعد داخل المنتديات الدولية للتفاوض متعدد الأطراف في إطار المنظمة العالمية للتجارة. وهو ما يطرح إشكالات حقيقية على السلطات الجزائرية بالنسبة لسياساتها الزراعية خاصة وأن هدف هذه السياسة هو دعم الإنتاج وجعله يبلغ المستوى المطلوب في تلبية الحاجات المحلية من الغذاء والاستخدامات الوسيطة بالنسبة للصناعات التحويلية.

I- تفاقم الفجوة الغذائية:

إن الفشل الذي لحق القطاع الزراعي بالجزائر في تحقيق أهدافه التنموية، هو فشل يقع على عاتق السياسات التي استهدفت النهوض به. فلم تفلح في اختيار الوسيلة لذلك و أخطأتها. ولقد كان هذا الفشل هو فشل القطاع العام الزراعي أولا وقبل كل شيء. فهو قطاع توفرت له شروطا تاريخية و سياسية جعلت منه قطاعا رائدا في تجربة التحديث و عصرنة النشاط الإنتاجي. إلا أن مآله كان إفلاس المئات من وحداته الإنتاجية ، ثم الاندثار القانوني لقسم منها وهو المعروف بقطاع الثورة الزراعية سنة 1990.

إن التركيز على القطاع العام جاء لكونه القطاع الذي استأثر بالجهد الحكومي طيلة الفترة الممتدة من سنوات الاستقلال الأولى إلى غاية منتصف الثمانينات، حين تفاقمت الفجوة الغذائية، إذ ذاك بدأت اللوائح الرسمية للدولة تتناول أهمية ودور القطاع الخاص الزراعي وأهمية إدراجه في السياق العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

جدول رقم 40:

تطور الواردات من السلع الغذائية بالدينار و الدولار (1970-2004)

(مليون)

السنوات	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2004
بالدينار الجزائري	680	4633	7782	9728	16907	131282	181777	259428
بالدولار الأمريكي	162	1312	2234	2516	1987	2789	2413	3604

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد ا على : ONS،FAO- STAT

جدول 41: تطور الواردات الغذائية بالكميات (1970-2004)

(مليون قنطار)

السنوات	متوسط الفترة 1979-1970	متوسط الفترة 1989-1980	1992	1995	2000	2004
الحليب	0.443	1.383	1.606	1.840	1.880	2.517
الرقم القياسي	100	312	362	415	424	568
البطاطس	0.115	0.216	0.855	0.913	1.330	
الرقم القياسي	100	187	743	793	11.565	--
القمح	16.8	44.7	35.4	49.9	53.7	50.2
الرقم القياسي	100	266	210	297	320	298

المصدر: من إعداد الباحث اعتمإذا على : FAO- STAT- ONS

لقد كان القطاع العام محل عناية السياسات الزراعية للسلطات العمومية وشكلّ ميدان تجربة فعلية في مجالات التأطير والتنظيم الحكومي واستخدام أفضل أساليب الاستغلال وعلى رأسها التكثيف الزراعي والذي كان من أبرز ملامحه المكننة الزراعية.

لقد إحتل القطاع العام الزراعي مساحة بلغت 3.2 مليون هـ[*] هي أجود الأراضي الزراعية وأكثرها تجهيزا. وقد جندت السلطات العمومية إمكانيات معتبرة لتعزيز هذا القطاع ومنحته الأولوية في مجالات التمويل، التموين، والتجهيز بالعتاد. فقد تظافرت لهذا القطاع عوامل سياسية وموضوعية ليكون نموذجا للتحديث الزراعي. إلا أن النتائج المحققة إلى غاية إعادة الهيكلة سنة 1987 ظلت بعيدة عن الأهداف المسطرة وغير متجانسة مع إمكانيات هذا القطاع. كما أنها لا تبرز الفارق المتواضع في النتائج مقارنة بما تحقق داخل القطاع الزراعي الخاص. فهذا الأخير الذي لم تتوفر له شروط استغلال جيدة ولا حتى متوسطة، كهيكله العقاري وتواجد أغلب مزارعه بمناطق داخلية، أراضيها أقل جودة و أضعف تجهيزا وأقل تساقط، كما أنه قطاع ظل طيلة 20 سنة مبعدا عن البرامج الحكومية المعتمدة في مجال الدعم والإسناد للإنتاج الزراعي.

لقد أورد الأستاذ عبد اللطيف بن أشنهو حصيلة مريرة للفشل الذي لحق الزراعة الجزائرية حيث يقول: "إن هشاشة القاعدة الزراعية للاستغلاليات الإنتاجية أضحت بشكل عام، ظاهرة معروفة جيدا. فبعد التمييز الشكلي بين قطاع حديث وآخر تقليدي، بين أراضي القطاع العام وتلك العائدة للقطاع الخاص، يتوجب علينا التأكيد بقوة أن الإنتاجية للزراعة الجزائرية مهدمة البنية. فالإستغلال المنجمي للأراضي خلال الفترة الاستعمارية وغياب الإرادة وعدم تجديد وتكثيف وسائل الإنتاج من طرف فلاحي القطاع الخاص، كلها عوامل تشرح بشكل عميق الركود إن لم نقل تقهقر المردود في المحاصيل المختلفة".[1]

ثم يواصل الأستاذ تحليله: "لقد إنتظر المواطنون من التسيير الذاتي الشيء الكثير والسبب في ذلك يعود لكون هذا القطاع يستحوذ على أجود الأراضي الزراعية بالجزائر ويمتلك التجهيزات الأساسية اللازمة للعمل. لذلك كان يفترض أن يحقق زيادة

---

[*] بعد إلغاء قانون الثورة الزراعية تراجعت هذه المساحة عند حدود 2.3 مليون هـ تقريبا.

[1]- A. BENACHENHOU, Op.cit, p. 177.

في الإنتاجية وتحسينا في النوعية. لكن هذا لم يحدث أبدا، فخسر التسيير الذاتي شرعيته دون أن يجري تحليلا واضحا و شجاعا في محاولة لتحديد المسؤوليات الفعلية".[1]

كما أورد الأستاذ حسين تولايت في كتابه " الزراعة الجزائرية : أسباب الفشل" مجموعتين من العوامل المفسرة للفشل الذي لحق بالزراعة الجزائرية وهذا بعد أن أستعرض جملة من الأطروحات التي حاولت تفسير هذا الفشل، من تلك القائلة بأن الزراعة راحت ضحية التوجه الصناعي للجزائر ، إلى تلك التي ترى أن القطاع راح ضحية تراكم أخطاء السياسات التي تعاقبت عليه ، أما العوامل التي صنفها في فئتين فهي:

1- عوامل داخلية خاصة بالقطاع ذاته كالشروط الطبيعية للتربة و المناخ.
2- عوامل مرتبطة بالمحيط الذي تتحرك فيه الزراعة في علاقاتها الخلفية كالتموين والتمويل والتجهيز وفي علاقاتها الأمامية كسياسة الأسعار والتسويق.[2]

إن التحسن الذي شهدته الوجبة الغذائية للفرد الجزائري طيلة سنوات الاستقلال، ترافق مع تزايد الاعتماد على مصادر الخارجية لتلبية الحاجات الغذائية. ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى القصور الذي يكاد يكون مزمنا في الإنتاج. فالإعتماد على الواردات من السلع الغذائية تتراوح نسبته بالنسبة للسلع النباتية ما بين 30% و45%. أما بالنسبة للسلع من أصل حيواني فهي تتراوح ما بين 25% و35%، كما تبلغ بالنسبة لبعض السلع نسبة 100% كالسكر وبعض السلع الاستوائية.

---

(1)- A. BENACHNHOU, Op.cit, p. 180.
(2)- H. TOULAIT, Op.cit, p. 128.

جدول رقم 42: نسبة الواردات الغذائية
إلى حجم الطلب الاستهلاكي بالجزائر (1970- 2001)

(%)

البـيـــان	متوسط الفترة 1980-1970	متوسط الفترة 1990-1981	متوسط الفترة 2001-1991
الحبوب	52	72	70
الزيوت النباتية	82	95	78
الحليب	40	61	60
الخضر	05	08.5	01.5

Source : FAO

لقد قطعت الزراعة الجزائرية مراحل متعاقبة من تطبيق السياسات الحكومية. فكانت المرحلة الأولى الممتدة من 1962 إلى 1987 فترة أتسمت بالتأطير الحكومي للنشاط على غرار أغلب قطاعات النشاط الإقتصادي بالجزائر. فقد تولت الدولة مهام تنشيط، تنظيم و تأطير القطاع الزراعي العام مع قلة الاكتراث بالقطاع الخاص. وكان من نتائج ذلك تخبط القطاع العام ضمن أشكال للتنظيم عجزت عن إعطاءه الإطار الملائم لترقيته و تبوءه المكانة التي خولته الإستراتيجية التنموية للجزائر.

أما المرحلة الثانية فإمتدت من سنة 1980 إلى غاية 2000 وهي السنة التي عرفت انطلاقة العمل بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية. وقد تميزت هذه الفترة باسترجاع القطاع الخاص لأهميته في توفير الإنتاج الزراعي، كما إستمر تخبط القطاع العام والذي أفضى تنظيمه الجديد المتضمن في إصلاحات سنة 1987 إلى إعادة هيكلة المزارع الاشتراكية ضمن مستثمرات جماعية و فردية. لكن هذه المستثمرات و بالرغم من المرونة النسبية التي عرفتها طرق إذارتها إلا أنها ظلت تواجه مشكلة مركزية لا تزال تلاحقها إلى غاية الآن وتتمثل في طبيعة الملكية العقارية. إذ أبقت السلطات العمومية على الصفة العمومية لملكيتها وهو ما دفع بالعاملين ضمنت هذه المستثمرات إلى قلة الحماسة في ترقية الأنشطة الإنتاجية بالصورة الكافية عند حدود النجاعة الاقتصادية وكفاءة الأصول التي تختزنها هذه المستثمرات. لقد غلبت على هذه الفترة سمة الترقب و غياب الرؤية حول طبيعة المهام الأولية للقطاع الزراعي التابع للدولة.

II- المعضلة العقارية:

تضاهي المسألة العقارية في أهميتها وخطورتها المسألة الزراعية. وذلك بالنظر للأثر الحاسم الذي تخلفه الأولى على التطور البنيوي للثانية. فالعامل العقاري يبقى أساس التحولات والتطورات التي يعرفها النشاط الزراعي إقتصاديا وإجتماعيا. والمسألة العقارية تتجاوز أهميتها بالنسبة للجزائر، لتشمل الجوانب العامة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية سواء جانب التهيئة العمرانية أو ترقية الاستثمارات الصناعية أو الخدمية.

وقد تدرجت المسألة العقارية مع مرور الوقت بالنسبة للموضوع الزراعي لتتحول إلى معضلة حقيقة، أثرت و تؤثر إلى حد الآن على تطور النشاط الإنتاجي ونجاعته. لقد ظلت 40% من المساحة الزراعية المفيدة هي الأخصب والأجود، مهيكلة في إطار المستثمرات الجماعية و الفردية المنبثقة عن إصلاحات 1987، في وضعية قانونية لم تمكنها من بلوغ مستويات أداءها الفعلية. فمنذ 20 سنة ظلت المسألة العقارية تطرح نفسها كل مرة بإلحاح على سلطات البلاد علّها تجد مآلا يؤمن للقطاع العمومي على وجه خاص، إستقرارا في بنيته و نشاطه.

وأهم الصعوبات التي تواجه القطاع هي العلاقة مع المحيط المالي للمستثمرات وبالذات العلاقة مع المنظومة البنكية. هذه الأخيرة التي لا تقر الضمانات التي يعطيها "حق الإنتفاع" والذي منحته السلطات العمومية في إطار قانون 19/87 الخاص بالمستثمرات الفلاحية. إلى جانب هذا تعاني هذه المستثمرات من رفض المحافظات العقارية إصدار شهادات نقل حقوق الانتفاع لذوي الحقوق بعد وفاة المعنيين بهذا الحق، على الرغم مما ورد في نص المادتين 6 و8 من القانون المنظم للمستثمرات الفلاحية التابعة للقطاع الحكومي والموسومة "بالأملاك الخاصة للدولة".

وفي هذا الصدد خصص المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي عدة دورات تناولت المسألة العقارية في جوانبها المختلفة، وقد تطرق في سياق العقار الفلاحي وأكد

على أهمية الإسراع بإعطاء أجوبة ناجعة للإشكالية العقارية التي أصبحت عائقا أساسيا في وجه تنمية إقتصادية شاملة وفي وجه القطاع الزراعي على وجه الخصوص.

ولقد أفردت لجنة آفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في دورتها العامة الرابعة والعشرون لجوان 2004 ملفا تضمن مشروع تقرير حول العقار بالجزائر وقدمت جملة أفكار و مقترحات لمواجهة المعضلة العقارية. ومما جاء في هذا التقرير: "لم تسمح تجربة التسيير الذاتي والإصلاح الذي شرع فيه في إطار القانون 19/87 المؤرخ فـي 8 ديسمبر 1987 بتطوير القطاع الفلاحي، وقد أصبحت مسألة العقار تشكل عنصرا أساسيا في صميم النقاش الذي ينبغي إجراءه بين مختلف الأطراف، ويبقى النقاش حول السياسة الأراضي الفلاحية غير متحصل وقد أثارت إحدى المواقف المعبر عنها والمتعلقة ببيع الأراضي ردود فعل كثيرة. وبالتالي يصبح من الضروري اعتماد هذه الرؤية للبحث عن الحلول الإشكالية التمليك العقاري، من شأنها أن تضع حدا للخلافات القائمة. وفي الواقع يتعلق الأمر بالخيار بين إبقاء الملكية العمومية أو تعميم صيغ التمليك الخاص. وقد أصبح من المستعمل تحديد السياسة عقارية تستجيب لأهذاف التنمية الفلاحية بعيدة المدى ووضع برامج خاصة لتجسيد الأهذاف والأولويات". ثم يعطف هذا التقرير ملاحظا. "أنه لا يمكن التغلب على الوضعية الحالية للعقار الفلاحي ما لم توضع سياسة خاصة بمسح الأراضي، أصبحت ضرورة قصوى، مقصد إنشاء بطاقة وطنية للأراضي المتوفرة وإعداد سندات الملكية. ومن الملاحظ أن عددا معتبرا أن الأراضي أصبحت حاليا رهينة إجراءات بيروقراطية بالية، وفي حالة ما إذا أزيلت العراقيل فيما يخص سندات الملكية، فإن السوق العقارية سوق تستفيد من عرض معتبر، وقد نسبت التأخرات الكبيرة في عمليات مسح الأراضي في تعطيل تسوية أوضاع الملكية مما يترتب عنه تضارب بين مختلف القوانين العقارية، وقد تفاقم هذا الوضع نظرا لغياب التكامل والتنسيق بين إدارة مسح الأراضي والمحافظات العقارية".[1]

---

[1]- CNES, session N°24 du mois de juin 2004.

ويواصل التقرير استعراض التحليل حول الإشكالية العقارية و وقعها المتنامي على تطور القطاع الزراعي. إذ يسجل التقرير أن العقار الزراعي عانى من تسيير خضع لاعتبارات ذات طابع سياسي حالت دون دراسة الضغوط التي تعيق تنميته: "إن المشاكل متعددة الأشكال التي ما زال يعانيها قطاع الفلاحة العمومي، تدعو إلى التساؤل عن مدى فعالية العمليات المختلفة لإعادة التنظيم التي لم تؤدي في أي حال من الأحوال إلى توضيح المرجو للمسألة العقارية من الناحية القانونية. ويبقي البعد السياسي لمسألة العقار في صميم النقاشات التي أخفت تماما الجوانب الاقتصادية المتعلقة باستعمال وتثمين الأراضي التي تتميز بتنوع القوانين الخاصة باستغلالها. ويفسر هذا الوضع الإمتناع عن الاستثمار في مستثمرات الأملاك الخاصة للدولة وكذا تجزئة و تفتيت و إهمال مستثمرات القطاع الخاص و الاستغلال الفوضوي والتدهور المتسارع للمراعي السهبية. وقد تم إعداد الكثير من النصوص والأدوات لحماية وتثمين العقار الفلاحي، غير أن أثرها أبطل مفعولها بسبب عدم إختصاص المؤسسات وتواطؤ مسؤولي المؤسسات وغياب العقوبات و لامبالاة السلطات العمومية. وغالبا ما أبرزت النقائص المسجلة في الوثائق الرسمية لجوء المستفيدين إلى تحويل الأراضي عن أغراضها و تبديد الأراضي الفلاحية ووجود أوضاع مبهمة في عقود الملكية وتخصيص الأراضي لفائدة المضاربين. وقد حان الوقت لإزالة الأوهام المحيطية بإشكالية العقار الفلاحي وإدماجه ضمن حركية اقتصادية وليس ضمن حركة الإستلاء". ولعل الإشارة الأخيرة و المتعلقة بإدماج العقار الزراعي ضمن الحركية الاقتصادية، تمر عبر رد الإعتبار للنشاط الإنتاجي في الزراعة وفق نظرة شاملة تعتمد سياسة دعم قوية و متكاملة، تجعل من النشاط الزراعي مجزيا بالنسبة لممارسيه أي ترجيح القرار الإنتاجي لدى المنتجين و المنتفعين من العقار الزراعي لصالح الاستثمار والنشاط في السلع الزراعية. ويأتي ذلك في سياق سياسة حكومية تنتهج دعم الإنتاج الزراعي عبر مراحله المختلفة، بدءا من دعم عوامل الإنتاج والتأطير الفني للنشاط الزراعي، وصولا إلى دعم المحاصيل من خلال وضع آليات ضمان أسعار مجزية للمنتجين. كما يتعين إدراج النشاط الزراعي في إطار علاقات تبادل مع باقي الأنشطة الصناعية التكاملية و المعنية بتثمين

المنتوجات الزراعية، أي تعزيز الصلة بين القطاع الزراعي وقطاع الصناعات الغذائية، هذا الأخير الذي يظل يرتبط في قسم هام من مدخلاته ولا سيما المواد الأولية، بالأسواق الخارجية. حيث تؤكد الوثيقة المتعلقة "بإستراتيجية وسياسات بعث و تنمية الصناعات" الصادرة في فيفري 2007 في صورة مشروع إستراتيجية التصنيع، على أهمية قطاع الصناعات الغذائية، حيث يمثل 46% من الإنتاج المحلي الخام للقطاع الصناعي خارج المحروقات، كما أنه قطاع يتوفر حاليا على قدرات إنتاج متزايدة، مع ملاحظة أنه قطاع يبقى في نسبة كبيرة منقطع عن القطاع الزراعي المحلي، حيث تبقى نسبة كبيرة من تموينا ته بالمداخلات تقع ضمن المصادر الخارجية.[1]

إن أهمية الصناعات الغذائية لا تنحصر في كون هذا الفرع من الصناعة يشكل مصرفا أولويا للكثير من المحاصيل الزراعية، بل تتعدى أهميته لتشمل جانبا هاما في بنية القطاع الزراعي ذاته. حيث إن استيعاب فرع الصناعات الغذائية بصورة فعالة ومنتظمة للمنتوج الزراعي من شأنه أن يحقق الاستقرار في الأسواق الزراعية، أي أن يكرس مبدأ النجاعة في الاستغلال الزراعي بصورة دائمة لمحافظته على استقرار الأسعار. إن أخطر ما يواجه القطاع الزراعي ويؤثر سلبا على ديمومته و استمراره، هو عدم إستقرار الأسعار. حيث أن عرضا كبيرا في الإنتاج يؤدي دائما إلى تراجع أكبر في الأسعار. وفي غياب فرع للصناعات الغذائية والذي يشكل أهم مصارف السلع الزراعية، فإن ذلك يؤدي إلى تراجع في العرض الزراعي. فأهمية فرع الصناعات الغذائية، علاوة على أهميته الاقتصادية والاجتماعية في منظور تنموي شامل تتأثر كذلك بالتكامل القطاعي الذي يحدثه، حيث يستوعب هذا الفرع الاضطرابات الحاصلة في الأسواق الزراعية نتيجة الطابع الموسمي والوتيرة البيولوجية للإنتاج الزراعي. ولهذا يتعين على السلطات العمومية إعتماد سياسة دعم وتشجيع إقامة فروع الصناعات الغذائية وعدم اقتصارها، كما هو الحال الآن، على بعض المنتوجات المحدودة، كالعجائن والطماطم، بل تتوجه إلى ترقية أنشطة الإنتاج الزراعي وخاصة بالنسبة

---

[1]- Assises nationales sur l'industrie, stratégie et politique de relance et de développement industriel, "Avant projet" MPPI 26-28, Février 2007.

للمنتوجات ذات الأولوية الإستراتيجية كالحليب، اللحوم، وبعض أنواع الخضر (البطاطس، البصل، الثوم) والحبوب والبقول.

إن تحرير العقار الفلاحي مما يعتريه من التعقيدات ذات الطابع القانوني، من شأنه أن يمنحه إمكانيات إعادة التوازن إلى منظومته الإنتاجية حيث يعاد تشكيل مساحاته عند أحجام ناجعة اقتصاديا. إن ما يعتري القطاع الخاص الزراعي منذ سنوات من تردي في هيكل استغلاله و الذي يتواصل بفعل التفتيت لأصوله العقارية، جعله ينزل بأرصدته إلى ما دون حدود النجاعة و الفعالية الإنتاجية. وقد تتمكن السوق العقارية المأمولة من الحد من تفاقمه. ويقدر المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي حجم المساحات الزراعية للقطاع الخاص التي لا تتوفر على عقود قانونية للملكية بما يربو عن 3 ملايين هـ أي 3/2 المساحة التابعة للقطاع الخاص.[1]

نفس الملاحظة تنسحب على أراضي العرش و التي لا تزال خارج أطر التسوية لأوضاعها القانونية بما يتناسب ودورها الممكن في ترقية القطاع الزراعي والتي تقدر مساحاتها بـ 2 مليون هـ .فلا تزال أراضي العرش تفتقد إلى الإطار القانوني الذي يمكنه من أن زندمج في سياق التنمية و بالتالي الارتباط بالمنظومة الاقتصادية وخاصة في جانب التمويل الذي من المفترض أن تضطلع بمهامه المنظومة البنكية.

لا تزال السلطات العمومية بالجزائر تتردد في حسم خياراتها حول المآل الذي ستعرفه الأرصدة العقارية للزراعة الجزائرية، سواء تعلق الأمر بالقطاع العمومي، أي ما هو داخل في التراث العقاري التابع للأملاك الخاصة للدولة أو ما تعلق بالقطاع الخاص فيما يعرف بأراضي الملك أو أراضي العرش. ويبقى التساؤل، هل تحسم السلطات العمومية خيارها لصالح خوصصة القطاع العام، أم أنها تدفع إلى تبني صيغ معمول بها داخل البلدان ذات الزراعات المتطورة، أي صيغ تعاقدية تندرج فيها أصبح الآن يعرف بمفهوم "الملكية الوظيفية" بدلا عن "الملكية المؤسساتية". أي تمكن الزراعة من القيام بمهامها الاقتصادية والاجتماعية في ظل قواعد قانونية تتسم بالمرونة الكافية،

---

[1]- CNES, Juillet 2001, p. 22.

سمح لمالك الأرض أن يكون له الحق في منح استغلالها لمن يراه الأنسب وفق معايير النجاعة الاقتصادية، سواء كان هذا المالك سلطة عمومية أم خواص. كل ذلك في إطار متكامل يشمل إجراءات سياسات عمومية للدعم الزراعي وتأمين إقامة علاقات طبيعية مع المحيط الاقتصادي والمالي للقطاع الزراعي وخاصة البنوك وفقا لمعايير الكفاءة في تخصيص الموارد وبالتالي رفع القيود القانونية التي تحول دون استيفاء شروط التعاقد المالي بين المزارع وخاصة المستثمرات الجماعية والفردية التابعة للدولة في ملكيتها و المنبثقة في قانون 19/87 والبنوك، بسبب افتقار أغلب هذه المستثمرات للعقود الإدارية التي تخولها التعامل و إكتساب الصفة القانونية للتعامل.

إن حل المسألة العقارية في سياق سياسة دعم قوية للنشاط الزراعي، تجعل هذا الأخير أكثر جاذبية للاستثمار مقارنة بجاذبية القطاعات الأخرى المستخدمة للعقار، كالبناء والتعمير و الصناعة. فجعل النشاط الزراعي أكثر مكافأة للعاملين فيه، يعد أكبر ضمان لديمومة النشاط الزراعي و تطوره.

إن المسألة العقارية تشكل عائقا جديا ذا طابع مؤسساتي و قانوني في وجه ترقية وتطوير الزراعة الجزائرية. فمادامت الخيارات السياسية لم تحسم الموضوع، يبقى موردو هذا القطاع دون مستوى إمكانياته الاحتمالية و الكامنة.

فما هي الخيارات المتاحة أمام الدولة الجزائرية لمعالجة الوضع القانوني للمساحات المندرجة ضمن ما أصبح يعرف بـ" الأملاك الخاصة للدولة ".؟ فهل يمكن الحديث عن بيع أو تنازل عن الأراضي؟

إن هذا الاحتمال و إن كان مستبعدا في الوقت الراهن حسب الكثير من التحاليل، يبقى يطرح العديد من المشكلات العملية المرتبطة باعتماده وخاصة تلك ذات الصلة بموضوع قدرة القائمين على استغلال المستثمرات التابعة ملكيتها للدولة، على الوفاء ماليا بمتطلبات التنازل عن هذه الأراضي.(*)

(*) قدر المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي قيمة الأراضي في حال تقرر التنازل عنها لصالح العاملين فيها، ما بين 1 مليون دج للهكتار بمنطقة عين الدفلى مثلا إلى 1.5 مليون دج للهكتار بمنطقة المتيجة. وهي مبالغ تند عن قدرة المستفيدين الوفاء بها. فعلى أساس مليون دج الهكتار فإن 2 مليون هـ من الأراضي تتجاوز قيمتها حال التنازل عنها ألفي مليار دج. فضلا عن مختلف الإشكالات القانونية والمالية و العملية التي ستثيرها هذه العملية.

وقد لاحظت C. CHAULET أن الزراعة العصرية داخل البلدان المتطورة، لم تعد تربط بين ملكية الأرض و نشاط الاستغلال كشرط ضروري. بل أن أصحاب الاستغلال في كثير من الحالات يعمدون إلى كراء الأراضي على أصحابها وفقا لبرامجهم الإنتاجية. وهو ذاته التحليل الذي يتبناه المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي خلال استعراضه إستراتيجية التنمية الزراعية.[1]

إلا أنه تجدر الملاحظة أن أصل الملكية داخل البلدان المتطورة تبقى الملكية الخاصة. وبالتالي فإن وضوح الأساس القانوني للملكية يجعل من السهل قيام سوق للتعاقد في مجال كراء العقار الزراعي الموجه للنشاط الإنتاجي. وهو الأمر الذي يبقى في رأي الباحث، شرطا ضروريا لإتمام فعالية التعاقد. فلا يمكن في الظروف الحالية والمتسمة بضبابية العلاقة التي تربط المستفيدين من حقوق الانتفاع بالأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة، أن تفسح المجال أمام قيام نشاط عقاري ناجع و فعال، يستجيب لحاجة الأعوان الاقتصاديين المهتمين بالإستثمار في مجال الإنتاج الزراعي.

من جانب أخر يرى المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، أن الكراء يمثل صيغة أكثر واقعية و عملية لتفعيل دور المستثمرات التابعة للقطاع العام . حيث تتيح للمستفيدين مباشرة نشاطهم وفق إمكانياتهم المالية الحقيقية. وإن تعذر ذلك فلا بد من إيجاد صيغة الكراء بالمناولة عبر إتاحة الإمكانية القانونية للمستفيدين من إبرام عقود كراء لصالح أطراف أخرى مهتمة بالإستغلال الإنتاجي في الزراعة. ويكون ذلك عبر إعادة الاعتبار لصيغ الشراكة في الاستغلال الزراعي كالمساقاة والمزارعة أو المضاربات الفلاحية التقليدية. وهذا يسمح بالحد من الصعوبات والعوائق القائمة حاليا في وجه المبادرة الإنتاجية بسبب الإشكالية العقارية و ضيق الفرص التي تتيحها الأوضاع القانونية في القطاع التابع للدولة.

إن توضيح النظام القانوني للعقار من شأنه تسهيل مشاريع الاستثمار و عصرنة الاستغلال الزراعي في اتجاه إضفاء مزيد من التجانس و النجاعة في أنشطته. فذلك

---

[1]- CNES, stratégie de développement agricole, Juillet 2001.

يفسح المجال أمام نشأة سوق عقارية شفافة ومنظمة، تستجيب لحاجة المتعاملين في القطاع الزراعي، في صورة استغلال أكثر كفاءة بما يختزنه القطاع من أرصدة إنتاجية كامنة. ويتم ذلك عبر اعتماد جملة من الإجراءات الكفيلة بتسوية نهائية للمسائل العالقة وعلى رأسها إنجاز عمليات مسح الأراضي و إعداد سندات الملكية لقسم كبير من مستثمرات القطاع الخاص و التي تظل وضعيته القانونية تغلب عليها أحكام الملكية في "المشاع". والهدف من ذلك هو إيجاد أشكال للملكية الدائمة و القارة تتيح تشكل ثم عمل سوق عقارية فعالة.

ولقد أكدت وثيقة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي على أهمية دور الدولة الجديد وفق مقاييس الفعالية و النجاعة الإقتصادية بما يستجيب لمتطلبات التحديث في بنية الاستغلال الزراعي بالجزائر. حيث تؤكد الوثيقة "أن العقار يبقي حبيس نصوص تنظيمية كثيرة ومعقدة وتتوزع مهمة إدارته على العديد من الهيئات والتنظيمات والتي تفرعت مع مرور الوقت أثبتت عجزها بسبب تعدد صلاحياتها. وبما أن العقار مورد حيوي، ينبغي أن يكون سعره الحقيقي، يتضمن التخصيص الأفضل للأراضي المتوفرة من حيث مردودية الاستثمار في سوق حرة و شفافة.. ومن واجب الدولة إعداد تصنيف للأراضي حسب تخصيصها وحقوق الإرتفاق المرتبطة بها".

ثم يسترسل التقرير مشيرا إلى الصيغ التي بإمكانها تقديم حلول جيدة للمعضلة العقارية في الجزائر:" إن الميزة الرئيسية لاقتصاد السوق هي تداول عوامل الإنتاج بما فيها الأرض. ويمكن أن يكتسي هذا التداول عدة أشكال: البيع، الكراء أو الامتياز وبالتالي ينبغي أن تخضع التنمية المستديمة المنشودة لهدف أساسي يمكن من بروز مستثمرات فلاحية ناجعة و ديناميكية تدمج بصورة تامة المنتج (أي المزارع) بكل أمان... لقد أصبح ضروريا أكثر مما سبق إرساء مبادئ سياسة فلاحية متناسقة وسديدة، تسمح بتحرير جميع الطاقات و الكفاءات لتثمين أفضل لقدراتنا الفلاحية الفعلية". [1]

---

[1]- CNES, Juin 2004.

III- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و مقتضيات التحرير التجاري:

إن الضروف الموضوعة للنشاط الزراعي بالجزائر وخاصة ما تعلق ببنية الاستغلال العقارية، تقوم عائقا جديا يقلل، إن لم يلغي، مفعول سياسات التأطير والدعم العمومية. ولعل هذا ما يفسر النجاح النسبي للمخطط الوطني للدعم الفلاحي. فبالرغم من حيويته والمرونة التي منحها في آليات توجيه وتخصيص موارد الدعم والمساعدات للفلاحين، على اختلاف أنشطتهم وحجم مستثمراتهم ووضعها القانوني الذي يتسم في الكثير من الأحيان بغياب السند القانوني للملكية كما هو حال ثلثي أراضي الملك و ثلث المستثمرات المنخرطة إلى غاية إتمام المرحلة الأولى من المخطط (2000-2004) في مسار الدعم الفلاحي و التي ناهز عددها 300 ألف مستثمرة فلاحية.

1- عرض المخطط الوطني للدعم الفلاحي:

لقد تضمن المخطط الوطني للدعم الفلاحي[1] مجموعة من التوجيهات الأساسية،حيث استهدف تحسين الأمن الغذائي بغية تمكين السكان من إقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا وكذا تحسين مستوي تغطية الاستهلاك بإنتاج الوطني وتنمية قدرات إنتاج المدخلات الزراعية، من بذور وشتائل والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية بهدف إنجاز تنمية مستدامة وترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة .

وجاء هذا المخطط ليضع وحدات الاستغلال الزراعي في قلب منظومة الدعم والإسناد، إذ يأخذ هذا المخطط بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحدتها، خلافا لبرامج تطوير الفروع والتي تستهدف المنتوج نفسه. وهو الأمر الذي أصبغ طابعا جديدا على السياسة الزراعية المتضمنة في هذا المخطط، من حيث اعتماده

---

[1]- MINISTERE DE L'AGRICULTURE, PNDA 2000.

لمعيار الجدارة الاقتصادية بالنسبة للوحدات الإنتاجية وليس الطبيعة القانونية التي تميز بين ما هو خاص وعام كما عملت به السياسات الزراعية للدولة منذ الاستقلال.

ويتمحور عمل المخطط حول تحفيز وتدعيم المستثمرين الفلاحين وذلك من أجل:

- ترقية المنتجات حسب ملائمتها للمناطق المستهدفة قصد إدماج مزيد من الصناعات الغذائية وتعزيز شعبها، خاصة بالنسبة لفروع الحبوب، الحليب، البطاطس، اللحوم الحمراء و البيضاء والأشجار المثمرة.
- استخدام أكثر فعالية للمناطق بحسب كفاءتها الطبيعية، حيث يتم استبعاد محصول الحبوب أو التبوير من الأراضي الأقل تساقطا وبدلا عن ذلك تخصيصها لتربية المواشي أو زراعة الأشجار المثمرة أو الكروم.
- كما يستهدف المخطط توسيع المساحات الزراعية المفيدة، عبر استصلاح حوالي 600 ألف هـ عن طريق الامتياز.(*)

أما تنفيذ هذا المخطط وفق التصور المعتمد، فيتم على قاعدة ثلاثة مبادئ كبرى هي:

- الجدوى الاقتصادية.
- القبول الاجتماعي.
- المحافظة على الموارد وصيانة البيئة.

ويشير المنشور رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية من سنة 2000 بموضوع إستراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، إلى أن تنفيذ المشاريع المبرمجة والمتمثلة في تكثيف وتحويل الأنظمة الزراعية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز يتم بواسطة الدعم المالي لصناديق مخصصة لهذا الغرض وتتمثل في:

- الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية.
- صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.

(*) تجدر الإشارة أن الكثير من هذه الأراضي المستصلحة، ظلت دون تسوية قانونية تثبت لأصحابها حقهم في التصرف. فهناك أراضي تم إستصلاحها وآلت أكلها و أراد أصحابها بعد سنوات التنازل عنها لصالح الغير، فلم يتمكنوا من ذلك وهي الآن مهددة بالتدهور وهي حال مستصلحي مناطق بوادي سوف وتبسة.

كما يشير المخطط إلى أن مبدأ الحفاظ على الوضع القانوني للأراضي العمومية والتي تعرف بالأراضي التابعة للأملاك الخاصة الدولة وتعزيزه "عن طريق نظام قانوني ملائم للمقاربة الاقتصادية للقطاع". وهنا لابد من الإشارة إلى أن هذه الصيغة لم تقترح إلى غاية اليوم. وظلت المستثمرات الفلاحية المنبثقة عن قانون 19/87 والتي يتعدى عددها 90 ألف وحدة جماعية و فردية، تواجه نفس الظروف في ممارسه نشاطها الزراعي. فقد انقضت إلى غاية الآن سبع سنوات على انطلاقة العمل بهذا المخطط، إلا أن المسألة القانونية لم يتم الحسم فيها إلى حد الآن.(*)

من جانب أخر، يعتبر المخطط الوطني للدعم الفلاحي أن "وسائل التسيير الاقتصادي لهذه البرامج مطابقة لمبادئ العقلانية والنجاعة، حيث أن الأسعار والتبادلات في السلع والمدخلات الفلاحية، يتحكم فيها السوق". وهذا ما يكشف عن وجه التعارض بين الفلسفة المنشئة و الموّجهة لأهداف هذا المخطط والآليات المعتمدة في تحقيقها. فالنجاح النسبي الذي تمت الإشارة إليه، جاء لكون هذا المخطط اعتمد منظومة للدعم موجهة بأساس للمدخلات وعوامل الإنتاج. فيما يبقى قاصرا عن الوفاء بمتطلبات سياسة دعم متكاملة وفعالة كما هو الشأن في سياسات الدعم الزراعي التي تناولها البحث في الفصلين الثاني والثالث من هذه الأطروحة. حيث خوّل المخطط الوطني للسوق مهام ضبط مستويات الأسعار و المبادلات وهذا ما يخالف أهم دوافع سياسة دعم زراعية و المثمتلة في الحفاظ على ديمومة الأنشطة الزراعية عبر ضمان مستويات في الأسعار مجزية لدخول المزارعين. ولعل هذا مكمن الضعف في المخطط. فهذا يندرج من الناحية النظرية، كما أشرنا في الفصل الثاني، ضمن نظام دعم عوامل الإنتاج أو المدخلات. وهو نظام يسمح بإعطاء دفعا قويا للإنتاج في المراحل الأولى، لكونه يتيح وفرة في الموارد الاستغلال الإنتاجي، أي في توفير مدخلات دون تكلفة تقريبا، إلا أنه على المدى القصير والمتوسط تؤدي الوفرة في العرض الذي يحققها إلى عدم

(*) ظل الإتحاد العام للفلاحين الجزائريين و الذي يمثل منخرطوه أغلب المستثمرات الجماعية و الفردية التابعة لما كان يعرف بالقطاع العام الزراعي، يطالب بإيجاد حل للوضعية القانونية للقطاع. وخلال أخر مؤتمراته و المنعقد 17-19 أفريل 2007، أعاد طرح المشكلة على السلطات العمومية مقترحا صيغة الإمتياز و حق الإنتفاع و التصرف لمدة 99 سنة.

الاستقرار في الأسعار وبالتالي تراجع مستويات دخل المزارعين، الأمر الذي يدفعهم إلى التخلي عن إنتاج المحاصيل المعنية بتردي الأسعار في فترات لاحقة وهو ما يلاحظ على منحنيات التغير في الإنتاج لبعض المنتوجات الزراعية، التي وإن تحقق فيها عرضا أوفر خلال سنوات تنفيذ مخطط الدعم، إلا أنها شهدت تذبذبا في بياناتها الإحصائية، خاصة بالنسبة للخضر ذات الاستهلاك الواسع كالبطاطس، الطماطم، البصل والثوم.

جدول رقم 43: إنتاج محصول البطاطس في الجزائر (1970-2005)

(ألف قنطار)

السنوات	متوسط 80-70	متوسط 90-81	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
الإنتاج	4.180	7.190	8.085	10.773	11.575	10.652	7.154	12.000	11.500
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الإنتاج	9.475	11.000	9.962	12.000	9.600	13.400	18.000	18.500	12.000

Source : ONS

والتقلبات التي تعتري سوق البطاطس في الأسواق الجزائرية، مشابهة لما يحدث في السوق الأوروبية حيث لا يتمتع المحصول في بلدان الإتحاد بدعم لأسعاره خلافا لما هو معمول به بالنسبة لمحاصيل إستراتيجية. فمنتوج البطاطس يتميز العرض فيه بمرونة عالية بدلالة التغير في السعر، في مقابل ضعف مرونة الطلب السعرية عليه وهو ما يؤدي إلى تقلبات دورية في مستويات الإنتاج و الأسعار.

أما أسس المخطط الوطني للتنمية الزراعية فهي تتمثل فيما يلي:

- إعادة تشكيل المساحات الزراعية وفق مبدأ النجاعة لاقتصادية ومبدأ المحافظة على الموارد وهو ما من شأنه تحقيق التنمية المستدامة.
- في بعده الدولي، يسعى المخطط ليندرج في مسعى إعادة تأهيل المناطق والأقاليم الزراعية و توفير شروط دفع القدرات التنافسية للأنشطة و المنتجات

وتهيئة فضاءات الاستغلال الزراعي لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة. مع تهيئة مناطق إنشاء الصناعات الغذائية المتكاملة مع فروع الإنتاج الزراعي في الشعب الأكثر إستراتيجية للاقتصاد الوطني.

أما فيما يخص الآلية المالية لتنفيذ هذا المخطط، فتتمثل في تفعيل مجموعة من الصناديق و الهيئات الائتمانية:

- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية والذي أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000. وهو موجه لدعم الاستثمارات الموجهة لتطوير الفروع وحماية مداخيل الفلاحين وتمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة.
- صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز والذي أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 1998.
- القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية، وهي الآلية التي يرى المنشور الوزاري السالف الذكر أن "غيابه يعد من معوقات الاستثمار" والذي ينطلق عمليا مع بداية الموسم الفلاحي 2001/2000.
- الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي، وموكل به مهمة التكفل بإنجاح البرامج بحسب أبعاد ثلاث تتمثل في كونه هيئة اقتراض وتأمين اقتصادي ومحاسب للصناديق العمومية.

2- نتائج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

تثبت الإحصائيات الخاصة بالإنتاج الزراعي لفترة إنفاذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، أهمية تطور الإنتاج في أغلب المحاصيل. ولقد نمت الأهمية النسبية لتغطية الحاجات المحلية من السلع الزراعية و الغذائية لتنتقل من 32% للفترة الممتدة من 1996 إلى 2000، لتصل 40% للفترة الممتدة من 2000 إلى 2003. وقد مكّن المخطط من إدماج أكثر من 300 ألف مستثمرة فلاحية ضمن مختلف برامجه. كما حقق في مجال إنشاء مناصب العمل للفترة ما يناهز 747 ألف منصب شغل منها 336 ألف بصفة دائمة، أي ما نسبته45%، متجاوزا ما كان مقدرا له بنسبة 15%. إضافة

إلى هذه النتائج، سمح المخطط بإضافة 419 ألف هـ إلى المساحة الزراعية المفيدة، كما زادت المساحات المسقية بـ210 ألف هـ. وقد أشارت وثيقة المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي (ديسمبر2004)[1] إلى أن المخطط يسمح بتعبئة موارد مالية استفاد منها القطاع الزراعي بمختلف برامجه وبلغت 164 مليار دج.

جدول رقم 44: تطور الإنتاج الزراعي بالجزائر للفترة (1993-2004)

البيانات	متوسط الإنتاج 1993-2002		إنتاج 2003		إنتاج 2004	
	ألف قنطار	الرقم القياسي	ألف قنطار	الرقم القياسي	ألف قنطار	الرقم القياسي
الحبوب	20.908	100	42.700	204	40.312	193
الأعلاف	7.245	100	12.800	176	-	-
الحبوب الجافة	411	100	591	144	577	140
الطماطم الصناعية	4.698	100	4.302	91	5.800	123
البطاطس	10.683	100	18.290	171	18.500	173
أشجار مثمرة	4.123	100	6.339	153	6.740	163
خضر	4.037	100	5.599	138	5.903	146
اللحوم الحمراء	2.913	100	3.041	104	3.289	112
البيض (مليون وحدة)	2.158	100	3.300	153	3.320	154

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات: CNES، 2002، 2003، 2004، 2005

وفي مشروع التقرير عن الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004، أشار المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، إلى أنه وعلى الرغم من أهمية حصيلة تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، إلا أن القطاع الزراعي بالجزائر لا يزال يواجه مشكلات جوهرية قللت من فعالية هذا المخطط.

فبالنسبة لأهداف التحديث التي تضمنها هذا المخطط، واجه القطاع (ولا يزال) مشكلة المستثمرات الفلاحية من حيث صغر مساحاتها، حيث أشار التقرير إلى أن 75% منها تقل مساحتها المتوسطة عن10هـ. ومن شأن هذا الأمر أن يطرح مشكلة المردودية ونجاعة استخدام الأصول الزراعية بكفاءة اقتصادية. ويري المجلس أن

[1]- CNES, rapport de la conjoncture économique et sociale 2ème semestre, Dec. 2004.

التفكير في حل " المعضلة العقارية" يكتسي أهمية حيوية بالنسبة لإعادة تأهيل المساحات عند أحجام تحقق العائد الاقتصادي.

أما في خصوص تحقيق أهداف التصدير، في سياق رفع تنافسية الزراعية الجزائرية وترقية المزايا النسبية لبعض المحاصيل حتى تتمكن من ولوج الأسواق الخارجية، فقد أشار المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي إلى أن الحصيلة كانت مخيبة للآمال، مما يستوجب وضع سياسة تجارية متكاملة تستهدف الأسواق الدولية وتقوم أساسا على ترقية قدرات التحويل في المجالين الزراعي والغذائي والتحكم في أدوات التسويق الدولي في مجال احترام المقاييس وضرورة تنظيم السوق الجزائرية والتي يمثل تحصينها، شرطا مسبقا لخوض غمار المنافسة الدولية.

جدول رقم 45: مساهمة الزراعية في هيكل الصادرات الجزائرية (1992-2004)
(ألف دولار أمريكي)

السنـــــوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
قيمة الصادرات الزراعية بـ$ أمريكي	1.418	1.383	525	3.922	3.958	1.619	1.609
% الصادرات الزراعية إلى المجموع	0.6	0.6	0.2	0.8	0.5	0.2	0.3
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	
قيمة الصادرات الزراعية بـ$ أمريكي	1.362	1.524	1.776	1.598	1.772	2.600	
% الصادرات الزراعية إلى المجموع	0.2	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	

Source : ONS

وهنا تجدر الإشارة إلى أن مساهمة الزراعة الجزائرية في الصادرات تبقى بعيدة عن الحدود الدنيا، بل تسجل تراجعا متواصلا في حصيلتها.

من جهة أخرى، أشار التقرير أعلاه، إلى أهمية مواصلة دعم الاستثمارات الفلاحية عبر آليات الائتمان وضمان الدولة للقروض وتكفلها بالأعباء المترتبة عنها

وترقية حيازة التجهيزات وتشجيعها عبر صيغة الحيازة بالإيجار "leasing ". كما أكد التقرير على أهمية الدعم بالنسبة لبعض المحاصيل لأهميتها في تشكيلة الوجبة الغذائية للفرد الجزائري والمثمتلة في الحبوب والبقول والحليب. وبشأن هذا الأخير لاحظ التقرير ضعف عمليات جمع الحليب ورأى ضرورة التفكير في تشجيع إقامة شعبة متكاملة للحليب ومشتقاته."[1]

وفي هذا الصدد، تتبين أهمية تبني الدولة لسياسة متكاملة للدعم في مجال إنتـاج وتسويق الحليب. فضمان تسويق الحليب عند أسعار مجزية للمربين، إضافة إلى تشجيع قيام أنشطة تكاملية في مجالات جمع، تكييف، توظيب وتحويل الحليب عبر آليات الدعم والمتمثلة أساسا في ضمان قروض الاستثمار و الإستغلال وخفض الأعبـاء لفتـرات طويلة وخاصة الجبائية منها وشبة الجبائية، من شأنه حل " عقدة الحليب" والتي ستتفاقم لسنوات القادمة بسبب تراجع العرض العالمي نتيجة خفض مستويات الدعم الموجهـة للإنتاج داخل البلدان المنتجة وخاصة الإتحاد الأروبي وكذلك بفعل إستقطاب العـرض من طرف الطلب الأسيوي المتنامي بوتائر عالية، فالأسواق الأسيوية تشهد إعادة هيكلة واسعة في أنماط الإستهلاك بفعل تزايد مستويات الدخل والتحول في أنماط الإسـتهلاك بإتجاه المواد ذات المحتوى البروتيني الحيواني الأكبر. وهي أسواق جد تنافسية بالنسبة للسوق الجزائري.

وقد سجل تقرير الظرف الإقتصادي و الإجتماعي للمجلس الوطني الإقتـصادي والإجتماعي لجويلية 2005، الملاحظات التالية حول أهمية نتائج المخطـط الـوطني للتنمية الفلاحية[2]:

- إن النتائج الحسنة والمحققة بفضل مخطط الدعم الفلاحي، تبقى قاصـرة عـن بلوغ المستويات المؤهلة لها بفعل نقص تعبئة مصادر المياه الموجهة للـسقي. حيث لا تتجاوز المساحة المسقية الكلية 8.5%. فالماء يبقى أهم عوامل التكثيف الزراعي وزيادة معدلات مردودية الأصول.

---

(1)- CNES.

(2)- CNES, la conjoncture économique et sociale 2ème semestre, Juillet 2005.

- إن التردد في حسم الموضوع العقاري بما يتلاءم مع أهداف سياسـة زراعيـة فعالة، يؤثر بشكل كبير على مستويات الأداء في القطاع الزراعي، سواء ذلـك التابع للأملاك الخاصة للدولة أو قسم من الأملاك الخاصة أو أراضي العرش. إذ أن صياغة قانـون متوازن يحفـظ التراث العقـاري وحقـوق المنتفعيـن و أصحاب الإستغلال، من شأنه منح مزيد من حظوظ النجاح لسياسة زراعيـة متكاملة.
- التأكيد على أهمية العناية الخاصة بالمحاصيل التي تشكل الوجبة الغذائية للفـرد الجزائري، خاصة الحبوب، البقول والحليب. ولذا يتعين تسطير بـرامج دعـم وإسناد قوية لتعزيز هذه الفروع ذات الشأن الإستراتيجي بالنسبة للأمن الغذائي الجزائري. وهو الهدف الرئيسي لسياسة زراعية واقعية، بـدل الجـري وراء الإكتفاء الذاتي في كل المنتوجات، مما يتسبب في هدر كبير للموارد، خاصـة بالنسبة لزراعة الحبوب. فطبيعة التربة و معدلات التساقط تبقى حاجزا منيعـا في وجه تحقيق الإكتفاء الذاتي من هذا المحصول. لذا يتوجب الإهتمام بتعزيـز الأمن الغذائي أي التقليل إلى أبعد الحدود من الإعتماد على المصادر الخارجية، إلى جانب إحلال التوازن المفقود في ميزان التجارة الخارجيـة مـن الـسلـع الزراعيـة والغذائية.
- كما يستوجب مقتضى التطـور في مسارات الإنتاج الزراعي و المحققة بفضل هذا المخطط، الحرص على الإهتمام بالعامل البشري، أي الأصول البشرية في الإستغلال الزراعي. فالملاحظ أن الفائض في العمالة علـى مـستوى بعـض المستثمرات، يقابلها ضعف التأهيل لأغلبها، مما يجعلها غير قادرة على التكيف مع متطلبات العمل الزراعي الحديث و القائم على أسلوب التكثيـف والمعتمـد على التجهيز العالي والإستخدامات الجديدة فـي مجـلات التطـوير والبحـث الزراعيين. ولذلك يستوجب الحال أمام التطور النسبي الملحوظ فـي النـشاط الزراعي، ترقية الأنشطة الريفية الملحقة والأنشطة الصناعية التكاملية و خاصة

تلك المرتبطـة أماميا وخلفيا بالنشـاط الزراعي، كالصناعات التحويليـة و صناعة العتاد والمستهلاكات إلخ.

3-مقتضي التحرير التجاري بالنسبة للزراعة الجزائرية:

ما فتئت درجة إنفتاح الإقتصاد الجزائري تتزايد مع مرور الوقت. حيث إنتقلت نسبتها من 44% منتصف التسعينات لتصل 60% مع منتصف العشرية الأولـى مـن الألفية الثالثة. وهو رقم يكشف عن الإدماج الفعلي للإقتصاد الجزائري فـي الأسـواق العالمية. إلا أن تحليل هيكل التجارة الخارجية يبين أن هذا الإندماج الفعلي للإقتـصاد الجزائري في الأسواق العالمية يتم بصورة سلبية. فمـن جانـب الـصادرات تبقـى المحروقات تستحوذ على النسبة الطاغية فيها إذ تتجاوز97%، فيمـا تتـوزع النـسبة المتبقية بين السلع نصف المصنعة 2% وبعض سلع التجهيز أقل من 0.2% و الـسلع الزراعية و الغذائية أقل من 0.2% كذلك. وهي وضعية أسوأ مما كانـت عليـه فـي فترات سابقة. فيما تظهر بيانات الواردات إعتمادا شديدا على الأسواق الخارجية فـي تلبية الطلب المحلي من مختلف السلع الزراعية والغذائية و سلع التجهيز و السلع نصف المصنعة. فالسلع الغذائية لوحدها تمثل ما نسبته 25% من مجمـوع الـواردات. مـع الإشارة إلى أنها تراجعت لسنوات 2002 ، 2003 ، 2004 بفضل نتـائج المخطـط الوطني للدعم الفلاحي، حيث سجلت على التوالي نسبة 22.8% ، 19.8% و 19.7% [1]. كما تتركز أغلب واردات الجزائر من السلع الزراعية و الغذائية جغرافيا، حـول منطقة الإتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

جدول رقم 46: تطور درجة إنفتاح الإقتصاد الجزائري للفترة 1994-2004

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
درجة الإنفتاح (*)	44.6	50.4	48.2	46.5	40.3	44.8	56.9	52.6	54.1	56.0	59.7

المصـدر : من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات ONS

(1)- ONS, série E, n°124.

(*) تقاس درجة إنفتاح إقتصاد ما بقسمة مجموع تجارته الخارجية أي الصادرات + الواردات على الإنتاج أو الناتج المحلي الخام X+M/PIB.

إن إنظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، يظل في إعتقاد الباحث، حاجة ملحة لها مقتضياتها ومحاذيرها، مع الإشارة إلى أن هذه المحاذير لا تشكل عائقا مبررا في وجه مسار الإنظمام وهو مسار يلاحظ عليه طول الفترة التي إستغرقها.

فالجزائر أعربت عن نيتها الإنظمام للنظام التجاري متعددة الأطـراف والـذي مثلته إتفاقية الجات منذ سنة 1987. وتبعا لذلك تـم تأسيس فـوج عمل مكلف بمتابعة وتقييم مسار الإنظمام. ويتشكل هذا الفوج من حـوالي 40 بلـدا. وإلـى غايـة الآن إستغرقت المفاوضات 9 جولات تخللها طرح ما يناهز 1500 سؤال علـى الطـرف الجزائر تناولت مواضيع عدة ذات صلة بمسار الإنظمام. وتتمحور هذه الأسئلة حـول المجالات التالية:

- المنظومة التجارية للجزائر وما إتصل بها من مسائل رخص الإستراد والعوائق الفنية للتجارة.
- الإجراءات الصحية وتلك الخاصة بالصحة النباتية.
- الرسوم الإدارية و التعريفة الجمركية.
- التشريعات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية و الصناعية.
- إدارة الإقتصاد و مسائل الخوصصة.
- ولعل أهم مطالب فوج العمل تمحورت حول القضايا التالية:
  - التخفيض الجمركي.
  - الإلتزامات الخاصة بالقطاع السمعي البصري.
  - سوق الخدمات في مجال الطاقة.
  - مواضيع تجارة الخدمات (البنوك، التأمينـات، الإتـصالات، الـصحة، التعليم، النقل).

أما الزراعة فقد شملتها 3 لقاءات عديدة الأطراف. وكانت أهم البلدان المعنيـة بموضوع التفاوض حولها و السياسات المتبعة في شـأنها، هـي الولايـات المتحـدة الأمريكية، الإتحاد الأوروبي، إضافة لكندا، زلندا الجديدة وأستراليا ممثلـة مجموعـة

CAIRNS. أما بشأن طلبات وملاحظات كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا فيما يخص الملف الزراعي وأشكال الدعم المتضمنة في المخطـط الـوطني للتنميـة الزراعية، كان رد الطرف الجزائري واضحا. حيث أكد هذا الأخير رفضه التخلي عن إجراءات الدعم والمساعدات المخصصة في المخطط لكونها مطابقة لقواعـد المنظمـة العالمية للتجارة و خاصة الفصل 9-4.[1]

إضافة إلى هذا المبرر، فالجزائر تصنف ضمن مجموعة البلـدان المـستوردة الصافية للغذاء. وهي بهذه الصفة لها الحق في تصميم و تنفيذ سياسة زراعية من شأنها مواجهة النقص الفادح في العرض الزراعي. فالجزائر بلد ليس له أي تأثير على نطاق المبادلات التجارية في السلع الزراعية عالميا، لكونها تعاني عجزا بنيويا في تجارتهـا الخارجية من السلع الزراعية والغذائية. فالتأثير على المبادلات الدولية في تجارة السلع الزراعية عبر سلع مشوهة البنية السعرية بالدعم و المـساعدات، هـو مـا تتناولـه المفاوضات التجارية الدولية وتسعى إلى الحد منه ومنعه. فالسياسات الزراعية الداعمة للإنتاج والأسعار الزراعية من شأنها تشويه المبادلات عندما يتعلق الأمر بالنسبة لبلـد يسعي إلى تسويق الفائض المحقق لديه خارج أسواقه الداخلية. والجزائر ليست في هذا الشأن معنية بالموضوع.

كما أن للجزائر كل الحق في إعتماد سياسة زراعية و تقويتها مستقبلا، لـسبب توقعات توسع الفجوة الغذائية، إن لم يتم تأهيل القطاع الزراعي بصورة فعالة لمواجهة الحاجات المتزايدة من الغذاء.

من جهة أخرى، فإن أكبـر مصادر تمويـن السوق الجزائرية مـن الـسلـع الزراعية والغذائية تظل بلدان الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية. وهـي بلدان تتبنى سياسات دعم زراعي قوية للغاية، كما أنها لا تتوانى في اتخاذ كل التدابير والإجراءات التقييدية عند الإقتضاء، لمواجهة المنافسة الأجنبية.

فللجزائر الإمكانية في الرد على هذه الملاحظات في سياق ما تسمح به قواعـد ولوائح المنظمة العالمية للتجارة ذاتها والتي تقر كلها بحق البلدان التي تسجل عجزا في

[1]- www.algerie–dz.com

العرض من السلع الزراعية مقابل حجم الطلب المحلـي عليها، في حمايـة أسواقها و ترقية أنشطتها الإنتاجية. ولعل المثال الياباني و السويسري و الكوري الجنوبي يمثـل حالة نموذجية لذلك. إذا تعتمد هذه البلدان سياسة حمائية قوية وقاية لبعض محاصـيلها باستخدام تعاريف جمروكية مرتفعة، إلى جانب تبني سياسـة دعـم قويـة للأنـشطة الإنتاجية.

جدول رقم 47:

السياسات الحمائية و الداعمة للزراعة في كل من اليابان، كوريا الجنوبية وسويسرا

($)

البيانات	قيمة الدعم الكلي للهكتار2001	قيمة الدعم الكلي لكل مزارع 2001	نسبة الدعم الكلي لـ 2003 PIB	الحقوق الجمركية على الواردات الزراعية خارج الحصص
اليابان	9.335	22.000	%1.4	%422
سويسرا	2.813	28.000	%1.8	%210
كوريا الجنوبية	8.694	21.000	%3.4	%314
معدل OCDE	176	10.000	%1.2	%60

Source : - Aymeric pontvianne, l'agriculture à l'OMC libéralisation, développent et souveraineté, INSEE 2007, p.131.
- les soutiens à l'agriculture, Op.cit, p.136.

ولقد تناول اجتماع مجلس الحكومة فـي 18 مـارس 2007 بالدراسـة ملـف التفاوض حول إنظمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة. وفي أعقابـه أعلـن وزيـر التجارة أن 95% من المسار تم قطعه ولا تزال بعض المسائل تحتاج إلى اقتراحـات جديدة، يتقدم بها الطرف الجزائري حول مـسائل المعـايير والإجـراءات الـصحية وتراخيص الاستيراد والقيود عليه. أما فيما يخص سوق الخدمات، فقد تقدمت الجزائر بطلب منحها فترة انتقالية، تمكن بعض مؤسسات الخدمات من التأهل لمطابقة أنشطتها مع متطلبات التحرير التجاري.

وتواجه الجزائر أمام مقتضى هذا التحرير بالنسبة للزراعة الخيارات الثلاثة التالية:

- مساوقة طرح الإتحاد الأوروبي وعلى الخصوص الطرح الفرنسي و الـذي يـرى بتقديم بعض التنازلات حول مسألة الاقتطاعات على الواردات الزراعية، أي تخفـيض تدريجي للحماية التجارية وتمكين البلدان المصدرة ولوج الأسواق الأوروبية بـصورة

متدرجة دون المساس بأسس سياسة الدعم الزراعي المتضمنة في الـسياسة الزراعيـة المشتركة. وهي حالة ستحمل الجزائر على الإكتفاء بشكل متراخي من الحماية التجارية بالنسبة للسلع الزراعية وإهمال الاهتمام بمواضيع ترقية الإنتاج الزراعي على قاعـدة تثمين إجراءات فعالة للدعم و المساعدات الموجهة للإنتاج و الدخول الزراعية. وهـذه الوضعية لن تؤهل الزراعة الجزائرية لمواجهة التحدي الداخلي المتمثل فـي الفجـوة الغذائية المتعاظمة والتحدي الخارجي المتمثل في مخاطر الإغـراق بفعـل الـواردات الزراعية المدعمة.

- أما الخيار الثاني فيتمثل في الإلتحاق بمقولة "الانفتاح" التجاري المطلـق. أي جعـل الأسعار المحلية تتساوى ومثيلاتها الدولية، أي الإلغاء الكلي والفـوري لكـل أشـكال الحماية التجارية وهو مطلب مجموعة cairns ممثلة في أستراليا مدعومة بالولايـات المتحدة الأمريكية. أي أن الزراعة الجزائرية ستعتمد في نموها على العمل الـصرف لآلية السوق. ولما كانت الزراعة الجزائرية تواجه مـشكلات مـن حجـم "المعـضلة العقارية" و العوامل الطبيعية و المناخية غير الملائمة في عمومها، يتبين "سُخف" هـذا الطرح كمسار لتنمية القطاع. فهو مسار غير واقعي وخطير على الأمن الغـذائي فـي الجزائر. فالأطروحة المعالجة خلال هذا البحث، تلح على أهمية تدخل السلطة العمومية عبر سياسة دعم وحماية تجارية مناسبة، للوقاية من مخاطر الاندثار التي تهدد قطاعـا واسعا من المستثمرات الفلاحية بالجزائر.

- فيما يصوب الخيار الثالث بإتجاه تنمية القطاع الزراعي الجزائـري عبـر سياسـة متكاملة من الدعم بشتى صوره و أكثرها فعالية على استقطاب الإسـتثمارات المنتجـة وجعلها نشاطا مجزيا بالنسبة للأعوان الاقتصاديين. بالإضافة إلى تبني سياسة حمائيـة أساسها ردم الفجوة الغذائية و مواجهة المنافسة غير المتكافئة أو غير النزيهـة التـي تحملها ممارسات الإغراق التجاري. إن تأهيل جهاز إنتاج الزراعة الجزائرية يمر حتما وبحسب التجارب المعاشة داخل البلدان المتقدمة زراعيا، عبر سياسة للـدعم وسياسـة حماية تجارية. فهما عاملان يشكلان قوام هذا التأهيل الاقتصادي للقطاع، بالإضافة إلى معالجة جدية و واقعية و عاجلة للمسألة العقارية. فالزراعة الجزائريـة قـادرة علـى

تحقيق مكاسب أوفر في جهة تقليص العجز في العرض الزراعي والغذائي و منتهـزة مزاياها في بعض المحاصيل (الحمضيات، اللحوم، الخضروات المبكرة و الطازجـة) لولوج الأسواق الدوليـة لتحسين ميزانهـا التجاري فـي السلـع الزراعية و الغذائية. وهذه إمكانية تتيحها بصورة نسبية بنود إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

ونشير فـي هذا الصدد أن إتفاق الشراكة بين الجزائـر والإتحـاد الأوروبـي دخل حيز التنفيذ إبتداءا من 18 أوت 2005، لإقامة منطقة تبادل حـر بحلـول سـنة 2017. وقد أقر هذا الإتفاق مبدأ إلغاء تام للتعريفة الجمركية بالنسبة للمواد الأوليـة و الإلغاء التدريجي على مدى 12 سنة للتعريفة الجمركية بالنسبة للسلع الـصناعية. أمـا بالنسبة للسلع الزراعية والسلع الزراعية المحولة ومنتوجات الـصيد البحـري، فهـي تحضى بتحرير تدريجي متضمن في 5 بروتوكولات ملحقة بنص الإتفاق يتم التفاوض حولها بعد 6 سنوات من دخول الإتفاق حيز التنفيذ أي سنة 2011. وهذا أمر غريـب بالنسبة للجزائر، حيث يمثل الإتحاد الأوروبي أهم مصدر لتموين السوق الجزائرية من السلع و المنتوجات الزراعية و الغذائية بحكم ضـرورتها لـسد الحاجيـات الغذائيـة للجزائريين فيما تبقى فرص ولوج السلع الجزائرية للفضاء الأوروبي مرهونة بإتفـاق بعد 6 سنوات ، على أن هذا التفاوض قد لا يتيح للجزائر أفضل الفرص، خاصـة إذا إقترن بدأ التفاوض حول هذا الملف مع الطرف الأوروبي و إنظمام الجزائر للمنظمـة العالمية للتجارة. فعند ذاك تصبح قواعد المنظمة هي النافذة وذات أسبقية في التطبيق. ولما كانت الإتفاقية الجهوية تخضع لقيود وشروط المنظمة العالمية للتجارة، باعتبارها أشكال من التمييز في المعاملات تدرجها مدونة التصنيف ضمن"الأسـواق الرماديـة" يتبين حجم الصعوبات التي ستواجهها مرة أخرى الجزائر في الظفر بأقساط محترمـة في أسواق الإتحاد الأوروبي في مجـال السلع الزراعية و السلـع الزراعية المحولـة ومنتوجات الصيد البحري.[1]

---

[1]- Denis PEGUIN, les voie de la libéralisation des échanges, in l'intégration régionale, Ed jalons 2001, pp. 250-252.

خلاصـة الفصل الخامس:

توالت على الزراعة الجزائرية منذ الاستقلال جملة من السياسات استهدفت النهوض بعالم الريف وأناطت بالقطاع مهام تنموية من بينها توفير الغذاء والدخول في تشابك قطاعي مع فروع الصناعات المعنية كصناعة المدخلات والتجهيزات الموجهة للقطاع الزراعي أو الصناعات التحويلية الغذائية. وتؤكد المؤشرات التي احتوتها الإحصائيات أن القطاع الزراعي في الجزائر لم ينجز أهدافه المسطرة بل عرف تدهورا استمر إلى غاية الآن. وقد كان ذلك بفعل الأطر القانونية والنظامية التي توات قواعد عمله وأدائه. فلم يفلح تبني السلطات العمومية للقطاع العام الزراعي من خلال إدارته ودعمه، فيما كان لإهمال القطاع الخاص آثارا وخيمة على عالم الريف وعلى الأوضاع المعيشية لقطاع واسع من المزارعين. وكان لهذا الفشل الذي لحق القطاع آثارا على بنية الاقتصاد والتجارة الجزائرية، حيث تفاقمت التبعية الغذائية وتعطلت الأرصدة الإنتاجية.

إلى جانب المعضلة الغذائية المتفاقمة تعقدت أكثر ما أصبح يصطلح عليه في الجزائر "**بالمعضلة العقارية**" والتي أدت إلى تعطيل أراضي تابعة ملكيتها للدولة أو استخدامها دون مستوى الكفاءة الاقتصادية. إلى جانب التهميش المتواصل للأرصدة العقارية التابعة للخواص بما فيها أراضي العرش، والمعضلة العقارية تمثل تحديا جديا في وجه أي سياسة زراعية تطمح للرفع من كفاءة القطاع الزراعي.

وعلى الرغم من فعاليتها النسبية تظل السياسة الراهنة في مجال الدعم الزراعي والمتضمنة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000)، قاصرة عن تحقيق أهدافها بالصورة المرجوة. فالتحدي العقاري والمجابهة التجارية الخارجية يشكلان مخاطر فعلية تتهدد القطاع الزراعي وتجعل أرصدته الإنتاجية عرضة لاندثار متواصل.

الخاتمة: الإستنتاجات والتوصيات

الخاتمـة:

مكنت الدراسة من استعراض الفصول الخمسة بحسب مضامين ترتبط فيما بينها وتلتقي عند الأطروحة الرئيسية للبحث و القائلة بأهمية إقامة سياسة زراعيـة تتولاهـا السلطات العمومية. وتتمثل أهم معالمها في التـأطير الفعـال للنـشـاط الزراعـي و تخصيص ناجع للموارد الداعمة للعاملين في القطاع. فالتطور المتباين للزراعة عالميا، يجد أصوله في مضمون وقوة السياسات التي تبنتها الدول في المجال الزراعي.

ولقد سجلت الملاحظة أن البلدان الأكثر وفرة في العرض الزراعي، لم تحقـق ذلك إعتمادا على خصائصها و ميزاتها الطبيعية وحسب، بل كذلك، إنطلاقا مـن تلـك السياسات والبرامج الحكومية الداعمة للقطاع الزراعـي، بهـدف منحـه الإسـتقرار الضروري لضمان ديمومته ونموه.

لقد تعمقت الفوارق وتباين نمو الأنشطة الزراعية بيـن البلـدان الـصناعيـة المتقدمة و البلدان النامية وتلك الموسومة بالأكثر تخلفا خلال القرن العـشرين. إذ أدت السياسات الزراعية لبعض البلدان، كالولايات المتحدة بداية الثلاثينات و بلدان أوروبية بداية الستينيات، إلى منح التفوق لزراعة هذه البلدان وجعلها تتصدر لعقود ولا تـزال، على الرغم من تراجعها النسبي، التجارة العالمية في السلع الزراعية والسلع الزراعيـة المحولة.

الإستنتاجـات:

1- إن التطور المتباين للزراعة في العالم، أفرز حالات تباين شديدة في الأوضـاع الغذائية في العالم. فبلدان منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية OCDE، تتوفر علـى قدرات زراعية كبيرة وتحقق فوائض زراعية و غذائية هائلة وفي مقدمتهـا بلـدان الإتحاد الأوروبي والولايا ت المتحدة الأمريكيـة و أستراليا وكندا. و فـي جانـب أخر، مجموعة كبيرة من البلدان النامية و التي تواجه عجزا في الإنتاج الزراعـي. وما فتئ هذا التباين يتعمق على الرغم من إفلات بعض البلدان القليلة مـن حظيـرة هذه الفئة الأخيرة من الدول، كالهند و الفيتنام و الصين.

2- يبقى النشاط الزراعي محكوما بعوامل طبيعية. حيث تبقي المساحات الـصالحة للزراعة تتقلص تحت وقع التوسـع العمرانـي و التلـوث و التغيـرات المناخيـة المتسارعة. كما أن إمكانيات التوسع الزراعي تتراجـع لاعتبـارات فيزيائيـة وأخرى إقتصادية. من جهة أخرى، تمثل "المعضلة المائيـة" أكبـر تحـديا يواجـه الزراعة في العالم بسبب النضوب الذي يعرفه هذا المورد في أصقاع مـن العـالم وبفعل التلوث المتواصل لمصادره وهو تلوث تسبب فيـه العديـد مـن العوامـل، كالإستخدام المفرط للمستهلكات الداخلة في الإنتاج الزراعي. وواقع النشاط الزراعي اليوم، يجعل المسألة الزراعية تكتسي طابعا عالميا، بفعل تداخل العوامـل المحـددة والإنعكاسات المحتملة على الوضعية الغذائية للعالم بأسره.

3- لقد سمح التحديث الزراعي بتحقيق مكاسب كبيرة في مجال الإنتاج الزراعـي، وكان ذلك بفضل إدخال المكننة وتحسين فعاليتها خلال مراحل الإستغلال الزراعـي والإستخدام المتنامي للأسمدة وتقنيات المعالجة و الهندسة الوراثية. وهي ما أصطلح عليها في مرحلة ما " الثورة الخضراء". وعلى الرغم من التركز الكبيـر للتحـديث

الزراعي داخل البلدان الصناعية، إلا أن أثاره ما لبثت تشمل ولو بدرجات متفاوتة، نطاقات أوسع من الكرة الأرضية مما أتاح لعديد من البلدان التي تبنـت سياسـات تحديث زراعية الاستفادة من هذه المكاسب وكان أحسن مثال على ذلك مـا حـصل بالهند مطلع الستينات.

4- على الرغم من المكاسب الهائلة التي حققتها الزراعة في مجال العـرض مـن السلع الزراعية، إلا أن مكانتها النسبية في المبادلات التجارية بـين الـدول أخـذت تتراجع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وكان ذلك التراجـع ينـدرج فـي سـياق طبيعي، شهد تغير طبيعة هيكل التجارة العالمية، حيث رجحـت حـصص الـسلع الصناعية و الخدمات والسلع الزراعية المحولة. فيما تقلصت حصة السلع الزراعية الأولية من الناحية النسبية. وكان لهذا التحول أثره السلبي على العديد مـن البلـدان النامية والتي تعتمد في موارد صادرتها على مجموعة محدودة من السلع الزراعيـة الأولية و التي ما إنفكت تتراجع أسعارها في الأسواق العالمية.

5- يؤكد التحليل النظري للأسواق الزراعية تميز هذه الأخيرة بخصائص تجعلها في ظروف العمل التلقائي للسوق تواجه عدم الإستقرار المزمن. فالإنتاج الزراعي يتميز بالموسمية لعلاقته بأطوار النمو البيولوجي ، حيث تتدخل العوامل الطبيعيـة بـشكل كبير في تحديد نتائجه.وفي مقابل ذلك، يتميز العرض بعدم المرونـة فـي الأجـل القصير وبتشتته، أي بتعدد المنتجين. إلى جانب ذلك، يتميز الطلب على أغلب السلع الزراعية بتدني مرونته بدلالة التغير في السعر. وكل هذه العناصر البنيوية تتضافر لتجعل أسواق السلع الزراعية تعكس، من حيث ألية عملها ، تـأثير و مفعـول مـا اصطلحت عليه النظرية الإقتصادية بمفارقة KING أو قانون KING .

6- إن قانون KING يظل الأساس النظري لتبرير سياسات الـدعم التـي تعرفهـا الأنشطة الزراعية و خاصة داخل البلدان الـصناعية المتطـورة. فخلافـا لبـاقي

القطاعات، حيث يسجل مستوى الدخول نموا نـسبيا متواصـلا، يعـرف القطـاع الزراعي في ظل غياب تدخل الدولة، تراجعا مطلقا و نسبيا في مـستويات دخـول المزارعين. فالزيادة في مستويات الإنتاج في ظل ضعف مرونة الطلب، تؤدي إلـى تراجع مستويات الأسعار و بالتالي تردي الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعيـة لفئـة المزارعين. وقد تطورت أشكال الدعم وفق الحاجة إليها و تكلفتها بالنسبة للمكلفـين بدفع الضرائب و المستهلكين. فتبني الدولة لهذا الشكل من الدعم أو ذاك يتوقف على مدى قدرة فئة المكلفين أو فئة المستهلكين على تحمـل التحـويلات لـصالح فئـة المزارعين. فالمفاضلة مثلا بين شكل الدعم المتمثل في ضمان الأسعار أو الـشكل المتمثل في الدعم المتغير للإنتاج، يتوقف على حجم نفقة كليهما بالنسبة للمجموعـة الوطنية وتفضيل أقلها تكلفة.

7- جاء تبني البلدان الصناعية المتطورة وخاصة بلـدان المجموعـة الإقتـصادية الأوروبية و التي أصبحت فيما بعد تعرف بالإتحاد الأوروبي و الولايـات المتحـدة الأمريكية و التي هي بلدان تستحوذ على أكبر حصص في الأسواق العالميـة مـن السلع الزراعية و الغذائية، إنطلاقا من الملاحظات الميدانية لأثـار قـانون KING على النشاط الزراعي. فتدخل هذه الدول عبر جملة من إجراءات الـدعم والحمايـة للنشاط الزراعي، جاء لتصويب عمل آلية الأسواق الزراعية وتقويم الإختلالات التي تسببها هذه الآلية في غياب هذا التدخل على الأسـعار و بالتـالي علـى الكميـات ومستويات دخول المزارعين. وتتمثل هذه السياسات الزراعية في جملة إجـراءات ذات الطابع هيكلي وإجتماعي سعيا وراء تشبيب اليد العاملة المسنة و تأهيل عنصر العمل الزراعي وتكثيف رأس المال العامل في الإستغلال الزراعـي. ومـن جهـة أخرى إجراءات دعم ومساعدات وحماية الأسواق الداخلية. و كانت أبـرز أشـكال الدعم، تلك المتمثلة في ضمان الأسعار ودعم الإنتاج وصولا إلـى صـيغ الـدعم المباشر لدخول المزارعين. وكان على هذه المجموعة من البلدان، أن تساوق أشكال الدعم التي تعتمدها و متطلبات التفاوض متعدد الأطراف التي خاضت غماره، إبتداءا

من سنة 1986، حيث شرع في إدراج الزراعة في مـضمار الإنظبـاط التجـاري المنصوص عليه في لوائح التفاوض في إطار الإتفاقية العامة لـ GATT تم بعدها في إطار المنظمة العالمية للتجارة. ولذلك تأرجحت عموما مواقف هذه البلدان بـين إصلاح جذري للمنظومة التجارية الدولية حول موضوع الـسلع الزراعيـة وبـين مصالحها التجارية.

8- إن سياسات الدعم الزراعي و سياسات الحماية التجارية التي سـادت وتـسود داخل البلدان المتطورة وعلى رأسها بلدان الإتحاد الأوروبـي، أدت إلـى إحـداث تشوهات في تجارة السلع الزراعية، كما أدت إلي ظهور فوائض "مزمنة" في داخـل هذه البلدان وما ترتب عن ذلك من تخصيصات مالية صارت عبئا على موازينهـا. كما تـفاقمت الأوضاع الزراعية لكثير من البلدان النامية و إزدادت بنية الإستغلال الزراعي فيها هشاشة.

وقد كان الإتجاه المتبع منذ جولة الأرجواي (1986-1993) هـو المـضي نحـو تخفيض تدريجي للإعانات و أشكال الدعم الممنوحة للزراعة، إلا أن ذلك كان مـن شأنه إزالة هذه التشوهات على مستوى الأسعار الدولية و إلحاق الضرر بكثير مـن البلدان النامية على مستوى موازين مدفوعاتها بإعتبارها مستوردة صافية للغذاء. فقد أدى ومن المتوقع أن يؤدي تحرير التجارة وخفض الدعم الزراعي إلى زيادة أسعار الواردات الزراعية كالقمح ومنتجات الألبان و الحبوب الأخرى والزيوت واللحوم.

9- لقد قامت الإتفاقية العامة GATT وبعدها المنظمة العالمية للتجارة على جملة من المبادئ كان أبرزها مبدأ عدم التمييز أي مبدأ الدولة الأولى بالرعاية. إلـى جانـب مبدأ الشفافية أي الإعتماد على التعريفة الجمركية بدلا من القيـود الكميـة ونظـام الرخص الإدارية ومبدأ المعاملة بالمثل ومبدأ المعاملات التفضيلية في حـدود عـدم الإخلال بالمبادئ الأخرى. وهذا المبدأ الأخير هو ما حاولت وتحاول البلدان النامية

الإستفادة مما يتيحه لها ، أي الحصول على مزايا و تنازلات مماثلة. إضافة إلـى إمكانية اللجوء إلى الشرط الوقائي وقتما إستدعت الضرورة ذلك. إلا أن الملاحظـة أكدت أن البلدان المتطورة هي أكثر من إستخدم هـذا الإجـراء لحمايـة أسـواقها وخصوصا في المجال الزراعي. وقد إحتدم الصراع التجـاري حـول الـسياسات الزراعية منذ تأسيس المنظمة العالمية للتجارة.

10- إن الدعم المتواصل عبر صيغ متنوعة، شكّل ولا يزال الموضوع الأبرز فـي المفاوضات التجارية داخـل المنظمة العالميـة للتجارة. وتتناول هذه المفاوضات الإنعكاسات و الآثار التي يخلفها الدعم على تشويه المبادلات التجارية. ويمثل الدعم المتواصل للزراعة داخل البلدان الصناعية وخاصة تلك البلدان التي تستحوذ علـى حصص هامة في تجارة السلع الزراعية، أحد أبرز عوامل تدهور كثير من زراعات البلدان النامية. أما تشويه المبادلات يكون بحـسب تـصنيف المنظمـة العالميـة، بممارسات الإغراق. إذا أن السلع الزراعية ذات الأسعار المشوهة بالدعم، تجعلهـا في منأى عن أي منافسة. ولقد تفوقت البلدان الصناعية في تجارة السلع الزراعيـة ولا تزال، بفضل سياسة الدعم وكذلك كنتيجة منطقية للرخص و الإستثناءات التـي حصلت عليها هذه البلدان خلال مختلف مراحل تطـور إطـار التفـاوض متعـدد الأطراف من الإتفاقية العامة GATT إلى المنظمة العالمية للتجارة. و على رأس هذه البلدان، الولايات المتحدة الأمريكية كما حصل سنة 1949 بالنسبة للسكر وما تم سنة 1955 بالنسبة لأغلب السلع الزراعية. من جهتها عززت أوروبـا الناشـئة مبـدأ التفضيل الأوروبي والذي شكل لب سياساتها الزراعية المشتركة سنة 1960، مـن خلال ما تسمح به آنذاك الإتفاقية العامة خاصة بالنسبة للحبوب ومنتجـات الألبـان واللحوم الحمراء.

11- تبلور الصراع التجاري بين البلدان المعنية بتجارة السلع الزراعية منذ جولـة tokyo. وقد إقتصر في البداية على الولايـات المتحـدة الأمريكيـة والمجموعـة الإقتصادية الأوروبية في صورة إستقطاب شديد. وقـد دار هـذا الـصراع حـول موضوع أشكال الدعم الموجهة للنشاط الزراعي. ولم يكن للبلدان النامية أي حظ في إثارة مشاكلها خلال جولات التفاوض الأولى. إلا أن النضج الـذي عرفـه إطـار التفاوض بفضل الإنظمام المتسارع لمزيد من البدان إلى المنظمة العالمية للتجارة منذ تأسيسها سنة 1995، فسح المجال أمام مجموعات جديدة من البلدان لتخوض بدورها غمار التفاوض حول الملف الزراعي. فكانت مجموعة cairns والتي لها مطالـب أساسية تتمثل في ضرورة الإلغاء الكلي و التام لكل أشكال الدعم الزراعي. ومـن جهة أخرى مجموعات من البلدان النامية و التـي بدأت تطـرح وجهـات نظرهـا وخاصة خلال ندوة saettle (1999) ثم خلال نـدوة cancun (2003)، حيـث أحبطت مجموعة من البلدان الإفريقية مدعومة مـن مجموعـة 21، المفاوضـات التجارية لجولة الدوحة. ومنذ ذلك الحين، لم تتمكن المنظمة العالمية للتجارة إتمـام الجولة على الرغم من اللقاء التحضيري الذي تم في 24 جويلية 2006 بـين أهـم أطراف الخلاف وهي الولايات المتحدة ، الإتحـاد الأوروبـي، البرازيـل، الهنـد، أستراليا و اليابان. حيث فشل هذا الإجتماع في إيجاد إتفاق حول التخفيض الجمركي على الواردات من السلع الزراعية و مستويات التخفيض في الدعم الزراعي.

12- تواصل البلدان الصناعية دعم زراعتها وحمايتها عبر صـيغ جديـدة تكـون متطابقة مع القواعد المنظمة العالمية للتجارة، حيث تعتبرها غير مشوهة للمبادلات. في ذات الوقت التي تجد العديد من البلدان النامية صعوبات فعلية لإقناع الأطـراف الأخرى، بحقها في حماية زراعاتها أو الولوج لأسواق البلدان الصناعية أو حقها في دعم وترقية أنشطتها الزراعية، مستندة في ذلك مبدأ تحقيق الأمن الغذائي، في نفس الوقت تتحدث فيه الدول الصناعية عن حقها في "السيادة الغذائية" وعدم تنازلها عـن

خياراتها في دعم القطاع الزراعي تحت مبررات و ذرائع عديدة ومتنوعة، كالحفاظ على الموارد وتهيئة الأقاليم ومجابهة هجـران الأريـاف بفعـل تراجـع دخـول المزارعين.

13- بالنسبة للجزائر و لكونها مستوردا صافيا للغذاء و الـسلع الزراعيـة، فـإن حظوظها تبقى قائمة لترقية زراعاتها خاصة وأنها لم تنظّم بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة وبالتالي فهي في حل من إلتزاماتها فيما يخص الـدعم ومـنح المـساعدات الزراعية. فهدف السياسة الزراعية للجزائر يظل يتوخي تحقيق الإكتفاء الذاتي. وهو الهدف الذي تتسع له لوائح و مقررات المنظمة العالمية للتجارة، كمـا يبقـى أمـام الجزائر إستنفاذ كل أغراض سياسة زراعية تحفّز النشاط الإنتاجي عبر إجـراءات تأطير تقني ومالي للنشاط الزراعي. كما أن خيار الإنخراط في السوق العالمي قـد يملي على الجزائر ضرورة الحسم في خيارات التخصص في منتجات تتمتـع فيهـا بمزايا مقارنة كاللحوم والحمضيات وبعض أنواع الحبوب و كـذا التخـصص فـي مجالات إنتاج البذور والشتائل.

14- تعاقبت على الزراعة الجزائرية منذ 1962 جملة من السياسات والتنظيمـات، سعت لتحقيق أهداف إستراتيجية ، كالإكتفاء الذاتي و التكامل بين القطاعين الزراعي و الصناعي من خلال تطوير الصناعات الغذائيـة وصـناعة العتـاد ومـستهلكات الإستغلال الزراعي. إلا أنها آلت إلى فشل كبير. كان أهم مؤشراته التخبط التنظيمي الذي إعترى القطاع الزراعي العام وحالة التهميش التي نالت من القطاع الزراعـي الخاص. وإبتداء من سنة 1990 سنة صدور قانون التوجيه العقاري، دخلت الزراعة الجزائرية فترة فراغ، لم تتوفر فيها فرص التصويب الهيكلي لقاعدتها الإنتاجيـة أو شروط الدعم والمساندة، إلى حين إعتماد المخطط الوطني للتنميـة الفلاحيـة سـنة 2000 و الذي حاول تدارك النقائص التي إكتنفت السياسات الزراعية السالفة.

15- حقق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بعض المكاسب على مستوى الإنتاج في بعض المنتجات . فصيغة الدعم التي إعتمدها و المتمثلة في دعم عوامـل الإنتـاج ومدخلات الإستغلال، مكّنت من تحسين العديد من مؤشرات الإنتاج الزراعي. إلا أن " المعضلة العقارية" تبقى عائقا جديا في وجه تطوير فعالية هذا المخطط. فـالفجوة الغذائية على الرغم من تقلصها النسبي، لا تزال تهدد بالإتساع تحـت وقـع النمـو الديموغرافي وحدود الإستغلال الزراعي بسبب تراجع المساحات الزراعية المفيـدة. إن حالة التفكك التي تعرفها القاعدة العقارية للزراعة الجزائرية ، من حيث غيـاب الرؤية حول الحال والمآل القانوني لتأطير الآلاف من إستغلالات القطاع الخاص أو السكوت المشوب بالحذر حول أراضي العرش، كل هذا يقلل من إمكانيـات تأهيـل ناجع وفعال لقطاع إزدادت مهامه تعقيدا وخطورة.

16- إن التحديات التي تواجه القطاع الزراعي بالجزائر متعددة لكن أهمها يبقى من جهة ، الفجوة الغذائية المتسعة بإستمرار والإعتمـاد المتواصـل علـى الأسـواق الخارجية المتسعة لتلبية قسم هام من الحاجات الغذائية للجزائـريين. ومـن جهـة أخرى، مخاطر التحرير التجاري وعدم قدرة الزراعة الجزائرية على إنتهـاز مـا يتيحه الإنخراط في مجالات التبادل التجاري سواء عبر عقد الشراكة الجهوية مـع الإتحاد الأوروبي أو من خلال الإنظمام للمنظمة العالمية للتجارة. فنجـاح التأهيـل الإقتصادي للزراعة الجزائرية يتوقف إلى حد كبير على قدرة الـسلطات العموميـة على تأمين سياسة دعم و تأطير مطابقة لمقتضيات الإنخراط في مسارات التحريـر التجاري والقدرة على منحها" المناعة" الكافية لحمايتها من مخاطر الإنفتـاح غيـر المتكافئة في ظل مبادلات تجارية مشوهة أصلا بسياسات دعم قوية ومتواصلة تحت أشكال جديدة في داخل البلدان الصناعية ذات الفائض الزراعي.

التـوصيـات:

تتوزع التوصيات حصرا بالنسبة للجزائر حول جانبين رئيسيين، الأول يتعلـق بالسياسة الزراعية للجزائر والثاني يرتبط بما يجب فعله في مواجهة شروط ومتطلبات القوى الزراعية الضاغطة خلال مسار التفاوض الخاص بإنظمام الجزائـر للمنظمـة العالمية للتجارة.

1- يتعين على السلطات العمومية معالجة عاجلة وجدية للمسألة العقارية. فلم يعـد بالإمكان التسويف في هذا الموضوع نظرا لحيويته و أثاره الهيكلية علـى مـستوى الإستغلال في القطاع الزراعي. وحل مسألة العقارية يمر في تقدير الباحـث عبـر إستعادة الدولة لحقها في التصرف في تراثها العقاري ما دامت المستثمرات الجماعية والفردية تابعة للأملاك الخاصة للدولة. و إسترجاع الدولة حقهـا فـي التـصرف، يمنحها القدرة على تأهيل الصيغ المعمول بها في البلدان الصناعية و الرائـدة فـي النشاط الزراعي. حيث يتسنى الدخول في شراكة مع الأعوان الإقتـصاديين عبـر صيغ المزارعة و التي هي معمول بها في العرف الإجتماعي للجزائريين. فللدولـة الحق في إيجار أو تعاقد تجاري أو شراكة مع من تراه مؤهلا من الناحيـة الماليـة والفنية لإنجاز برامج الإنتاج ذات الأولوية بالنسبة للأسواق المحلية أو الخارجية. إن تفعيل عقود الإيجار الزراعية من شأنه منح الحيوية والمرونة اللازمتـين لأنـشطة الإستغلال الزراعي.

2- تبقى إمكانية تأهيل السوق العقارية الإيجارية متوقفة على حل مسألة اليد العاملة الفلاحية للمستثمرات الفلاحية الجماعية و الفردية. فهذا الشق الإجتماعي ذو خطورة على مستقبل السياسات الزراعية للجزائر. هل تكون الأولوية لإحالة هذه اليد العاملة على التقاعد؟ أم يعاد إدماج قسم منها في برامج تأهيـل وشـراكة تكـون مجزيـة

إقتصاديا و نافعة إجتماعيا؟ وبالتالي تجاوز حالة الركود القائمة الآن، حيث يظل ما يناهز 2.5 مليون هـ من الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة خارج الإستخدام الكفؤ والناجع.

3- يتعين على السلطات العمومية كذلك ، إيجاد الصيغ القانونية الملائمـة لطبيعـة الإستغلال الزراعي الخاص. فالعقار التابع للخواص يواجـه حالـة تردي وتفتـت لقاعدته العقارية، بفعل تراجع شروط الإستثمار في القطاع ذاته. ومن جهة أخـرى، نتيجة تأثير سيئ لمحيط مالي وإداري، يثني أصـحاب الأراضـي مـن الخـواص الإستخدام المنتظم والرشيد للمحاصيل. فمنظومة التمويل البنكي تظل قاصـرة عـن الوفاء بمتطلبات الإستغلال الزراعي.

4- أهمية تأهيل السوق العقارية الزراعية بحيث تتيح إعادة تشكيل الأرصدة العقارية عند مستويات النجاعة الإقتصادية. وتتوقف فعالية التأهيل القانوني للأرصدة العقارية على تنظيم السوق العقارية المأمولة سواء التابعة للأملاك الخاصة للدولة أو التابعـة للقطاع الخاص كشرط لازم و ضروري يجعل نشاط الإستغلال الزراعي مجزيا من الناحية الإقتصادية بالنسبة للمستثمرين فيه. أي أن يصبح الإستثمار فـي الزراعـة مكافئا في إيراداته لباقي القطاعات الإقتصادية. ولما كان ذلك غير ممكنـا إعتمـادا على آلية السوق لوحدها، تطلب الأمر اعتماد سياسة دعم ناجعـة و متكاملـة مـن طرف الدولة، تجعل العائد على الإستثمار الزراعي يعادل في نتائجـه العائـد فـي القطاعات الأخرى. وهذا طبعا ما إستهدفته كل السياسات التـي إعتمـدتها البلـدان الصناعية كما مر بنا في فصول الدراسة. إن جعل الإسـتغلال الزراعـي مجزيـا بالنسبة للأعوان الإقتصاديين معناه أن يمنح القطاع الزراعي في الجزائر الحـصانة ضد تبديد قاعدته العقارية و التي تعاني من إستقطاب باقـي قطاعـات النـشـاط الإجتماعـي والإقتصادي و على وجه الخصوص قطاع البناء و قطاع الإسـتثمار

الصناعي ولو كان ذلك بدرجة أقل لما يعانيه هذا الأخير عن معوقات على مـستوى الحافز على الإستثمار.

5- يبقى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، على أهميته، غير قـادر علـى إنجـاز متطلبات زراعية حديثة و قادرة على الوفاء بمهامها التنموية. ويرجـع ذلـك إلـى ظروف و شروط الإستغلال الزراعي الصعبة خاصة في جانبي العقار والتمويـل. من جانب آخر يظل هذا المخطط يواجه قصورا في مستوى فعاليته. إذ كما مر فـي البحث المتعلق بأشكال الدعم النظرية، تصنف إجراءاته ضمن صيغة الدعم الموجـه لعوامل الإنتاج و مدخلات الإستغلال الأخرى. و هذه الصيغة تجعل تكلفة العوامـل والمدخلات ضعيفة أو منعدمة بالنسبة للمزارعين، الشيء الذي يدفعهم إلى تحقيـق أقصى إمكانيات الإنتاج، مما يحقق عرضا وفيرا. لكن مـا يلاحـظ علـى المـدى المتوسط و حتى القصير هو تردي مستويات السعر في المحاصيل. فقلـة مرونـة الطلب بدلالة السعر على السلع الزراعية يجعل العرض المفرط يؤدي إلى تراجـع في الأسعار أكثر من متناسب. و هو ما يلاحظ بالنسبة للأسواق لبعض الـسلع ذات الإستهلاك الواسع. حيث أدت إجراءات الدعم للمخطط الـوطني إلـى زيـادة فـي العرض، لكن في المقابـل أدى تدنـي الأسعار إلى تراجـع الإنتاج فـي المواسـم اللاحقـة. وبالتالي شهدت السنوات الأخيرة ظاهرة تذبذب فـي العـرض لـبعض المنتجات وخاصة البطاطس، البصل، الثوم، والطماطم.

ولمواجهة هذا العيب في مخطط الدعم الفلاحي بالجزائر، يتعين إتمـام سياسـة دعم متكاملة إن على المستوى القبلي EX ANTE أو على المستوى البعدي EX POST من خلال ضمان أسعار قارة في الأسواق الزراعية أي ضمان دخول مستقرة ومجزية للفلاحين كما حصل ويحصل إلى غاية الآن داخل العديد من البلدان سواء ذات الفائض في الإنتاج أو التي تواجه عجزا في بعض المحاصيل. أو من خلال توجيه دعم مباشر للفلاحين ، أي منح مساعدات جزافية تؤمن حدا أدنى من الدخول و هي شـكلا مـن

المساعدات يبقى إلى غاية الآن مطابقا لنص الاتفاقية الزراعية حـول أشـكال الـدعم الداخلية.

إن إتمام سياسة الدعم المتضمنة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحيـة، يمثـل ضرورة حيوية لإستقرار الإستغلال في الزراعة الجزائرية و ذلك عبر منحها المرونة والملائمة اللازمتين من خلال صيغ الدعم الأخرى إلى جانب ماهو معمول به الآن.

6- أما على مستوى مسار التفاوض و الإنخراط في الفضاءات التجارية الجهوية أو الدولية، ففيما يتعلق بمنطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوربي، يجـدر بـالجزائر أن تعتمد مبدأ التفضيل الوطني كما هو الأمر بالنسبة للإتحاد الأوروبي والـذي أعتمـد ولا يزال مبدأ التفضيل الأوروبي. فعلى الجزائر أن تمنح مـن خـلال سياسـتها الزراعية الجديدة ، الأولوية و الأفضلية للمنتوج الوطني عبر حمايته من المنافسة غير النزيهة. فأغلب السلع الزراعية المحولـة المستوردة إلى السـوق الجزائـري، مصدرها بلدان الإتحـاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية و هـي واردات تتضمن نسبا كبيرة من الدعم، تجعلها تنافسية جدا، لكنها من ناحية معيار المنافـسة والشفافية تشكل ممارسات إغراق تجاري و لذلك يتعين على الـسلطات العموميـة مواجهة ذلك عبر الوسيلة الأكثر شفافية و ملائمة لقواعد المعاملات التجارية و هي الرسوم الجمركية و إن اقتضى الحال استخدم الشرط الوقائي.

وللجزائر كل الحق في اعتماد هذه الإجراءات، حيث أنها تستند في ذلك لمبـدأ رئيسي في الاتفاقية الزراعية و المتمثل في ضرورة تحقيق الأمن الغـذائي بـصفتها بلدا يعاني فجوة غذائية كبيرة. و من شأن ذلك أن يخولها حق اعتماد إجراءات حمائية لوقاية إنتاجها المحلي. أما موارد الرسم الجمركي على الواردات المشبوهة بالإغراق، فتوجه إلى إستخدام أنجع بإعتبارها أحد موارد صناديق الدعم الفلاحـي.

7- إن على الجزائر إعتماد سياسة تفضيل وطني من خلال ضمان أسعار مجزيـة للمحاصيل ذات الأولوية الإستراتيجية و إجراءات حماية تجارية. إلى جانب ذلـك،

يتعين عليهـا إعتمـاد إجراءات تحفيـز جبـائي و مـالي لحمـل المتعامليـن والأعوان الاقتصاديين على الاستثمار في الفروع التكاملية مع القطـاع الزراعـي وخاصة فروع الصناعات التحويلية و الخـدمات المرتبطـة بالإنتـاج الزراعـي، كالحليب، اللحوم، الخضر، الفواكه، الحبوب والبقول.

و للجزائر كل الحق في الدفاع عن خيارتها في المجال الزراعي وإنتهـاز كـل الفرص والإمكانيات التجارية التي تتيحها عقود الشراكة الجهويـة و خـصوصا مـع الإتحاد الأوروبي الذي يعد أكبر مورد للجزائر من السلع الغذائية. و يكون ذلك علـى قاعدة المعاملة بالمثل و المعاملات التفضيلية التجارية الممنوحة في هذا الإطار للبلدان النامية. كما يتعين إنتهاز فرص الشراكة سواء الثنائية أو متعددة الأطراف للنفاذ إلـى الأسواق الدولية. إلا أن هذا الأمر يتطلب تأهيلا جديا لأنشطة الإستغلال الزراعي وما يرتبط بها من أنشطة التحويل و الإسنـاد و التحويـل و التـسويق. فكلهـا شـروط يتوقف على تحقيقها منح الأهلية للمنتوج الزراعي أو الغذائي الجزائري لولوج الأسواق الخارجية. كما للجزائر الحق في الدفاع عن سياستها الزراعية الحالية أو المستقبلية إن تعززت، في سياق مسار تفاوضها حول الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة. فالجزائر بلد مستورد صافي للغداء و لا تهدد أي طرف تجاري، لذلك كان لهـا الحق في الدفاع عن سياستها الزراعية و التي مضمون الدعم فيها من الناحية الإجرائية و المالية هـو أقل شأنا مما هو متاح في العديد من البلدان الصناعية أو النامية اليوم.

قـائمـــــة المـراجـــــع

قائمـة المراجـع

AUTEURS ET OUVRAGES :

1- A. BENACHENHOU, La formation du sous-développement en Algérie, SNED, 1979.
2- A. BENACHENHOU, Planification et développement en Algérie, ENIC, Alger, 1980.
3- A. BENACHENHOU, Planification et développement en Algérie. OPU 1983.
4- A. BENTERKI, F. BOUBAKOUR, La zone de libres échanges euro méditerranéenne : Enjeux et contraintes, Le volet agricole, in La méditerranée occidentale entre régionalisation et mondialisation. CREAD 2003.
5- A. BLOGOWSKI, la diversité de l'agriculture européenne : des exploitation des grandes cultures, Notes et études économiques, 2003.
6- A. BLOGOWSKI, l'élargissement de L'UE aux pays d'Europe centrale et oriental, Economie rurale 2003.
7- A. BLOGOWSKI, V. CHATELLIER, les aides directes aux exploitations agricoles européennes et Françaises depuis la réforme de 1992. INRA édition 2004.
8- 1A. BRAHIMI, L'économie Algérienne - Défis et enjeux -, 2éme édition DAHLAB, Alger, 1991, p 86.
9- A. HERSI, Les mutations des structures agraires en Algérie depuis 1962, OPU 1981.
10- A. HERSI, Les mutations des structures agraires en Algérie, depuis1962.
11- A. LEDANT, PH. BURNY, La PAC : Des origines au 3ème millénaire, les presses agronomiques de Gembloux 2002.
12- A. MATHEWS, les pays en développement et les négociations de l'OMC sur la libéralisation des échanges Agricoles, économie rurale, 2002.
13- A. NEVEU, la petite agriculture paysanne peut-elle survivre à la mondialisation, problèmes économiques, N° 2767/2002.
14- A. PONTVIANE, l'agriculture : nouveaux défis, INSEG, 2007.
15- A. PONTVIANNE, l'agriculture à l'OMC libéralisation, développement et souveraineté INSEE,2007.

16- A. RAHAL et A. BENTERKI., les subventions agricoles : entre Théorie et pratique, revue des sciences économique et de gestion, N° 04/2005, Sétif.
17- A. SEN, un nouveau modèle économique, Développement, Justice, Liberté, Odile Jacob, 2000.
18- A. SEN, Poverty and famines, Oxford University Press 1981.
19- A. Sid AHMED, croissance et développement théories et politiques TOME 1, OPU, Alger 1979.
20- A. TEMMAR, Stratégie de développement indépendant, La cas de l'Algérie, OPU Alger, 1983, p 158.
21- A.O. HIRSHMAN, Stratégie de développement indépendant, Ed ouvrière, Paris, 1962.
22- B. PARMENTIER, Nourrir l'humanité, les grands problèmes de l'agriculture mondiale au XXI siècle, la découverte, Paris, 2007.
23- C. CHAULET, La terre, Les frères, et l'argent, OPU, Alger, 1987, p 97.
24- C. CLARGEAU, micro économie, théorie des marchés, E. Seuil, Tome 3, 1998.
25- C. CLERGEAU, Micro économie, théorie du producteur et de l'offre, SEUIL, 1998, TOME 2.
26- C. DEBOISSIEU, Perspectives internationales pour les politiques agricoles, La documentation Française, Paris, 2007.
27- C. R. AGERON, L'histoire de l'Algérie contemporaine, PUF 1979.
28- D. DESBOIS, B. LEGRIS, D'une réforme à l'autre, Problèmes économiques, Janv. 2004, N° 2841.
29- D. LEBEGUE, Commissariat générale du plan, L'intégration régionale, Ed Jalons 2001.
30- D. PEGUIN, les voie de la libéralisation des échanges. in, l'intégration régionale, Ed. jalons, 2001.
31- D.B. RODIER, J. BLANCHET, la stratégie agro - Alimentaire mondiale, les enjeux du XXI Siècle, Armand colin/Masson, Paris 1997.
32- E. CHANTRY, les réseaux d'information comptable agricole (RICA), Notes et études économiques, 2003.
33- G. D. DEBERNIS, L'industrie industrialisante, Revue du tiers monde N°47, 1971.
34- G. LAFAY, J.M. SIRŒN, Maîtriser le libre échange, Economica, Paris 1997.
35- H. BENAOUDA, Système productif Algérien et indépendance nationale, OPU, Alger, 1983.
36- H. BOULTTOL, CANCUN : Un Echec, Problèmes économiques, N°2839, Janv. 2004.

37- H. DELOME, J.C. KROLL, L'accord agricole de Marrakech, Monde en développement, 2002.
38- H. DELORME, Anatomie d'une transformation, presses de sciences politique, 2004.
39- H. DELORME, Les échanges mondiaux après l'Uruguay round, Ed Complexe, 1994.
40- H. GUYOMARD, A. GOHIN et C. MOUEL, instruments de soutien interne des revenus agricoles et effets de distorsion sur les échanges, revue économique 2000.
41- H. GUYOMARD, des repères historiques sur l'évolution de la politique agricole commune, INRA 2004.
42- H. TOULAIT, L'agriculture Algérienne, Les causes de l'échec, OPU 1988.
43- H.A. AMARA, l'agriculture méditerranéenne dans les rapports, Nord-Sud, Ed l'harmattan 1992.
44- H.A. AMARA, progression démographique et dynamique des structures agraires au Maghreb, mondes en développement. Tome 18. 1990.
45- J. ADDA, la mondialisation de l'économie, genèse, tome 1 Ed. casbah, 1998.
46- J. BERTHELOT l'agriculture talon d'Achille de la mondialisation, 2001.
47- J. BERTHELOT, "la guerre commerciale seul horizon du libre échange", le monde diplomatique, Septembre 2003.
48- J. BERTHELOT, La mystification du découplage des aides agricoles, problèmes économiques, Juin 2001, N°2719.
49- J. BERTHELOT, le monde diplomatique, Décembre 2005.
50- J. BERTHELOT, les contres vérités du projet de réforme de la PAC, le monde diplomatique, Novembre 1998.
51- J. BERTHELOT, plutôt que le protectionnisme, la souveraineté alimentaire, Monde diplomatique, DEC 2005.
52- J. BERTHELOT, pour la protection, contre les exportations subventionnées, Agriculture le vrai débat Nord-Sud, Le monde diplomatique, Mars 2000.
53- J. BLANCHET et Autres, la révolution agricole Américaine Economica 1996.
54- J. BUTAULT, et autres les soutiens à l'agriculture : une mise en perspective internationale, INRA, Paris 2004.
55- J. GALLEZOT, accès au marché agricole et agroalimentaire de l'union européenne, Economie Rurale.
56- J. LECACHEUX, l'agriculture européenne en Jachère, Problèmes économiques, JAN 2004, N°2841.

57- J. MURO, M. DESRIERS, les concours publics à l'agriculture en France et dans l'union européenne, INRA, édition 2004.
58- J. ZIEGLER, les nouveaux maîtres du monde et ceux qui leur résistent, PARIS, FAYARD, 2002.
59- J.C. DEBAR, les exploitations des grandes cultures en France et aux USA, Notes et études, économiques 2003.
60- J.C. KROLL, politique agricole et échanges internationaux : dynamique de la régulation en Europe et aux Etats-Unis, mondes en développement, 2002, Tome 3, n°117, 2002.
61- J.C. KROLL, Politique agricole et échanges internationaux, dynamique de la régulation en Europe et en USA, Monde en développement, 2002.
62- J.C. MARTINEZ, EUROPE USA : La guerre de 40 ans, l'harmattan, Paris, 2004.
63- J.L. RATION, G. GHERSI, la mondialisation des échanges agroalimentaires, Economie et sociétés, Oct-Nov-2000.
64- J.M. SIROEN, La régionalisation de l'économie mondiale, La découverte, Paris 2000.
65- J.P. BERTRAND et autres, le pouvoir alimentaire mondiale en question édition Economica 1997.
66- J.P. BUTAULT, les soutiens à l'agriculture, théorie, histoire, INRA 2004.
67- J.P. BUTAULT, S. DROGUE, C. LEMOUEL, Les soutiens à l'agriculture, mise en perspective internationale, INRA Ed, Paris, 2004.
68- J.P. PALLET, les multi nationales : Frein ou moteur de l'économie, Ed. ELLIPSES, Paris, 1977.
69- J.Y. CARFANTAN, La mondialisation déloyale : pour un nouveau ordre économique et alimentaire, Paris, Fayard 2002.
70- L. ROUDART, l'alimentation dans le monde et les politiques publiques de lutte contre la faim, Monde en développement, 2002, Tome 30-117.
71- M. BERRIER-SOLLIEC, P. DAUCE, développement rural, quelle place pour l'agriculture dans les politiques communautaires, Déméter 2002.
72- M. MAZOYER et L. ROUDART, histoire des agricultures du monde. Edition seuil, Paris, 1998.
73- M. MAZOYER, Mondes en développement, 2002, Tome 30-117.
74- M. RAINELLI, L'organisation mondiale du commence, 6éme édition, La découverte, Paris, 2002.
75- M.E. MESLI, Essai d'une politique agricole Ed. DALAB, Alger, 1997.

76- M.E. MESLI, Les origines de la crise agricole en Algérie Ed. DAHLAB, 1997.
77- M.E. MESLI, Les vicissitudes de l'agriculture Algérienne, Ed DAHLAB. 1996.
78- N. CHAHERLI, M. El-SAID, the WTO and MENA agriculture economic research forum, Cairo, Egypt, MARCH 5-8, 2000.
79- O. CAFFEANO, comprendre le cycle des négations multilatéral de DOHA. Les études du CERIP, Paris N°92, DEC 2002.
80- O. DELAGARDE, quelle politique agricole pour l'Europe? La revue du trésor n°8, Août 2003.
81- P. BAÎROCH, le tiers monde dans l'impasse, idées Gallimard .saint Amand, 1971.
82- P. BAUDIN, l'Europe face à ses marchés agricoles, Economica, Paris 1993.
83- P. BERTRAND et autres, le pouvoir a l'inventaire mondiale en question, Ed : Economica, 1997.
84- P. CHARVET, le désordre alimentaire mondiale, HATIER, 1987.
85- P. DUPRAZ, Soutien public à l'agriculture et au développement rural : l'équité introuvable, Economie rurale, 2001.
86- P. HUGON, économie politique internationale et mondialisation, Economica, paris, 1997.
87- P. MESSERLIN, Commerce international, PUF, Paris, 1998.
88- P. MESSERLIN, L'agriculture : juste un début, Ed DUNOD, IFRI, Paris, 1995.
89- P.A. SAMUELSON, economics, Tome II, collection U, Armand Colin, 1972.
90- P.R. KRUGMAN, Vertus et limite du libre-échangisme, CASBAH, Ed Alger 1999.
91- S. BADRANI, L'agriculture Algérienne depuis 1966, OPU 1981.
92- S. TANGERMANN, un bilan depuis l'Uruguay rond, économie internationale, N°87, 2001.
93- T. PONCH, l'agriculture : entre théorie et histoire. Economie appliquée, Tome LV, N°1, MARS 2002.
94- T. POUCH, Problèmes économiques, Agriculture entre théorie et histoire, qu'est ce qu'une politique agricole ? n°2767, Juin 2002.

LES REVUES :

1- Afrique Relance, département de l'information des nations Unies, Mai 2003.
2- Afrique relance, Vol 13, N°9, Dec 1999.
3- Assises nationales sur l'industrie, stratégie et politique de relance et de développement industriels "Avant projet", MPPI 26,28, février 2007.
4- C.N.E.S, stratégie de développement de l'agriculture. Juillet 2001.
5- CNES, JUILLET 2001.
6- CNES, JUIN 2004.
7- CNES, la conjoncture économique et sociale 2eme semestre, juillet 2005.
8- CNES, rapport de la conjoncture économique et sociale 2eme semestre, DEC, 2004.
9- CNES, session N°24 du mois de juin 2004.
10- CNES, stratégie de développement agricole, juillet 2001.
11- Conseil d'analyse économique, le cycle du millénaire, la documentation française 1999.
12- Développement agroalimentaire, AG n°21, Juin 1992.
13- Glossaire GATT - OMC.
14- La monde diplomatique, Décembre 2005.
15- La monde diplomatique, septembre 2003.
16- L'état du Monde 1996
17- L'ÉTAT Du Monde 1998.
18- L'expansion, n°705, Février 2006.
19- MINISTERE DE L'AGRICULTURE, PNDA 2000.
20- Monde en développement, 2002.
21- ONS, série E, N°124
22- OXFAM, 2002.
23- Problème économique, 2001, N°2719.
24- Problème économique, n°2841, 2004.
25- Problèmes économiques, Janv. 2004, N°2871.
26- Problèmes économiques, le documentation Française, N°2841, 2004.
27- Problèmes économiques, N°2570/98.
28- Problèmes économiques, n°2839, la documentation française 2004.
29- Publics économiques, Juin 2001 N°2719, Juin 2002 N°2767, Novembre 2002 N°2786, Janvier 2004 N°2839, Janvier 2004 N°2841.

LES SITES :

- www.oxfam.org
- www.ocde.com
- www.unctad.com
- www.fao.com
- www.omc.com
- www.ons.com
- www.eurostat.com
- www.ce.com
- www.cica.com
- www.worldbank.com
- www.ladocumentationfrançaise.com

فهـرس الأشكـال

رقـم الشكـل	البيـــان	رقـم الصفحـة
01	التراجـع التاريخـي للأسعـار	53
02	التقلبـات المستمـرة في الإنتـاج والأسعـار	57
03	التقلبـات العنكبوتيـة المتباعـدة	58
04	التقلبـات العنكبوتيـة المتقاربـة	59
05	مرونـة طلـب ضعيفـة	65
06	مرونـة طلـب مرتفعـة	67
07	مراقبـة الإنتـاج أو نظـام الحصـص	72
08	نظـام ضمـان الأسعـار	74
09	نظـام الدعـم المتغيـر للإنتـاج	77
10	العلاقـة بين الأسعـار في التنظيمـات المشتركـة للأسـواق	92

فهـرس الجـداول

رقـم الجدول	البـيـــان	رقـم الصفحـة
01	جدول مقارن للاستغلال الزراعي بين الدول الصناعية والدول النامية	14
02	المساحات الزراعية المفيدة لبعض البلدان في العالم وفق معامل (الأرض/الإنسان)	18
03	الكمية المتوسطة من الماء الضرورية للإنتاج الزراعي (لتر ماء/ كغ إنتاج)	19
04	تطور الأهمية النسبية للسلع الزراعية في المبادلات التجارية	33
05	تطـور هيكـل التجـارة الدوليـة للسلـع الزراعيـة	34
06	أسعار المنتجات الزراعية بالمعدلات الحقيقية (1961-2002)	54
07	عرض مبسط لملاحظات G. KING	63
08	مرونة الطلب ضعيفة	64
09	مرونة الطلب مرتفعة	67
10	تطور الحصة النسبية لكل من الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية في تجارة السلع الزراعية و الغذائية	90
11	تطور الأرقام القياسية لـ : اليد العاملة، الإنتاج، إنتاجية العمل	99
12	النسبة المتوسطة لتغطية الإنتاج للحاجات الغذائية للمجموعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي)	100
13	تطـور المجموعـة الأوروبيـة في الإنتـاج العالمـي، تطور حصة المجموعة الأوروبية في الصادرات العالمية.	101
14	تطور الإنتاج والاستخدام الأوروبي (UE - CEE) من الحبوب للفترة 1964-2001	101
15	تطور أسعار وحجم الإنتاج داخل أوروبا (UE - CEE) والأسعار العالمية للقمح اللين	102
16	تطور هيكل نفقات الصندوق بحسب المحاصيل للفترة 1962-1989 (المتوسط السنوي)	113
17	تطور قيمة دعم الزراعة الأوروبية (1965-1989)	114
18	تطور قيمة دعم الزراعة الأوروبية (1990-2002)	115
19	تطور نسب الدعم النسبي والدعم المباشر	116
20	تطور الحصص النسبية للدعم الكلي الموجه لمختلف المنتوجات (1990-2002)	117
21	أهمية المساعدات المباشرة للزراعة الأوروبية للفترة 1989-1999 (المتوسط السنوي)	118
22	تطور مساهمة الزراعة الأمريكية في المبادلات الدولية	125
23	تطور النسبي لليد العاملة الزراعية بالولايات المتحدة الأمريكية	126
24	الأهمية النسبية للصادرات الزراعية الأمريكية المدعمة والتجارية الصرفة (مرحلة الثمانينيات)	130
25	المساعدات المباشرة للمزارعين الأمريكيين للفترة 1991-2002 (متوسط	131

	سنوي)	
26	الدعم المباشر للزراعة الأمريكية للفترة 1991-2002 (المتوسط السنوي)	137
27	جـ ولات الـ GATT (1947 - 1993)	157
28	تراجع أسعار السلع الزراعية الأولية من 1974 إلى 1986	164
29	تطور الأرقام القياسية للصادرات الزراعية بين CEE وUSA (1980-1986)	166
30	تطور الصادرات من السلع الزراعية / الغذائية والحبوب لبعض البلدان الصناعية 1980-1986	168
31	استعراض وثيقة DUNKEL واتفاق BLAIRE HOUSE	174
32	نسبة استخدام الدعم في الصادرات الزراعية لبعض البلدان الصناعية (1995 - 1999)	178
33	نسبة تطور الصادرات الزراعية/الغذائية لبعض تجمعات البلدان النامية (1994 – 1998)	179
34	توزيع الدعم على العلب المصنفة بالنسبة لمجموعة من البلدان الصناعية (سنة الأساس المعتمدة: 1995، 1998، 1999)	183
35	أهمية الدعم نسبة لتكاليف الإنتاج في الاتحاد الأوروبي (1991-2001)	184
36	تباطؤ وتراجع ولوج السلع الزراعية الغذائية للبلدان النامية نحو أسواق البلدان الصناعية	189
37	مؤشرات تطور الإنتاج الزراعي العام لبعض المناطق الجغرافية (1960=100، إلى غاية 2002)	195
38	هيكل المساحات الزراعية للقطاعين العام و الخاص في الجزائر قبل السبعينات	236
39	مقارن لهيكل المزارع في الجزائر من حيث المساحة بين سنتي 1958 و 1973	238
40	تطور الواردات من السلع الغذائية بالدينار و الدولار (1970-2004)	241
41	تطورات الوردات الغذائية بالكميات (1970-2004)	241
42	نسبة الواردات الغذائية إلى حجم الطلب الاستهلاكي بالجزائر (1970-2001)	244
43	إنتاج محصول البطاطس في الجزائر (1970-2005)	256
44	تطور الإنتاج الزراعي بالجزائر للفترة (1993-2004)	258
45	مساهمة الزراعية في هيكل الصادرات الجزائرية (1992-2004)	259
46	تطور درجة إنفتاح الإقتصاد الجزائري للفترة 1994-2004	262
47	السياسات الحمائية و الداعمة للزراعة في كل من اليابان، كوريا الجنوبية وسويسرا	265

فهـرس المحتويـات

المقدمـة 01

الفصل الأول: الوضعية الزراعية للعالم: الواقع والتحديات..... 11

المبحث الأول: إشكالية الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي. 12
I- التطور المتباين للزراعة.....12
II- حـدود الأمـن الغذائـي. 17
المبحث الثاني: التحديث الزراعي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية. 23
I- الثـورة الزراعيـة الحديثـة. 23
II- الآثار المتباينة للتحديث الزراعي. 27
المبحث الثالث: مكانة وتطور الزراعة في الاقتصاد العالمي. 33
1- أهمية التحولات في الأنشطة الزراعية – مرحلة الخمسينات –. 36
2- دور التقنية في التنمية الزراعية أو "الثورة الخضراء" – مرحلة الستينات -. 37
3- حدود الخيارات الاقتصادية في النشاط الزراعي – مرحلة السبعينيات –. 40
4- برامج التعديل الهيكلي وانعكاساتها على الزراعة – مرحلة الثمانينيات –. 41
5- التحديات الكبرى للزراعة، البيئة وتحرير المبادلات – مرحلة التسعينيات –. 43

خلاصـة الفصل الأول 47

الفصل الثاني: خصائص النشاط الزراعي وآثارها على الأسواق الزراعية. 49

المبحث الأول: خصائص النشاط الزراعي ومميزاته. 50
I- الطبيعة البيولوجية والطابع الموسمي للإنتاج. 50
II- التراجع التاريخي للأسعار الزراعية. 52
III- نموذج CobWeb 56
المبحث الثاني: أهمية قانون KING في تحليل العرض والطلب الزراعيين. 62
أهمية قانون King بالنسبة للمستهلك والمنتج. 68
المبحث الثالث: الدعم الزراعي وفق المقاربة النظرية. 71
1- مراقبة الإنتاج أو نظام الحصص. 71
2- التدخل المباشر أو نظام ضمان الأسعار. 73
3- نظام الدعم المتغير للإنتاج. 77
4- نظام دعم المدخلات وعوامل الإنتاج. 81
5- الحمائية أو استخدام الرسم الجمركي.....83

خلاصـة الفصل الثاني 86

الفصل الثالث: السياسات الزراعية للقوى الاقتصادية – الوسائل والنتائج –. 88
مفهوم السياسات الزراعيـة. 88

المبحث الأول: السياسة الزراعية المشتركة PAC. 91
1- مضامين السياسة الزراعية المشتركة. 91
2- المآخذ الأمريكية على السياسة الزراعية المشتركة. 94
3- التنظيمات المشتركة للسوق الزراعية الأوروبية. 96
4- إنجازات السياسة الزراعية المشتركة. 99
المبحث الثاني: إصلاحات السياسة الزراعية المشتركـة. 103
I- إصلاحات سنة 1992. 104
II- إصلاحات 2000 (رزنامة AGENDA 2000). 107
III- الإصلاحات الجديدة لسنة 2003. 110
المبحث الثالث: تطور الدعم في السياسة الزراعية المشتركة. 113
I- تطور مصاريف الصندوق (1962-1990). 113
II- تطور مصاريف الصندوق ابتداءً من سنة 1990. 115
III- أهمية الدعم الزراعي المباشر للزراعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي). 117
المبحث الرابع: السياسة الزراعية الأمريكيـة. 124
I- وزن الزراعة الأمريكية. 125
II- تطور مضامين السياسات الزراعية الأمريكية. 132

خلاصـة الفصل الثالث 139

الفصل الرابع: الزراعة في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف. 141

المبحث الأول: نشأة وتطور التفاوض التجاري حول السلع الزراعية. 142
1- السياسات التجارية قبل الـ GATT. 143
2- نشأة وتطور الـ GATT. 146
أولا: المقاربات النظرية للعلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية. 147
ثانيا: تأسيس الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية. 151
المبحث الثاني: السلع الزراعية في التفاوض التجاري متعدد الأطراف (اتفاقية GATT). 161
1- تجارة السلع الزراعية قبل إبرام الاتفاقية الزراعية. 163
2- الخلاف الزراعي الأوروبي – الأمريكي –. 167
3- إتفاق BLAIRE HOUSE. 173
4- اتفاق بروكسل (ديسمبر 1993). 174
5- الاتفاقية الزراعية لمراكش (أفريل 1994). 175
المبحث الثالث: التفاوض متعدد الأطراف على السلع الزراعية داخل المنظمة العالمية للتجارة. 180
1- الدعم الداخلي للزراعة. 180
2- ولـوج الأسـواق. 188
3- دعم الصادرات. 191
4- التفاوض متعدد الأطراف بعد الاتفاقية. 192

خلاصـة الفصل الرابع 212

الفصل الخامس: خيارات الزراعة الجزائرية..... 214

المبحث الأول: أهم مراحل الزراعة المعاصرة في الجزائر..... 216
I- مرحلة الاستيطان الفرنسي..... 216
II- إدارة الدولة الجزائرية للقطاع الزراعي..... 219
III- المهام التنموية للزراعة الجزائرية. 222
المبحث الثاني: إشكالات الزراعة الجزائرية..... 229
I- التكثيف الزراعي كجواب عن المشكلة الزراعية. 229
II- إزدواجية القطاع الزراعي..... 232
III – هيكل المساحة الزراعية. 235
VI- تناقص حصة الفرد من المساحة الزراعية المفيدة (SAU)..... 238
المبحث الثالث: أي سياسة زراعية للجزائر؟ 240
I- تفاقم الفجوة الغذائية. 240
II- المعضلة العقارية. 245
III- المخطط الوطني لتنمية الفلاحية و مقتضيات التحرير التجاري. 253

خلاصـة الفصل الخامس 268

الخاتمة: الاستنتاجات و التوصيات. 270

قائمة المراجع..... 285